

ابن سلام فذكرت ذلك له فلم يرض بذكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل قال انها راى عن عشر ساعة وانها لفي اخر ساعة من النهار وفي رواية ان عبد الله ابن سلام سئل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم قال الثاني والاربعون من حين يغرب نصف النهار ومن حين تدل الشمس للغروب الى ان يتكامل غروبها رواه الطبراني في الاوسط والدارقطني في العلل والبيهقي في الشعب عن مرجانة مولاة فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قالت حدثتني فاطمة بنت رسول الله تعالى عنها عن ابيها فذكر الحديث وفيه قلت للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم اي ساعة هي قال اذا تدل نصف الشمس للغروب فكانت فاطمة رضي الله تعالى عنها اذا كان يوم الجمعة ارسلت غلاما اليها يقال له زيد ينظر لها الشمس فاذا اخبرها انها تدلت للغروب اقبلت علي الدعاء الى ان تغيب وفي رواية ثم يصلي بعني المغرب وفي اسناده قتال الخلفاء هذه الاقوال الستة كلها تقتضي الي ان ما بعد العصر ما الي الغروب او الي ما قبل ذلك مظنتها لكن قول الماتن ها هنا وكذا اقوال الخارج في اخر باب صلاة الجمعة وقت العصر مع عدوله عما بعد العصر لعله اختار القول اخر ذكره لما قبله بن حجر في الفتح حيث قال السادس والتلوثون في صلاة العصر رواه عبد الرزاق عن عري بن ذريح بن جبير ابن اسحاق ابن ابي طلحة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مرسل وفيه قصة وذكر قيل ذلك الخامس والتلوثون من صلاة العصر الى غروب الشمس رواه ابن جبير عن ابن عباس بن موقوف وعن ابي سعيد موقوف

بلفظ فانتموها بعد العصر ورواه الترمذي عن انس بلفظ مرفوعا بعد العصر الى غيبوبة الشمس واسناده ضعيف كفى لتقابل ان يقول ان هذا مكر مع الثامن والتلاتين من حيث الدليل والافيجاب عنه بانه لم يكن فيها مني الا ما بعد العصر فلم يدخل نفسه وقت العصر وصلاته فيها ما بين الماتن بقوله عندنا الى ما هو المخرج عند غيرنا انها ما بين ان يجلس الامام علي المنبر الى ان تقضي الصلاة رواه مسلم وابوداود عن ابي بردة بن ابي موسى ان ابن عمر سأل عنهما سمع من ابيهم في ساعة الجمعة فتعال سمعت ابي يقول سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول فذكروه وقديروه البيهقي عن مسلم ان قال حديث ابي موسى اجود فسي وهذا الباب واضح وبذلك قال البيهقي وابن العزيم وجماعة وقال القرطبي هو نفي في موضع الخلاف فلا يلتفت الى غيره وقال النووي هو الصحيح بل الصواب وقد تقدم للشراح في اخر باب صلاة الجمعة انه الصحيح وانما عمل الماتن عن هذا القول ها هنا ما رواه سعيد بن منصور باسناد صحيح الي ابي سلمة بن عبد الرحمن ان ناسا من الصحابة اجتمعوا فتذاكروا ساعة الجمعة ثم اختلفوا فمختلفوا فيها ساعة من يوم الجمعة ورجح كثير من الدعية ايضا لا جد واسحاق ومن المالكية الطرسوسي وحكي العلاني ان شيخنا ابن الرطابي شيخ الشافعية في وقته لا يفتأ به ويحكيه عن نفي الشافعي ومالك بن القيم الي ان ساعة الجمعة مخصصة في احد الوتين المذكورين وان احدها الايام ارض الاخر لا ختمه ان يكون

صلّى الله تعالى عليه وسلم دل على حدتها في وقت وعلى الآخر في وقت  
 آخر وقد نسبت الى تجويز ذلك الامام احمد وصوابه في طريقت الجمع  
 الخرج من الصلاة يكون بلفظ السلام والتوقف على قوله علم  
 اي في التسليمة الاولى وحسينة فلو دخل رجل في صلاة في اي مكان  
 المسلم متفرد او اماما بعده اي بعد السلام المفرد من السياق  
 قبل قوله عليكم لا يصير اخلا فيه ظاهره ان اذا اقتدي به بعد  
 اتيانه بحرف او حرفين او ثلاثة او اربعة بان ادركه في الهاء  
 من السلام يصح قتمناه في صفة الصلاة لن على بن المفلح  
 ثوب نجس رطب اي صلوات في ثوب طاهر يابس فظهر رطوبة  
 على ثوب طاهر كذا في النسخ وبما رآه اكثر على الثوب الطاهر  
 وهي جارية على القاعدة ان النكارة اذا عبيدت معرفة كانت  
 عبيد الدوالي والنذر للماتن ههنا القاعدة اغلبيّة الركبة  
 كمن لا يبسيل اي لا ينفصل منه شيء وانما يتصل بالنداء والنداء  
 الثوب المظروف الطاهر لا يتنجس هذا اذا كانت رطوبة المتنجس  
 لا يبين النجاسة كما لو ابتل الثوب النجس بالمال والكال طرية  
 بعين النجاسة كالقول والخرق في طهرته في الطاهر يابس  
 سواء كان النجس الرطب ينقص لعصره ولا في ما ظهر من الرطوبة  
 هو عين النجاسة بخلاف الاول وانما اغتفرت البلية لئلا يملك  
 لا يمكن التفرع عنها لانها لا ينفصل منه شيء بالعصر فانما يبطل  
 ما يجي ويره بالنداء ولذلك لا يتنجس به وذكر في المغني ان  
 كان اليابس هو الطاهر تنجس لا خذه بلله من النجس الرطب  
 وان كان اليابس هو النجس والطاهر الرطب فلا يتنجس لان  
 اليابس النجس ياخذ بلله من الطاهر الرطب ولا ياخذ الرطب  
 من اليابس كما يجعل على ان مراده فيما اذا كان الرطب ينفصل  
 منه

منه شيء وفي لفظة اشارة اليه حيث نص على اخذ المنة في  
 مواري الفلاح كما لا ينجس جاف طاهر لن في ثوب نجس رطب  
 لا ينقص الرطب لو عصر لعدم انفصال جرم النجاسة وتختلف  
 المشايخ فيها لو كان الثوب الحاق الطاهر بحيث لو عصر لا يتطهر  
 فذهب المالكي الى انه لا ينجس في الاصح وفيه نظر لان كثير من  
 النجاسة يتشرب الى الحاق ولا يتقطر بالعصر كما هو مشاهد عند  
 ابتداء غسله فلا يكون المتصل اليه مجرد النداء الا اذا كان  
 النجس لا يتقطر بالمر فتعني ان يغني بخلاف ما صحح المالكي  
 وحاصل ما في المسئلة اربع صور اما ان يبسيل الما منها اذا عصر  
 وامان ان لا يبسيل منها او يبسيل من الظرف دون المظروف وهذه  
 لا تتناقض او باللعكس وهي الخلفية وحكم الاولين ظاهر منه  
 قيل كتاب الصلاة كما لو نشر الثوب المملول على رجل نجس  
 يابس او غسل رجله ومشي على ارض نجسة اقام على فراشه  
 نجس مرق ولم يظهر اثره لا ينجس وان ظهرت الرطوبة على الرجل  
 والارض والغراش لان الجاف قد اخذ من الرطب اما لو ظهر اثر  
 النجاسة فقد تحققت اخذه منه والاصل الطهارة فلا ينجس  
 الا بيبس خافية ولفظها كما تنقل الزيلعي اذا نام الرجل على فراشه  
 فاصابه مني وبسب وعرق الرجل فابتل الغراش من عرقه ان لم  
 يظهر اثر البلال في بدنه لا يتنجس جسده وان كان العرق كثيرا  
 حتى ابتل الغراش من عرقه ثم اصاب بطل الغراش جسده وظهر  
 اثره في جسده يتنجس بدنه وكذا الرجل اذا غسل رجله فبشي  
 على ارض نجسة بغير كعب فابتلت الارض من بطل محله وظهر  
 وجه الارض لكن لم يظهر اثره في الارض في رجله فصل جازت  
 صلاته وان كان بطل الماء في الرجل كثير حتى ابتل به وجه



الأرض وصار طينا ثم اصاب الطين رجلا لا تجوز صلاته ولو شرب  
علي أرض نجسة ورطبة بأصبعه تنجس هو وفي السراج ولو  
وضع قدمه الخاف الظاهر أو نام علي نحو سباط رطب ان اتل  
ما اصاب ذلك تجس والاداء ولا عبرة بحمد النداءة على الخنار  
نوي رجل في حال رفع المال الي اخر من مصارف الزكاة انزكاة  
الاداء سباه قرضا اي قال للدفع البدا قرضك هذا جازع  
الزكاة في الأصح قال في القنية دفع لمخترم زكاة وقال ونفعت  
الك قرضا ونواه يجزيه لان العبرة فيه للقلب لا اللسان  
عك لا يجزيه يت يجزيه اذا قال القرض بالزكاة قال رضي  
الله تعالى عنه وهذا احسن الاجوبة والأصح ان يجزيه لان  
العبرة لنية الدافع لا لحلم المدفع اليه الاعلى قول ابن  
حنيفة رحمه الله تعالى اه من له حظ في بيت المال كالمعلم  
والقضاة والمحال والمقاتلة في رايهم وكذا حلبة العلم والخط  
الذي يعظ الناس حجت والذي يعلمهم كما في الملح طفر من له  
الحظ بما وجد من المال لبيت المال فلما في يجوز له اخذه بقدر  
ما يستحقه من بيت المال وهو نظير قوله صلى الله تعالى عليه  
وسلم له من رعي الله عندها خذي ما يكفيك واولادك فالمرء  
ومن له دين عند انساك وطفر يجنس حقه فانه باخذ بقدره  
ولا يتجاوز ذبا في فيما بينه وبين الله تعالى لا يواخذ به يوم  
القيامة وفي البرازية قال الامام الحلواني رحمه الله تعالى اذا  
كان عنده ودينه فمات المودع بلا وارث له ان يصرف الدين  
الي نفسه في زمانها هذا لان المودع لها لبيت المال لصناع  
لانهم لا يعرفون مصادفه فاذا كان من اهل مصرقة الي نفسه  
ولو لم يكن من المصارف صرفه الي المصروف كذا في الملح قديمناه  
قيل

قيل باب المصروف من كتاب الزكاة افطر في رمضان ولو جماع  
في يومه ولو ركعت لذلك اليوم حتى افطر في يوم اخر وكذا لو افطر  
في ايام متعددة فعليه كفارة واحدة لان الكفارة تستقط  
بالشبهة فتدخل اكل كالحل واختلف في التداء فغير لا يجب  
الثانية لتد اكل السب وقيل يجب ثم تستقط واما اذا كفر  
للادول فلا تد اكل وروي زفرعت الامام انه تكفيه الاول ولو  
افطر ثلاثة ايام فاعتق في كل يوم ثم استحققت الثانية فعليه  
كفارة الثانية ولو استحققت الاولى ايضا فعليه كفارة واحدة  
ولو استحققت الثانية وحدها والاولى وحدها فلا شيء عليه  
لان ما بعد ما يجزي عما قبلها ولا يجزي عما بعدها ولو  
جامع في رمضان ذكر في الكيسا نيات عن محمد بن علي بن ابي  
وكتبت شافيا قالوا لا اعتنا به علي تلك الرواية ولكن علي الصحيح  
تغنيه كفارة واحدة لا اعتبار بمعنى التداء و قد اختلفا في تغنيه  
طلبة العلم للفتوى انه لا ان افطرا بغير الجماع تغنيه  
كفارة واحدة لا اجتماع الشبه في ايجال الثانية وهي  
تندري بالاشبهات كذا في المجتبى وقد ساه في كتاب الصوم  
نوي افطر رجل في ايام رمضان عدا ثم اراد قضاء قضاء رمضان  
ولم يمسس اليوم بان يقول ثاقي رمضان او لم يمسس صح لا  
نية التقصير في الجنس الواحد لا تشترط وكذا الوسام ونوي عن  
يوسبي او الشرياني عن يوم واحد ولو فري عن رمضان ايضا  
يجوز لانه باعتبار ان قضا رمضان جنس واحد وقال مسكين  
المرا دانه نوي قضا احد رمضان ولم يتناول رمضان واخره  
ولم يبرد جمعها في النية لان نوي الفرضين في الصوم متعلقان بقضا



والدلوک فی یوم غیر الدلوک فی یوم آخر بخلاف صوم رمضان  
لانہ مستغرق بشہود الشہر لتولہ تنالی فمت شہر مستغرق  
فلیصہ وهو واحد لانہ عبادۃ عن ثلثی یوما بل لیس  
ولذلک لا یحتاج فیہ الی تیین صوم کذا حتی لو کان علیہ  
تضایم یعیہ فصامہ بنیۃ یوم آخر وکان علیہ قضا صوم  
یومین او اکثر قضاہ ناو یاعنی قضا یومین او اکثر جائز بخلاف  
ما اذا نوي عن رمضان او عن رمضان اخر حیث لا یجوز  
غنی واحد منہما لا اختلاف السبب فصام کذا اذا نوي ظہر  
او ظہر عن عصر ونوي ظہر یوم السبت وعلیہ ظہر یوم الجنب  
وعلی هذا اذا الکفارات لا یحتاج فیہ الی التیین فی جنس واحد  
ولو غنی لنا و فی الاجناس لا بد منه وقد یجوز ذکرنا تفصیلا  
فی کفارة الظہار اھ قلت وهكذا قد صمۃ ای اشترط التیین  
فی قضا الصلوات فی باب قضا الغواہب تنبأ للدرر وغیرھا  
ثم رأیت فی الجہیزیل باب العماۃ ما نصہ وبنیۃ التیین فی  
الصلوة فشرط باعتبار ان الواجب مختلف متعدد بل  
باعتبار ان مراعات الترتیب بین الغواہب واجبة علیہ ولا  
یکفہ مراعاتی مراعات الترتیب الابیۃ التیین حتی لو  
سقط وجوب الترتیب بسبب کثرة الغواہب تکفیہ بنیۃ الظہر  
لا غیر بل بدیۃ کونہ ظہر یوم کذا فی الجہیزیل قلت ونزل  
عند الذیل فی قائلہ بان صاحب الحیط ذکرہ فی کتاب الکفارات  
وهو تفصیل حسن فی شأن قضا الصلوة بنیۃ حتی یصل  
اھ ما فی البحر یلغظہ ثم رأیت یعنی صاحب فقلاہی هذا  
التفصیل المفید لکون من سقط عند الترتیب بسبب کثرة

الجہیز

الصلوة وان لم یسبب الصلوة ولا یومہا البتہ وان لم یتوفی  
الصلوة انہ یقتضی اول صلاۃ علیہ او یؤوی انہ یقتضی آخر  
صلوة کذا فی اکثر وهذا الموضع قالہ المصنف فی المخرج ولغظہ  
وبہ جزم فی اکثر قال الذیل و هذا قول بعض الشایخ لا یصح  
اشترط التیین فی الصلوة و فی رمضان فی یونیۃ انہ صایم  
عن رمضان سنۃ کذا رکذا الی آخر قلت ولغظہ ما فی الذیل والاصح  
انہ یجوز فی رمضان واحد ولا یجوز فی رمضان مالم یسبب انہ  
صایم عن رمضان سنۃ کذا رکذا فی ما نبین رکذا فی قضا الصلوة لا  
یجوز مالم یسبب الصلوة ویومہا بان یسبب ظہر یوم کذا مثلا  
ولو نوي اول ظہر علیہ او آخر ظہر علیہ جائز لان الصلوة تیینت  
بتعیینہ وکذا الوقت تیین بکونہ اول او اخر فاذا نوي اول  
صلوة علیہ فی الیوم یسیر اول او اخر فیدخل فی بنیۃ اول ظہر  
علیہ ناویا رکذا الی ما لا یتناھی وکذا الاخر وهذا المخص  
من لم یعرف الاوقات التي فانتہر واستبہت علیہ واراد  
التسہیل علی نفسه والاصل فیہ ان الفروض متراجمۃ فلا بد  
من تیین ما یرید اداہ حتی تبرا ذمۃ منہ لان فرضا من الفروض  
لا یتادی بنیۃ فرض اخر فلهذا وجب التیین بالنیۃ والشرط تیین  
الجنب بالنیۃ لانہا شرعت لتیمز الاجناس المختلفہ ولہذا یکون  
التیین فی الجنس الواحد لغو لعدم النادیۃ والتفروض اذا یمضی  
محکم یکون لغو یرفع اختلاف الجنس باختلاف السبب والصلوات  
سماھا من قبیل المختلف حتی الظہر بین یومین والعصرین من  
یومین لان وقت الظہر من یوم غیر وقت الظہر من یوم اخر حقیقۃ  
وحکا لان الخطاب لم یتعلق بوقت جمیعہا بل بدلوک التمس وخی  
والدلوک

اذا تفرق في قضاء فحصل ان في المسئلة قلدة اقول احدا  
عدم وجوب التعيين في قضاء الصور والصلادة مطلقا في  
المتن وقايتها وجوب التعيين فيهما جميعا ومع كل من التولي  
وقال انها التفصيل فيجب التعيين في الصلادة التي يجب ترتيب  
قضاها لا في ساقها الترتيب ولا في الصوم كما افاده في  
راس نشاة متلطخ بالوقع صفة الراس لانه من ذلك بالعل  
انه صفة للنشاة لانه لا كان صفة لها لانها متلطخ بل هو  
منعوتة في الثانية قال الحوي ووجد بخط الشيخ العيني مضمون  
بالجرح الجرحي الجوار والعل في صفة للنشاة كمن الجرحي الجوار  
لا يقاس فلينا حمل انتهى بدرج حرق الراس وزال عنه الدم  
ولم يبق له اثر فاخذ منه اي من الراس الجرحي شعرة جرحه  
حاز استعالمها وذلك لان الحرق كالغسل وقد من في باب الابعاس  
من كتاب الطهارة انه اي الحرق من الطهرات لان النار  
قالا ما فيه من النجاسة حتى لا يبغي فيه شيء او تخيل فيصير  
رمادا فيطهر با الاستحالة ولذا الواحقة العذرة وصاروا  
رمادا طهرت لا ستنى له كالخزيرة اذ وقع في الملح وصاروا  
والخر اذا تخللت ولذا قالوا لو نجس التنوير بطهر بالنار حتى  
حتى لا يتنجس الخبز وكذا اذا نجس بمسحة الخبز بطهر بالنار  
اذا اقلت النار المبللة قبل وضع الخبز وكذا اذا طوى نجس بل  
منه كونه جعل في النار ولم يبق من اثر النجاسة شيء  
جعل الخراج لوبا الارض حاز عند ابي يوسف وبه يعني  
لان له حقا في الخراج فصر تركه له صلة من الامام وقال محمد  
رحمه الله تعالى لا يجوز في الخراج وله في العشر وهو قول الامام

الغوايت تكمية نية الظهر لا غير على خلاف ما تقرر عند علانيا  
بان من لم تفته الا صلوات اقل من ستة كفت نية التعيين  
كونه ظهر لا غير واما من فاتت صلوات اكثر من ذلك فلا بد  
له من تعيين نفس الصلوات ومن تعيين اليوم ومن تعيين  
الشهر فتقول نويت ان اقضي لله فرض ظهر اول سبت من  
شهر كذا من سنة كذا ان فاتت عليه فروض الشهر وسبب  
تقلد عنه في الاياه في بحث تعيين السوي في السابعة الثانية  
الامور عينا صحتها قال في الاشتباه وهذا مشكل لان الفروض  
مترجمة فلا بد من تعيين مراده لبراهمة والنية انما شرعت  
لتعيين الاجناس المختلفة والصلوات كلها من قبيل المختلف  
الجنس لاختلاف اسبابها كما قدمناه عن الزيلعي وما ذكره  
الحنفية كتماضخان وغيره خلافا لانهم يترطون التعيين  
بكونه اول ظهر واخره او يكونه ظهر يوم كذا على ما قدمناه وهو  
المعتمد كذا في التبيين زاد الزيلعي في هذا الموضع حيث قال وهو  
المعتمد لا ذكرنا من المعنى وقال ولان الامر لو كان كما قال الجاز  
مع وجوب الترتيب ايض لا مكان مرقد الي الاول اذ لا يجب  
عنده ولا يفيد هو فعلى ما اعتمد الزيلعي في التبيين واخره  
في الدرر لا يستغنى اشتراط التعيين بكنة الغوايت كمن لا ي  
ما فيه من الجرح الا اذا حمل على عدم شيان الاوقات قاله ابو  
السعود وقال السيد احمد وقد علمت ان الثاني مصحح وان كان  
الاحوط التبيين يعني ان صاحب الرواية صحح ما يذهب به  
تعيين انتهى يجوز فليست به لذلك وانت خبير بان التفصيل  
المستقاد من عبارة الحلي لا يتأتى في الصور ولومن مضاي

ان كانوا فقرا يستقطب بخلاف الخراج اهو قال السيد احمد مثل  
 العشر الاخذ من مال التجار على هذا الوجه لا يستقطب الزكاة عنهم  
 وان نفوها وكان لاخذ فقيرا عجزا صواب الخراج عنه زكاة  
 الارض الخراجية المملوكة لهم وعجزا عن اداء الخراج ولذلك  
 دفع الامام الرازي بعد اخذها من اصحابها الى غيرهم  
 بالدرجة اي اجرا لسلطان علي الغادريين علي الزراعة ليستطوا  
 الخراج من اجرتها التحققة بعقد الاجارة جاز ذلك الدفع  
 سبيل يستقطب حق المتالبة في اخذ السلطان الخراج من  
 اجرتها فان فضل كسبي بعد اخذ الخراج من اجرتها دفعه اي  
 دفع الامار ان فضل لملكها رعاية لتحقيق اي حق الملاك  
 لانه لا وجه الى ازالة ملكهم بغير رضاهم من غير ضرورة ولا وجه  
 الى تقييل حق المتالبة فيستعين ما ذكره ولتقابل ان يقول ان  
 قوله فان فضل ان تدخل علي الشرط المشكوك وهذا متحقق  
 لان الخراج لا بد ان يكون دون منفعة الارض ويمكن ان يجاب  
 بانه يمكن ان لا يوجد من يستاجرها بدوت اجرتها بل بقدر  
 خراجها فيبوجهها الامام بذلك ليحصل خراجها كامل وحتي  
 فان لم يجد الامام من يستاجرها اي الارض الخراجية المملوكة  
 لا تقوم عجزا عن زراعتها وعن اداء الخراج باعها الامام لقد  
 علي الزراعة لا ندولم ببرها بقوت حق المتالبة في الخراج  
 اصلد ولو باعها بقوت حق المالك في العيني والغوات الى  
 خلف كلا فوات فيبيع تخفيفا للمنظومة المتأينة وليس له  
 ان يملكها غيرهم بغير عوض واذا باعها اخذ الامام الخراج بما  
 من الثمن لو كان عليهم اي الملاك خراج في الماضي ولم يسلموه

ايضا لانهم اجعلوا جماعة المسلمين قال في المفتاح ومحل الخلاف ما  
 اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج اما اذا لم يكن فلانفاقا  
 وعلى هذا الخلاف في القضاة والفقهاء ونقل المصنف عن الحارثي القديسي  
 ما نقله واذا ترك الامام خراج ارض رجل او كرمه او بيتا دولما  
 يكن اهلا لصرف الخراج اليه عند ابي يوسف محل له وعليه الفتوى  
 وعند محمد لا يحل له وعليه ان يرده الي بيت المال اولا من هو  
 اهل ذلك لا لمقتى والغاضي والجندي وغيرهم وان لم يفعل  
 انتم انتهى وهذا يخالف الاتفاق الذي افاده عن المفتاح  
 وقال الحارثي والسلطان اذا وهب لرجل خراج ارضه ينبغي  
 له ان لا يقبل لانه حق العامة فان كان صرفا قلنا ان  
 يقبل وان جعل السلطان له اي لرب الارض العشر مما نبت  
 في ارضه لا يجوز بالتفاق لانه اي العشر لالة الخارج من  
 الارض والزكاة حق الفقرا علي الخصوص وهذا اذا كان  
 رب الارض غنيا اما اذا كان فقيرا يجوز كما في المفتاح كنى  
 بشكل عليه قولهم ان ذكاة الانسان لا تصرف في كتاب  
 بحال قلت وقد قدمه اي ذكر هذه المسئلة الماتن في كتاب  
 الجهاد في باب العشر والخراج وقد مر في كتاب الزكاة اي  
 تنبيه قال الزاهدي في الحاوي ما ياخذ من العو نقنظ  
 من العشر في زما من الرعا يا ولا يصرفونه الي مصرف بل  
 الي انفسهم لا يستقطب العشر عنهم وهو الصحيح لان ما اخذوه  
 منهم جاكسيتهم من الدورات وان سموه عشر اولدا يجب  
 الخدمه عليهم في متا بلنة للسلطان والعشر حق الفقرا والمساكين  
 ولا تجب عليهم الخدمه في متا بلنة فعلم بذلك بطلان ما قيل  
 ان

انما اشاء الامام عمرها من بيت المال والعتلة للمسلمين وان شافوها  
 الي قوموا وطعموا علي عشي فكان ما ياخذ للمسلمين لان فيه حفظ  
 الخراج علي المسلمين وانك علي ادبارها فاذا عمرها من بيت المال  
 يكون قد رما ينقث في عمارتها فرضا لان الامام مأمور بتعبير  
 بيت المال باي وجه يتهيأ له غنم مذبوحة وفيها غنم  
 ممتنة مختلطة بها ولا تقرن المذبوحة من الميتة ولكن غري  
 كثر ترها وطنها فان كانت المذبوحة كشخري فيها وكل  
 المذبوح الطاهر بالخري والا بان كانت الميتة كثر واستقر  
 لا يتخري يعني ولا ياكل وهذا التفصيل انما هو لولي حال الدينار  
 بان يجد الميتة شاة زكية اي محققة الذكاة والصواب بان يجد  
 ما يدفع هلاكه سواء كان زكية او شاة لا يذكي ما يجوز الحله من  
 خبز وسويق وارز ونحو ذلك وقال الشافعي لا يجوز الاكل بالخر  
 في حالة الاختيار ولو كانت المذبوحة كثر لان الخري ويلع خر  
 فلا يصار اليه بغير ضرورة ولا ضرورة حيث يجد ما يبقا  
 به سواء ولنا ان العتلة تنزل منزلة الضرورة في افادة الوبا  
 الاثري ان اسواق المسلمين لا تخلو عن الحرم من مسروق و  
 منصوب ومع ذلك يباح تناول اعطاهي الظاهر وهذا  
 لان القليل منه لا يمكن الترخض عنه ولا يستطاع الامتناع منه  
 فاستطاعت اذ ذكها الخرج كتحليل النجاسة في البدن او  
 الثوب ولا نكلك تركم الكحل فعند غلبة المذبوحة كان لها  
 حكم المذبوحة فيسوغ الخري وعند غلبة الميتة كانت كلهم  
 ميتة حكما فلا يتخري لافه لا ضرورة اليه لعلته فيمكن الاضطرار  
 عنه وعند الاستواء اجتمع الحرم والمباح فغلب الحرم فان جهل

ورد الفصل من ثمنها لا رباها زبلي قلت تبعا للصنف وقد  
 قدما في كتاب الجها د ترجيع سقوطه اي الخراج بالتدخل  
 فيجعل اي قول الزبلي واخذ الخراج الماضي من الترخ على القول  
 المرجح المني لمد التداخل او يجعل على ان مراده اخذ خراج  
 السنة الماضية فقط اي لا ماضي مطلقا قال في المدخ قلت  
 ويستكمل علي قوله وباخذ الخراج الماضي ما في فتاوي فاضلي من  
 قوله واذا اجتمع الخراج فلم يورد سنين عند اي حنيقة يؤخذ خراج  
 هذه السنة ولا يؤخذ خراج السنة الاولى ويستقط عنه ذلك  
 كما قاله في الجزية ومنهم من يقول لا يستقط الخراج بالاسلام  
 الجزية هذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عنه  
 الكل او قال ويجوز ان يجاب عنه بانه محمول على قول الشيخين وعلي  
 ان مراده اخذ خراج السنة الماضية فقط واحدة تقالي علم انتهى  
 ثم اعلم ان الزبلي قال في بيع الامام لتاد وهذا قول ابي يوسف  
 ومحمد حرهما الله تعالى لان عندها القاضي منك ذلك فلا يشترط  
 بل بامر ولد كما يبيعها وقبل هذا قول الكل والفرق لابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى بين هذا وبين غيره من الديوت ان في هذا التزام  
 ضرر خاص لنفع العام ولا ضرر عن العام وذلك خارج عنه  
 الاثري انه يوري الخري علي الطبيب الماهر والمكاري القلبي  
 الماخذ لدفع الضرر عن العامة فكذا ضرر تعطيل الخراج يرجع الي  
 العامة فحانما ذكرنا دفعه ولا نك الخراج حق متعلق بقرينة الاثر  
 فصار كدين العبد المادون له في الخيانة ودني البيت ودني الزركة  
 فان القاضي يملك البيع فيها لتعلق الحق بالرقبة فكذا هذا وذكر  
 في النواذر عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان اهل الخراج اذا هربوا



الاكل منه لاحتمال ان يصادف للذلا فلو ترك التمرى كان عارلا  
الى الميتة مع امكان الذلا فلم تتحقق ضرورته ومضى كذا في غالب  
النسخ ولما لم يترك الوضع الذي قدمه فيه فذكره النسخ في  
الخط قيل قول المانت دعى الي وليمة رجمة لعب او فضا فقد وكل  
فتنبه ارجا الخرس الذي صنع اللام خلقة لامن عرض له ذلك  
واياه اشارة بريد او عجب او غير ذلك اذا عرف القاضي  
اشارته وان لم يعرفها ينبغي له ان يستخبر عن يعرف اشارته من  
اخوانه واصدقائه وجيرانه يستخبر عن يعرف اشارته حتى يقول  
بين يدي القاضي اراد بهذه الاشارة كذا وينسب ذلك لغيره  
حتى يحيط علم القاضي بذلك وينبغي ان يكون عدولا مقبول القول  
لان الناس لا يقولون كذا في الولو الحية ويعتبر الدجاء ولو مع  
خلقا لمن توهم انها لا تعتبر معها لانها ضرورية فلا تعتبر مع الخدم  
علمي الكتابة قلنا كل ضروري وفي كل منية اما الكتابة فيها ناس  
معاني وفي الاشارة ما هو متصل بالمشكل علم بالمراد فصارت اقرب  
الى النطق من اثار الاقلام وكذا يتباين الاخرى بيده قال  
العلامة المقدسي قلنا لاكتتابه ان لا تكون الا في المعتل فان  
الاخرى الخاطي لا يمكن تعريفها باها لانها اشارة الانفاظ المكية  
من الحروف وهو لا ينطق ولا يسمع النطق اهو قال السيد احمد  
خرق العوايد والكلام فيما اذا وجدت اهو قلت وقد ربيت في  
قرية بني الجين رجلا اخرس خلتا كات رواة الخيل وكنا اذا  
اشترانا البه بكتب اسم كتبه واذا امرناه ان يكتب الفاتحة كتبها  
مخطوطة جدا الى ايامنا باللسان فنلزمه الاحكام بالاشارة  
واكتتابه بخلاف معتقل اللسان يقع الفاق وهو الذي لا يتقدر

ايها اكثر ينبغي عدم جواز التمرى للميتة الاخيرة لان الاصل  
في الحيوان المخطوطة تتلمذت ولذا لو اخبره عدل بانها مذكاة  
واخر بانها ميتة لا تحل والاصح ان علامة الذلا ان تكون  
او اوجه خالصة عن الدم والميتة ان تكون او اوجه عتلية به  
وهذا التفصيل يحري في زيت اختلط بورك الميتة او سحج  
خزير وهو اكثر منه لا ينبغي ان ينتفع بشئ من ذلك ولا في  
ولا يستصح ببوله يدهن به ولا يدبغ به جلد كاذلكه وذلك  
ميتة او سحج خزير فلا ينتفع به اصلا وان كانت الفلانة لآ  
لجعل الاكل وحل ما عداه بان يستصح به ويسميه ميتا عنه  
ويدبغ به الجلد وينسله لان المخلوب تابع للغالب كذا في الكورجية  
فان تلت في الفرق بين مسئلة النغم المذبوحة اذا استوثقا ان لا  
يتخري ولا ياكل وبين الشيا فان المصلي اذا اكل معه ثوبان  
احدهما نجس والاخر طاهر ولا يميز بينهما وليس معه ثوب غيرهما  
فانه يتخري ويصلي في الذي يقع تحريمه اذ طاهر فقد جوز التحريم هناك  
فيما اذا كان الثوب النجس والطاهر نصين قلت اجيب عنه بان  
الفرق باعتبار ان حكم الشيا باخف من غيرها لان الشيا لو كانت  
كلها نجسة لكان لان يصلي في بعضها ثم لا يبعد صلاته لانها مفسر  
الى الصلوة فيه بخلاف مسئلة النغم ويؤيده ان الرجل اذا لم يكن  
معه الا ثوب نجس فان كان لا كذا كذا رابعه نجسة ويرى طاهر يصلي  
فيه ولا يصلي عريانا بالاجماع فلما جازت صلاته فيه وهو نجس  
ينبغي فلا يجوز بالتخري حالة الاشتباك اولى والاى وان  
لم يجد ما يدفع به هلاك نفسه بحيث يحل له تناول الميتة يتخري  
واكل مطلقا اي غلبت المذبوحة او غلبت الميتة ولا يجوز له ترك  
الاكل

على الكلام الا منطلق يقال اعتقل لسانه بالنا الجمهر اول اذا لم يتقد  
 على الكلام فان الاشارة ليست كالبيان وكذلك كتابة فان بيان  
 يصح في جميع ما ذكرنا من كتابة فتصح في بعضها لاني كلما فلو قري  
 كتاب وصية علي اخبر فقيل له ان شهد عليك بما في هذا الكتاب  
 فامري براسدي نعم اكتب نعم اذا جاء من يرفي اشارة ما يعرف  
 انه اقرار فهو جائز اذا اعتقل لسان رجل ففعل ذلك مع علم  
 بجزال ان الاشارة انما تنتم مقام العار اذا صار معهود  
 وذافي الاخرى دون المعتقل وقال القاضي هاهنا اي الاخرى  
 الخلق ومعتقل اللسان سواء يجوز كتابتها وايامها لا لا  
 يجوز انما هو العجز وهو شامل لهما ولا فرق بين ان يكون اصلها  
 او عارضيا كالوحي والتموحي من الاهلي في حق اللواك والفرق  
 لنا ان الاشارة انما تقوم مقام العبادة اذا صارت معهوده  
 في حق الاخرى دون المعتقل لسانه حتى اذا امتد ذلك وصارت  
 له اشارات معهودة معلومة كان بمنزلة الاخرى لان التفریط  
 من جهته جائز حيث اخر الوصية الي هذا الوقت بخلاف الاخرى  
 فلا تفریط من جهته ولان المارضي علي شرف الزوال دون الذي  
 فلا يتباس احد على الاخر في الابد المتوحشة فناء بالحق  
 وصوما روي عن ارفع ابن خديج ان بعير من ابل الصدقات قد  
 فرماه رجل يسهم وسمي فقال صلي الله تعالى عليه وسلم ان لها  
 اولاد كما وابد الوحي فما ند عليكم فاصنعوا به هكذا قال صلى  
 ان ايا الاخرى وكتابتها لا كانتا كالبيان لزمته الاحكام بالاشارة  
 والكتابة حتى يجوز نكاحه وطلقه وغناقه وبيعه وشراؤه الي  
 غير ذلك من الاحكام لان الاشارة تكون بياناً من العالم وفقاً  
 لطلبك

ظنك من الما جز لا ترى انه صلي الله تعالى عليه وسلم كما ان افضل لم  
 وضع هذا الاقتا بالاشارة بقوله عليه الصلاة والسلام الشجر  
 هكذا الحديث والكتابة فيسمى تأمي بمنزلة الخطاب ممن في الدفري  
 ان النبي صلي الله تعالى عليه وسلم بلغ الرسالة الي النبي بالكتابة  
 فيكون ذلك حجة عليهم كالمبلغ بالعبارة فاذا كان الكتاب  
 كالخطاب عند العجز في حق الاخرى اولى لان عجزه اظهره والزم  
 عادة لان الغايب يقدر على الحضور بل يحض ظاهراً والاخرى  
 لا تقدر على النطق والظا صريحا اخر سينية علي الدولام الكتاب  
 على ثلاثة مرات مستبني مرسوم وهو ان يكون معنوا مصداق  
 بالفتوات وصواب يكتب في صدره من فلات الي فلات علي ما  
 به المائدة في تفسير اكتاب فيكون هذا كالنطق فيلزم حجة مستبني  
 غير مرسوم كالكتابة على الحدرات واوراق الاشجار وعلى الكاغذ  
 لاعلي وجه الرسم فان هذا يكون لغوا لا في اعرفي في اظهرها لا امر  
 بهذا الطريق فلا يكون حجة الا بانها مسمي شيء آخر كالتسوية  
 الاشارة وعليه الاملا علي الغير حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون  
 للخرجة وقد تكون للتحقيق وهذه الاشياء تنبني الجهة وقيل الا  
 من غير اشرها ولا يكون حجة الاول اظهره وغير مستبني كالكتابة  
 علي الهوي والما وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت به شيء  
 الاحكام وان نومي بيلقي في وصية وانكاح وطلاق وبيع وشراؤه  
 وغير هاتم الاحكام اي ايا الاخرى فيما ذكر من الوصية وما عطف  
 عليها معتبر فلو اشار الاخرى ما ينهم اقرار بالاعتقل عند يقص منه  
 كما في رواية الجامع الصغير في كتاب الاقرار كتاب الغايب ليس حجة  
 في قصاص يجب عليه ويحتمل ان يكون الجواب في الاخرى كذلك فيكون

اشارة بعينه لو زيد في وقت متقدم ثم امتدت عقلته حتى مات  
 وبعد الاشارة قبل موته كان زيد اعتق السيد فعند انقضاء  
 فلو مات العتيق قبل موت المعتقل في حياة زيدا لولا ان زيد  
 كثر ما هنا يتبين لئلا يل ان يقول ان اولا زيدا معتقل للسكان  
 الممتد عقلته الي موته اشارة بطلان تزوجنا اشارة منتهى  
 رايها دعاها الي فراشه هل هذا الفعل المناقض للطلاق محتمل  
 بان لم يرد بانشاء طلاقها وكذا في الاقرار بافصال بعد الاقرار  
 لغيره مشير فصولنا قضائى بيع او اجار فلم تحصى اشارة  
 ولم تتبين فيما نهم الناهم منه اولاد ملكه ثابتة بيقين فكيف  
 يحكم بزوال ملك الامم الا ان يقال ان الفقه انا امر اولا  
 امتداد عقلته مع وجود المنافع فتمامه والى الله تعالى اعلم والا  
 بان لم يمت الا بعد زوال عقلته لا يتخذ اقراره ولا طلاقه  
 وبطلان الاشارة اذ الحكم لها مع النطق وبسبب ابتعا بالقط  
 وعليه اي وينبغي علمي هذا التقدير بان لا يتخذ تصرف في  
 موته معتقلا فنوذا مستند اقلو تزوج معتقل للسكان لا لا  
 لا يحل له وطيرها لدم فثاذه لتوقف عقده الى حال موته لكنه  
 ابي المعتقل اذ مات بحاله معتقلا حل لها المهر من تركته لتعقد  
 عقده مستند اقال المص في النسخ قال ولم امر بصرح بذلك من  
 شائخنا لكن ظاهر كلامهم ببينه كثر هذا المستدرك على قولهم  
 فساد كلامهم انه لو اقر بالاشارة او طلق مثلاً ذكر ان يرى ان السلام  
 وهو الشيخ صالح في الزواهر على الاشياء عند ذكر الاشياء  
 الاحكام الاربعة التي هي الاقتضا للحج في اشارة الطلاق والقباح  
 والانتداب وهو انتقال بها ليس بعملية عملة كما اذ اعلن الطلاق

في النايب والاخرى رليات ويجتمل ان يفرق بينهما لان الفاعل  
 يتمكذ الوصول في الحلة فيعتبر بالنطق ولا كذلك الاخرى لتعقد  
 النطق في حقه للاشارة التي به فدللت المسئلة علميا ان الاشارة  
 معتبرة في الاخرى ينبغي وفي الاختيار قبيل الاشارة في الكلام  
 على بيع الاخرى ويقتض منه ولده ومثله معتقل للسكان  
 ان علمت اشارة اي اذ اصادرت له اشارات موهودة معلومة  
 وامتدت عقلته الي موته فان اشارة بيع معتبرة فيما تقدم من  
 الوسية وما عطف عليها كالاخرى به يعني افا دبه الي اذ لا بد  
 من امتداد عقلته الي موته خلافا لما قد راى الترتيب في الامتداد  
 بالستة وذكر الحالك ابو محمد رواية عن ابي حنيفة رحمه الله  
 تعالى فقال ان هذا من العقله الي وقتة يجوز اقراره بالادارة  
 ويجوز الاشهاد عليه لانه يخرج عن النطق بمعنى لا يرجي زوال العقلان  
 كالاخرى قالوا وعليه المتنوي ثم المعتقل لو اقر بقود ومات معتقلا  
 هل يبطل التود لفوات حكمه او تثبت الدية في تركته بجمع قلت  
 ومروى الوسا يا متنا وذكر الكايع عمدة وسيا في ميايل سبع  
 وذكره هذا الاجل في العناية وابن الكمال بان في الايضاح والظهير  
 وغيرهم ثم فساد كلامهم انه اي معتقل للسكان لو اقر بالاشارة  
 جال علمي نفسه او طلق وكذا لو اعتق مثلاً يعني تصرف بتصرف  
 مفر من بل للملكة توقف اي جمل ذلك موقوف ولم يتخذ في الحال  
 فان مات معتقل للسكان علمي عقلته تغد ما يترتب على قراره  
 او طلاقا وعقته ولكن لا يتخذ الا مستند الي زواجه وجوب الاقرار  
 منذ او الطلاق فلما ان تزوج ان مضت عدتها من وقت الاشارة  
 او الكتابة ويتخذ تعرف المعتوق من ذلك الوقت وكذا لو

اشار

ونحوها يبيع تسليمه بالشرط معتقرا شئبه وعين ان يقال  
 بعد نصهم فيها على الاستناد ان الضابط اعلم افاذه السيد  
 احمد لا تكون اشارة اي الاخرى وكذا بقية اليبات في حد  
 لانها اي الحد وتدرى بالشبهة كقول الله تعالى فلا  
 حاجة الي اثباتها ولعله كان مصدقا للقاذف ان قذف هو  
 فلا يتبين بطله الحد وان كان هو القاذف فيقتضه ليس يخرج  
 والحد لا يجب الا بصرح القذف بالزنا ولا تقاس الحدود بالقضا  
 لان القضا ص اعتبر بطله لانه حق العبد وحق العبد لا يحد  
 بل غلط دون لفظ وتدين ببيت بدون اللفظ كالنص في هذا  
 لان الحد لا يشبه ببيات فيه شبهة الا ترى ان الشهود لو  
 شهدوا بالوطء الحرام او قرضوا بالوطء الحرام لا يجب عليه الحد  
 ولو شهدوا بالقتل المطلق او اقر بطلت القتل يجب عليه  
 القصاص وان لم توجد لعنة العبد وهذا لان القصاص فيه  
 معنى الما وضعة لا نه شرع جابر في ان يشبه مع الشهرة كسا  
 المعاصيات التي هي حق العبد واما الحدود والاصلة حقا  
 لله تعالى شرعت للزجر وليس فيها معنى البدلية اصلا فلا  
 تشبه مع الشهرة لعدم الحاجة ولا تكون اشارة الاخرى وكذا  
 كالبينات في شهادتها ما منية بعبارة شهادتها الاخرى لا تقبل  
 في حادثة كذا انتقل المحوي في حاشية الاشباه وهل يصح اسلامه  
 اي الاخرى بالامانة فظاهر كلامهم نعم لان الاسلام يعلم  
 ولا يعلم ومن جملة علموه ان تقبل اشارة الداخل فيه ولم ابره  
 صريحا اشارة ثم تنقل في غير معتل المساء فتبين اشارة مطلقا  
 الا في اربع ذكورها الاسلام فاذا صح اسلامه بالامانة وهو

والمتاخر بالشرط فنجد وجود الشرط يتقلب باليس بعلته  
 علة والاستناد وهو ان يشبه في الحال ثم يستند وهو ابر  
 بين الاقتصار والتبيين وذلك للمضمرات تلك عند اداء  
 الضمان مستند الي وقت وجود السبب وكما انصاف فانه يجب  
 زكاته عند تمام الحول مستند الي وقت وجوبه والتبيين وهو  
 ان يظهر في الحال ان الحكم كان ثابتا من قبل مثلا ان يقول  
 في اليوم ان كان زيد في الدار فانت طالت وتبين وجوده  
 في الغد فيها يتبع الطلاق في اليوم ويعتد منه والفرق بين التبيين  
 والاستناد انه في التبيين يمكن ان يطلع عليه العباد ووجب  
 الاستناد لا يمكن ان يشاهد مخلصا وقد ذكرنا الاحكام الدرية  
 المذكورة في باب الصريح من كتاب الطلاق فتنبه ان قولهم  
 اي الغفر والضايط للفتقر من الاحكام ويكون بفتح الصاد  
 والمستند بفتح النون ان ما اعلم عقد مع تسليمه بالشرط يتبع  
 ذلك معتقرا المستند كما لو قال ان دخل زيد الدار فانت طالت  
 وقد كان زيد دخل الدار قبل ذلك بشهر مثلا فطلعت الان  
 وتعتد من وقت القول وكذا لو قال ان طالت قبل قدوم زيد  
 بشهر فقدم بعد شهر وقع الطلاق معتقرا وكذلك لو قال  
 انت وكيلي قبل قدوم الامير بشهر فقدم بعد شهر صار وكيلك  
 من وقت القول فلا يعتد ما تقرق قبل ذلك في مال الموكل  
 وما لا يصح تسليمه بالشرط يقع مستندا كما في الجرمين باب  
 التعليق يخالف ذلك اي يخالف القول بالاستناد في نحو طلاق  
 معتقرا المساء وعنا قد وجدنا في خبر ان الاولى للوقت  
 في قوله ان قولهم والضايط الخ اذ مقتضاها وقوع الطلاق في وقت  
 ونحوها

غير معتقل المسانفع الاعتقال اولى قائل ثم اذا قلنا ببحته  
اسلامه بالاشارة هل يقتل لو ارتد بعدها بالاشارة بالقتل  
بان استناب ما يجب تعظيمه عندا هله الاسلام جبراً بتسلع  
الصائم بصاق محبوه اي مشتوقه فان الشراء يتواجدون على  
رضاء المحبوب وهذا احسن من قول نحو صاحب الكفر بغيره  
والصاق بالصاد والسبي والراي يعني يقضي ذلك الصوم  
ويجب عليه ان يكفر والا يوان لم يكن صاحب الصاق محبوه  
اي محبوب المتعلم لا يكفر لان الرية تافد النفس وتستغفر  
اذا كان من غير صديقت فصاكاله محبيني ونحوه ما تناقذ الا  
فان كان من صديقة لا تناقذ النفس فصاكاله والخبر والتريد  
ونحو ذلك مما تشتهيه الانفس زليلي وقد فهمت من عبارة  
الماتن سابقا ان المراد من الصديق المحبوب لا كل صديق  
فقد يكون صديقه وبياف ريقه وسر ذكر هذه المسئلة في  
كتاب الصوم اي في مسند انتة قتل بعض الحجاج عزو لثي تركه  
الح لادن الطريقت شرط الوجوب او شرط وجوب الاداء  
ولا يحصل الامت مع قتل البعض فكان معدون في الترك فلا  
يأتي به والمراد به القتل في كل مرحلة او حلها او اقلها التحص  
ثم المانع فيها يظهر قتل قطاع الطريق لا قتل بعض الحجاج بعضهم  
فانه لا يندفع بامير الحجاج ونحوه وقد مر حكم هذه المسئلة في  
كتاب الحج منها مصدر ومضافي الي فاعله اي اذا منعت المراهة  
بروجها امت الدخول عليها في منزلها وهواي والى حال ان زوجها  
مكثي معها في بيتها نشو وحكم لانها حبست نفسها منه لغير  
حق فلا تجب النفقة لها ما دامت على مسند فيتحقق النشور  
منها

نشور

منها فصا كجسرها نفسها في منزل غيرها هذا اذا منعت وراء  
الكني في منزلها كما قرناه في باب النفقة ولو كان المنع  
لينقلها الي منزل فليس ثابته لوجوب الكني او سكنها  
عليه فلان جسرها نفسها منه بحقت فلا يسقط نفقتها الا  
التقصير جاً من جهته فصا كما اذا حبست نفسها الا  
مهرها بجلد ما اذا حبست بسبب دين عليها او غصها غاب  
وذهب بها لان الغوات ليس من قبله وبجلد ما اذا كانت  
ساكنة معه في منزل ولم تكن من الوط لا يمكنه الوط كرها  
فلا يمدحها منها او كانت سكن الزوج في بيت الغصب اي  
غصه الزوج او غصه غيره واسكنه فيه فامتنعت الزوجة  
منه اي من السكني فيه لا تكون ناشرة لانها في طلب بيت  
غيره محقة اذا السكني فيه اي في البيت المصوب حرم بجلد  
مالوكا فيه شبهة كبيت الشراء من مال مجهول الملكية فان  
توفي البهات مندوب وطاعة الزوج واجبة وليس من الزوج  
ترك الواجب التحصيل المندوب وقد قالوا زمانا هذا الجحيزان  
تركوا الشبه انها متروك الحرام الحرف رحمتي قالت امرأة زوجها  
لا اسكني مع امك واريد بيتا على حدة ليس لها ذلك لانه  
لا يدعوى بحقه فلا يمكن منه من ذلك وكذا الواصت من  
السكني مع ام ولده ومثلها المدبرة قال مندل مسكيني وقيد  
لانها لو قالت لا اسكني مع امك او ولدك او زوجتك ولريد  
بيتا على حدة لها ذلك كما في الظهيرية وكله مربي باب النفقة  
من كتاب الطلاق قال لعبد ياما كني او قال لادن المعبود  
لا يفتقه لانه ليس بصريح للعنف ولا كناية له فلا يكون





الي اثباتها بالبيينة ونقل كمن عن الصمري اذا طلب المدعي  
 كغيا لا بنفس المدعي عليه من القاضي ووضع المقول علي  
 يد عدل ولم يكتبني بالكفيل بالنفس فان كان المدعي عليه  
 عدلا لا يجيبه وان كان فاستأجبه اهو او صلح بهاي يكون  
 العقار المدعي في يد المدعي عليه القاضي ولا يكتفي بتدبير  
 المدعي عليه انه اي العقار المتنازع فيه بقي في يده في الصحيح  
 لاحتمال المواصفة اي الاتفاق بين المدعي والمدعي عليه  
 علي انه يقر انه في يده ليحكم القاضي به وذلك لان يد المدعي  
 عليه لا بد منه لنقص الدعوي عليه اذ هو شرط فيه باحتيال  
 ان يكون في يد غيره فباقامة البيينة تستفي ترحة المواصفة  
 فاكن القضا عليه باخراجه من يده قلت قد قدنا غير  
 مرة اخرها ما مر في باب جناية المملوك ان المقتي به في  
 زمانا انه يعمل يعلم القاضي افا بهذا الاعتراض على قول  
 الماتن او يعلم به القاضي وبيان انه علي غير الصي فتأمل  
 وهذا اذا ادعاه الخارج ملكا مطلقا اي محلا لشرط اقامة  
 البيينة علي ان العقار في يد المدعي عليه في دعواه الملك  
 المطلق لانها دعوي ترك التعرض بالزالة البيد وطلب ازالها  
 لا يتصور الا من جانب صاحب البيد وبازالة البيد لا يشترط كونه  
 ذا يد لاحتمال المواصفة اما اذا ادعي الخارج التنازع في  
 البيد ودعي الخارج ايضا اقراره اي اقرار ذي البيد بان اي  
 العقار المتنازع فيه في يده فافكره والبيد التنازع في شر الخارج  
 منه واقره كونه في يده لم يجز لبرهات علي لونه اي العقار  
 الذي ادعاه الخارج في يده اي في يد ذي البيد لان دعوي

فيه شي ما يقتضي المتق وظاهره انه لا يثبت ولو نوي وفي المحل  
 عن النزائية قال لبيده انا عبدك يثبت ان نوي قال  
 السيد احد ومثله فيما يظهر يا ملكي لان مؤدي المبارتي واحد  
 بخلاف قوله لعبد يا مولاي لانه كناية علي ما مر في محله وهو  
 كتاب المتق وظاهر كلامه انه لا يثبت الا بالنية وظاهر  
 كلامهم عدم اشتراطها اذ علله في التبيين وغيره بان حقيقة  
 تنفي عن ثبوت الولد علي العبد وذلك بالثبوت فيعتق لانه  
 يمكن اثباته من جهته وقوله لعبد يا ملكي حقيقة تنبي  
 عن ثبوت الملك للعبد علي المولي وذلك لان يمكن اثباته من جهته  
 المولي لا مقصود العدم قدرته علي ذلك ولا متقضي لان من  
 شرط ان يثبت المتقضي فيثبت في ضده المتقضي وثبوت  
 المتقضي وهو الملك متقدر لما ذكرنا فلا يثبت المتقضي بدونه  
 اه قال السيد وظاهر هذا التعليل ان المولي حقيقة في العفو  
 فقط والمتبادر خلافه فان الملاقاة علي الاعلي كبر مشهور  
 فالظاهر انه من المترك والنية فتعين احدا المسمى انتهى  
 العقار المتنازع فيه لا يخرج بالبينا للفاعل وبالبينا للمفعول  
 من يدي البيد ما لم يبرهن المدعي علي وقت دعواه اي علي انه  
 في يده لا كما يتوهم من ظاهر عبارته انه علي وقت دعواه انه  
 ملكه فليس مراد اني التبيين اي اذا ادعي عقارا لا يكتفي بذكر  
 المدعي انه في يد المدعي عليه ويصدق المدعي عليه في ذلك  
 بل لا بد من اقامة البيينة انه في يد المدعي عليه حتي يصح  
 دعواه بخلاف المتقول اي فانه لا يحتاج الي برهات المدعي  
 انه في يد المدعي عليه لان اليد فيه مشاهدة فلا يحتاج  
 الي

الفصل الذي هو انشا فيها تحت فيه لان الفصل اعم من فصل الذي  
 الذي هو الايجاب والتبوك او فصل الاركان وهو التقاطع كما  
 تصح على صحته ذي اليد تصح على غيره ايها فانه يدعي عليه  
 التملك وهو يتحقق من غير ذي اليد كما يتحقق منه لعدم  
 ثبوت اليد بالاقراء لا يمنع صحة الدعوى لعدم صحة ثبوتها  
 على اليد كما بسطه في النزايه عنقار متنازع فيه لاني ولا يثبت  
 التناضي بيمين قضاؤه فيه اي في ذلك العقار الذي ليس في  
 ولا يثبت كمنقول اي كالموقوف التناضي في منقول ليس في ولا يثبت  
 هو اي نفوذ قضاؤه في العقار الذي لم يثبت في ولا يثبت الصحيح  
 لما في النزايه والخاصة من التصريح بان قضا التناضي في منقول  
 يصح ان لم يثبت المحد وفي ولا يثبت هو وفي جامع الفصولين 2  
 فتش ادعي عليه في بلدة دار في غير تلك البلدة نفذ القضا  
 وان لم تكن الدار في ولا يثبت هذا التناضي قال الزيلعي وقد  
 المشايخ فيه هل يعتبر المالك او الاهل فتقبل يعتبر المالك وقيل  
 يعتبر الاهل حتى لا ينفذ قضاؤه في غير ذلك المالك على قول  
 من يعتبر المالك ولا على غير ذلك الاصل على من يعتبر الاهل  
 وان خرج التناضي مع الخليفة من المرقضي وان خرج وحده  
 لم يخرج قضاؤه فهذا ينبغي ان يكون على قول من يعتبر المالك  
 لان القضا من اعلام الدين فيكون المحضر شرط فيه كالمجتهدين  
 وعنى ابي يوسف ان المرسل بشرط فيه والده اكاره محمد رحمه  
 الله تعالى هو ولذا قال الخارج وتقدم في القضا ان المرسل الذي  
 توفي فيه القضا به ليس بشرط فيه اي في القضا فيه به يقتضي لما  
 في النزايه ان ما انشا اليه محصور وانه النواذير به يقتضي  
 ويكس

٣٧٣  
 وكتب التناضي الذي حكم في عقار لاني ولا يثبت بالملك الذي حكم  
 به التناضي اي التناضي تلك الناحية التي فيها العقار يامره  
 اي كمي يامر التناضي المكتوب اليه الخصم المحكوم عليه بالتسليم  
 اي بتخليه العقار للمحكوم له وقيل لا يصح حكم التناضي في العقار  
 الذي ليس في ولا يثبت ومشي عليه في اكثر والمتفق لانه لا ولاية  
 له في ذلك الملاك وقد عدل المصنف عن هذا القول الى ما تقدم  
 لما تقدمت من تصحيح النزايه والخاصة وقال الشيخ الرضي  
 ومعلوم ان السلطان اذ اولى قاضيا في بلدة يتصرف حكمه على  
 اهلها في اي ملكات لا نواذير على غيره اذ كان في ولا يثبت  
 بل المتعارف انه يجعل قاضيا في تلك البلدة على من وجدها  
 سوا كان من اهلها او لا والقضا يتخصص بالملاك كما هو مشهور  
 في محله والظاهر ما مشي عليه في اكثر ثم ما قدمه من نصب  
 الوصي من قاضي في بلدتي لا يمتشي على واحد من التوليين  
 لان الميث ان كان من اهل احد الولايتين لا يحكم عليه قاضي  
 الولاية الثانية عند اعتبار الاهل ان مات في بلدته وقاضي  
 بلده لا ينصب له وصيا عند اعتبار الملاك لانه ليس في  
 الملاك الذي جعل قاضيا به فليجراه قاضي التناضي بيمينه  
 في حاد ثم قال ذلك التناضي رجعت عن قضاى او قال  
 به الى غير ذلك الذي حكى به او قال ذلك التناضي وقضيت  
 في تلبس الشهود او قال اطلت حكم او قال نحو ذلك  
 كمنقصة او وضخته او رفضته لا يعتبر قول التناضي في كل ذلك  
 من الصور لتعلق حقه الغير به اي باقضاؤه اولاه هو اي  
 الغير انا هو الدعوى واقراره بقوله وقضيت في تلبس الشهود

وعنه حجة قاصرة لا تتعدي الى غيره ولان رايه الاول قد ترجح  
 بالقضا فللمتقضي باجتهادها مثله ولا يملك الرجوع عنه ولا  
 ابطاله لانه تلقف به حق الغير الذي ان انا ههنا لما ذكرنا فكذا  
 بشرها دة التقضا لا يصح رجوعه ولا يملك ابطاله لما ذكرنا فكذا  
 القاضي وقال الشعبي كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 يقضي بالقضا ثم ينزل القرآن بعد الذي قضا بخلافه فلا يرد  
 قضا به ويستأنف قال صاحب المحيط وهذا يدل على ان القاضي  
 اذا قضى بالاجتهاد في حادثة لا يرضى فيها ثم تحول عن رايه فانه  
 يستقبل في المستقبل بما هو احسن عنده ولا يتقضى ما مضى  
 في قضاياه لان حدوث الاجتهاد والراي دون تنزل القرآن و  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يتقضى القضا الذي قضا بالراي  
 فالقرآن الذي نزل بعده فهذا اوكي بخلاف ما اذا قضى باجتهاد  
 في حادثة ثم تبين نقض بخلافه فانه يتقضى ذلك التقضا برسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يقضى باجتهاد به وتزل القضا بخلافه  
 ولم يتقضى قضا به الاول مع ذلك والفرق ان القاضي حال ما مضى  
 باجتهاد به فالنقض الذي هو مخالف اجتهاده قد كان موجودا  
 من الا انه حقي عليه وكان الاجتهاد في محل النقض فلا يصح في النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ما قضى باجتهاد به كان الاجتهاد  
 في محل النقض فيه فصح وصار ذلك شريعة له فاذا نزل القرآن بخلافه  
 صار ناسخا لتلك الشريعة فيلزم ان تعيب الماتن في قوله  
 قضى ببينة تتبع فيه صاحب الخلاصة لانه قيد به بالبينة ولعله  
 ملاخطة لما ذكره بعد من قول القاضي وقتت في تلبيس الشهود  
 والافلو قضي باقرار المدعي فالحكم كذلك كما افاده السيد احمد  
 نعم

ثم يكون ذلك اختراعا لا يقتضي بطله فانه يجوز له الرجوع  
 فان كان يعترف عنده شخص لا يخرج ثم غابا ثم جانا انان  
 تداعيا عندة فحكم لاحدهم ظانا انه المعترف له ثم تبين غيره  
 فانه ينبغي ان لا يعرض حكمه ويتقضى ويؤيده ما في القضية  
 عن اي حامد قضى في حادثة ثم ظهر له خطأ به يجب عليه  
 ان يتقضى قضا به اه قال وهذا بخلاف ما لو قضى في مجتهده  
 فيه ثم راي خلافا ليس له ان يرجع عن حكمه ولا لغيره ان  
 يتقضى ما لم يخالف اكتتاب او السنة والاجماع اه وذكر في  
 الا قضية اذا بدى له ان يرجع عن القضا ان كان الذي قضى  
 به خطأ لا خلافا فيه رده وان كان محتالنا فيه امضاؤه والقضا  
 ماض لو في مجتهده فيه فينفذ ان كان القضا بعد وعوي  
 صحيحة وهي ما استوفيت شروط صحتها من احضار الخصم و  
 المطالبة بالجواب والادبات بالبينة وتريات قدر المدعي به  
 واحضاره في مجلس الحكم ليشير اليه المدعي والشهود و...  
 المتعارفين غير ذلك مما مر في كتاب الدعوي وبعد بشرها دة  
 مستفهمة وهي بشرها دة الدول اذا استجفت شرايط الصحة  
 فثبت كان القضا كذلك لا يتقضى هو بنفسه ولا غيره وهذه  
 المسئلة يصح ان تكون زيلة للمسئلة المتقدمه بمعنى ان قول  
 القاضي رجعت عن حكمي ونحوه لا يعتبر بل ما قضاه سابقا فانه  
 الذي ثلاث مسائل مرت في فروع القضا حيث قال لا يصح رجوع  
 عن قضا به الا في ثلاث احدها ما لو قضى بطله او ما لو قضى  
 بخلاف مذهب وهي الثانية او قضى وظاهر خطأ وهي الثالثة  
 وقد مر الكلام فيها مفصلا في القضا فلا حاجة الى الاعداد

وهذا معنى قوله وتذاع بينهما لم يتخذ قضاؤه لغرض شرط هو  
 اي شرط التقضا ان يكون عقيب التداعي بخصوصية شرعية  
 وكان حكم القاضي على الوجه المذكور حيث لا تداعي افتاء  
 لا تقضا فيحكم القاضي اليان في اذا رفع اليه هذا الحكم المحكوم  
 عليه كونه افتاء لا تقضا يذهب به يبي ولا يلزمه ان يتقضي  
 الافتاء لا غير فلي صلا البرهنت المدبر عند قاضي ضيفي علي  
 سيده بانه دبره مطلعا فتقضي القاضي المحتج بامتناع بيعه  
 ولم يحضر سيده وقت اقامة البيعة ولا وقت الحكم ولم يحضر  
 تداعي شرعي لان التقاضي الشافعي لوقعا صلا البيعة اخرى  
 ان يحكم بجواز بيعه لوقوع الاول افتاء وهكذا الوجه راجل  
 وامرا تدعى قاضي شافعي وطلق زوجته بالثلاث في مجلسه  
 وقبل ان تدعي بالنفقة حكم القاضي بان لا سكن لها ولا  
 نفقة ثم ذهبت الي قاضي حضني وادعت ثمة بالنفقة والكني  
 لان التقاضي الحنفى ان يحكم لهما لوقوع حكم الشافعي فتقضي  
 لا تقضا كما تمناه في كتاب التقضا وفي المثل قال في الفصول  
 الهادية وجامع الفضولين وغيرهما لا في الفواكه البديرية ومعني  
 هذا ان التقضا في حقوق العباد لا بد فيه من المصنف الشرعية  
 فاذا قضى بدونها لم يتخذ كما اذا قامت البيعة للنكح محقق  
 على شخص اخر عند قاضي فتقضي بذلك الحق بتلك الحق بدون  
 تنازعة ومخاصمة شرعية وتذاع بينهما لم يتخذ تقضاه فمعني  
 صبر وترجاه اذا ان يكون في حاد كرم باب تسمية الجز  
 باسم الكل اذا الحاد لغير عباره عن التداعي الذي هو المصو  
 الشريعة واقامة الحق وما ينبع ذلك وما يترب عليه وهو

اذا قال الشهود للتاضي قضيت في الحادثة التي شاهدها فيها  
 وانكر القاضي بان قال لم اقض فيها اصلا فالتقاول له القاضي  
 به يعني قاله ابن الفرس في الفواكه البديرية زاد في البزارية  
 يعني ان تقضي شهدا ان قضيت بكذا وقال لم اقض يعني ان تقضي  
 نشرها وتدها خلا لوجه مدحه الله تعالى زاد في الجرم لم يتخذ  
 اي الحكم الذي شهده الشهود به وانكر القاضي قاضي اخر مح  
 اي فحين يتخذ القاضي الاخر ذلك الحكم الشهود به لا يكون  
 القول قوله في انه لم يقض لوجود قضا القاضي الثاني به اي  
 بذلك الحكم قال المح في المثل وهو اي قوله ما لم يتخذ به اي  
 حتى لم اقق عليه لغير صاحب البحر وقال السيد احمد وظهره  
 انه اجتمع عند القاضي الثاني بشرط الدعوي وقضي وحيد  
 لا لاعتبار الثاني ولا نظر الاول ولوا بطله وهذا غير التنفيذ  
 فانه يرفع اليد قضا قاضي ويثبت عنده بالبيعة قضا يتنفذه  
 وان لم يتدعها شرط ثلثا التقضا في الجرح من حقوقه  
 القبا دان يصير الحكم من القاضي يقول من الاقوال المذكورة  
 في المسئلة المتوافع فيها خا وثة بان يتخذ مد دعوي صححة  
 اي مستوفية لشرائط صحتها من ختم تقتر خصومة شرعا  
 على خصم حاضر حتر زرع على الواعي على غاياب وحكم عليه من  
 شرعي فلا يعتبر بالوادعي على مخومودع وصغير فانهم ليسوا  
 خصما شرعا فلو برهن رجل ادعي بحق على شخص اخر عند قاضي  
 فتقضي القاضي بانه لا وقع في النسخ ولعل المراد قضي القاضي للدعي  
 يقول من الاقوال المذكورة في مسئلة بدها بدهوت شارة  
 ومخاصمة شرعية اي مد دعوي المدعي وانكرا المدعي عليه  
 وهذا

الحزب الاعظم فيها والمطلوب الدهم منها وعلى هذا فالمراد بالمك  
في قوله علمائنا القضاة ان اريد الحكم بالنسبة الذي هو  
القضا فيه ايضا كما في ثبوت الشفعة لمارفان لا يصح تلك  
القضا حتى يصير ذلك الحكم حادثة بان يقع فيه الخصومة  
والوجه الاول اوجه قال وقد ظن بعضهم ان المراد بذلك ان  
القضا بعد وقوعه لا ينفذ حتى يصير حادثة بان يحصل فيه  
تنازع عند قاضي اخر يري صحة فينفذه ويعفيه وهو لو  
فاسد يلزم منه ان القضا لا ينفذ حتى يتحقق فيه ذلك وهو  
خريف الاجماع الا ان يريد صاحب الظن بقوله ذلك المختلف  
فيه فيصح ما ذكره الا ان ما ذكره علما لنا وجهه ما ذكرناه انتهى  
ولافاده الماتن بقوله مفرعا على ما تقدم فلو رجع البدي الى  
التاضي الحنفى قضا قاضي اخر ما لكي بلاد عوى لم يلبثت التاضي  
الحنفي البدي الى قضا المالكي وعمل التاضي الحنفى في الامر لرفع  
اليه بمقتضى مذهبه لعدم تقدم ما يمنع اى الحنفى من ذلك  
الحكم بمذهبه لخروج قضا التاضي المالكي مخرج الفتوى لعدم  
تقدم الخصومة الشرعية التي هي شرط انعقاد القضا في حق  
العباد قيد به لان الامة لا تشترط في حقوق الله تعالى كالحرد  
وعتق الامة وطلاق الرقبة اذا رتاب التاضي في حكم التاضي  
الاول بان كان الاول غير عدل لا يبايى بما حكم به وتبين  
وجه فساد حكمه بان قضي بثبوت الحدود الذي لم يتبين  
انه كونه اوارض ومنها الارتياح ان يكون ارتكبي او اخذ  
الرشوة فان القضا حينئذ باطل له طلب شهود الاصل اى  
وطلب الخصمي لتقام الحادثة فيقتضي برها وينفذ الاول  
وقد

وقد علمت كلامه اخر ان الارتياح لا يعتبر في قضا العالم  
العدل سر كوهذه المسئلة في كتاب القضا فتد الماتن باقيا  
اي مرتياح التاضي الثاني في حكم التاضي الاول فان الماتن  
بهذا التقييد انه اى التاضي الثاني اذا لم يرتب اى لم يشك  
من الارتياح فيه اى في حكم الاول لا يتعرض التاضي الثاني  
لداى لتقضى حكم التاضي الاول قال في الغواكر البدرة لابن  
الفرس قالوا قضا التاضي العدل العالم لا ينفذ ويجل قضا  
على الداد حيث لا ريب في حكمه لان عد التمتع الربية  
تقتضي وقوع حكمه موافقا للشرعية المطهرة بخلاف قضا  
غيره فانه على الربية يصح اذا رتاب التاضي الثاني في حكم  
الاول ويتبين له وجه فساد اى فساد حكم الاول بطريقه  
فلانني نقضه وافاد الشيخ الرجعي بانه متى تبين الفساد  
قانه نقض سواء كان عالما عدلا ولا ولا فلا ينفذ  
مطلقا ثم قال ظهر لى ان المراد بالعالم المجتهد لانه  
لو نقض باحتضا وقضا قاضي اخر مجتهد مثله  
لنقض القضى البه لانه ما من مجتهد الا ويجوز ان  
ينفرد بواى ويسلسل ذلك ويؤدي لعدم الاستقرار ومن عده  
اتقن العلماء علمي انه لا ينفذ حكم الحاكم في المسائل المجتهد فيها  
وان قلنا ان المصيب واحد لا غير متعين كما في الحوي علمي  
الاسباه مجلدة قضا غير المجتهد فانه حكم بمذهب فاذا تبين  
انه حكم بحكم مخالف لذلك ظهر فساد قضا التاضي الثاني فامل  
اه اذا ترتب بيع التاطي علمي بيع باطل لا يبيع بعينه  
اودم او علمي بيع فاسد كعقد فيه شرط لا يتقضى ولا يبلد به



اي غير ذلك الباب الذي يجلسوا عليه ثم دخل رجل ذلك البيت  
الذي كانوا علي بابهم فسمعوا اقتراره ولما حال اندام يرويه اي القبر  
وقته اي لم يشاهدوه وقت الاقرار لان العلم حصل لهم في  
هذه الصورة فجاز لهم ان يشهدوا عليه بزليمة وقد ذكره حفا في  
في ادب النفاضي وقال السيد احمد قوله ثم دخل رجل طاهرا  
دخل بالفرادة واقررت لغلات كذا اذا دخل المقر مع المقر  
ولما لذه هذه هل تجوز الشهاده ولا تجوز لا خيال ان الذي  
اقر بالحق هو الذي يدعيه وجعل نعمة كنفه الاخر جرح قلت  
وضع الماتت المسئلة تنعاه غيره بان يدعيها خاسرها الدعي  
سعي وهذا يقتضي بقاء المقر والمقر له في مكان واحد نعم قد  
يقال ان كان المقر له معلوما عند الناس بان يشبه بغيره  
بنجات الناس فلا يعمل على ذلك الاقرار حيث لم يروا شخص  
المقروا لم يكن ذلك معلوما ولا منطقيا ولا متوجها للحال  
ما ذكر قلد ما نغم من قبول الشهاده والله تعالى اعلم باع رجل  
ثمنا او باع حيوانا او باع ثوبا انا اذا ابيع به هذا اعلى انه  
لا عزة للتقيد بالعتاد ولان المنقول حيوانا كانا وغيره  
المنقول سوا في هذا الحكم وذلك لما في الزنا ببيع باع شيئا فقلد  
في المبلغ عشرين اربعة او مائة او غيرهما من اقارب قال الشيخ الرمي  
هل المراد بهم ما تقدم في باب الوصية انهم يطلق عليهم اسم  
الاقارب يجرى حاض يعلم به اي يبيع المتنازل وخو به ثم ادعي  
الدين مثلا يعني او المرأة او القريب الحاضر وكان الاولاد  
يقول ثم ادعي الى ارض ليعمل من تقدم وليكونا اخيرا ثلثي  
الشيء البيع ملكه لا تشفع دعواه كذا اطلقت في الذكر والمثني

لا ينفقد ذلك البيع بالتناطلي سر ذلك في اول كتاب البيع عت  
الخلاصة والزنا ببيع والبرق في المبلغ لا ينفقد وبه صرح في  
الخلاصة والزنا ببيع لا بد بناء على السابق وصرح في الجرح بان  
الاجاب والعتول بعد عقد فاسد لا ينفقد بهما البيع قبل تناك  
الفاقد ففي بيع التناطلي بالادوية وعلى هذا فيجب حمل ما في  
الخلاصة والزنا ببيع على ما ذكرنا والله تعالى اعلم خبا شخص  
قوما في موضع اي سترهم فقال خباها فاختبا اي ستره فاستر  
ومنه سميت الخبة خبا والمخبي الذي ستر حتى يشهد حيث لم  
يعلم المشهود عليه عينه كذا في العرب ثم سأل من خبا القوم  
رجلا اخر عن سبي مثل دين له فاق الميسول به اي بذلك الشيء  
الميسول عنده وهم اي المختبوت برونه اي المقر ويسمونه كلامه  
وهو لا يراه فشهدوا له عليه بذلك جازت شهادتهم عليه  
بذلك الاقرار لان الاقرار بموجب بنفسه وقد علموه وهو الركن  
في اطلاق اذا الشهاده قال الله تعالى الامن شهيد بالحق  
وهم يعلمونه وقال صلى الله عليه وسلم اذا علمت مثل  
الكلمة فاشهدوا لا دفع وان سمعوا كلامه ولم يروه لا تجوز  
شهادتهم عليه لان الثقة التي تبني عليها الشهادة قد تشبه  
فتقع الشبهة لا خيال ان المقر غيره فلا يجوز لهم ان يشهدوا  
عليه مع الاحتمال الا اذا علموا اي يتيقن الشهود انه ليس  
فبداي في موضع اقاربه غيره اي غير المقر وذلك بان دخلوا  
البيت ثم خرجوا فاعلموا انه ليس في البيت احد سوى المقر  
والمقر له وجلسوا على باب اي باب البيت الذي دخلوا فيه  
ولما حال آتاي ذلك البيت الذي دخلوه لا مسلك له لغيره  
اي

والبرائة وكبير من المعبرات يعني ولم يتيده احد بما نقله الزلي  
 عن تناوي ابي الليث حيث قال لو باع عقارا وابنه واسرته  
 حاضر يعلم به وتصرف المشتري فيه زمانا ثم ادعى الاب انه  
 ملكه ولم يكن ملك ابيه وقت البيع اتفق مشايخي على انه  
 لا تنفع مثل هذه الدعوى وهو قبيح محض وحضوره عند  
 البيع وتركه فيما يبيع اخر امر منه بانه ملك البائع وان لا  
 له في البيع وجعل سكونه في هذه الحالة كالا فصح بان ملك  
 البائع قطعا لا تزويرا والجيل الفاسدة فالنقيض بنظر المشتري  
 ربما فاق يوجب التسوية بين القريب والجار مع ان الجار يخالفه  
 كذا افاده المص في الخ قلت ونقل المص في الخ عن الامام  
 ظهر الدين قال فتوى اية نخاري على ان سكونه لا يكون  
 تسليما وله المطالبة والدعوى كما اذا كان الحاضر الساكن  
 غير الولد والزوجة والقريب لا سكوت له لاطل لا يجعل اقرارا  
 واجبة خوارزم علي ان رأي امة سمرقند وفي الفتوى يتامل  
 المفتي في ذلك ان رأي المدعي الساكن الحاضر اذ احيلة انني  
 بعدم التمساع كمن الفالب علي اهل الزمان النساء فلا يفتي  
 الا بما اختاره اهل خوارزم ونقل عن الزانية قال اختار  
 القاضي في تناواه اذ يسمع في الزوجة لاني غير هاهنا واختار  
 اية خوارزم ما ذكرناه وفي التجنيب اذا باع الرجل ملكا لمرأة  
 وموت علي ذلك سنة او شهر او غير ذلك وقد علمت بذلك  
 البيع هل يبيع لملك المرأة دعوى الملك في هذا الملك الذي  
 باع زوجها قال لا لان في ذلك فتع بات احتيال المحالين  
 في هذا الزمان وكذلك في الزوجة اذا باعت ملك الزوج او  
 باع

بائع الاب ملك الابن والابن ملك الاب او ما شبه ذلك  
 لا تنفع دعواه كذا في حسب المفتي وفي الثانية في كتاب الدعوى  
 والبيانات في فصل دعوى المنقول والصحيح انه تنفع دعواه  
 اهو وهذا الا يخالف ما قدمناه من رأي اية سمرقند لا  
 ما في التجنيب فيما لو باع ملك امراته او ملك الابن ونحو  
 ذلك فقد ثبتت الملكية ويكون البائع فضوليا وسكوت  
 رب المال وقت البيع والتسليم ينزل منزله الاجازة من الملك  
 كما سياتي قريبا فتنبه وكذا لا تنفع دعوى القريب والزوجة  
 لو ضمن القريب او الزوجة للمشتري الدرك قال في الهادي  
 في كتاب الكفالة قبيل الفصل في الضمان من باع داره وكفل  
 عنه رجل بالدرك فهو تسليم لان الكفالة لو كانت مشروطة  
 في البيع فتاها بقبوله ثم بالدعوى يسعى في نقض ما تم منه  
 جهته وان لم تكن مشروطة فيه فالمراد بها الحكم البيع  
 ونزيب المشتري فيه اذا لا يرغب فيه بدور الكفالة فينزل منزله  
 الاقرار بملك البائع ولو شهد وختم ولم يكفل لم يكن تسليم  
 وهو علي دعواه لان الشهادة لا تكون مشروطة في البيع اي  
 ليست بشرط فيه ولا هي باقرار بالملك لان البيع مرة يوجب  
 من الملك وقارة من غير لعل كتب كخط للماء لم يجد  
 ما تقدم قالوا اذا كتب في الصك باع وهو عليك او باع بسمائنا  
 نافذا وهو كتب شهد بذلك فهو تسليم الا اذا كتب الشهاد  
 علي اقرار المتماقين اها او تقاضي الحاضر منه القريب او الزوجة  
 الثنت قال في الذخيرة لوجا الحاضر الي المشتري بارسال البائع  
 ليتقاضى الثمن وتساواه ليس له الدعوى بعد ذلك لانه لا يملك

فقطنة التلييس فيه اقرب واربع ولذا نك غلب هذا الامر في الدوام  
 خصوصاً في دعوي الدار لسهرية انتابتة بخلاف الاجنبي  
 فان طمعه في مال من هو اجنبي عند قليل نادى بربلا بدم من مرج  
 جهة الترقير والتلييس وهو يتصرف المشتري فيه زماناً بالترسي  
 والبناء ويخوضها فتامل وكتب على قوله زرعاً وبناء والمراد بكل  
 تصرف لا يطلت الا لما اكتمل فها منته قبييل التخييل قال وقول الدين  
 ان ما في الشرح اشارة الى قول صاحب المبخ بخلاف سكوت الحار  
 وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيها زرعاً وبناء حيث  
 يسقط دعواه على ما عليه الفتوى اه قال وهذا ليس نصافي  
 تخص الحار اذ يمكن ذكره على سبيل التخييل اه في اصل ما يتقنا  
 من تحرير البيع الرحي عدم الفرق بين الاجنبي والحار حيث  
 عبارة المبخ لا تدل على التفرقة صريحاً وكذا عبارات الفتاوى  
 وان دفع بتقرير الخير الرمي ما توقع فيه السيد احمد المحمدي قال  
 التخصيص بالزرع والبناء هل هو لظهورهما بين الناس والتصرف  
 بمخر البيع والشرا والريسة والوصية لا يمنع اوهو قيد اتفاق  
 التي فانه لم يذكر الاعلى سبيل التخييل وبخلاف ما اذا باع الفتوى  
 ملك رجل اخر ام معروف فانه ملك غير البائع والحال ان المالك  
 ساكت ينظر حيث لا يكون سكوتة رضي عند قال ان سكوتة  
 يحتل الرضي والسخط خلاف ابن ابي ليلى حيث قال سكوتة  
 يكون اجازة منه للبيع بزمانية اخر الفصل الخامس عشر وعبره  
 اي وعبر الزمانية وذكر الضمير على تاويل الكتاب قلت وهذا  
 الخلاف انا هو لولوا يع الفضولي في حضرة المالك وسلطه غير  
 حضرة المولاي وسلم المبيع في حضرة فان سكوتة اجازة لما

تقاضى الثمن اجازة للبيع اه وقالوا فيمت زوجه فلا حلاز  
 والحال ان اهل بلده يمتا والتزوج منهم الحمازا اذا ذقتهم  
 اليه ان سكوتة عن طلب الجهاز عند الزفاف رضي فلا  
 طلب الجهاز بعد سكوتة مدة يعلم بسكوتة فيها رضاء قيل  
 ليس له الطلب مطلقاً لان المال في النكاح تابع وعليه ما ذكره  
 الخارج عنهم اذ لم يسكت باخذ المهر ويشترى ما يليق به كما  
 سر منسل في باب المهر وقد ذكرنا في اقوال فقهاءنا في هذه  
 المسئلة وذكرنا الرجح ايضاً فتنبه بخلاف الاجنبي فان سكوتة  
 اي سكوت الاجنبي حتى يبيع رجل سيأحضرنه ولو كان الاجنبي  
 جاز لا يكون سكوتة وقت البيع والتسليم رضي الا اذا كانت  
 الحار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيها زرعاً وبناء  
 فيستدلوا بسمع دعواه على ما عليه الفتوى فقط لا يطاع الفتا  
 وقال الشيخ الرحي تولد اذا سكنت الحار افاذا ان المعتبر سكوتة  
 وقت البيع والتسليم وما الاجنبي فله يكون سكوتة رضي ولو  
 رضي المشتري يتصرف فيه قال ويخط خير الدين الياس المدين  
 على قول الماتق قوله تصرف فيه باع اقول هذا الاستناح  
 لقوله ولو جاز الاجلولة قوله الاجنبي ولو جاز لا ما في التخرج  
 الفتاوى بعيد التفرقة بين الاجنبي والحار في الحكم في الحار لو  
 راي التصرف يمتنع دعواه بخلاف الاجنبي فانه لا يمتنع دعواه  
 ولو راي التصرف والملازمة خير الدين الرمي في فتاواه انه  
 لا فرق وفيه نظراً لها قال وعبارة الرمي في هاتين المنخ  
 قوله بخلاف الاجنبي ولو جاز الخ الذي ينظر لي في الفرق بين  
 الاجنبي والقريب ان الطاع الفاسدة في القريب اغلب  
 فقطنة

تقدم الجير الرمي عن فتاوي امين الدين فاقد عن الحيط او اشتري  
سلعة من فضولي وقبض المشتري المبيع بحضرة صاحب السلعة  
فكنت يكون رضي اه ومثل في البرازية تقلا عن الحيط اعلم قال  
الجير الرمي فيه يعلم ان محل ما هنا ما اذا لم يقبض المشتري السلعة  
بحضرة صاحبها وهو سكت كامل انتهى قال الشيخ رضي عني بعد  
تقدم الذكك وهذه ابوي انه لا فرق بين الدجني والحارفي الفسوي  
مطلقا باع رجل صنينة ثم ادعى المبيع انها اي الضميمة لمسته  
وقف عليه وقال انها وقف على مسجد كذا وقال كنت وحفرت  
فان صدقه المدعي عليه وهو المشتري رد ها واسترد الفسوي من  
البائع وان كذب المشتري واراد المبيع تخلف المدعي عليه  
بانه لا يعلم كونها موقوفه ليس له اي للمبيع المدعي للوقفية  
ذلك اي التخليف اتفاقا للتناقض بين بيده التفضي لكونه  
مالا للمبيع وبين دعواه الوقفية المتفضية لعدم تملكه وان  
اتاه المدعي للوقفية ببينة تنفرد بكونه وقفا حكوما بلزمه  
كما قيده الماتن في الاستحقاق والوقف وايدى ذلك دقة هذا  
التقييد تقبل ببينة ويقبض المبيع على الاصح وبه اخذ  
الصدرا والشريد وقال القتيبة وقال بعض الناس لا تقبل ببينة  
وكنا لا نأخذ به وفي الهادي انه باختيار مع البينة ويقبض  
المبيع وقيل لا يقبل والاول اصح اه لا فانقول بالقبول لصحة  
الدعوى بل لقبول البينة في الوقف بلا دعوى انصار به الي  
ما في البرازية والجلد صفة قال لا تقبل البينة وان لم تقع الدعوى  
وهو المحتار وكذلك قال ادعى المبيع انها وقف على مسجد كذا  
وبرهن يقبل ويقبض المبيع وبه فآخذ وقيل لا يكون المبيع  
متناقضا

متناقضا والاول اصح اه خلافا لما صوبه الزيلعي حيث صوب  
عدم قبول البينة قال وهو الاحوط لا نه باقامة البينة ان  
الضيعة وقف عليه يدعي فساد المبيع وحقا لنفسه فلا تسمع  
للتناقض اه وفي الفصول الهادية وقيل ينبغي ان يكون الجور  
على التفضيل ان كان الوقف على قوم باعيا منهم لا تقبل البينة  
بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء والمسجد فعندهما  
تقبل وعند ابي حنيفة لا تقبل اهوا لمال الماتن والنازع الي  
خلافا ما صوبه الزيلعي واختاره في الهادية لمروين نصيح القول  
في البرازية وكثير من كتب التناوي وقد حققناه في الوقف باب  
الاستحقاق من كتاب المبيع وكذلك حققته في سكتي التفاضل ومرو  
ذلك في كتاب الدعوى ايضا فاذا فيها تقدم ان لا تقبل الا اذا شهد  
بوقف حكوم بلزمه لا بمجرد الوقف لانه مجرد لا يزيل الملك بجلال  
العتاق وقد صرح بذلك في فتح التدبير فاذا نه باذ تفصيل حين  
ينبغي التحويل عليه وقد مرنا التنبيه عليه هنا في صد المسئلة  
وهت امراة مهرها لزوجها فان انت المرأة الوهبة وطالبها  
ورثتها زوجها مهرها وقالوا اي الورثة كانت الهبة لمهرها  
في مرضها موتها يعني والهبة للمواريث في مرض الموت غير مفيدة  
وقال الزوج بل كانت هبتها في الصحة فانقول للمواريث هذا ما  
اعتمدته في الحانية تبعا للرواية الجامع الصغير بعد فتلاي قاضي  
خات الماتن فتاوي النسفي ان القول للزوج فقال والاعتقاد على  
تلك الرواية لا نههم تقصا قوا على وجوب المهر وكفى بفتنواي  
الزوج والورثة في السقوط عن ذمة الزوج بصحة الهبة او عدم  
صحتها فانقول للمواريث فقلت ولنظر ما في الحانية رجل مات وترك

قال فادعي بعض الورثة عينا من اعيان التركة ان المورث وصيها  
 له في صحة وقبضه ونقته الورثة قالوا ان ذلك لان في المرض  
 فانقول قول من يدعي الهبة في المرض وان اقاموا البيينة فالبينة  
 بينة من يدعي الهبة في الصحة كذا ذكره في الجامع الصغير قال وذكر  
 النسقي في نواحي امرأة ماتت واختلف الزوج وورثتها في مهرها  
 الذي كان عليه وادعي الزوج انها وهبته في صحتها وادعي الورثة  
 ان الهبة كانت في مرض موتها فان القول يكون قول الزوج لانه  
 ينكر استحقاق ورثة المرأة المال علي الزوج واستحقاق الورثة  
 لثمان ثابته فيكون القول قول الا ان هذا يحتاج رواية الجامع  
 الصغير والاعتقاد علي تلك الرواية لانهم تضام قواعلي ان المهر  
 كان واجبا عليه واختلنوا في السقوط فلان القول قول من ينكر  
 السقوط لان الهبة حادثة والاصل في الحوادث ان جمال الزوج  
 الاوقات اهقلت واقره في تنوير البصائر واعتمدته شيخنا اتقيا  
 لما اعتداه قاضيان علي خلاف ما جزم به في المقتضى كالذكر من ان  
 القول للزوج وان جزم به اي يكون القول للزوج شرحه كالزبلي  
 وابن سلطان بانه الاستحسان فتنبه ونظما في النسخي والفتا  
 ان يكون للمورثة لان الهبة حادثة والحوادث تضام الي اقرب  
 الاوقات ووجبه الاستحسان انهم اتفقوا في سقوط المهر في الزوج  
 لان الهبة في مرض الموت تفيد الملك وان كان للمورث الا توريث  
 المريض اذا وهب لمورثه عبدا فاعتقده المورث او باعده فعقد تفرقه  
 ذلك ولكن يجب عليه الضمان ان مات المورث في ذلك المرض  
 رد الموصية للمورث بقدر الامكان فاذا سقط عنه المهر بالاتفاق  
 فالورثة يدعي العود عليه والزوج ينكر فانقول قول المنكر اه قلت  
 واستظهر

وامستظهره اي استظهره في اكثر من المقتضى من ان القول للزوج  
 ايهام فاما خالفه فقال وجه الظاهر ان الورثة اي ورثة المرأة من  
 عدي الزوج لم يكن لهم في مهرها حق بل ليس الا لهيكت في المهر  
 فقط وهو اي ورثتها يورثها موقوفون لا تقسمهم والزوج ينكر كونه  
 لهم فالقول له كونه منكر وكلها تزوجها بطلاقها لا يملك عزلها  
 لانه عين من جهته اي لا فيه من معني اليقين وهو تسليميت طلاق  
 علي فعلها ولا يصح رجوعه في اليقين وهو عليك من جهتها لان  
 الركيل هو الذي يعمل لغيره وهي عاتلة لنفسها فلا تكون وكيلة  
 بخلاف الاجنبى ويتقرر علي المجلس فتدكر في الصغيري لوقال لها  
 وكلت ان تطليقتك يتقرر علي المجلس اه انا في الاجنبى  
 فلا يقتصر ويملك الرجوع قال في البربرية وكله بطلاقها ان خرج  
 للسفر ولم يرجع اليك اخرج وكتب الي الركيل قبل المدة ان عزلتك  
 عنها صح العزل عند نصير خلا فالابن سلمة وهذا فرع ما ذكرنا عن  
 الداميين يعني ابا يوسف ومحمد بقوله علت وكالته بشرط نشر  
 عزله قبل عجي الشريط صح عند محمد وهو الاصح خلا لا يوجب  
 وفي بعض الفتاوى ان الركيل اذا ابطلت عند نصير للاجبر فملك  
 العزل وعند ابي سلمة يجبر فلم يملكه واختار رئيس الامعة قول ابن  
 سلمة في الاصل والفرع وكذا وكلت بان يتزوجها بعد عدة ثلث  
 عزلته في المدة اختلفوا والختم ان الزوج يملك عزل وكيله بطلاق  
 امرائه ثم قال بعد اسطر ذكر شيخ الاسلام انه يصح عند محمد وعند  
 ابي يوسف لا ويرد اخذ ابن سلمة ورثه يعني وقيل الصحيح عدم  
 جواز العزل عن المطلقة لانه اخرج فلا يتحقق قبل الدخول  
 كذا نقله المقدسي رحمه الله تعالى ولوقال تنخص الاخر وتلك  
 ق



وكذا على شرط ان يسي عنك فانك وكيلي واراد ان ينزل عن  
 هذه الوكالة فطريقه ان يقول في عزلتي عنك فينزل عن والاه  
 الاول ويصير وكيله جديدا لوجود شرط علق عليه التوكيل وهو  
 العزل ثم يقول ثم عزلتك لينزل عن الثانية ايضا لان الوكالة  
 يجوز تخليتها بالشرط فيجوز تخليتها بالعزل عن الوكالة فاذا عزله  
 انزل عن الوكالة المخيرة وتخيرت الوكالة المعلقة نصا وكيله  
 جديدا ثم بالعزل الثاني انزل عن الوكالة الثانية وهذه الولى  
 من قوله لان لنظمتي لعموم الاوقات والظاهر ان المراد بقوله  
 ثم عزلتك التكرار ايضا وفي العزل جميع اوقات التوكيل كذا قاله  
 السيد احمد واما لنظمتي لعموم الافعال فلوقال كلما وكنتك  
 بكذا على شرط ان عزلتك فانك وكيلي واراد ان ينزل عن هذه  
 الوكالة فطريقه ان يقول الموكل في عزلي رجعت عن الوكالة  
 المعلقة وعزلتك عن الوكالة المخيرة الحا صلة من لنظمتي كلما  
 واما الشرح الصحيح بان قوله الى اصل الخلف للمعلقة قال في حقها  
 المتقدم اليه محض موصوفها ثم يقول عزلتك عن الوكالة المخيرة  
الحا صلة يقول وكنتك قال والشارح اعتمد على ظهور المراد انتهى  
 فحينئذ ايه جيب قوله كذا وكذا ينزل وانما اشترط ذلك لانه لو عزله  
 عن المخيرة من غير رجوع لصار وكيله مثلهما كان ولو عزله عن  
 المخيرة الف مرة لكان كلمة كلما تقتضي تكرار الافعال لا الى نهاية  
 فلا يفيد العزل الا بعد الرجوع حتى لو عزله ثم رجع عن المعلقة  
 يحتاج الى عزله اذ رجوع الرجوع فلا بد من تعديم قوله رجعت  
 على قوله وعزلتك عن الوكالة المخيرة لانه حينئذ تنقطع مادة  
 التوكيل ولم تبق الا المخيرة فينزل عنها بقوله وعزلتك  
 الخ

الخ ولو عكس في التعبير لابدان يقول عزلتك عن الوكالة المخيرة  
 ورجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك فانك وكيلي يقول  
 في عزلي كلما وكنتك فانك مغفول لانه كلما صار وكيله انزل  
 مقصوده بذلك والاول اوجه وهذا لا يفيد في الحقيقة لانه لم  
 انزل كلما توكل لاجل اليقين الثانية توكل كلما انزل لليقين  
 الاول فينبغي داءيا وكيله مغفول لانه لا ينقطع الا بالرجوع عن المعلقة  
 كذا افاده الزبيدي قال السيد احمد وفيه ان المقصود عدم جواز  
 تفرقه ولا تقدير عليه لعزله ساعة توكيله فتم المقصود وهو ولي  
 فيه تامل لان قول الوكيل يمتثل لو فرضناه في حال التوكيل ثم  
 تبعه عزلي ثم تبعه توكيل فقد استغف العزل توكيله واسد قائل في  
 قضى بدل الصلح شرط في المجلس ان كان البدل دينا اديب  
 بان صالح على درهم عن دناير كانت في ذمة الدعي عليه آريان  
 صالح على درهم عن شي آخر ككيل او موزون او ضمان منسوب  
 او ضمان متلف في الذمة فلا يتم الصلح الا بقبض من له الحق  
 بدل الصلح في المجلس لانه متى وقع الصلح على غير ما يستحقه الدائن  
 بمقتضى المداينة وهو ما لا يحل على الماوضة فاذا حل على الماوضة  
 صار صرا او بيعا وفيه لا يجوز الاقتراض عن الدين بالدين لمزب  
 صلي اسد تعالى عليه ولم عن الكالي بالكالي وقد بينا من قبل في كتاب  
 الصلح وغيره والا يوان لم يكن الصلح دينا بعين لا يشترط قبضه  
 لان الصلح اذا وقع على عيني يقتضي لا يثبت دينا في الذمة لجاز الانزل  
 عنه قبل القبض ولو كان من اموال الرأيا كالوصال على شعبير  
 بعينه عن حنطة في الذمة وقد مر في الصلح وفي الظهيرين جلا  
 بينها اخذ وعطا وبيع وقرض وشركة ومضى على ذلك زمان  
 كذا



المسائل وتخيـجـاب بانـد انـا ذكـره لـيـفـيد انـه لا فـرق بـيـنـهـا اذـا قـال  
 لا بـيـنـة لـي او لا حـجـة لـي اـهـو جـلـد فـا ما اذ قـال المـدعي لـيـس لـي عـلـي  
 فـلـان حـق تـم اذ عـي ذكـر المـدعي الثـا نـي حـق تـم عـلـي فـلـان لـم سـمـع  
 دعوـا صـلا بـيـنـة لـكـنـتـا قـضـا الحـا صـل بـيـن الاقـرار والدعـوي جـيـث  
 لا يـمـكـن التوفـيـت بـيـنـهـا مـجـلـد فـا ما العـقـال لا اعـلم لـي عـلـي فـلـان  
 حـق تـم بـرهـن عـلـي حـق لـر عـلـيـه تـقـبـل لـا مـكـان الحـا عـلـيـه فـا مـكـن  
 التوفـيـت وقـال الـهـا دـي فـي نـصـولـه لـوقـال ذـو بـد لـيـس هـذـا الـي وـيـس  
 مـكـي و لا حـق لـي فـيـه مـا لـان لـي و دـخـوه و لا مـنا فـنـع تـم اذ عـا هـا فـنـقـال  
 ذـو الـيـد هـو لـي فـا لـقـول قـولـه و التـنـاقـض اذ عـا مـنـع اذ اـنـضـت اـبـطـال  
 حـق تـم اذ لـان الاقـرار لـجـمـول بـا طـل و لـو لـان لـي الـيـد مـنا فـنـع جـيـث  
 قـولـه ذكـر فـهـو اقـرار لـه بـالـمـلـك فـي رـوا يـتـو فـي رـوا يـه لا و يـا لـا لـي  
 فـا الـيـد اـهـو مـكـك المـدعي فـلـو اقـرار بـه اـمـر بـتـسـلـيـمـه الـيـه و لـو انـكـر بـرهـن  
 المـدعي و لـو اقـرار لـنـد لـان تـمـكـث قـدر مـا يـمـكـن الشـرا مـنـه تـم بـرهـن  
 عـلـي الشـرا مـنـه بـلا تـاريخ قـبـل لـا مـكـان التوفـيـت بان يـكـتـعـب  
 مـنـه بـعـد مـا اقـرار لـه و لـان الـيـنـة عـلـي العـقـد الـيـه مـنـه فـلـو  
 لـلـحـال و لـو اقـرار لـه لا حـق لـه فـيـه تـم بـرهـن عـلـي شـرا مـنـه فـلـو  
 شـهـد بـشـرا مـنـه بـعـد اقـرار بـه جـا نـر و لا فـلـان نـقـلـه لـيـس فـي شـرـح لـكـن  
 بـيـجـوز لـا مـا و لـا ذـي و لـا هـ الخـيـفـة اـي جـعـلـه و لـي اـمـر ان يـقـطـع  
 مـن الاقـطـاع عـلـي بـنـا الفـاعـل اـي بـيـن قـطـعـة اـنـسـا اـي لـشـخـص  
 مـعـيـن مـن طـر يـفـ الحـا رة هـو و سـط الطـر يـت و مـعـطـه و لـيـس لـيـس  
 مـثـل و اـبـتـه و دـواب كـذا فـي المـصـابـح ان لـم يـضـر ذـاك الاقـطـاع بـالـا  
 بان لـان و اسـعـا لا يـضـيـق الطـر يـت بـذـكـر قال فـي المـعـود فـيـد  
 بـه لا نـد لـو اـضـر بـالـا رة لا يـقـطـع اذ فـيـه قـطـع الطـر يـت و لـيـس لـه ان

ان ع

ولا يـدـر يـان مـا اللـطـال عـلـي صـاحـبـه نـصـا لـحـق عـلـي مـا يـتـهـم اـلـي  
 اـجـل جـا ز اسـتـحـسـا فـا قال المـدعي لا بـيـنـة لـي فـيـهـن بـعـد مـا نـزـلـو  
 و صـلـيـة اذ مـا بـهـد حـلـف خـصـه المـنـكـر جـوا هـا الفـا و يـ و كـذا لـو قال  
 عـنـد طـلـمـرا يـ طـلـب المـدعي لـيـمـنـة اـي عـيـن المـدعي عـلـيـه اذ اـحـلـقـت  
 فـانـت بـريـمـنـة الـال الـال الـال عـلـيـك و حـلـف المـدعي عـلـيـه تـم بـرهـن  
 المـدعي عـلـي المـدعي عـلـيـه بـشـو رت الحـق قـبـل لـر هـا نـ و لا نـضـر الـا بـرا  
 السـا بـت لـان تـقـلـيـق الـا بـرا بـا شـر ط لا يـضـح و يـقـي الفـا خـي لـر المـدعي  
 المـبـرهـن بـالـال خـا نـيـة و قد تـقـدم فـي كـتـاب الدعـوي مـا روي عـن مـجـد  
 قال لـا خـيـر لـي عـلـيـك الف دـر هـم فـقال الا خـرا ن حـلـقـت اـنـهـا عـلـي الـيـه  
 كـك فـخـلـف فـا و اـصـا المـدعي عـلـيـه لـان لـان اـد اـهـا عـلـي اـشـر ط الـا كـو رت فـهـو  
 با طـل و لـا لـدعي عـلـيـه ان يـرجـع فـيـهـا اذ عـي لـان ذـكـر اـشـر ط با طـل لـا مـ  
 يـطـا بـت الشـر ع اذ الـيـعـيـن شـر عـا عـلـي المـنـكـر لـا عـلـي المـدعي و قال الشـا هـد  
 لـا شـرا مـنـه لـي فـنـشـهـد بـتـقـبـل الـيـنـة فـي المـسـكـة الـا و لـي و الشـهـا دة  
 فـي المـسـكـة الـا فـيـنـة لـا مـكـان التوفـيـت بـيـن نـصـيـد تـم اـنـبـا تـا لـنـسـا  
 تـم بـالـتـكـر و فـي نـصـيـد تـم بـالـتـكـر و الـا و لـي و لـي بـيـنـيـه بان لـانـت لـه  
 بـيـنـة فـنـسـيـهـا تـم ذـكـر هـا بـعـد ذـكـر او لـان لـا يـعـلـمـها تـم عـلـمـها و عـيـن اـي  
 حـيـنـة لا تـقـبـل لـانـه اـكـذـب بـيـنـة و الشـا هـد لـو قال لـا شـهـا دة لـفـلـان  
 عـنـد ي فـي حـق بـعـيـنـه تـم شـهـد لـه بـه تـقـبـل لـانـه يـقـول نـيـت كـا  
 لـو قال المـدعي لـيـس لـي عـنـد فـلـان شـهـا دة تـم جـا لـدعي بـه اـي  
 بـهـذـكـ الـا خـصـي الـذي نـقـي كـو رت شـا هـد لـه فـنـشـهـد ذـكـر الخـص  
 لـلـدعي فـانـه تـقـبـل شـهـا دة فـيـه عـن اـي حـيـنـة لا يـر جـيـل ان  
 تـمـكـون لـه شـهـا دة قـد نـسـيـهـا او لا يـعـلـمـها تـم عـلـمـها و قال المـدعي لـا  
 حـجـة لـي عـلـي فـلـان تـم اـنـبـا لـدعي بـهـا بـالـحـجـة فـانـهـا تـقـبـل لـا قـلـن  
 مـنـا لـه يـقـول نـيـت و قال الـسـيـد اـحـمـد قـد يـقال اذ تـكـر اـسـع اـو لـي  
 المـسـا بـل

التفان التفتان أي ليتقضي دينه من ثمن ما يبيعه صح بيمينه لجامع  
 لا إذا ذكره بتحقيقه ما ليس بحقت كما تقرر في بابيه وهذا التزام  
 بحقت فلا يسمى كراهيا شرعا خوفا من زوجها أو غيره بالضرورة  
 قال السيد احمد اطلق فيه والظاهر ان المراد به المهر حتى  
 وهبت مهرها الزوجا لان هبة الدين لا غير من عليه الدين  
 لا يجوز لم ينعى الهبة ان قد لا يخفى نزوحا لان او غيره على  
 الضرب لانها مكرهة عليه أي على الديها ب اذ الاكره على  
 المال يشبه بمثل لان التراضي شرط في تحريك الاموال  
 والرضي ينتقي بمثل فلا تقع الهبة وان لم يكن قادرا على التزويج  
 صحته الهبة ويستقط المهر ولو قال لامرأة ابويي مهرتك  
 حتى اه بك فكذلك ابا تة ثم ابي ان يطيها ما قال بعود  
 المهر البه كالا في النوازل فان اكرهها اي كره الرجل  
 زوجته على الخلع وخالعت على مهرها وقع الطلاق ولا  
 الحال لان طلاق المكره واقع لم يظهر هذا التعليل فان الزيج  
 ليس بمكره في الطلاق وانما المكره هي على التزام المال في  
 متابلة تمتك نفسها ولا يلزم المال به اي بالذكره فان قلنا  
 لان التزام المال ينعدم عند عدم الرضا فكان المال باقيا  
 لم يمتد ولنقط خالعت طلاق لا يتوقف وقوعه على التزام  
 المال ولو اخلت امرأة مد يوتيه مهرها انشأنا على الزوج  
 لياخذ المهر عند عوض دينه ثم وهبت المهر للزوج بعد  
 الكوالة ينعى الهبة لانه تلقى به حقت المحتال على مثال  
 الزهني وان كان اسوة الزهني عند موتها فغيره وتقضي فيه  
 كالويع الموهون او وهبه قالوا ظاهر كلامهم انها في الحيلة

يتقطع الطريق وان كان لهم طريق اخر حتى لو فصل ذلك لزمتم  
 وان دفع الي القاضي رده كذا في نصاب الفتاوى وكذا في الحاشية  
 قالوا السلطان ان يجعل ملك الرجل طريقا عند الحاجة لانه  
 للامام العظم ولا يهتبه ذلك اي ولا يهتبه القضي في حقت الكافنة  
 فيما فيه نظر للمسلمين فاذا ارى في ذلك مصلحة لهم كان له ان  
 يتعلمه من غير ان يلحق ضررا باحد الا تريب انه اذا ارى ان يدخل  
 بعض الطريق في المسجد او بالعكس وكان في ذلك مصلحة للمسلمين  
 كان له ان يفعل ذلك فكذا نأيبه قال الزيلعي والامام الذي  
 ولله الخليفة بمنزلة الخليفة لانه نأيبه فكان فيه مثله صا ورك  
 السلطان اي اراد ان ياخذ منه مالا ولم يبين السلطان بيع ماله  
 بان طلب منه جلته من المال فلو كان السلطان عتية بان قال  
 له مع دارك هذه او عبيدك هذا فكمه يعني بخير بعد زوال  
 الاكره بين اقباء البيع او استرداده الا ان ياخذ المكره بعد  
 زوال الاكره التفتن اي تحت ما يحقن الامام بيمينه طوعا من المستر  
 فينفذ البيع فباع ماله بسبب المصادرة صح بيمينه لانه غير  
 مكره على البيع وانما طلب منه ماله فباع المطلوب منه باختياره  
 غايته الامراته صار محتاجا الي بيعه لا يفكر ما طلب منه وذلك  
 لا يوجب الاكره كما مر في كتاب الاكره كالداين اذا احسن بالنا  
 للنا على المتمول محمد ذق وهو المدبروت اي هو الذي تولي حقه  
 او سمي بهذا التافضي مالا مير في حقه مديونته وكذلك ان تقول  
 في حقه كلبنا للمنفكول ويكون الدائن جميعي المدبروت لا في مختار  
 الصالح وانما استترضن زودا ان اي عليه دين اه بالدين  
 فباع المدبروت ماله وان لم يبعه باعد القاضي عليه كما مر في كتاب

لازمه النفوذ الى ارض الغير صا ومباشر لا مستبسا والباشر  
 فامن وفي الخ لا تدعى الموازل لو اراد ان يتخذ دارا يستأجر  
 ليس لجار له ان يمنعه من ذلك ان كانت الارض صلبة لا يتي  
 ضرره الي جاره وان كانت رخوة يتعدي ضرره الي جاره  
 ان يمنعه وعلي هذا اذا جعله كانه طاحونة او جمل للتعقار  
 او اراد ان يبني جاما او اصطبل او قدس الكلام علي نحو هذه  
 المسائل في سبتي القضا محرم الزوج دار زوجته وعلي هذا  
 ساير املاكها من كرم وغنم قام عليها وسقاها واصلمح  
 شونها حتي اخرها بما ياذن فمات وادعى ابنه الجارة ميراثا  
 بين الورثة زادعت المرأة انها دارها والجاره لها فالجاره  
 لها لان الملك لها وقد صرح اذنها بذلك والتفت التي مرضها  
 الزوج في الجارة دية عليها لصحة امرها والاذن بالجارة  
 التزم للثقة ولا لغيره بقبضه دينه وينتقل المنل اليها  
 فتكون كانه التي عمرته فيسقي بماء ملكها ولو عمر دار زوجته لنفسه  
 بلك اذنها فالجاره كانه لا لانه التي بني بها ملكه فلا يخرج  
 عن ملكه بالبناء من غير رضاه فتسقي علي ملكه ويكون الزوج في  
 حقيقة الامر غاصبا للمصلحة التي بنا عليها حيث كان يغير  
 اذنها فيصور الزوج بالتفريق لانه تشغل ملك غيره بملكه فكون  
 لا يوصر الا بطلبها الي الزوجية ذلك التفريق وما لم تطلب فيتر  
 وهذا اذا كانت كل الالة التي بنا بها ملكه فلو كان بعض  
 له وبعضها لهما يكون مستقلا بينهما قاله المقدسي ولو عمر دار  
 زوجته لهما بلك اذنها فالجاره لهما الي للزوجية حيث نوي  
 وهو الي الزوج منقطع في نفقة البناء فلا دجوع له عليها بما

لازمه

المخلصه لامرأة تزيد ان ترضى زوجها بهبة المهر طاهر وهي  
 لا تزيد صحت ذلك قلت تبعا لما في المصنف انما تنقض هذه جيلته  
 بمخلصه بصحة الحوالة ولا تصح الحوالة الا بقبوله اي بقبول  
 الزوج ما احوالت عليه من مهرها الفرعي فيعلم الزوج جيلتها  
 بقبوله فلا يكفي منها بالهبة بعد ذلك الا ان يقال بانها  
 اذا احوالت علي الوجه المذكور انه الضير لان يتكفل الحاله  
 من مطالبة اي مطالبة الحال عليه وان لم يقبل الحال  
 الحوالة برفعه الي من اي قاضي لا يتكفل في صحة الحوالة  
 وبما صرحا بقوله اي قبول المحتال عليه الحوالة فيقتضي القاضي  
 المترافع اليه بذلك اتخذ رجل بيئا في ملكه او اتخذ باعنة  
 في ملكه فتردها اي من البيرو والبالوعة المتخذة حايطة  
 جاره وطلب جاره تخويله اي تخويل كل من البيرو والبالوعة  
 المتخذة الي موضع اخر يجبر المتخذ علي التحويل فظاهر وان  
 وضاده انه حيث انتقم عنه الجبر يبرئ من المتخذ بالرفق فاما  
 للادبي وان سقط الحايطة منه اي من اتخاذ البيرو او  
 البالوعة لم يضمن المتخذ حايطة جاره لعدم تعدد ايا المتخذ  
 اذ حفره في ملكه لان الشخص لا يمنع من الانتفاع بملكه علي  
 اي وجه فاما ان الحفر تنسب لادبارة لا لانتفاع حايطة  
 الجبر والضايف لا يثبت بالنسب وقد صرت هذه المسئلة  
 مفصلة في سبتي القضا ومرفي اخر كتاب الاحارة في مسائل  
 سبتي اندا بي المالك لوسمي ارضه المملوكة له بقرتها او منفعتها  
 بالاحارة او الاستفارة مستقبلا لا يتخذ ارضه فتعدي الماء  
 لجاره اي الارض جاره ضمن الساقني لان هذا الساقني لا يان من

ثباتا لعنينا فلا يدل على الثبات التمسكي ومن قائل بات  
 ذلك يكون ثباتا وانفقت في ذلك مباحث طوله الذبول  
 وآل الامر في ذلك التي تتابعها رات المنقول في هذه السئلة  
 وعرضها على شيخ الاسلام قاضي القضاة الشيخ ترمذي الثاني  
 انه ذكر فاجاب بما فيه الكفاية متكررة في ذلك في فتاواه  
 تعالي علم والعذر في رجوعه عن ذلك انه ما يجني عليه فقد  
 يظهر بعد اقراره على خطا اقل والله تعالي اعلم  
 وقد مرت هذه المسئلة متنا وشرحا في الرضاع فتسبه  
 ولو اخذ رجل غريمه اي مديونه فزعه اي الغريم انسان من يده  
 اي من يداخذ لم يصفى النافع ليا بهروب الغريم لا ذاي  
 التبع تسب فقد دخل بينه وبين منافع حقه فعل فاعل  
 مختار وهو هو به فلا يضاف اليه التلف كما اذا حل قيد  
 العس فان كان الحال لا يصفى لان التلف لم يحصل قبل  
 وانما حصل بفعل العبد مختارا وكذا اذا دل رجل الرافق  
 على مال غيره فسرقة وذهب به فان الدال لا يجب عليه  
 الضمان لان التلف حصل بفعل السرقة لا بالدال لانه او  
 امسك رجل شيئا لها رابض عدو يميني ولم يحل سبله  
 حتى قتله عدوه فان الماسك لا يجب عليه الضمان لما قلناه  
 اي لانه متسبب والمباشر للقتل العدو ولو اجتمع التسبب  
 والمباشر صنف الحكم الي المباشري فيه اي يتخصه مال  
 انسان امانه فقال له اي لابي ادفع الي هذه المال والا  
 اي وان لم تدفعه قطع يديك مثالا او ارضيك خبي سوطا  
 فانك قد فسد اي قد دفع الكره ذلك المال المامور به فسد الي

انتق لانه لا دلالة له في اجاب ذلك عليها وقد سكتت هي برضا  
 فكان متبرعا ولو اختلفا اي الزوجات في الاذن وعدسه  
 بان قالت لم اذنك بالهارة فلا رجوع بالنفقة وادعى الاذن  
 للمرجوع والحال انه لا يثبت الحكم واحد منها فان القول للمنفقة اي  
 الاذن بيمينه ولو برضا فيسبته مدعى الاذن لكونها منسبة  
 والله تعالي اعلم ولو اختلفا في ان الهارة لها كانت او كانت  
 له اي للزوج بان قالت لم تبني لي او ادعت النسا لها وانكر  
 الزوج قال لقول له اي للزوج بيمينه لانه هو الملك كما افاده  
 شيخنا الخير الرمي وتقدم ذكر هذه المسئلة في كتاب العصب  
 قال رجل هذه المرأة الشار اليها رضيعتي اي اختي من الرضاع  
 وان هذه بنتي من الرضاع ثم اعترف بالرجل بالخلاف في مخالفة  
 هذه وصدة المرأة في دعوي خطا به فلما ان تبرجها اذالم  
 بنيت علي بناء الناعل من الثنات اي اذا لم يصر عليه نادى قال  
 افاد انه لا يثبت الا بالقول كقول اي الرجل هو اي قول السات  
 هذه وضيعتي حقا وقال هذا صدق او قال هذه كلنت قلت  
 سايتا او شهد من قال هذه رضيعتي عليه اي علي قوله  
 بذلك شهروا وقال ما في معني ذلك من الثنات اللغظي  
 الدال على الثبات التمسكي قال السيد فلو قال غويا ذكرتم عرق  
 بالخطا لا يقبل ولو صدقته وهل يكون تكرار اقراره بذلك اي  
 يكونها رضيعته ثباتا فيه خلا في مبسوط في المبسوط وحاصله  
 ان التكرار لا يثبت به الاصل ر قال في المخرج وهل يكون تكرار  
 اقراره بذلك ثباتا لانت واقعة الفتوى واختلف في ذلك  
 المصريون فمن مقتضي في ذلك على المنقول وان ذلك لا يكون  
 ثباتا



بجود الامر بالخطبة ثم اعلم ان الخطبة يكون بالنية كما اذا غلب  
 عقد جوهروا استقلاله ثم وضعه في صندوق ثم امر بحفظه فيه  
 فانه يكون حافظا بنية حفظه وان لم ينتقله ويكون ايضا  
 بالعقل كما اذا كان يستعمل النوب ويحويه فامر بالخطبة فان  
 حفظه يكون بتزعمه ووضع في حيز والظاهر ان المراد بالخطبة  
 ما يعبرها انتهى وتعامد في العاد يثبت قال فيها وفي الفصل  
 الثامن عن الذخيرة المديون اذا بعث بالدين على يد رجل  
 الي الطالب في الرجل الي الطالب واخبره ورضي به وقال للذي  
 جابه اشتري بها نشا فذهب واشترى ببعضها بيا وهكذا  
 الباقي قال النقيب ابو بكر قد قيل انه نهكك من مال المملوك  
 وقيل بهكك من مال الطالب وهو الصحيح لان الرضى يقتضيه  
 في الانتزاع بمنزلة الادب في الغنص في الابتداء قال زخمر الله  
 تعالى وهذه العلة تشيبر الي ان الاجازة تلحق الافعال  
 وهو الصحيح اهو وضع شخص سجيلا بكسر الميم وهو ما يجسد  
 به الزرع او ما يصار به في الصحر البصير به جاور وحش مثلا وسيدا  
 عليه فجا الواضع في اليوم الثاني هذا اقتدا فتاوى اذ لو وجد  
 اي الحار الوحشي مثلا ميتا من ساعته لم يجز ليزلي ووجد  
 واضع المخل المسمى الحار الوحشي ميتا مجروحاً لم يوكلا لان  
 الشرط في حل الصيد بخو المخل ان يذبحه انسان او يجره  
 انسان والادبي وان لم يجره انسان او يذبحه هو كما  
 الصيد لما يصل بخو المخل الميت كالنطيحة لا يجزى لهد وقد  
 سبق في كتاب الصيد انه لا يشترط ذلك في صيد المملوك  
 والسرهم كونه تخريجا وقيل تنزيها والاول اوجه قال ابو حنيفة

السلطان لم يثبت العاقل لانه مكره علي نفسه والضمان على الكره  
 بكسر الراء والاخذ ايها شاك المالك ان كانت الآخذ مختارا والا  
 فعلي الكره فقط وما قال احبسك شهرا واضربك ضربا  
 فهو ضمان ان دفع المال لان دفع مال الغير لا يحوز الا لحق  
 التلف وهو موجود في المذكور متناه وانا ذكرنا قال  
 العلامة المقدسي فلما دعي الماخوذ منه الكره هل يكتفي  
 منه باليمين امر لا بد من برهان يحتاج الي بيان ويدعي  
 ان المراد بضرب خمسين الضرب التلف قال رجل تركت دكواي  
 الماينة على فلا فهو فوضت امر ي الى الاخره لا تسع وعمره  
 بعده اي بعده هذا القول ذكره في التقنية وقدمت المسئلة  
 مبسوطه في كتاب الدعوي الاجازة تلحق الافعال علي  
 الصحيح احترازه عما يروي عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان  
 الاجازة لا تلحق الافعال كما في الذخيرة قال فيها وعند محمد  
 تلحق حتي ان الفاصب اذا راد المصوب علي اجنبي فاجاز  
 المصوب منه قبض ذلك الاجنبي عند محمد رحمه الله تعالى  
 خرج الفاصب من الضمان وعند ابي حنيفة لا يخرج وقيد  
 بالافعال لانه لا خلاف في اجازة الاقتال كما في تصرفات الفوق  
 فلو غصب عينا لانساف فاجاز المالك غصبه صح اجازته  
 حينداي وحبي صحة اجازته فيبر الفاصب عن الضمان اي  
 ونعت ضمان الامانة وهو انه لا يثبت الا بالتعدي ولو  
 انتقم الفاصب بتراي بالمصوب قامرة المصوب منه بالحفظ  
 لا يبر الا الفاصب على ضمانات لم يحفظ قال السيد احمد وقيد  
 بالانتفاع لانه لم ينتفع وامره بالحفظ اخرج عن الغنص  
 الجرح.

الحياض المدودة الفرج من ذوات الحق والظلف زراد في القاموس  
والسباع وان يبيض ايضا والخصبة والغدة والمثانة وهي كافي  
المصباح مستقر البول من الانسان والحياض وموضعا من  
الرجل فوق الما المستقيم ومن المارة فوق الرحم والرحم فوق  
الماء المستقيم والمرارة يفتح الميم وهي التي فيها المرة ومرارة  
الشاة تجلو الدثار وترفع القوبا وجميع افراعها وهي مع الصل  
ترفع الخزانة والاكنتال بها يرفع البياض والدم المسفوح اي السائل  
من الروقة والما الدم الباقي في الروق بعد الذبح لا يكره كما مر للشايع  
في الانجاس من كتاب الطهارة ودم الكبد والطحال والجم لا يكره  
والكبد يزبد تحتاج الصلب نقله الجوى عن شرح المتفق وجمعها  
اي هذه الاشياء السبعة المذكورة كلها بعضهم في بيت واحد وذكر  
قبله في السخ بيتا اخر وهو وكبره اخرا من الشاة سبعة  
فقدما فقدا وضحتها لك بالعدد وقال قبل بضم القاف والوجد  
يريد به فرجها فقط وفي شيخ قتل اسرين القول وعلية المود  
سته ولو قال قبله بالساكن الموحدة والمراد به صاهاه كان  
اولي لتتم العدد قال السيد احمد ذكر والاشياء ثمانية ذكر  
الحاسم دم اي مسفوح ثم السادس المارة والسابع الغدة وقال  
غيره اذا ما اكتبت اي ذبحت شاة ذبحا شرعيا فلها امر  
الكل اي بكل جميع اجزاها سوى سبع من اعضائها فغيرها اي  
تغني الكهن الوبال اي الدم وهذا يشبه الي الكراهة التسمية او  
الي الحرم وهي في الدم مسلمة وفيها عداها لا تنقر الا بعد فقرر  
حشيتها في الما يعني به الحياض ثمانية بالدايض يعني الحشيتين  
ثم غني مجده يريد به الغدة ووال سهلة يريد به الدم المسفوح

دعاهه فقال اما الدم فرم بالفض واكره الباقية لانها حا  
تستحبته الانفس وتكرهه وقال الله تعالى وعجز عن عليهم الجانيات  
وقد روي الاوزاعي عن ابي جيله عن جاهد قال كره  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة الذكروا والانشيبين  
والقنبل والغدة والمرارة والمثانة والدم اذا فاده الزليلي  
وتعقبه في السخ بان هذه الاشياء كانت من الجانيات ينبغي  
القول بخبرها لانه قوله تعالى وعجز عن عليهم الجانيات ينبغي  
تكميل تخملي مكرهه وان لم يكن كذلك فلا بد من الدليل على  
الكراهة بمعنى اخر والله تعالى اعلم وقد نص في البداية بان هذه  
الاشياء استحبته الطباع السليمة قال فلما نت محرم ثم روي  
اترجا هذه الساتية ثم قال والمراد كراهة التخصيم بدليل انه جمع  
بين هذه الاشياء الستة وبين الدم في الكراهة والدم المسفوح  
محرم ثم قال ما حصل ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى اطلق اسم  
الحرام على الدم المسفوح وسمى ماسواه مكرهه لانه ثبتت  
بدليل مقطوع وبقينة السبعة لم تثبت بدليل بالاجتزاد وبظواهر  
الكتاب المحتمل للتأويل او الحديث اه ثم قال في السخ وفي القنية  
ذواتا وعددها بلخ في السخ فالمرقة لا تذكره وكراهة هذه الاشياء  
تتبرر لا تحريم قال وهذا كما لا يخفى مخالف لما عن الابع والوجه  
عندي كما تقدم من انها حرام والظاهر ان مراده كراهة التخصيم  
لاحتمال ظاهرا الكتاب التأويل كما تقدم والله تعالى اعلم اه  
الشاة ذواتا اتنا في الحكم لا يختلف في غيرها من الاكالات  
قال السيد احمد الحياض وجرها وجمدا حشيه وقال العيني الحيا  
بالعصر الفرج وقال الفراء الحيا فرج الجارية وفي النهاية لا يبر  
الحيا

لا وجب عليه الضمان وإن حركه وقال هشام في نوادره عن محمد لا يبي  
 أن يستقرض شيئا من مال اليتيم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وأما أنا فإدعي أنه إن فعل ذلك وله وفاء وفي شرح كتاب الرهن  
 شيخ الإسلام أن الوصي لا يملك أن يستقرض مال اليتيم  
 وذكر شمس الأئمة الحلواني في كتاب الرهن أن فيه خلافا للشافعي  
 والمحققين ليس له أن يقرض مال المقتطعة أجنبيا إلا أن المقتطعة  
 إذا انتد لها أي المقتطعة حتى مضت مدة التنداد وسأع  
 لصدقة فاقترضه أولي زكياتي قال ينبغي أن يجوز له اقترض  
 من فقير لا أنه لو قصد به عليه في هذه إلى التجاوز فالقرض  
 أولي أن يجوز فروع في فوائده نظام الدين انفت وصي  
 القاضي مال اليتيم ثم استقرض وانفت عليه لا يبالغ بما كثر  
 بعد البلوغ وفي فصول الاستقراض أراد الوصي الاستدانة  
 على الصبي جائز له أن كان أمره الموصي به والآن فالتجارات  
 يرفع الأمر إلى الحاكم ليامره وفي الظهيرية أيضا أن الرفق هو  
 الأحوط إلا إذا نفذ لم يعد إلى كفيستدني بدون الأمر وقيل  
 له الاستدانة بدونه ولو أمكن الرفق اهـ والمقتضي أن يأخذ  
 مال المقتطعة من يدايه إذا كان مديرا للمال ويضغ على يده  
 إلى وقت حاجة الصغير إليه أو إلى وقت بلوغه وفي شرح مختصر  
 الحاكم للمقتضي أن يبيع عقار المديون عند الدمام ومحمد رحمه الله  
 قتالي وهو الصحيح حموي قال وجعل أن كان الله يعذب جميع  
 المشركين قال لا مستغرق بدليل ما يأتي من التعليل بأن الله  
 طالع لا تطلعت امرأة لانه من المشركين من لا يعذب كذا في  
 الثانية وظاهر توجيهه أي ظاهره التوجيه المفهوم من كلام القاضي

ثم بيان يريد بها المأثرة والملازمة وذلك يريد به الذكر للقاضي  
 مقتضى يجوز في أي يجوز للقاضي أو مبتدأ مقدم خبره اقترض  
 مال الغائب ومال المقتطعة ومال المقتطعة بمنزلة تقدمت في  
 كتاب القضا وهي ما إذا لم يوصل حصول غلة للمغيب والمقتطعة  
 اليتيم ورب المقتطعة أما إذا وجد فلا يملك الاقراض كما روي  
 عن محمد ولا يملك القاضي اقراض مال اليتيم مع وجود الوصي  
 فإنه لو كان له وصي ولو مضمون القاضي لا يجوز له من القرض  
 في مال وهو مضمون منه مع وجود وصيه كما في بيع القنية  
 وهو الصحيح كما في جامع الفصولين وما شرط أيضا أنه لا يجد  
 القاضي من يضارب له فإن في المضاربة فائدة الاستقلال  
 وليس للقاضي حرمان اليتيم من غلة ماله ولا يقرضه إلا من  
 ملتي بخلاف الأدب فليس له أن يقرض مال طفل أجنبيا علي  
 الأصح وفي رواية كتاب الرهن له ذلك وذكر السرخسي أن للاب  
 أن يستقرض مال ولده لنفسه وذكر شيخ الإسلام في شرحه  
 أنه ليس له ذلك وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة واثنا عشر  
 في كتاب الرهن إلى أنه يملك ذلك وقال وعليه عامة المشايخ والوصي  
 ليس له أن يقرض مال اليتيم ومع هذا الواقض لا يكون خائفا  
 ولا يستحق الغزل كما في المودة وفي جامع الفصولين ليس لوصي  
 القاضي اقراضه ولو اقترضه من مقتضي ومهل يملك الوصي الأكثر من  
 لنفسه من مال اليتيم وذكر في المنتقى عن محمد مسأله تدل على  
 أنه لا يملك ذلك وصورتها إذا استقرض الوصي شيئا من مال  
 اليتيم واثنا عشر علي ذلك أن أخذه قرضه من ضاع فلا ضمان على  
 الوصي إلا أن يجره في غيبته يجب الضمان ولو كان يملك الاستقرض

انهم في مشيئة الله عز وجل وهو مقتول عن الحامي دين وان الملاك  
واسحاق وقتله البيريني في الاعتقاد عن الكافي في صفه اولاد  
اكناد قال ابن عبد البر وهو مقتضي صنيع ما كنت وليس عند  
في هذه المسئلة شكي مقتضى الا ان اصحابه مرجحوا بان  
اطفال المسلمين في الجنة واطفال اكناد خاصة في المشيئة  
فيه حديث الله اعلم بانوا علمين ثانيا انهم تبع لا بايهم  
واولاد المسلمين في الجنة واولاد اكناد في النار حكاه ابن خزيمة  
عن الامراء قنطرة من الخوارج ولحقجو يقولون تعالى رب لا تنزلني  
الارض من الكافرين ديارا وتحق بآيات المراد قوم نوح ص  
وانما دعى بذلك الاوصى الله اليه الذين يؤمنون من قومك  
الامم قد امنوا واصاحديت هم من ابايهم ومنهم فذاك ورد  
في حكم الحرب وروي احمد من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها  
سالت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عنت ولدات  
المسلمين قال في الجنة وعن اولاد المشركين قال في النار  
قلت يا رسول الله لم يدركوا الاعمال قال الله اعلم فكلما نوا  
عاملين لو يبيت اسمعتك تصاغيبهم في النار وهو حديث  
ضعيف جدا ان في اسناده ابو عتيقيل مولى بهبه وهو متروك  
ناله انهم يكفونون في برزخ بين النار والجنة لانهم لم يعملوا  
حسنا فدخلوا بها الجنة ولا سيأت يدخلون بها النار و  
رايها انهم خدم اهل الجنة وخامسها انهم يصيرون تاراديد  
عن تمامه بن التميمي وسادسها انهم في النار حكاه عيسى  
عن احمد وغلط ابن تيمية بان لا يجنط عن الامام اطلاقها  
انهم يجنطون في الآخرة بان ترفع لهم قارعتن دخلها الانس

خان ان المراد بهذه البعض الذي لا يعذب من المشركين من  
يصدق عليه الشرك في الجملة بان يكون مشركا في عمره ثم عتيم  
له بالحكي ابي الاليمان حتى نال الدرجات العليا في الجنة فتشرك  
الذي وجد منه قبل الاسلام لم يرجع العذاب لكن اطلاق  
المترد عليه بعد تحققت الايمان بانه تعالى باعتباره ما لا  
غير موجبا وان المراد بهذه البعض اطفال المشركين فانهم  
اي اولاد المشركين مشركون شرعا بدليل ما اخرج البخاري  
وسلم عن الصعب بن حشا انه قال قلت يا رسول الله ان انا نصيب  
في البيان من ذراري المشركين قال هم منهم وقد سالت خديجة  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عنت اولاد المشركين فقال  
هم من ابايهم ثم سالت بعد ذلك اسما علم بانوا علمين  
ثم سالت بعد ما استخلم الاسلام فترلت ولا تترد وروى في  
اخرى فقال هم علي الفطرة او قال في الجنة اخرجهم بن عبد البر  
في التمهيد عنت عائشة رضي الله تعالى عنها واخرج بن عبد البر  
ايضا عن انس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
سالت ربي الله هني من ذرية البشر ان لا يعذب بهم فاعطاهم  
ورود تفسير اللدهني بانهم الاطفال من حديث ابن عباس  
مرنوعا اخرج البزار وعنت انس ايضا قال سالت رسولا الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم عنت اولاد المشركين فقال هم خدم اهل  
الجنة واخرج الطبراني والبزار من حديث سمى رنوعا اولاد  
المشركين خدم اهل الجنة واسناده كل من حديث انس وسحب  
ضعيف واذا لفظ ابن حجر في فتح الباري بان العلماء قد  
اختلفوا قديما وحديثا في هذه المسئلة على اقوال احدها

فخرج عليهم قوايض من نار فيظنون انها قد اهككت ما خلق  
 الله من شيء غير جموج عرساها ويقولون يا ربنا اخرجنا  
 وعزناك نريد دخولها فخرج علينا قوايض من نار فظننا انه  
 قد اهككت ما خلق الله تعالى من شيء ثم يامرهم ثانياً فيخرجون  
 كذلك ويقولون كذلك فيقول الرب جل جلاله خلقتك على  
 علمي والي علمي نصبر و صبرهم فتاخذهم النار واخرجهم  
 الترمذي في توارد الاصول عن عبد الله اب شذاد ان رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم اتاه رجل فسيله رجل عن  
 ذناري المشركين الذين هلكوا صفاً لا فوضع راسه ساعته  
 ثم قال ابن السائل قال هالكا اذا يا رسول الله فقال ان الله  
 تبارك وتعالى اذا قضى بين اهل الجنة والنار لم يبق غيرهم  
 عجبوا فقالوا اللهم ربنا لم اتنا ربك ولم نعلم شيئا فامرهم  
 اليهم ملكا والله اعلم بما كانوا عاملين فقال اني رسول ربكم  
 اليكم فانظمتوا حتى اتوا النار فقال ان الله يامرهم ان يخرجوا  
 فيها فانظمت طائفة منهم ثم خرجوا من حيث لا يشعرون  
 فجلسوا في السابطين المقربين ثم جاء الرسول فقال ان الله  
 يامرهم ان تتخروا في النار فانظمت طائفة اخرى ثم خرجوا  
 من حيث لا يشعرون فجلسوا في اصحاب اليمين ثم جاءهم  
 فقال الله يامرهم ان تتخروا في النار فقالوا انه لا طاعة لنا  
 بعد اباك فامرهم فجمعت قواصيصهم واقداسهم ثم اتوا النار  
 وحكي البيهقي في كتاب الاعتقاد ان هذا القول ابلغ في الظلال  
 الشريفي هو المذهب الصحيح ونقته بان الاخرة ليست داس  
 تكليف فلا عمل فيها ولا ابتلاء واجيب بان ذلك بعد

عليه يرد او سلا ما وعن ابن ابي عذاب اخرج البزار في حديث  
 انس وابي سعيد واخرج الطبراني من حديث ساذ ان ابن  
 جيل وقد صحت مسئلة الامتخا في حق المجنون ومن ان  
 في الفترة من طرق صحيحة واخرج احمد وابن حبان والطبراني  
 وابن مردويه والبيهقي في كتاب الاعتقاد عن الاسود  
 ابن سريع ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اربعة  
 يحتجون يوم القيامة رجل اصم لا يسمع شيئا ورجل اخف وزيل  
 همر ورجل مات في الفترة فاما الاصم فيقول رب لقد جاء  
 الاسلام وما اسمع شيئا واما الاجت فيقول رب جاء الاسلام  
 والصبيان يجد فونني بالبعر واما الهرم فيقول رب لقد جاء  
 الاسلام وما اعقل واما الذي مات في الفترة فيقول رب  
 ما اتاني لك رسول فياخذ واموا ليتم بسطغير ويرسل اليهم  
 رسولا ان ادخلوا النار قال فولاذي نفسي بيده لو دخلها  
 كما نت عليهم يرد او سلا ما ومن لم يدخلها يسحب اليها واخرج  
 الحكيم الترمذي في توارد الاصول والطبراني وابو نعيم عن  
 معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم قال يوق يوم القيامة بالمسوخ عقلا يارب  
 لو انيتي عقلا ما كان من اتية عقلا باسعد بعقله من  
 ويقول الهالك في الفترة يا رب لو انا في منك عمر ما كانت  
 منك عهدا باسعد بهم هو مني ويقول الهالك صغرا يا رب لو  
 اتيتي عمرا ما كان من اتية عمرا باسعد بمره مني فيقول الرب  
 تبارك وتعالى فاني امدكم بامر افنتطيعوني فيقولون نعم وعزناك  
 فيقول اذهبوا فان دخلوا جهنم ولو دخلوها ما اضرهم شيئا

خرج

ان يقع الاستقرار في الجنة او النار وما في عرصات القياس  
فلما نغ من ذلك وقد قال تعالى يوم يكشف عن ساق  
الي السجود فلا يستطيعون وفي الصحيحين ان الناس يوم  
بالسجود فيصير ظرهم المناقق طمقا فلا يستطيع ان يسجد  
فامرهم الله في الجنة وقد دل على ذلك حديث اخر جرحه الجارح  
في الجنايز من صحبه قال النووي وهو المذهب الصحيح  
الذي صار اليه المحققون لتعوله فقالي وما كنا معذبين حتي  
نميت رسولنا واذا كان لا يعذب العاقل لكونه لم تسلفه  
الدعوة فلا بد ان يعذب غير العاقل من باب الاولوي وتلوهما  
الوقت وعانثها الامساك قال الحافظ وفي الفرق بينهما  
دقة قلت وقد ظهر من القول السابع ان من الشركي غير  
اطنا لهم من لا يعذب ايض كالاصح والمسخو عتقا ومن مات  
في العترة فاذا ثبت ان البعض من الشركي لا يعذب وهي  
سابقة حريته باعتبار قوتك ليس بعض الشركي معذبا  
نصدق عليه الموجبة الكلية القائمة على مشترك يعذب فلا  
يجت الحالف المذكور لانه علق الطلاق على كون الشركي  
جميعا معذبين ولم يتحقق هذا قال المص في المخ وقد ورد  
على جنات النازل هذه اللغز على غير هذا الوجه ابن وهبان  
قال شمر وهل في الخارج قايلا من المسلمين لا يدخل النار  
لأمر مطلقا في حال كفره ولكنها اي نار حرمهم يوم القيامة  
بالمومني تعمر اي علي قال ابن وهبان ومنه ان الكفار  
لما يروث النار وقت نزع ارواحهم ويشاهدون ملائكة  
العذاب يومنون باللمور رسولهم ولا يتفهم الايات حينئذ  
قال

قال قتالي ولم يك يتفهم ايمانهم لما راوا باننا يعني فاولئك  
الذين لم يتفهم ايمانهم قد اتصفوا بالايات في الحكمة وكروا  
اتصفوا بايمان تافع او غيره سكوت منه فيصح عن هذا ان  
يقال اي مؤمن يدخل النار ويجلد فيها فيجاب بان لا يؤمن  
حال التماس الذي لم يتفهم ايمانه وهل يتبع ذلك للحال لاخر  
اللبعض برأيه فان وقع لبعضهم فلا يتبع في لغز ابن وهبان  
ولجز البيت وهو قول وكذا بالمومني تعمر معني اخر وهو  
ان عمارها اي الذين يتولون عمارتها انما هي خيرتها الناجية  
بامرها يعني الملائكة الموكلين بالنار ومنالك والزبانية  
ويجوه وهم مومنون بالقد ورسيله وكتبه واليوم الاخر  
ففي البيت الذي تقدم من الوصايا فنية سوا لا احد لها  
هل قايلا يدخل النار كافر وثانيها هل تعمر بالمومني  
كن تصديره بقوله وكذا يعمر كونه مستقلا وانها هي  
قبيل التذليل لا تقدم قال ابن الشحنة في شرحه على الوها  
ان هذا اللغز بما يذكره للملازم العوام ما يشاد ومن  
لغظه وكذلك بكرة التلغظه لافيه من تشايم ظاهرة  
ولا ينبغي ان يدور اي يكتب في دور في العلم ولا ينبغي  
ان يسطر مطلقا في الدواوين او غيرها صاحبنا فلا هذا الفير  
السلمية ولا يتقبل قايلا قايلا بشاهدة لغظه واتباع الموم  
في الابهام هو كلام بن الشحنة قلت وهذا اي الجزر بان  
لا يدور ولا يسطر ولا يتقبل قايلا قايلا مع وضوح وجوه  
اي اللغز فكلم فبما ابن الشحنة مع ان المراد بالعوام انما هم  
الملائكة الخراف ولا تشك في ايمانهم فكيف الاول اي جاني



الشرط الاول من الجزم بعدم دخول كافري النار فلا تقتل  
ثم رايت شيخنا الخير الرملبي قال مترضا علي صاحب المخ  
لاعلي ابن الشحنة لانه انما شرع كلام ابن وهبان ثم تقيد  
بالاعتراض قد قضى صاحب المخ بسبب تقتل اي بسبب قتل  
اعتراض ابن الشحنة علي نفسه بالانحياز لانه اي صاحب  
المخ ما كان ينبغي له ان يدونه في منته وشرجه وبأسه  
التوفيقه ومن قبيل هذا ما نقل عن الامام ان رجلا سأل  
فيمن قال لادرجوا الجنة ولد اخاف النار وكل الميتة والدم  
واشهر حيا لم اره ولا اخاف الله تعالى واصل بلد كروغ وسجود  
وابنضل تحت واجب الفتنة فقال بعض اصحابه كبرك فرتبسم  
دعمر الله تعالى وقال هو مؤمن يرجو رب الجنة ويخاف رب  
النار ويأكل السمك والحرام والكبد والطحال ويشرب الشهدا  
ولم يرمي الله تعالى ولا رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يخاف  
ظلم الله لانه منزعه عنده ويصلي صلاة الجنابة ويفض الموت  
ويحب المال قال ظهر البردي في هذه العبارة ضرب من الاستهزاء  
فلا يجوز استماعها قلت وانا امنع صحة نسبتها الى الامام واقول  
بحرمة هذا الكلام وان لم اكفر بامسالة قبل سماعي في زماننا الذي  
فتبت فيه البدع والاقوال المنكرة في ذاته وصفا تذكرا لانه  
ابن الشحنة في شره صبي حشفتة ظاهرا في ابي وحطنته  
به وكان ذلك الصبي يحيت لوراه انسان ظنه محتونا  
الحال انه لا تقطع جلدة ذكوره الا بنبش بيا لم ترك الصبي علي  
حاله لانه قطع قلنته انما هو لتكشف حشفتة حتي يقره  
عن بقا النجاسة في الجلود فاذ كانت حشفتة با ديت جلدة  
عنة

عنه يبيتي فيها البول فيترك ختانه تخفيفا عليه لكن اذا  
اكتن قطع شي من غير حرج فعل اقامة للسننة والا ترك  
دعته كشع اسلم في شيخوخة وقال اهل النظر ان يتركه  
لا بطيف الختام تركه انظر للاختلاف ولو ختن ولم تقطع جلدة  
كلها ينظر فان كان قطع علي نيا المغفول اكثر من النصف  
كان ختانا وان قطع النصف وما دونه لا يكون ختانا  
يعتد به لعدم الختان حقيقة وحكما والحكمي يقطع الاكثر  
ولم يوجد الاصل ان الختان في الخبر وهو ان النبي  
الله تعالى عليه وسلم عدة من العطرة وقد روي عنه صلى الله  
تعالى عليه وسلم انه قال الختان للرجال سنة وللنساء كرمة  
واما ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه لا تقبل  
شترها دترها ولا تقبل صلاته ولا توكل ذبيحة فاذا اراد به  
الجوسي بدليل قوله لا تاكل ذبيحة كذا فاذا ابن الهمام  
في باب من تقبل شترها دتره ومن لا من قتمه وهذا ذهب  
اكثر العلماء وبعض الكافعية ولغظ السنة الواقع في الحديث  
لما وقع في التفرقة بين الرجال والنساء في ذلك دل علي ان  
الحرام افتراق الحكم والالفاظ السنة اذا ورد في الحديث  
لا يرد به التي تتا بل الواجب وغاية انه في الرجل اذا كان  
في النساء لكن الحديث المذكور في اسناده حجاج ابن اوطاة  
ولا يجمع به وقد اخرج احمد والبيهقي لكن له شاهدا اخرجه  
الطبراني في مسند الشاميين من طريق سعيد ابن بشر  
عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس وسعيد مختلف  
فيه واخرجه ابو الشيخ والبيهقي من وجه اخر عن ابن عباس

الم غظيم على النفس وهو لا يبشرع الا في احدي ثلاث خصال  
 لمصلحة او عقوبة او وجوب وقد انتفى الاولان فيثبت  
 الثالث واجيب عنه بان في الختان عدة مصالح كزكيتها  
 والقطا فزفان القلفة من المستحذرات عند العرب وقد يضر  
 ذمهم الا تلف في اشعارهم وكان الختان عندهم قهرا وله  
 وليمة خاصة به وقرالا سلام ذلك وما استدله لوجوبه  
 انه من شعا الدين وبه يعرف المسلم من الكافر حتى انه لو  
 وجد محتزون بني جماعة قتلي غير محتزين صلي عليه دفن  
 في مقابر المسلمين واجيب عنه بان شعا الدين ليست كلها  
 واجبة فان الاذان من شعا الدين وليس بواجب وما  
 ادعي من كون المحتزون مسلم ينافي بان اليهود يحتشرون  
 فلا يبيد الختان بالتمييز الا مع القرينة وما استدله لواجب الختان  
 ابراهيم عليه السلام مع قوله تعالى ثم اوجينا اليك ان اتبع  
 ملته ابراهيم حنيفا وصح عن ابن عباس ان الكلمات التي بي  
 برهن ابراهيم عليه السلام فاتهم هي خصال الفطرة ومنها  
 الختان والابتلاء غالبا بما يقع بما يكون واجبا واجيب عنه  
 بان ذلك لا يلزم الا اذا ثبت ان ابراهيم عليه السلام  
 على سبيل الوجوب فانه من الجائز ان يكون فعله على سبيل  
 الذب والقرينة على فعله على سبيل الذب كون باقي العشر  
 كلمات ليست بواجبة واخرج ابو الشيخ في العقيقة عن طريق  
 موسى ابن علي ابن رباح عن ابيد ان ابراهيم عليه السلام  
 امر ان يحتش ويهو ابن عابدين سنة ففعل فاختار بالقدم  
 فاستد عليه الوجع فدعي به فادعي الله تعالى اليه افاك

الم

واخرجه البهري ايض من حديث ابن ايوب علي ان الخصال  
 المنتظمة في حديث الفترة مع الختان غير واجبة الا عند  
 بعض من نشدوا ما استدله به من اوجب الختان وهو  
 الكافي وجوهها الصحابة وقال به من القداما عطل حديثي  
 لو اسلم الكثير لم يتم اسلامه حتي يحتش ويروي عن احمد  
 وبعض المالكية وجوبه ايض بل قال الحافظ ابن حجر في فتحه  
 وعند ابي حنيفة واجب وليس يرضى وعند سنية ياتم بتركه  
 بان القلفة تحبس النجاسة فتخرج صحة الصلاة كسنة  
 امسك نجاسة بخر واجيب عنه بان الغ في حكم الظاهر بل  
 ان وضع الماكول فيه لا يفسد الصائم بخلاف داخل القلفة فانه  
 في حكم الباطن وقد صرح ابو الطيب الطبري من الشافعية ان  
 هذا القدر عندنا مستقر واستدلوا ايض بما اخرجوا بواو اد  
 من حديث كليب جد غنيم ابن كبر انه النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم قال له الق عنك شتر الكفر ولختن واجيب بان  
 في اسناده ضعفه قال ابن المنذر لا يثبت فيه شيء واستدلوا  
 فيه بان لو لم يكن واجبا لما بيع كسفه المورة من المختون ولا  
 نظر الخاتن اليه وكلاهما حرام مع انه شرع لمن بلغ او شارف  
 واجيب عنه بان كسفه المورة مباح لمصلحة الجسم والنظر اليها  
 مباح للمداواة وليس ذلك واجبا اجامعا واذا جاز ذلك في  
 المصلحة الدينية كان في المصلحة الدينية لولي والا ما انتفع  
 بجبر كسفي تخية المسجد مع ترك الانصاف للخطية وعجز ترك  
 القيام في الصلاة بسجود التلاوة اتفاقا فقد ترك الواجب  
 لغير الواجب وما استدله لواجبه علي وجوبه بان في الختان اذخا

قبله والاختيار في اليوم السابع بعد الولادة وقيل من يوم الولادة  
 فان اخرج في الاربعين يوما فان اخرج في السنة السابعة فان  
 بلغ وكان تقويمنا يعلم من حاله اذا اختن تلقى سقطا ان  
 ويستحب ان لا يورث عن وقته الاسجاء الا لعذر وكره الهامني  
 حسين من الشافعية انه لا يجوز ان يختن الصبي حتى يصير  
 ابن عشر سنين فانه يومس يضربه علي ترك الصلاة والاختنان  
 فوق الحر الضرب فيكون اولي بالتأخير وزيفه النووي في  
 شرح المهذب وقال امام الحرمين من الشافعية لا يجب قبل البلوغ  
 لان الصبي ليس له من اهل العباداة المتعلقة بالبدن فكيف  
 مع الامر وقال ابو الفرج السرخسي في ختن الصبي وهو صغير  
 مصلحة من جهة ان الجلد بعد التمييز يقلظ وتختن فنت  
 عنه جوز الامة الختاف قبل ذلك ونقل ابن المنذر عن الحسن  
 وما كركره الختاف يوم السابع لانه فصل اليهود وعن  
 احمد بن حنبل سمع فيه شيئا واخرج الطبراني في الاوسط  
 عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها قال تسع من السنة في  
 الصبي يسمى في السابع ويختن الحديث واسناده ضعيف  
 واخرج ابو الشيخ من طريق الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد  
 بن المنذر وغيره عن جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم ختن حنا وحسنا رضي الله تعالى عنهما  
 لسبعة ايام قال الوليد فساكت ما لافئنا لاداري وكفن  
 الختان طهره فكلما قدسها كان احب الي واخرج البيهقي من  
 حديث جابر رضي الله تعالى عنه ان ابراهيم صلى الله تعالى عليه  
 وسلم ختن اسحاق وهو ابن سبعة ايام وختنان لاراة ليس

غ

عجلت قبل ان نامرك بالنته قال يارب كهنت ان اوخر امرك  
 وهذا مما يدل علي انه عليه السلام انه ختن قبل وجوب  
 الختان عليه بدليل قوله تعالى انك عجلت والقدوم ورد  
 مختفا ومشدد او هو الفاس الذي اختن به وقيل انه اسم  
 مكان قال ابو عبيد الهروي هو مكان مقبله وقيل اسم  
 قرية بالشام وقال ابو شامة هو موضع بالقرب من القرية  
 التي فيها فتره وقيل تبر حلب وهما في الختان من شعاب  
 الاسلام وخصا به قد ثبت عند البخاري ان اليهود  
 وذكر ابن جرير في الفتح ان كثير من النصارى يختنون ايضا فلو  
 احتم اهل بلدة على ترك اي ترك الختان جازيهم الامام  
 فلا يترك الختان شرعا الا فخر وعذر شيخنا لا يطيقه  
 كبر سنه وضعف بنيت ظاهره ووقت غير معلوم لانه الامام  
 يوقف فيه وقيل يختن اذا بلغ سبع سنين لانه يؤمر بالصلاة  
 اذا بلغها كذا في اللات وقال مالك يختن اذا اتمراي التي ترو  
 وهو مقدم اسنانه وذلك يكون في سبع سنين وما حولها  
 وقيل عشر وعن الميث يستحب ما بين سبع سنين الي عشر  
 وقيل اقصاه اثنتي عشرة سنة وقيل لا يختن حتي يبلغ لانه  
 للطهارة ولا تحب عليه قبله وقيل العبرة بالطهارة وهو الاشبه  
 وقال ابو حنيفة لا علم لي بوقته لانه لا وجوب علي من لا يجملهر  
 وبعد بلوغه وجب عليه سنن عورته ولم يرد عنها اي عن اي  
 يوسف ومحمد فيد اي في تحد بوقت الختان لاني فلذا اختلف  
 المشايخ فيه وقال الماوردي من علماء الشافعية له وقتان وقت  
 وجوب ووقت استحباب فوقت الوجوب البلوغ ووقت الاستحباب  
 قبله

قبله

بسنة فليرشح ذلك سكرية للرجال لانه الذي الحياج والمراد ان الله تعالى الكرم والرجال بمشروعية ختانات النساء وقيل ختانات المرأة سنة وفي ادب القاضي انه مكروه وفي موضع اخر سنة وفي مناسبات الجنان وقال بعض العلماء واجب وقال بعضهم فرض انتهى قال الماوردي ختانها قطع جلدة تكون في اعلى فرجها فوق مؤخر الخل الذكر كالقواة او كعرف الديك والواجب قطع الجلدة المستقلة منها دون استئصاله وقد اخرج ابو داود عن حديث ام عطية: ان امرأة كانت تحتني بالمدينة فقال لها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تشركي فان ذلك اخطي للمرأة وقال انه ليس بالفرج وله شهادتان من حديثي اني ومن حديث ام ايمن عن ابي الشيخ في كتاب العقيدة اخر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انك انك لا تشركي فان ذلك اخطي للمرأة وقال انه ليس بالفرج قال النووي ويسمي ختان الرجل اعذار او ختانات المرأة خفصا بخاء وضاد مجتمعين وقال ابو شامة كلام اهل اللغة يقتضي تسمية الكل اعذارا والحققت مختص بالانثى وقال ابو عبيدة عذرة المرأة والعلاوة وعذرة ثمرها خفصتها واختنقتها وناصري قال الجوهري والاكثرت خفصت الجارية واقاد الشيخ ابو عبد الله بن الحياج في الاصل انه اختلف في النساء هل تخفص عموما او يفرق بين نساء المشرق فتخفص ونساء المغرب فلا تخفص لعدم الفضل المشرع فظنوا سنها بخلاف نساء المشرق قال في قال من ولده مختونا استخدا امرا المومسي عليه الموضوع امتثال لا مرقا في خف المرأة كالكثرة ومن لا فلا وفي وجه للشافعية انه لا يجب ختانات النساء وروي ذلك عن احمد وقد ذكر في ابواب سرائر لبقية مشروعية الدعوة في الختان وما اخرج احمد من طريق الحسن عن عثمان بن ابي العباس

القاضي رضي الله تعالى عنه انه دعى الى ختانات فقال ما كنا ناتي الختان على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا نفي له واخرجه ابو الشيخ في رتبة اخرى فذلك محمول على انه كان ختانات جارية وقد نقل الشيخ ابو عبد الله في المدخل في السنن اظهار ختانات الذكور اذ ختانات الانثى وقد جمع السيوطي من ولده مختونا نقل في السيرة اثناسية عن بعضهم ان في قوام خلقوا مختونين تجوز لان الختان هو القطع وهو غير ظاهر لان الله سمى له وتعالى اوجدا وليك حلي هذه الهيئة من غير قطع من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فقال ونسب هذه الاديان في السيرة اثناسية الى العلامة القاضي عبد الباسط البلقيني ونسب الى السيوطي ابياتا اخر ذكرها في سيرة في قال وقد نظم الشيخ رحمه الله تعالى اسماهم في قلايد الموايد وقد ذكر في خطبة السيرة الشامية انه حيث يقول في سيرة في الختان او تبتغي نائي فظ الاسلام بعتية المجتهد بن الاعلام جلال الدين ابو الفضل بن ابي بكر السيوطي رحمه الله تعالى في السيوطي توسع مع عشر قدروا خلقوا وهم ختانات فخذ لازلت ما نوساه محمد ادم ادريسى ليت ونوح وسلم هو شعيب يوسف موسى كوط سليمان يحيى صالح كزبا وحظنة الرسي مع عيسى ثم ذكر في السيرة الشامية عقبيه ما نسب الى القاضي البلقيني وهو ما ذكره النارج وفي الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام مختون ابي هن ولكن ذلك لم يترك قسم بالمرحلة ابي من غير اختنات كما ان وتسع مجموعها سبعة عشر قال في السيرة اثناسية نقل ابن دريد في لوشاح وابن الجوزي في التلخيص عن كعب

كراسي علي بن ابي ولدت مخطوفا ولم يبرأ أحد سؤيت قال في الزهر  
وسنده جيب وصححه المافظ ضياء الدين المقدسي وروى من  
حديث العباس بن عبد المطلب دواه ابن سعد وحسن الظلما  
سند في كتابه دلائل النبوة من حديث ابن عبد الله رواه  
عدي بن عسكرو من حديث ابي هريرة رواه ابن عسكرو  
وكذلك رواه من حديث عبد الله بن عرابيز وقد جزم بانه  
الله تعالى عليه وسلم ولد مخطوفا جاعة من العظام منهم هشام  
بن محمد بن الثائب في كتاب الجاسع وابن جيب في الخبر وابن  
درديد في الوساع وابن الجوزي في العلل والتلخيص وقال الحاكم في  
المستدرک توأمتوا الاخبار بانه ولد مخطوفا ونقصه الذهبي  
فقال ملا علم صحة ذلك فكيف يكون منقولاً واجيب باحتمال  
ان يكون اراد بنو الزناد الاخبار لشهارها وكثرتها في السير  
طريقها السند المصطلح عليه عند ائمة الحديث وقيل ان جبريل  
ختمه حين شفق صدره رواه الخطيب عن ابي بكره موقوفاً  
ولا يصح سنده وقال الذهبي انه خير منكر وقيل ان ختمه  
علي عاده العرب رواه ابو عمر قال المافظ ابو الفضل العراقي  
وسنده غير صحيح قال المافظ قطب الدين الحيفري في الخصا  
وارجمها عند الاول وادلته مع ضعفها امثال من ادلت غيره  
وقد قد منا انه طريقاً جيدة محجها التي فقط الضياء وقد قال  
الزركشي ان تصحيح الضياء اعلى منزلة من تصحيح الحاكم قال  
الحيفري فان قيل ان في ولادة صلى الله تعالى عليه وسلم مخطوفا  
بعض نقص في ضعف من يوجد كذلك فيقال هذا في حقه صلى  
الله تعالى عليه وسلم غاية الكمال لان الخلقة ربما تنح من تكميل

الاخبار انهم ثلاثه عشر وقتل ابن الحوزي في التلخيص عن محمد  
بن جيب انهم اربعة عشر وكل منها ذكر بعض عالم يذكر الاخر  
فالذي اتفقا عليه سائر البدر في الشرح طبعون اي معصرون  
عن مالا يلبث باوليك اداة اكرام جمع اكرم وهم نكروا وهذا  
من زيادات ابن جيب ثبتت بغير تنوين وهو ما اتفقا عليه  
ادريس بلا تنوين ايضاً ما زاده كعب يوسف وهو ما اتفقا  
عليه وحظلة بن صفوان بن اصحاب الرسي وهو ما زاده  
ابن جيب عيسى بن مريم وهو ما اتفقا عليه وموسى بن  
عمران وهو ايضاً ما اتفقا عليه وادم صفى الله وهو ايضاً ما اتفقا  
عليه ونوح كذلك شبيب كذلك ساسم ابن نوح ما زاده كعب  
لوط وهو ما اتفقا عليه وصالح وهو ما زاده بن جيب سليمان  
وهو ما اتفقا عليه عيسى وهو ما زاده كعب هو ودهو ما زاده  
بن جيب يسى يعني نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم وهو ما  
اتفقا عليه خاتم الرسل الكرام عليهم افضل الصلوة والسلام  
قال في مناقب الختان شرح شرعة الاسلام بعد ما نقل عن زين  
الربيع ان اربعة عشر نبيا ولدوا مخطوئين وعددهم ثمان وقال وسجني  
من المصم ومحمد الله تعالى انه قد ولد الانبيا كلهم مخطوئين مسرورين  
اي مقطوع السرة كرامة لهم لئلا ينظر احد الى عورتهم الا بامرهم  
خليل الله عليه السلام فانه قد ختم نفسه ليستت به من بعد  
قال في تحف صيد باربعة عشر ليس كما ينبغي هو ومن الادلة على  
انه صلى الله عليه وسلم ولد مخطوفا مقطوع السرة وما اخرج  
الطبراني وابو نعيم وابن عساكو من طرق عن انس رضي الله  
تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من



منه ولا يرجي برؤها فتجها اولي كانت ساكونه الم الم اولاد  
 باس ينقطع اليد من الاكله وشقت البطن لما فيه وقدم الكلام  
 مستوفى في باب الخطر في ما يتعلق بالتناوب والتقطع والوصد  
 والاستقاط واخراج الخبيث من بطن المرأة الميتة اذا كانت  
 حيا وجاز قتل ما يضر منها اي من اليها يم ككلب عقور  
 يعني لو كان لرجل كلب عقور يعض كل من يمر عليه فلا هل  
 القرية ان يقتلوه فان تقدم اهل القرية الى صاحب الكلب  
 ولم يقتله ثم عصف انسا فان وضعت وان عصفه قبل التقدم  
 اليه لم يضمن كذا في النيايح ومثله في الخلاصة وفي محيط السر  
 قرية فيها كلاب كثيرة ولا هل القرية منها ضرر بوضرا ياب  
 الكلاب ان يقتلوا الكلاب فان ابوا رفع الامر الى القاضي  
 حتى يلزمهم ذلك وفي المحيط البرهاني وكذلك من اسك  
 دجاجة وحشا في الرستاق فللناس منه ولواسكها في ملكه  
 لا ينع وهو تفرق بان كانت تاكل الحام والدجاج ويبلغ خلد  
 يترك اذنها ولا يجربها اي اله دجاجة بسكني حاك في الجوز  
 ولا يضرها لانه لا يفيد ولا يجرها وفي المستقي يترك احراف  
 جراد بل يقتله فانه صيد جعل قتله لاجل الاكل فلدغ الضرب  
 اولي كما في الخانية ويترك احراف قتله وفي الخلاصة وقتل التلحة  
 يجوز بكل حال وفي الظهيرية واحراف القمل والعقرب بالنار كره  
 وطرح القمل جيا مباح كني كره من طريق الادب قلت وقد لا  
 ان القملة جيا يورث النيات وعقرب اي يكره احرافها  
 ويقتل الا العقرب في دار الحرب فلا يقتل بل يتقطع ذنبها قطعا  
 للفر عن نفسه المسلمون الواحد بين لهما وليس بقي نسلها الذي

خسي

النقافة والطهارة وتنع كمال لذة الجماع فاجد الله تعالى عبده  
 ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم محتونا مسروا كمالا سالما  
 من النقايس والحايب قلت مع انه يلزم من ولا تد صلي  
 الله تعالى عليه وسلم غير محتوت اطلاق الخاتن علي عورته  
 الشريفة وحصل منه الا لم فسان الله تعالى بنبيه صلى الله تعالى عليه  
 ولم عن ذلك فان قلت اذا كان كذلك فلم يسق صدره و  
 استخرج منه التلقة السوداء التي هي خط الشيطان ولو كان  
 كما ذكرت لم تلت سا لما منها قلت لاسوال الخاتن والامرار  
 من الامور الظاهرة التي تحتاج الي فعل الادبي فقلت الله  
 تعالى سلبا منها بالبلد يكون لاحد عليه منه كما في كمال الطها  
 واما اخراج المعلقة التي هي خط الشيطان فعملها القتل ولا  
 اطلاق للادمي عليها ولو خلف الله بنبيه سلبا منها لم يكت  
 للادمي اطلاق علي حقيقة فظهره الله تعالى لمباهد علي  
 يد جبريل ليختتموا كمال باطنه كما برز لهم كمال الظاهر وهو يجوز  
 كني الصغير وبط قرحة يعني ولا بأس بالالم الحاصل لانه ك  
 واطلقت الصغير فشم البيت والتقط ايضا وانما يجوز ذلك  
 للاصابهم ويجوز غيره اي غير الكني من المداوات اي مداوة  
 الصغير من وجور وسعوط ومجامة ان كان يجتهد للمصلحة  
 ويجوز فصد البهايم وكثيرها للعلاصة لما ثبت من كني النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم للغنم كني بكرة الكني في الوجه كما في الغنابة  
 واما كنيها للتداوي فجايز لانه شبيهة ويجوز كل علاج فيه منفعة  
 لها اي للبراهيم وقد تقدم في الخطر جواز ثقب اذن الصغيرة  
 لمنفعة الزينة ولو انكسرت شي من البرهجة وهي في بلاد شديد

منه

عليه وسلم من ادخل فرسا بين الفرنسيين وهو لا يابن ان يسبق  
فلا يابن به ومن ادخل فرسا بين فرسيين وهو يابن ان يسبق  
فهو فار وراه احمد وعود وصوره ادخال الخيل ان يقول  
لثالث ان سبقتنا فالامان لك وان سبقتك فلا تسبق لنا  
عليك وكفى الشرط الذي شرطاه بينهما وهو ما سبقت كان  
له الخيل على صاحبه باق عي حاله فان عليها اخذ المالكين  
وان عليها لا تسبق لها عليها وبأخذ ايها الغلب المال المشترك  
له من صاحبه وانما هذا الاثر الثالث لا يبرز على التفسير  
كلما قلنا وتبيننا وانما يحتل ان يأخذ ولا يأخذ فخرج بذلك  
ان يكون قارا كمر في كتاب الخطر والاباحة لا يجزم شرط الخيل  
من احد الجانبين بان يقول ان سبقتي فكذلك كذا وان  
سبقتك فلا تسبق لي عليك لان التقصا والزيادة لا يمكن  
فيهما وانما في احدهما يمكن الزيادة وفي الآخر التقصا فلا يكون  
معاملة لان المعاملة متعاضدة فيقتضي ان يكون  
الجانبين وحيث لم يكن في معني المعاملة جازا مستحسا فالامر  
عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما  
ان النبي صلى الله عليه وسلم سأل بقة الخيل وارهف وقيس  
ان لا يجوز لهما فيه من تعليلك عليك على الخطر لهذا لا يجوز  
الاستباق في غير هذه الاربعة المذكورة من الفرس والابل و  
الارجل والرمي كالبنغل بالجعل اي وان كان الخيل مشروطا من  
احد الجانبين وفي الحديث اشارة اليه لانه خصص هو لا يبر  
والمراد به الاستباق بالجعل واما الاستباق بالجعل فيجوز  
مطلقا ولا يمكن الحاق ما شرط فيه الجمل به لانه ليس في معناه

يستخرج منه ضمرا كنفار كما مر في الجها ومثنا وشرحا ولا يابن  
فأمر ان حطب فيها غلى كفى لا يقصد اختراق الغل والقاقلة  
حيث ليس بادب لادنها فوقي غيره ويورث السبا وفيه نقد  
لها مجموعها وجازت المسابقة بأربعة اشياء احدها بالفرس  
وتنقل في الهند يقعون الخلاصة انها تجوز في الحافريين الفرس  
والبنغل وثانيتها بالابل وثالثتها بالارجل يعني الشبي بالانق  
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يسلط لسلطة اب  
الأكوع ان سباق رجله انضاريا لان لا يسبق فسقة سلط  
ابن الأكوع وقال الزهري كانت المسابقة بين اصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بالخيل والركاب والارجل ولان  
الفرات يجتاجون الي رياضة خيلهم وانقصهم واربها بالرسا  
بالسهم ليرتاض علي بنا المفعول لجها وانا فادب اذا كان  
يقصد الاربعة وحرم شرط الجمل بضم الجيم وهو الذي يسمى  
عند الناس مرهنة من الجانبين اي جاني المسابقتين كان  
يقول ان سبقتني فكذلك على ان لا تدار لان كلا من القامرين  
يجوز ماله للاخر ما خذ من القري لزيادته مرة ونقصه اخرى قال  
الزيلي وصحي القارقال ان كل واحد من المتقاربين ممن يجوز  
ان يذهب ماله الي صاحبه ويجوز ان يستفيد مال صاحبه  
فيجوز لانه ياد والانتفاص في كل واحد منهما نصا وقارا  
وهو حرام بالنقض الا اذا دخل محلل بمعنى لو شرط الجمل من  
الجانبين واود خلافا لما محلل جاز شرط وهو ما اذا كان فرس  
المحلل كغزو الفرس بما يجوز ان يسبق وان لا يسبق وان كان  
يسبق او لانه لا يسبق لاحد له فلا يجوز لقوله صلى الله عليه  
عليه

لانه المانع فيه من وجهين التقار والتقليب بالخط وفي الاخر من  
 وجه واحد وهو التقليب بالخط لا غير فليس بمثل له حيث  
 يقاس عليه اه ملخصا وعدم جواز الاستباق على البطل و  
 الجبر ما جرحه قد قال به الشيخ فاسم فطلو بيا فيه ولنظله ولم  
 يتقبل احد من علمائنا بالسابقة على الجبر لان ذلك عمل  
 بالتحريم على الجبراه ولم يهد في الاسلام الجبراه على الجبر  
 لكن تقعيد العيني ونقطة قلت ويجوز ايضا بالجبر والفعال  
 لان الحافز بينهما هو ويريد صافي الجمع ويجوز السابقة على  
 الاقدام والخيال والفعال والجبر والاول والروم اه وقيل  
 قد منع من الخلاصة جواز السابقة بالفعل وتنبيه قال الملاح  
 المقدسي بعد نقله للكلام الزيلعي وهو غير بين لان الحافز المذكور  
 في الحديث عام يشمل الفعل وغيره الا ان يستدل على علم  
 بان الشرع لم يجعل له سراما من الغنية والسابق انما هو يريد  
 وتقوية على الجبراه وكفى يقال ورد الخف مع الانسداد لم  
 الغنية مع ان يسابق به اللهم الا ان يقال ذاك اي الحق  
 منصوص عليه اه وقامه في الزيلعي قال العشر طه ان تكون  
 الغاية مما يحتملها الفرس فكذا شرطه ان يكون في كل واحد من  
 الفرسبي احتمال السبق اما اذا علم ان احدها يسبق للاحالة  
 لا يجوز لانداجان الحاجة الي الرياضة على خلاف القياس  
 وليس في هذا الايجاب المال الغير على نفسه بشرط لا منفعة  
 فيه فلا يجوز ان يقال ايض ولو قال واحد من الناس لجماعة من  
 الفرس ان اولئك من سبق فله كذا من مال نفسه او قال  
 للرباه من اصاب الهدف فله كذا اجازة من باب التنفيل

فأذا

فأذا كان التنفيل من بيت المال يجوز فاطنك بخالص المال نصار  
 انواع السبق اربعة ثلاثة منها جائزة واحدة منها لا تجوز  
 وقد ذكرنا الجميع ويعرف ذلك بالتامل وعلي هذا الفتا اذ  
 تنبأ زعموا في المسائل وشرطوا للمصيب منهم جلد جازف ذلك اذ لم  
 يكن من الجائزين علي ما ذكرنا في الخيل لان المعنى يجمع الطلابة  
 التعليم في البابين يرجع الي تقوية الدين واعلاء كلمة الله تعالى  
 والمراد بالخيل المذكورة في باب السابقة الحل ووث الاخذ  
 حتي لو امتنع المغلوب من الدفع لا يجبره القاضي ولا يقضي  
 عليه به اه ولا يصلي على غير الانبيا لما صح عن ابن عباس رضي  
 الله تعالى عنهما انه قال لا تنبغي الصلاة من احد علي احد  
 الاعلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اخرج ابن ابي شيبة وفي  
 رواية عنه ما اعلم الصلاة تنبغي علي احد من الاعلى النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ولكن يدعي للمسلمين والمسلمات بالاعلى  
 واخرج البيهقي وعبد الرزاق عن الثوري يكره ان يصلي الاعلى  
 نبي وجاهل عن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه بشرط حسن  
 او صحيح ان كتب ان الناس من القضاة قضاة ثوري الصلاة  
 على خلفائهم وامراهم عدل صلاتهم علي النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم فأذا اجاز كتابي فرحم ان تكون صلاتهم علي النبي خاصة  
 ودعاهم للمسلمين عامة ويدعون عاصوي ذلك وكلام ابن  
 عباس وعمر يجمل الكراهة والتحريم ولا يصلي علي قبر الملايكة  
 جمع ملك واصله ما كك وجهها ما كك وهي من المائكة والملايكة  
 والاولوك وكلها من الرسا لا يتقال الاكفي الي فلاذ اي كن رسولي  
 اليه فقلب فتقبل ملاك قال الشيخ اعلم

فلست لانسني ولكن الملاك قد تنزل من جسد السماء بصوبهم  
 حذفت الهمة فلما انقضى كثرة استعماله وحركت اللام التي كانت  
 مسكنة لهم هذا الاسم وحركت بالفتح لانهم نقلوا حركة الهمة التي  
 حذفت الي الحرفي التي قبلها ثم اذا جمعوا راء في الجمع التي لا تصل  
 وهزوا فنقل ملائكة وقد تعقل العرب فحذفوا كبر في كلامها  
 فيتركون الهمة في الكلمة التي هي موهونة فيجري كلامهم  
 بتحرك هزها في حالة وبههزونها في اخري كقولهم رابت فلانا  
 مجري كلامهم بههز رابت ثم قالوا نري ونجري بللا هجرتي صار  
 الهمة منها نشاذا مع كون الهمة فيها اصلا فكذلك في ملك  
 وملائكة تجري كلامهم بتحرك الهمة من الملك ورجاء الملك  
 في كلامهم موهونا كما قد منا من قول انك وكنى الملك بفتح  
 الميم وسكون اللام وفتح الهمة وقد منا ان يقال في هزده ملك  
 بفتح الميم وسكون الهمة وفتح اللام غير ان الذي يجب اذا  
 سمي الموهونا ملك جمع على ذلك ملك بفتح الميم ومعد الهمة و  
 كسر اللام كمن لم يثبت ذلك سماعا ولا يوثق الا الجمع على الملائكة  
 والملائكة كما يجمع اشعث اشاعت وسمع مسامع كذا السخيل  
 من كلام النخيلي وابن حريز في تفسيريهما وزيدت الهاء في  
 الجمع اما الالف واما التاء نبتا الجمع وقيل اصلا الملك بفتح  
 سكون وهو الاخذ بقوة وح لا مدخل للهزة فيه والميم فيه  
 اصلية ووزن ملائكة فعالية ويؤيده انهم جوزوا في جمعه  
 املاك وافعال لا يجوز ان يكون جمعا في اوله ميم بل يده  
 كذا في فتح الباري والملائكة اجسام لطيفة قائمة على التشكل  
 بالمكان تختلف وتسمى الاسماء منها بالملائكة والارضانية

بالجن

بالجن ان كانت غير شريفة وبالشياطين ان كانت شريفة وهذا  
 غير المشهور يقال في فتح الباري ومسكنها اي الملائكة مسميات  
 وابل من قال انها الكواكب وانها الانفس الخيرة التي فارقت  
 اجسادها فغير ذلك من الاقوال التي لا توجد في السموات  
 وقد جاء في صفة الملائكة وكثر ثمر احاديث منها ما اخرج  
 عن عابشة مرفوعا خلقت الملائكة من نور الحديد ومنها  
 ما اخرج الترمذي وابن ماجه من حديث ابي ذر مرفوعا  
 اطلقت السماء وحقت لها ان تيط ما فيها موضع اربع اصابع  
 الا وعلية ملك ساجد الحديد ومنها ما اخرج الطبراني عن  
 جابر مرفوعا ما في السموات موضع قدم ولا شبر ولا كف الا وفيه  
 ملك قائم اوركع او ساجد وذكر في بيع الابار عن سعيد بن  
 المسيب قال الملائكة ليسوا ذكورا ولا اناثا ولا بالكل ولا بالبينون  
 ولا يمتنعون ولا يتوالدون وامامنا وقع في قصة الاكل من الشجرة  
 انها شجرة الخلد التي قال منها الملائكة فليس ثبات الشجر  
 وقال الماتريدي لا ثواب لهم لان علمهم كالنفس لبي ادم من غير  
 اختيار ومنهم وفي النظرية يسئل المستغني الملائكة فقالوا  
 قال نعم كمن لاكتواب الادمين ولا كعتابهم وينبغي ان لا يسأل  
 الانسان عن حال ابيك ان يقول كيف هبط جبريل وعلي  
 اي صورة داه النبي صلى الله عليه وسلم وجني راه علي صورة  
 البشر هل بقي ملكا او هو ملك ابدلت صورته واني الجنة واني  
 النار ومعي الساعة ونظايرها ويكره الجد في ان لقان وذا  
 القرنين وذا الكفل انبيا اهل واسما جبريل افضل ام اسحاق  
 وابراهيم الذبيح وهل انزل ابراهيم اولاهل عابشة افضل



وهو قول المحققين من المتكلمين والفقهاء قال ويدكر غير الانبياء  
 بالرضوان والنفوس والصلوة على غير الانبياء يعني استقلالاً  
 لهم كمن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في دولة بني هاشم  
 واما مسئلة الملائكة فقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري فلا  
 اعرف فيه حديثاً نصاً ولا يؤخذ ذلك من الذي قبله ان ثبت  
 لان الله تعالى سماهم رسلاً واما المؤمنون فاختلف فيه قيل  
 لا يجوز ان يعلى النبي صلى الله عليه وسلم وسلم خاصة حكى عن  
 مالك كما تقدم وقالت طائفة لا يجوز مطلناً استقلالاً ويجوز  
 فيما في ما ورد به النص والحق به لقوله تعالى لا تجعلوا عدا  
 الرسول بينكم كدعائهم بيننا ولا تلعنهم السلام قال الدم  
 علياً وعلياً عباد الله الصالحين والمعلم الصلوة فتردد عليه  
 وعلياً اهل بيته وهذا القول اختاره القرطبي في التلخيص وابو  
 المالكي من الخنابلة وهو اختيار ابن تيمية من المتأخرين  
 قال ابن عسكراً قد اخص الانبياء بقرآن بها كما اخصت علي  
 عند ذكره بالقرآن فينبغي ان لا يشاركهم فيها احد غيرهم وقد  
 صار لفظ الصلوة نشأاً والتعظيم الانبياء الكرام عليهم الصلوة  
 والسلام وتوقيرهم فلا يقال قال ابو بكر صلى الله عليه وسلم او  
 قال علي صلى الله عليه وسلم وان كان معناه صحيحاً ويقال صلى  
 الله علي النبي وعلي صديقه وخليفته وابن عمه ونحو ذلك  
 وقريب من هذا انه لا يقال قال محمد عز وجل وان كان معناه  
 صحيحاً لان هذا التماساً وشارف ذكر الله عز وجل فلا يشاركه  
 فيه غيره وقالت طائفة لا يجوز الصلوة علي من عدا الانبياء  
 والملائكة الا بطريق التبع وهذا قول ابي حنيفة وجماعته

وهو

اه فاطمة رضي الله عنهما وابراه صلى الله تعالى عليه وسلم علي  
 اي دين وما دين اي طالب ومن المهدي الي غير ذلك مما لا يحيط  
 معرفته ولم يرد التكليف به اها اذا علمت هذا فاعلم ان عبارة  
 الماتن افادت جواز الصلوة علي الانبياء الكرام غير نبين  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وجواز الصلوة علي الملائكة ايضاً  
 فاما مسئلة الانبياء فوردت فيها احاديث احدثها حديث  
 علي رضي الله تعالى عنه بخط القرآن فنيب وصل علي وعلي  
 سائر النبي اخرج الترمذي والحاكم وحديث بريرة ونفسه  
 لا تقتصر في التشهد الصلوة علي وعلي انبياء الله الحديث  
 اخرج البيهقي بسند واهي وحديث ابي هريرة ونفسه صلوا  
 علي انبياء الله الحديث اخرج اساميل القاضي بسند ضعيف  
 وحديث ابن عباس ونفسه اذ اصلحتم علي فصلوا علي انبياء الله  
 فان الله تعالى بعثهم كما بعثني اخرج الطبراني وقد قد مناهني  
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما يخص الصلوة بالنبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم وسنده صحيح وحكي القول به عن مالك و  
 قال ما تنقيدنا به وقد مناهني عن عمر ابن عبد العزيز وعنه  
 مالك يكره وقال عياض مائة اهل العلم علي الجواز وقال اسفا  
 يكره ان يصلي الا علي نبي ووجدت عن بعض شيوخ مذهب مالك  
 لا يجوز ان يصلي علي محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا غير  
 معروف عن مالك وانما قال يكره الصلوة علي غير الانبياء ولا  
 ينبغي لنا ان نتعبد ما امرنا به وخالفه يحيى ابن يحيى فقال  
 لا بأس به واحتج بان الصلوة دعاء بالرحمة فلا يمنع الا بضع  
 او اجماع قال عياض والذي اميل اليه قول مالك وسنن



سيما اذا تركه في حق مثله او افضل منه كما تتعلمه الرافضة فلو  
اتفق في بعض الاحاديث من غير ان يتخذ شواكلم يكن بياس  
قال الى اقط ابن حجر يتيوي المنع بان الصلاة على غير النبي  
انه تعالى عليه وسلم صار شارا لاهل الاهوا يسلمون على من  
يسلمونه من اهل البيت وغيرهم وهل المنع في ذلك حرام او مكروه  
او خلاف الاول حكى الاوجه الثلاثة النووي في الاذكار وصح  
الثاني وقال عياض هو امر لم يكن معروفا في الصدر الاول كما قال  
ابو عيران وانما اخذت الرافضة الشيعة في بعض الامعة فتشاكروهم  
عند ذكرهم بالصلاة وسأوهم بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
والتشبه باهل البدع من ربي عنه فتجب على من سألهم فيما التزموه  
من ذلك وهل يجوز لفظ السلام على خير الانبياء قال ابو محمد  
المجيب من الثافعية السلام بمعنى الصلاة فلا يستعمل في الشخص  
الغائب ولا يرد غير الانبياء به فلا يقال علي عليه السلام بل ربي  
الله تعالى عنه سألني هذا الاحياء والاموات ولما اخطى هذا  
به فبئس السلام عليك او عليكم او السلام عليك او عليكم هذا  
مجمع عليهم او قد جرت عادة بعض النساخ ان يردوا عليا او  
فاطمة رضي الله تعالى عنها بالسلام فيقولون علي عليه السلام  
او فاطمة عليه السلام دون الصحابة في ذلك وهذا وان كان  
معناه صحيحا الا ان المراد السلام او التحية فكيف ذلك ذكره او  
خلاف الاول او محروم وينبغي ان فعل ذلك المكروه ان يسأوي  
بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم في ذلك التسليم لان لا قرار  
ينلي وفاطمة رضي الله تعالى عنها ما رتب شيلا لاهل البدع فان  
هذا من باب التظيم والتكريم والشيخان وعثمان وابي بكر

طلب

طابنت يكره استقلالا لا تنبها وهي رواية عن احمد وقال النووي  
وهو خلاف الاول وقال طائفة تجوز استقلالا وتنبها لقوله  
تعالى وصلي عليهم وقد ثبت عند البخاري انه صلى الله عليه وسلم وضع يديه  
سعد ابن عباد ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وضع يديه  
وهو يقول اللهم اجعل صلواتك ورحمتك علي ال سعد بن  
عبادة اخبره ابو داود وسنده جيد وفي حديث جابر بن  
امراته قالت للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم صل وعلمي، علي  
نروي فنقول اخبره احمد وطولا ومختصرا وصححه ابن خبات  
وهذا القول جائن الحسن وعجابه ونص عليه احمد في رواية  
ابي داود والطبري واحتجوا بقوله تعالى هو الذي يصلي عليكم  
وملائكته وفي صحيح مسلم من حديث ابي هريرة مرفوعا ان  
الملائكة تقول الروح المؤمن صلى الله عليك وعلى جسدك وعند  
الشيخين تقول الملائكة لمن صلى وجلس في مجلسه اللهم صل  
عليها اللهم اغفر له واجاب المانعون عن ذلك كله بان ذلك  
صد من الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولها ان  
يخص من شاء بها شاء وليس ذلك لاحد غيرهما علي ان لم يثبت  
ذلك شتما لال ابي ابي او في ابي وال سعد بن عبادة وجابر وحمل  
السيرتي القول بالنع علي ما اذا جعل ذلك تظيها وتحية بالجوهر  
علي ما اذا جعل ذلك تظيها وتحية بالجوهر علي ما اذا كان دعا لغيره  
وقال ابي التميم المحتار ان يصلي علي الانبياء والملائكة وان راج  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في رتبته واهل الطاعة على سبيل  
الاحمال ويكره في غير الانبياء لخص من غير بحيث يصير شتما لاولاد

سها

ال محمد كما باركت علي ابراهيم وال ابراهيم وترجم علي محمد وال  
 محمد كما ترحمت علي ابراهيم وال ابراهيم تسهرت له يوم القيمة  
 بالسر هادة وسفقت له وهو حديث حسن ورجال رجال صحيح  
 الا واحد الكنى ذكره ابن حبان في الثقات وبيده ملحق في  
 روايات اخوان كانت منيفة كنت فقد هاو كركة طرقتها  
 بجبر نقمنا منها منها ما اخرج احد عن بريدة قال قلنا يا رسول  
 الله قد علمت كيف تسلم عليك فكيف نصلي عليك قال قولوا اللهم  
 اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك علي محمد كما جعلتها علي ال  
 ابراهيم انك جيد مجيد وفي اسناده ابوداود الاعمى وهو ينف  
 وفي رواية زيادة وارجح محمد وال محمد كما صليت وباركت فمر  
 علي ابراهيم وفي سند ها جبرهول وقد ذكرها الى ك في مستدركه  
 وفي اخري عن علي رضي الله تعالى عنه زيادة اللهم وتوحيه  
 علي محمد وعلي ال محمد كما ترحمت علي ابراهيم وعلي ال ابراهيم  
 انك جيد مجيد اللهم وتحنن علي محمد وعلي ال محمد كما تحننت  
 علي ابراهيم وعلي ال ابراهيم وسلم علي محمد وعلي ال محمد  
 كما سلمت علي ابراهيم وعلي ال ابراهيم انك جيد مجيد وفي  
 سنده جهولان واخر متروك الحديث فمن نظر الى هذه الروايات  
 الاخرى قال لا يخرج بالاحاديث الواردة في زيادتها فانها  
 كلها واحية جد اذا لا يخلو سند هام كذاب او منهم بالكذب  
 وقد قال السبكي ان حمل العمل بالحديث الضيف مالم يثبت  
 ضعفه كنى ما تقدم منه الادب المفرد وقوة سنده وكذلك  
 تقريره صلي الله تعالى عليه وسلم للاعرابي في قوله اللهم ارحمني  
 ورحم ارحمك التشهد وقوله اللهم اني اسئلك رحمة الخ وقوله

ت

منها انشا واليه ايت كثير كذا في المواهب اللدنية وشرحها للزرقا  
 ثم في الترجمة علي النبي بان يقال اللهم ارحم محمد وال اللهم ترحم علي  
 محمد قولان من يولي قال وقال بعضهم لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل  
 علي التظيم مثل الصلاة ولهذا يجوز ان يدعي بهذا المنطق  
 لئلا لا ينسب والملايك عليهم السلام وهو موحوم قطعا فيكون  
 تحصيل الحاصل وقد استقيت عن هذه الصلاة فلا حاجة اليها  
 وقال بعضهم يجوز لان النبي صلي الله تعالى عليه وسلم من اشرف  
 المبادي رحمة الله تعالى وسفهاها سني الصلاة فلم يوجد ما  
 يمنع من ذلك اه قلت وفي الاخرى انه كركة قال الصيدلاني  
 من ائمة الثمانية ومن الناس من يزيد ارحم محمد كما ترحمت  
 او رحمت علي ابراهيم وهذا لم يرد وهو غير صحيح اذ لا يقال  
 رحمت علي بل رحمة وما ارحم فتبين معني الشك في التفتيح  
 فلا يحسن اطلاقه في حق الله تعالى وما لا النووي وابن العربي  
 وغيرهما الي انه بدعة لا اصل لها وانتصر لهم بعض المتأخرين  
 وذهب ايت عبد البر ايضا ووجهه الي منع الدعاء صلي الله تعالى عليه  
 وسلم بالرحمة ورواه بورورده في الاحاديث الصحيحة احمدا  
 حديث الشهد السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته  
 وسنن قول الاعرابي اللهم ارحمني ورحم اوتقريبه صلي الله تعالى  
 عليه وسلم لذلك وقوله صلي الله تعالى عليه وسلم اللهم اني  
 اسئلك رحمة من عندك اللهم ارحمني بوجهك يا حي يا قيوم بر  
 استقيت وقد اخرج البخاري في الادب المفرد وابن جرير والعتيلي  
 انه صلي الله تعالى عليه وسلم قال اللهم صل علي محمد وعلي  
 ال محمد كما صليت علي ابراهيم وال ابراهيم وبارك علي محمد وعلي

ال

حتى يسلموا على كيفية الصلاة مع تقدم ذكر الرحمة في تعليم السلام  
حيث جاء بلفظ عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته واقرهم  
النبي صلى الله عليه وسلم فلو كانت الصلاة بمعنى الرحمة  
قال لهم قد علمت ذلك في السلام وآري الاقارب ما يروى عن  
ابي العائذ ان معني صلاة الله تعالى علي بنبيه تناوله عليه  
عند ملائكته ومعني صلاة الملائكة عليه الدعاء قلت و  
صلاة غيرهم انا هو يعني طلب ذلك له من استغالي والمراد  
طلب الوبادة لا طلب اصل الصلاة وقيل صلاة الله علي  
خلقة تكون خاصة وتكون عامة فصلاة علي انبياءه عليهم  
السلام هي النشأ والتعظيم وصلاة الله علي غيره الرحمة التي  
وسعت كل شيء وتغل عليا عن بكر الخليقة وقال الصلاة  
علي النبي صلى الله عليه وسلم من الله تعالى تشريفا و  
تكرمة علي من دون النبي صلى الله عليه وسلم وبارك الله  
فيهم والفرق بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين سائر المؤمنين  
فان الذي يليق بالنبي صلى الله عليه وسلم من ذلك انرفع  
عما يليق بغيره وقال الحليمي في الشعب معني الصلاة علي النبي  
صلى الله عليه وسلم تنظمه يعني قولنا اللهم صل علي محمد وعظم  
محمد والمالار تعظيمه في الدنيا باعلا ذكره وانظر اذ يند وابتداء تنبيه  
وفي الاخرة باجرال مشورته وتشريفه في امته وابتداء فضيلة بالتمام  
المجود وعلي هذا المراد بقوله تعالى صلوا عليه ادعوا له بالصلاة  
عليه ولا تفكر عليه عطف الدواجر ووجهه عليه فانه لا يستغ  
ان يدعي لهم بالتعظيم وتعظيم كل احد يجب ما يليق به وما تقدم  
عن ابي العائذ اظهر فانه يحصل استعمال لفظ الصلاة بالنسبة

ارحمي برحمتك وقوله يا حي يا قيوم برحمتك استغثت كلها بتقصي  
جواز ذلك واماما قد سألني الصيدلاني لا يقال رحمت عليه فرود  
بان الرحمة صفت معني الصلاة وقد نقل الصنائع عن بعض  
المقدمين من ائمة اللغة ان قول الناس ترجعت عليه نحن خطأ  
واما الصواب رحمت عليه بنشد يا حي ترجعيا وقال المجيد اللخوي  
ورحمت عليه بكرة الحاشية لم يقل احد من ائمة اللغة الشاهير  
فيما علمناه وان صح نقله فهو في غاية الشذوذ والضعف ويجوز  
السيوطي تبعا لاستقلاله يعني ان بعض العلماء رآه الي ان الجواز  
محال ان ضمن الي التزم لفظ الصلاة والسلام والام يجز وبه اخذ جميع  
بل نقله القاضي عياض في الاحكام عن الجوهري وقال القرطبي وهو  
الصحيح نزع من جوارحه من قوله الغزالي فقال لا يجوز ترجم اي  
بالتا وبديل له قوله تعالى لا تجعلوا دعا الرسول يستكم كدعاكم بفسكم  
بنصا والصلاة وان كانت بمعنى الرحمة الا ان لا ينص الي الله  
تعالى وعليه وعليهم وسلم خصوصا بها تعظيما لهم وتبني المنزلة  
الرفيعة علي غيرهم علي انها في حقرهم ليست بمعنى مطلق الرحمة  
بل المراد بها ما هو اخص من ذلك فلا يقول علي ما نقله الترمذي  
عن سفيان الثوري وغير واحد قالوا صلاة الرب جل جلاله  
الرحمة وصلاة الملائكة الاستغفار وقال الضحاك بن مزاحم  
صلاة الله رحمة وفي رواية عنه مغفرة وصلاة الملائكة الدعاء  
وقال المبرد الصلاة من الله رحمة ومن الملائكة رقة تبث  
علي استدعاء الرحمة لان جميع ذلك منقوب بقوله تعالى وليك  
عليهم صلوات من ربهم ورحمة فبايرين الصلاة والرحمة  
وتدافعهم الصلابة المفارقة من قوله تعالى صلوا عليه وسلموا  
حتى

رضي الله تعالى عنه لان هذا سر رتبة الانبياء الكرام وعلما بنبينا  
انهم انبياء ويستحب الترجم بان يقول رحمه الله تعالى بعد ذكر  
احد من اللتا بعين وهم الذبب واواصيا به صلى الله تعالى عليه  
وسلم وهو موصوف ومث بعد هم الملق فتشمل جميع من تأخر عنهم  
الى زماننا من العلماء والعباد وسياير الاخبار من الصالحين  
وكذا يجوز عكسه وهو اي العكس المذكور ومن الترجم للصحة  
والترضي للثا بعين ومن بعدهم على الترجم ذكره اكثر بيان وقال  
الزبيدي الاول ان يدعو للصحة بالترضي ويدعو للثا بعين بالترجمة  
ويدعو لمن بعدهم بالمغفرة والتجاوز وكثرة فوزه وقلة اهتمامهم  
بالعمور الدينية حموي والاعطاري اعطاسي اي اهداؤه  
باسم النبوة والمهرجات لا يجوز اي الهدايا باسم هديت  
اليومين بان يقول هكذا هذا اليوم حرام والنبوة وهو اليوم  
الاول من فريدين ماه وللهذا سمى يوما جديا لان دعوة  
الحول الجديد وما بعده من الايام الخمسة كلها اعياد وساداتها  
النيرة والكبير لان الكاسرة لانوا يقضون في الايام الخمسة  
حواج طبقات الناس والحشم ثم يجلون في هذا اليوم انفسهم  
ويستقروا في النيرة والاول انداول بيوم في الزمان لا ابتداء  
الملك فيه بالد وراث كذا في التزقيم والمهرجات هو السادس  
عشر من مهرماه واسمه مهر وفيه زعموا ظفرا في يديهم بالباح  
بيزادست المعروف بالفتك وجس في جيل دينا وفيه ما يند  
من الايام اعياد كما انت بعد النيرة في يكون سادسها الهرجا  
وهو راد ورويه عرف كذا في التزقيم للبير ورتي وان قصد  
المهدي من الناس تعظيمه اي تعظيم يوم من هديين البيتين

ن

التي الله تعالى والي ملائكة والي المومنين المامورين بذلك جمعي  
واحد فليكن قول السوطي نبيا للفرابي وغيره التوفيق بين  
القول بجواز الترجم على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والقول  
بعدم جوازه وابنه التوفيق لكن تقريره صلى الله تعالى عليه  
وسلم الاعرابي على قوله اللهم رحمني ومحمد يا نبيا الجواز ولو  
بدون انضمام صلاة وسلام الى الرحمة وهو الذي يجب وتقرير  
المذكور خاص فيقدم على غيره قوله لا تجملوا دعا الرسول الاية  
علمي ان الآية المذكورة هي محتملة لا ذكرها ومحتملة لغير ذلك  
فليست نصا وانما دعى له صلى الله تعالى عليه وسلم بالرحمة مع  
ان دعيتها ايضا وما ارسلناك الا رحمة للعالمين لان كون الرحمة  
لهم من جملة رحمة الله تعالى ومنه تعالى عليه رحمان اخر تطلب  
له بالاعا بالرحمة حصول تظاير تلك والله سبحانه وتعالى علم  
ويستحب الترجي للصحة بالتركة تعالى رضي الله عن المومنين  
اذ يبايعونك تحت الشجرة ولا ننهم لاننا يبايعون في طلب  
رضي الله تعالى ويجهتد وت في فعل ما يرضيه ويرضون بما  
يلتزمون من الايتلا ابتداءهم اخف به ولا يبلغ غيرهم اذ نب  
فضلهم ولو انتف ملك الارض ذهبها وكذا يستحب الترجي  
في حق من اختلف في نبوته كذا في القريني ولقمان فلا يقال  
فيهم صلى الله تعالى عليه لا ختصاص الصلاة بالانبياء الكرام  
كما تقدم وقيل يقال صلى الله تعالى على الانبياء وعليه اي صلى  
عليه اي المذكور من نحو لثا ان المختلف في نبوته وسلم فتكون  
الصلاة عليه تبعا لاستقلاله لا كذا في ترجح المقدمة للكرام اني  
قال النووي والذي اراه ان هذا لا بأس به وان الترجم ان يقال  
رضي

وقلنايين اوقلديسي وقلساه فقتلسى وفتقتلسى ابي السيت  
 القلنسة فليستها وفي الصحاح القلنسة والقلنسية او افتح  
 القاف ضمير السبي وان ضمنت القاف كسرتها وقلبت الواو  
 والنون فان سبت حذف الواو ولا جتماع الساكنين وان سبت  
 عوضت فيها قتلت قلنسين وقلديسي وتقول في التفسير قلنسه  
 وان سبت قلنسيه وكذلك ان فتوح فيها فتقول قلنسة وقلسه  
 فتشديد الياء الاخيرة وان جمعت القلنسة بحذف الهاء قلت  
 قلنسى واصله قلنسا الا انك رفضت الواو لانه ليس في الاسماء  
 اسم اخر حروف عللة وقيلها ضمه فاذا ادي الي ذلك قياىس  
 وجب ان يرفض ويبذل من الضمة كسرة فيصير اخر الاسم باء  
 مكسورة ما قبلها وذلك يوجب كونه بمنزلة فاضة وذكر الماتن  
 التنوين وكذلك القول في اذ جمع ذلوه ونحوه وذكر الماتن  
 القلنسة بلفظ الجمع يشتمل انواعها من البيضا وغيرها  
 والقلنسة ذات الازدان والقلنسة مخدة الغمامة وقد  
 صح ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما نزل قلناىس بلسيها  
 وفي الجوهر صرته القلنسة ما تجمله الاعاجر على رؤسهم كبر  
 من الكوفية والاول اعلم غير المختدة من حريفاتها كاهل  
 في الخطر وغير المختدة من كرابان كنى عليه ابراهيم ابي حبيب  
 خالص فوق ابي كثر من اربع اصابع سراجبه وصح انه الضمير  
 للثان حرم لبسها ابي القلنسى المختدة من الكرير للجمت  
 من كرابان عليه حريف قدر اربع اصابع خلافا لما في سكتين  
 حلها من الكرير وفوق لبيس السواد ابي جبة او عمامة او رداء  
 لما رواه جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دخل مكة

كما يعظم المشركون بكبر افاذ به هذا انه لو اهدي الى مشرك شيئا  
 في هذا اليوم لم يقصد به التعظيم بل جبر الخاطر واستغلال  
 المودة فلذا يكفر قال ابو حنيفة اكبر لو ان رجلا عبد الله تعالى  
 حينئذ سنة ثم اهدي لمشرك يعم النحر وزيبي او يوم الهرا  
 بيعة رجاء مثله يريد المهدي بذلك تعظيم يومه فقد كفر  
 المهدي وجبته بمثل الذي تترتب به في الحسبي سنة باعتبار  
 شئونه ودناه ولو اهدي مسلم لمسلم في اخر هذين اليومين  
 والحال انه لم يرد المهدي تعظيم اليوم بل جري على عادة الناس  
 لا يكفر وينبغي للمسلم المهدي ان يفعل اى اهدا شيئا الي  
 اخيه المسلم قبله اى قبل هذا اليوم او يهدي بعينه اى بعد  
 مضيه نفسا للشيء بالشركيين في تعظيم اليوم واهدائهم فيه  
 الى امثالهم بتجى الكلام فيما لو اهدي مشرك الى مسلم في هذا  
 اليوم وقيل المسلم هل عليه في ذلك حرج والظاهر انه لا حرج  
 عليه وانه تعالى علم ولو شري مسلم قبله اى في احد هذه اليومين  
 مالم ينتشره قبله ان اراد بتقصص ذلك اليوم للشارف فيتعظم  
 اى تعظيم ذلك اليوم على ما عداه كروا فانه لا يشترط الاكل  
 للمشري والتشرع لغو اللبنة المسلم واراد التعظيم اى التوسيع  
 لاهله يستعمل اولم يقصد التعظيم اصلا لا يكثر زيبي ولا يباس  
 مستق من اليوس وهو انك اية اى لا شدة عليه من جهة  
 الشرع او الباس وهو الجبر لا جبره في ما نشره لانه امر  
 سرور وفي هذا ولا لدعوى ان فاعله لا يؤجر ولا يثيب  
 كذا في المتناج بلبسى القلنسى جمع قلنسة في تحت الصالح  
 القلنسة بفتح القاف والقلمسه بضمها معروفة وجهها قلنسى  
 وقلديسي



عام الفتح وعليه عامة سودا اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه  
 والتقييد بالسود لما سياتي من كراهة لبس الاحمر واختلف  
 في لبس الاخضر فتقبل لا يلبس لانه من لباس الشيطان وقال  
 بعضهم يلبس لما روي كان احب الالوان الي رسول الله صلي  
 الله تعالى عليه وسلم الخضرة ونياب اهل الجنة خضره لبس  
 صلي الله تعالى عليه وسلم البرد الاخضر وهو لباس الملائكة  
 كما في المتاح وما قيل انه من لباس الشيطان لا يصح افاده  
 احمد وذهب ارسال ذلك العامة بين كنعين الي وسط الطهر  
 وقيل يرسل ذنبها لموضع اي موضع الجلوس وقيل يرسلها  
 من راسه ويحمل بين كتفيه ومن اراد ان يجد اللف  
 لها منة ينبغي له ان ينقصها كورا كورا فان ذلك احسن  
 من رفعها عن الراس والتأثيرها في الارض دفعة واحدة  
 كذا قاله محمد في غنايم السير الكبير وكان محمد رحمه الله تعالى  
 يتعم بالعمامة السوداء قد خلعت عليه يوما مستورة فبقيت  
 تنظر الي وجهه وهي متخربة فقال لها ما شاؤك فمالت لجنب  
 من بياض وجهك تحت سرا دغا منك فوضفها عن راسه ولم  
 يتعم بالعمامة السوداء بعد ذلك زيلبي ويكره اي للرجال لبس  
 لا للنساء كما مر في باب الكراهية لبس المعصرات ما صلب  
 بالمعصر والمعصر وهو ما صبغ بالزعفران واريد به كل ثوب  
 اصفر راحر لقول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما فان رسول الله  
 صلي الله تعالى عليه وسلم لبس المعصر وقد ثبت ايضاً  
 انه صلب الله تعالى عليه وسلم قال واياكم والاحمر يعني اجنبوا  
 لبس كل ثوب احمر والحداد به الاحمر الذي لم يجالطه لونه اخر

والا

والا فالثوب الناب حرته اذا اشتغل علي لون اخر لا كراهة  
 في لبسه لثبوت لبسه صلي الله تعالى عليه وسلم الحلة الحمراء وهي  
 التي فيها خطوط وخطوط اخر غير الحمراء اي الخضر والذ  
 من الاحمر ذي الشيطان اي هيئته كما في القلموس وقد مر في  
 في لبس الاحمر مستوفي في كتاب الخط فتنبه ويستحب للرجل الخجل  
 اي ان يلبس احص الثياب وكان ابو حنيفة يوصي اصحابه بذلك  
 ويلبس باربعائه دينار وابع الله تعالى الزينة لقوله تعالى قل من  
 حرم زينة الله من الثياب وما يتجمل به التي اخرج لعباده من الثياب  
 كالنظن واكتفان والجوان كالمرسل والصوف والمعادن كالدرع  
 والزينة بمعنى المزينة كالشهوة تذكر ويراد بها المشتهي فزينة  
 الله ما جعله الله تعالى زينة لعباده وابعه في شرعه وجواب هذا  
 السؤال متروك لانه لا جواب لهم يصح لانهم ان اضافوا التخيير  
 الي ابايهم فلبس اليهم ذلك وان اضافوا الي الله فلا دليل لهم  
 عليهم اذ لا تخير من الله في كتابه ولا على لسان رسوله عليه  
 الصلاة والسلام الاية وثانها والطيات من الرزق قل هي الذين  
 امنوا هكذي الحياة الدنيا خالصت يوم القيمة يعني الزينة والطيبة  
 للمؤمنين علي الاصل والكلنا رطب رقيق التعية ثم هي في الجنة  
 علي الخلو للمؤمنين لا يشركهم فيها غيرهم وخرج صلي الله تعالى  
 عليه وسلم وعليه رداً فيمنه الف دينار واربعا الف الف الف الف  
 رداً فيمنه اربعة آلاف درهم وثبت انه صلي الله تعالى عليه وسلم  
 قال ان الله تعالى اذا فزع علي عبد احب ان يروي آثاره عليه نعلي  
 وقيل لابي حنيفة اليس ان عمر رضي الله تعالى عنه كان يلبس  
 كان عليه ذلك واذا رقت قال ذلك لكثرة ادمير المؤمنين فلو لبس

شيئا لنفسه واخذ لنفسه الزانث الطام لاقتدوا به عا له في  
 ذلك ورجا لا يكون لهم ذلك وياخذوه ظلا فاخذوا ذلك لهذه  
 المصلحة ابو السعود عن حاشية الشبل والنشاب العالم ان  
 ينشتم علي الشيخ لما هل ولو كان ذلك الشيخ قريبا وهذا القدم  
 في المني واقتراح الكلام وغيرهما تنطلي اعلم ولا تفضل من  
 الشيخ قال تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون  
 ولهذا يقدم في الصلاة وهو احد اركان الاسلام وهي تالفة  
 الايمان وبالعلم اظهر الله تعالى منزلة ابناء ادم عليه الصلاة  
 والسلام علي الملئكة اكلام وقال تعالى يرفع الله الذين امنوا  
 منكم بالشر وحسن الذكر في الدنيا والاخرة الي عرق الجنان في  
 الاخرة ويرفع الذين اتوا العلم منهم خصوصا درجات عالية  
 . بجمعوا من ائري العلم والعمل فان العلم مع علو رتبة يقضي  
 للعمل الموقوف به من يدرفعة لا يدرك شأوة العمل العادي  
 عند وان كان في غاية الصلاح ولذلك ينقدي بالعلم في افعاله  
 ولا ينقدي بغيره كذا قرر ابو السعود في تفسيره فوافقه العلماء  
 الي درجات عالية هو الله تعالى وفي احكام القرآن المثل ان  
 وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يرفع مجلس اهل العلم  
 علي غيرهم ليسين للناس فضلهم ومقررتهم عنده وكذلك يجد  
 ان يفعل ذلك بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقال ابن  
 عباس للعلماء درجات فوق المؤمنين سبحانه درجة ما بين كل  
 درجتين خمسين عام فني بقصة اي فالذي يحط قدر العالم  
عن ما يستحقه من الاجلاد والتكريم والاحترام ايضا الله  
تعالى في جرحهم وهم اي العلماء اولوا الامرات اليهم في قوله تعالى  
اطيعوا

اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم علي الاصح من القول  
 الواردة في تفسير الآية لا يخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن  
 ابي حاتم عن عطابي قوله اطيعوا الله واطيعوا الرسول قال طلحة  
 الرسول اتباع الكتاب والسنة واولي الامر منكم قال اولي الفقه  
 والعلم واخرج ابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم عن ابي طلحة  
 عن ابن عباس في قوله واولي الامر منكم يعني اصحاب الفقه والدين  
 واهل طاعة الله الذين يعلمون الناس معاني دينهم وامورهم  
 بالمرور وينهونهم عن المنكر فوجب الله تعالى طاعتهم علي  
 العباد واخرج من تقدم وابن ابي شيبه وعبد بن حميد والحكم  
 وصححه عن جابر ابن عبد الله في قوله واولي الامر منكم قال  
 اولوا الفقه واولوا الخير وعن مجاهد قال هو الفقهاء والعلماء  
 وعن ابي المالبية قال هو اهل العلم الا تزي انه يقول ويروده  
 الي الرسول واولي الامر منكم لعلم الذين يستنبطونه منهم  
 وهو قول الحسن والخفي والضحك ايضا والا قول الآخر  
 الامر قاله ابو هريرة واين عباس في رواية يزيد بن اسلم و  
 الهدي ومقاتل وثا فيها انهم اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم واه ابن ابي حنيفة عن مجاهد وعبد بن ابي عبد الله  
 المزني وثا فيها انهم ابو بكر وعمر وهذا قول عكرمة وهم ارب  
 العلماء وكذا لا ينسب لخلق وقد ثبت ذلك في حديث اخر  
 ابو داود والترمذي وابن حبان والحاكم مصححان حديث ابن  
 الدرد او حسنة حمزة الكتابي وقد اورد البخاري في ترجمته  
 باب العلم قبل القول والعمل وله شواهد من الاحاديث ومن  
 سكتاب الله تعالى قوله ثم اوردنا الكتاب الذي اصطفينا

لا الكل شكيا وعند ابن ماجة والطبراني بإسناد حسن عن عبد الله بن بسر قال أهديت للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم شاة فني على ركبتيه بالكل فقال له اعرابي ما هذه الجلسه فقال ان الله جللي عبد الكريم يا ولم يجعلني جبارا عند اقال ابن بطال انا افضل ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فواضنا عنه ثم ذكر كون طريقت ابيو عن الرضري قال اتي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منك لم يات قبلها فقال ان ذلك خير بين ان تكون عبد النبي او ملكا نبييا قال فنظر الي جبريل لما المستشير له فاوماه الا ان توافع بل عبد النبي قال فالكل شكيا هو وهذا امر سهل ومنفصل وقد وصلنا النسا من طريقت الزبيدي عن الرضري عن محمد بن عبد الله بن عباس قال كان ابن عباس يحذر جديث فذكر نحوه وخرج ابو داود عن عبد الله ابن عمر وابن ابي اسحق قال قال ما رايت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالكل شكيا قط واخرج ابن ابي شيبة عن عجا هذا قال ما الكل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شكيا الا مرة ثم فرغ فقال اللهم اني عبدك ورسوك وهذا امر سهل واخرج ابن شاذبه في فاسخه من مرسل عطاء بن يسار ان جبريل راى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالكل شكيا نثرها وبعث حديث ابن ابي ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما نهاه جبريل عن الاكل شكيا لم ياكل شكيا بعد ذلك فالحاصل عامر وانا انه لم يبتغ ذلك منه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا مرة او مرتين مع حصول السهر له عن ذلك فواستقبل واختلف في صفة الدالة فتبين ان يتكلم في الجلوس عليا يصفه كان وقيل ان عجل على احد شتيه وقيل ان يمتد علي بده البسبر من الارض واخرج بن عدي

من مبادي فافني لنظر البخاري وابن الملقا ورثة الانبياء ورثوا العلم وعند الترمذي وان الانبياء لم يرثوا دينارا ولا درهما واخا ويرث العلم فن اخذه اخذ بخطوا وروى قال الزند وبستي حقا العالم علي الجاهل وحقت الاستاذة علي التلميذ واحد علي السوا وهو ان لا يبتغ بالكل قبله ولا يجلس ملأه ان غاب ولا يرد عليه كلام وان لا يقتدم عليه في شئ وحقت الزوج علي الزوجة اكثر من هذا وهو ان تطيبه في كل صباح وامرها به وبعث خلفه ان وقت وليلة فامر الطلبة بالدعاء وفتيا له فيهم فقال خيرهم من خير غيرهم وشترهم خير من شتر غيرهم اختضب رجل في حية بالسواد المنه عند كك انا اختضب به لاجل التزين بالنساء والجوارى جازي الاصح وهذا امر وبي عن ابي يوسف فقد قال لاجلهم ان تزين لي امراتي فحسبها ان التزين لها ويكره كراهة تحريم الخضاب بالسواد وقيل لا يكره بالسواد متنازع لعل التزين للنساء كما يبيع في حقت المرأة لا رهاب وعلله محل من فصل ذلك من الصحاح يرضي الله تعالى عنهم وصر التحقيق في امر الخضاب مستوفى با دلته في كتاب الخطر كما يجوز ان ياكل حال كونه شكيا في الصحيح لما روي انه صلى الله تعالى عليه وسلم اكل شكيا جمع الفتاوى ونظرا كما في الصحيح انه لا رجل ياكل شكيا نكلوا فيه قال بعضهم يكره ذلك والصحيح انه لا يكره لما روي ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اكل شكيا اقول اخرج ابن ابي شيبة عن ابن عباس وخالد ابن الوليد وعبد الله بن مسعود بن سيرين وعطاء بن يسار والزهرى جوازا الاكل شكيا مطلقا واما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقد ثبت من فنظله صلى الله تعالى عليه وسلم عند البخاري في صحيحه ان لا اكل

سئل اذا خرج من بلد  
بها الطاعون

يسد صغيره وخرج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان يستد الرجل  
عليه يد السير عند الكل قال ما لك هو نوع من الاكل انا  
كراه الاكل متكبلا لانه من فصل المتطهرين واصيله ما خذ من  
ملوك الجمع فان كان بالمرء ما لا يتكلم معه من الاكل المتكبل  
لم تكن في ذلك كراهة وانه لم يكن كون الاكل متكبلا كراهة او  
خلافه الا في ما لم يتكلم في صفة الجلود ان يكون جانا على  
دينته وظهره قد مبر او ينصب الرجل اليمني ويجلس على يدي  
او يجلس مستوفرا على قدميه راسا التيه عن الارض واسد  
تالي اعلم اخذته الزلزلة في بيته فخر الى الغضا الاكره بل  
يستحب اما ما من سقوط البيت لفرار النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم عن الخطر المائل واذا اخرج من بلده حل بها  
الطاعون قال الخليل الطاعون الوفا قال في نهها يتالطا  
المرض العام الذي يفسد له الهوي وتفسد به الامزجة والابدان  
وقال ابو الوليد الباجي هو مرض يم الكثير الناس في جه  
من الجهات بخلاف المعتاد من الناس ويكون مرضهم واحدا  
بخلاف سائر الاوقات فتكون الامراض مختلفة وقال عيسى  
اصل الطاعون القروح الخارجة في الجسد والوبا عموم الامراض  
فسميت طاعونا لتبشر بها بهما في الهلاك والا فكل طاعون  
وبا وليس كل وبا طاعونا والدليل على ان الطاعون يناب  
الوبا ما جاء في حديث عائشة عند البخاري قدمن المدينة وهي  
اوبا الرض الله تعالى وفيه قول بلال اخرجونا الى ارض الوبا  
وفي حديث ابي الاسود عند البخاري قدمت المدينة لي  
خلافة عمر رضي الله تعالى عنه وهم يموتون موتا ذريعا وقد

ورد

ورد في غير احاديث صحيحة انه الطاعون لا يدخل المدينة  
قول علي ان الوبا غير الطاعون وقد سئل النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم عن الطاعون فقال وخراعد اكرم من الخن اخرج  
احد عن ابي موسي الاشعري ووصف طلع الخن بانه وخرلانه  
يتبع من الباطن الى الظاهر فيؤثر في الباطن ولا يثر في  
في الظاهر وقد لا يتخذ بخلافه طلع الانس فاذا نتج من  
الظاهر الى الباطن فيؤثر في الظاهر ولا يثر في الباطن  
وقد لا يتخذ واول ما وقع ذلك علي بن اسرائيل واخرج  
من طريق سليمان التيمي عن يسار ان رجلا كان يقال له  
بلعام كان ~~يقتل~~ قتلوا دع الله عليهم قال رضي الله عنهم  
مجاب الدعوى وان موسي كان في بني اسرائيل يريد الارض  
التي فيها بلعام فاقاه قومه فقالوا دع الله عليهم قال حتى ولو لم  
نفعنا قومه بهدية فتقبلها ورسالوه ثانيا فقال حتى ولو لم  
فلم يجمع اليه شي فقالوا له لوكره انهم لك فدعا عليهم فعصار  
يجري علي لسانه ما يدعو به علي بن اسرائيل ينقلب علي  
قومه فلا موه علي ذلك فقال شاكيم علي ما فيه هلاكهم ارسلا  
النساء في عسكرهم ومروهن لا يمتنعن من احد فمسي ان يزلوا  
فيهم فلكان فخرجت خرج بنت الملك فارادها واسا من  
الاسباط واخبرها بما كان ففكنته من نفسها فخرج في بني اسرائيل  
الطاعون فمات منهم سبعون الفا في يوم واحد وجاهل من  
بني هارون وسبع الرخ فطعنوا وايدى الله تعالى فانتظروها  
جميعا فخب من هلك من الطاعون سبعون الفا وذكر ان  
اسحاق في المبتد ان الله تعالى اوحى الي داود ان بني اسرائيل

كثر عصيا منهم فخرجهم بني ثلثة امان ان ابتليهم بالخطا وبالبعد  
 شهرين او الطاعون ثلثة ايام فاخرجهم فقاتلوا اخر النصار  
 خنا الطاعون فان منهم الي ان زالت الشمس سهون الف  
 وقبل ما يات الف فتضرع داود الي الله فرفعهم وقد نقل القاضي  
 عياض وغيره جوانا الخروج من الارض التي وقع بها الطاعون  
 عن جماعة من الصحابة منهم ابو موسى الاشعري والحبر  
 ابن شعبة ومن انابهم منهم الاسود بن هلال ومروق  
 ومنهم من قال النبي فيه للترية فيكره ولا يجرم وخالفهم  
 جماعة فتالوا جرم الخروج منها الظاهر النبي الثالث فب  
 الاحاديث الصحيحة وهذا هو الراجح عند الكنفية والثانية  
 وغيرهم ويؤيده نبوت الوعيد على ذلك فاخرج احمد واب  
 خزيمية عن عايشة رضي الله تعالى عنها مرفوعا في ثلثة ارج  
 بسند حسن قلت يا رسول الله في الطاعون قال قد كثره  
 الابل المقيم فيها كالشهييد والنفار منها كالنفار من الزحف  
 وله شاهد من حديث جابر مرفوعا النفار من الطاعون كالنفار  
 من الزحف والصابر فيها كالصابر من الزحف اخرج احمد واب  
 وابن خزيمة وقال الطحاوي استدلت اجاز الخروج بالنبي  
 الوارد عن الدخول الي الارض التي وقع بها قالوا فان النبي  
 ذلك خشية ان يعدي منه دخل عليه قال وهو مردود  
 لانه لو كان النبي لهذا الجواز لاهل الموضع الذي وقع فيه الخروج  
 وقد ثبت النبي ايض عن ذلك فمرفوع بان المعنى الذي لاجله  
 منع من القدوم غير معنى العدوي والسدي يظهر والله اعلم  
 ان حكمة النبي عن القدوم عليه ليلا يصيب من قدم عليه  
 بتقدير

بتقدير استغثالي فيقول لولا اني قدمت هذه الارض لما  
 اصابني ولعله لو اقام في الموضع الذي كان فيه لاصابه فامر  
 ان لا يقدم عليه حسا للمادة ونهي من وقع وهو بها عن  
 ان يخرج من الارض التي نزل بها فانه مرجع بعد خروجه  
 فيقول لولا اني كنت في تلك الارض لاصابني ما اصاب اهلها  
 ولعله لو كان اقام بها ما اصابه شيء من ذلك اه فلذا قال  
 المات فان علم ان كل شيء من اصابته لداوسلا منه منه  
 بقدر الله تعالى يعني فلا يسلم اذا قدر الله تعالى اصابته  
 منه ولا يصيبه اذا امتنع الله تعالى عن اصابته فلا بأس  
 بان يخرج من البلدة التي وقع بها الطاعون ولا بأس له  
 ايض بان يدخل في البلدة التي اصاب اهلها الطاعون لثبات  
 عقيدته وان كان عنده انه لو خرج من البلدة التي اصاب  
 بها الطاعون فجي من ابتلايه بذكره لداوسلا منه كراسته  
 فخرج ولو كان عنده انه لو دخل في البلدة التي اصاب اهلها  
 الطاعون ابتلي بذكره له ذلك فلا يدخل من فسدت  
 عقيدته في تلك البلدة ولا يخرج من البلدة التي حل بها  
 صيانته اعتقاده وعليه اي وعلي هذا التفسير حمل النبي  
 في الحديث الشريف وهو ما اخرج البخاري وغيره عن عبد  
 الرحمن ابن معروف واسامة بن زيد وغيرهما عن النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم قال اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا  
 عليها واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا قرا منه يخرج  
 الفتاوي ويؤيد ما جرح البه العياوي والمات ما اخرج  
 البيراجي والطحاوي بسند جيد عن ابي موسى انه قال





فقال دعها عنك فان من الترف التلث قال ابن قتيبة الترف  
 الترف من الدواب قال الخطابي في هذا الثبات العدوي وانما  
 هو من باب التداوي فان استصلح الاهوية من التبع  
 الدشياء في تصحيح البدن فقيه في بلدة ليس فيها اي في ذلك  
 البلدة غير افقه منه فيه اشارة الى انه لو كان فيها من يساويه  
 في الفقه او من هو دونه فله الخروج ولا يمنع من ذلك يريد  
 ذلك الفقيه ان يفر وليس له ذلك لان نفعه للمسلمين  
 اكثر ثوابا من الجهاد حيث كان به هذه الصفة ثم هذا انما  
 هو في غير الجهاد المتعين والافلا وجه لبقائه وامتناعه  
 عن الجهاد وقد كانت صلي الله تعالى عليه وسلم اعلم الخلق  
 وكان لا يتخلف عن الغزو حيث يتعين خروجه ليرى و  
 غيرها نقله المصنف في الجمع بين التناهي وبين ايقاعه في المديون  
 الموحل قبل الحلول او مات المديون في كل الديين الموحل  
 مولد فاخت ذلك الديين من تركته لا يأخذ الدائن اي لا يحكم  
 له التاضي باخذ من المراجعة التي جرت بينهما الا بعد ما يرضى  
 من الايام وهو جواب المتأخرين قتيبة وفيها قبل التفتي  
 به ايضا قال نعم قال ولو اخذ المقرض القرض والمراجعة قبل  
 مضى الاجل فله المديون ان يرجع منها بجملة ما بقي من الايام  
 انه قلت لا كلام في المراجعة واما القرض فليس فيه تأجيل  
 ولا تقا في فيه المراجعة شرعا والله تعالى اعلم وبه اي جواب  
 المتأخرين افتي المرحوم شيخ الاسلام ابو السعود الهادي في  
 معنى الروم وعلله بالوقف لابي تبيي اي جانب الدين حيث  
 لم تمنع عنه المراجعة بالملكية وجانب المديون حيث لم يحجر

ان هذا الطاعون قد وقع في الادان ينصرف منه فليمنل  
 واحد والاشنتين ان يقول قائل خرج خارج نسلم وجلس جالس  
 فاصيب فلو كنت خرجت سلمت كما سلم فلان ولو كنت جلست  
 اصبت كما صاب فلان كنت اما موسي حمل النبي علي من قصد الزار  
 محمدا ولا شك ان الصورة لاث احد هاتين خرج قصد الزار  
 محمدا فهذا يتناوله النبي لانه حالة وثابها من خرج لحاجته  
 مستحقة لا لتقصدا للزار او صلاد كن تهربا للمرجيل من بلدتها  
 الي بلدة اخرى مثلا ولم يكن الطاعون وقع بها فانفتت وتو  
 بها في اثنا عشر سنة هذا يقتصد الزار او صلاد يدخل في النبي  
 كمن ان كان اعتنا به ان خرج به موجب سلامته وبقاؤه  
 مستوجب له الهلاك فيمنع من الخروج حسب الحاجة وثالثها من  
 عرض له حاجة فارد الخروج اليها لانضم الي ذلك قصد الراحة  
 من الإقامة بالبلدة التي وقع الطاعون بها فهذا محل النزاع  
 ومن جملة هذه الصورة الاخيرة تكون الارض التي وقع بها  
 وختم والارض التي يريد التوجه اليها صحيحة فتستخرج لهذا  
 القصد فهذا الانتقال فيه عن السلف مختلفا في معنى نظر  
 الي صورة الزار في الجملة ومن اجاب بنظر الي عدم التخيض  
 للزار وانما هو لتقصدا للتداوي ويؤيد الجيز قصة الرنين  
 فان خروجهم من المدينة كان للمعالج لا للزار فانهم استخرجوا  
 المدينة والابل التي يتداونون بالها ولما لم يسهل  
 لهم في داخل المدينة واخرج ابودود من حديث فقرة بن  
 مسكين بسين مهملنة وكان مصغر قال قلت يا رسول الله ان  
 عندنا ارضا يقال لها انبي هي ارضي وبيننا وبينها وبينية  
 فقال

تبين الرخصة في الختم فيما دونه الدريعي كمن قوله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم فاقرأ في سبع ولا تزد على ذلك ينكح مع  
 الرخصة في الختم في ثلث وثلاثين الحظا ابن حجر في فتحه في  
 الجمع بينهما بان يجعل علي تعدد القصص ولا مانع ان ينكر قول  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعبد الله بن عمر ذلك تأكيد  
 ويؤيده الاختلاف في الواقع في سياقات حديث عبد الله بن  
 عمر وكان النهي عن الزيادة ليس علي التحريم كما ان الامر في  
 ذلك ليس للوجوب عرف ذلك من قرائن الاحوال التي ترشد  
 اليها السياقات وهو النظر في مجزئه عن وفادته في الحال او  
 في المال ولغرب بعض الظاهرية فقال يجر ان يقر القرآن في  
 اقل من ثلث وقال النووي واكثر العلم علي انه لا يفيهم  
 في ذلك وانما هو حسب النشاط والقوة فعلي هذا يختلف  
 باختلاف الاحوال والاشخا كل قلث الدريعي الي ما روي عن  
 عثمان ابن عفان وعبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهما  
 انها كانا يجتزمان القرآن في الوتر في كل ليلة وكان ابو حنيفة  
 يجتم في رمضان سبني ختمه ختمه في الليل وختمه في النهار  
 فهذا يدل علي ان الختم كينما وقع في ليلة او ما فوقها جائز كمن  
 مع الحظا فطلة علي الترتيل والتفهم والتدبير وعباداة الماتن  
 تحتل ايض علي انه يستحب ان لا يكون الختم في اقل من ثلاثين  
 وذلك بان يقرأ في كل يوم جزء من اربعين جزء من القرآن وذلك  
 كل يوم جزء الدرع من الاجزاء الثلثة يقرأ في هذه اقال الزيلي  
 فلهذا بان المقصود من قراءة القرآن فهم معانيه والاعتبار  
 بما فيه لا مجرد التلاوة قال الله تعالى افلا يتدبرون القرآن

عليه بكل المرجعة وقد قدمت قبل فصل القرض فروع في اخر  
 اكثر ينبغي اي يستحب كما قرره المتقدم الى اقل القرآن اي  
 لثاويه ولولم يقرأه الامت المصحف في كل اربعين يوما ان يجتم  
 هذه العبارة فتمت ان يكون معناها بان قارئ القرآن لا  
 ينبغي له اهل فلا بد له استخبا بان لا تمنعي عليه الا يروى  
 الا وقد ختم في خلد لها ولهذا التتري يرثهم جوار ختمه له فيها  
 هو اقل من الاربعين ويؤيد هذا ما اخرجه البخاري عن عبد  
 الله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال  
 له اقرأ القرآن في كل شهر قال اي الطيف اكثر فما زال حتي  
 قال في ثلث وثلاثين رواية عنده عند البخاري ايض قال قال  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اقرأ القرآن في كل شهر  
 قلت اي احد فقرة قال فاقرأه في سبع ولا تزد علي ذلك  
 وفي مسند الاربعين عن عبد الله بن عمر وايض قال قلت يا رسول  
 الله في كم اختم القرآن قال اختمه في شهر قلت اي الطيف  
 افضل من ذلك قال اختمه في خمسة وعشرين قلت اي  
 الطيف قال اختم في عشرين قلت اي الطيف قال اختم في  
 خمس عشرة قلت اي الطيف قال اختمه في عشر قلت اي الطيف  
 قال اختمه في خمس قلت اي الطيف قال لا وعند اي داود بن  
 عن عبد الله بن عمر بن نوفع لا يفقه من يقرأ القرآن في اقل من  
 ثلاثين وعند سعيد ابن منصور باسناد صحيح عن ابن مسعود  
 اقروا القرآن في سبع ولا تقرأه في اقل من ثلاثين ولا يعبس  
 عن عابث شتر رضي الله تعالى عنها ان النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم كان لا يجتم القرآن في اقل من ثلاثين فهذا الرواية تنبئ

فرض الحياط الثوب اذا قطعه وفرضت الخدات كذلك قطعت  
له ثيابا من المال وقيل هو من فرض التوس هو الخبز الذي  
في طرفه حيث يوضع التور يشبت فيبوزلا يزول وقال الراغب  
الفرض القطع للسبي الصلب والتاكر فيه وخضت المواد يش  
باسم الفريضة من قوله تعالى نصيبا معروضا اي مقدرا معلوما  
اي سقطوا من غيره قلت فنعني قولهم فرض القاضي النعمان  
اي قد رصا ومنه قوله تعالى فنصف ما فرضتم اذا قاما للقتال  
بيود الي نصيب القطع علي ما ذكره الراغب والله تعالى اعلم وقال  
الانزهري اذا دخلت في الفريضة الهيا جعلت اسمها لا معنى اي  
وصفا هي الفريضة علم يا اصول من فقه فذلك الاصول مجري  
في الوارثين والحجب والتقصيب وغير ذلك وحساب يتعلق  
ذلك الحساب يتحقق المسائل واعطا الانصاف بيان اخراج  
من يخرج من الوارثين تعرف تلك الاصول حت كل واحد  
من الورثة من التركة وقال السيد احمد وهذا تعريف غير  
مطرد لانه لا يشمل الاصول المتعلقة بالمنع والحجب والتعريف  
ما ذكره الكل في شرح السراجية حيث قال واذا اردنا تعريفه  
قلنا علم الفريضة معرفة ما يتعلق بالتركة من الحقوق وما يمنع  
منها ومعرفة اهلها وكيفية استحقاقهم لها وقسمتها عليهم  
فتولنا معرفة يشمل المرف وغيره وقولنا ما يتعلق بالتركة  
من الحقوق يخرج سائر المعارف وقولنا ما يمنع منه لا يدخل  
موانع الارث والحجب وقولنا معرفة اهلها لا يدخل المقتضى  
وقولنا وكيفية معرفة استحقاقهم لها لا يدخل معرفة كونهم  
فرض او عصبه او ذارحم وقولنا وقسمتها عليهم ليدخل فيه

امر علي تلويح اقتطاعها وذلك يحصل بالثاني لا بالتواني في المعاني  
فتقد لا قل مدة الختم ابريموت يوما كل يوم حرب ونصف الثاني  
جزلا واقل انتهى قال المقدسي بعد نقله للحلام الديلمي والتايل  
ان يقول ما وجد التزويد مع انه ينبغي الاول قلت بجكي الجواب  
بان القاضي قد لا يجد اذ الحزب ونصف موقفا فيزيد قلبلا  
لحصول الوقف الثاني والاطاني فان الوقوف مما ينبغي مراعاتها  
حتى ذكرواني باب الامامة ينبغي تاخير ما لا يجنس الوقوف  
انتهى ولا يبي داود والنزدي والتايل عن عبد الله ابن عمر  
وانه سال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كم بيترا  
قال في اربعين يوما ثم قال في شهر الحديث قال الثوري  
الاختيار ان ذلك يختلف بالاشخاص فان كان من اهل التهم  
وتدقيق الفكر استخبر لدر ان يقتصر علي القدر الذي لا يخل به  
المقصود من التدبير واستخرج المعاني وكذا كل من لم يشغل  
بالعلم او غيره من مهات الدين ومصالح المسلمين عامدا سخط  
له ان يقتصر علي القدر الذي لا يخل به هو فيه ومن لم يكن كذلك  
فالاولي استكنا وما مكنته من غير خروج الي الملل ولا يفرها  
كذا في فتح الباري وقد قدمنما ما يتعلق بتركة التراث والحكامها  
في كتاب الصلوة وكتاب الخط فتنبه والله سبحانه وتعالى  
الهادي الي الصواب **ص كتاب الفريضة**  
ختم به لانه اخر احوال الانسان ومنا سببها تقدم اثار  
الوصية غالبا تكون في مرض الموت فيقسم الراعي  
والفرايض جمع فريضة كد بقة وحدائيت والفريضة نصيبه يعني  
مفعولة يعني مفرضة مأخوذة من الفرض وهو القطع يقال  
فرض

اي على الميت اولا يكون للميت ولا يكون عليه والا ول وهو ما  
يكون حقا للميت خاصة التجهيز اي مؤن التجهيز من كفن  
واجرة غسال وجمال وصار وقال الاحمل التجهيز عبارة عن  
صرف ما يحتاج اليه الميت الي ان يدفن سوى الكفن وفي اي  
كال باشا اتخاذهما الميت من حين موته الي وقته فيدخل فيه  
التكفين اه والكافي وهو ما يكون حقا واجبا على الميت اما  
ان يتعلق بالامة وهو الدين المطلق فان ان لم يقل بتعلقه  
بالامة يلزم خلوه منه بعد الموت عن تلك الحقوق فيلزم ان لا  
يؤخذ بها في الدخوة وهذا هو الحق الثاني من الخمسة اولا  
بالامة وهو المتعلق بالميت كالوديعة والمفوض في يد الميت  
كنى اطلاق التركة على نحو ذلك نظرا لظاهر الحال لانها  
وجدت في يد الميت عند موته والادنى الحقيقة ليست بتركة  
له بل هي ملك لها جبرها وهذا الثالث من الحقوق الخمسة و  
الثالث اي ماليس له ولا عليه اما اختياري يعني بثبوت من  
جهة الميت واختياره بلا جبر عليه وهو الوصية يقال فيه الوصية  
ان قصد به اوجه اية في له كما ورد ان الله تعالى يقصد فيهم  
بثلث اموالكم اي لتنتفعوا بها في مساكنهم وتستذكروا ما فاتهم  
وقد تكون عليه اذ اقصد بها المضاربة وهي الربيع من الخمسة  
او يكون ماليس له ولا عليه اضطراري وهو الميراث فانظرنا  
يشبه حكم الشرع ويدخل في ملك الوارث جبر الكنى يقال ان  
الميت ان قصد به الورثة والاحسان اليهم يكون له ثواب  
ذلك كما يورثه اليه قوله صلى الله عليه وسلم تسعد انك اذا تمنع  
ورثك اغنيا خير من ان تدعمهم عامة يتكفون الناس في

معرفة الضرب والتفصيل وغير ذلك اه وموضوعه النكاحات على  
المعتمد خلدا للعلماء بن احمد عبد الله ابن ابي البراء يحيى  
ابن عبد السلام الصوري فجعل موضوعه العدد ولا يورث  
عليه لان العدد موضوع الحسب فلا يكون موضوعا لغيره  
لان العلوم افاضات بموضوعاتها كما تمتنا بغيرها نكاحا وان  
تعريف كل علم لا يكون تعريفنا لغيره كذا موضوع كل علم لا يكون  
موضوعا لغيره والا لزم خلط علم بآخر واستداهذا العلم من  
الاصول المذكورة وثابت يعني نكاحا الذي لاجلها يطلب هذا  
العلم ايصال الحقوق لادريها المستحقين بالزواج والتعصيب  
او بهما او بالزواج والود او بالفرض والرحم والمهر والزوج وقال شافعي  
المحبر يعني ان غايته حصول ملكة للانسان فوجب تلك  
الملكة بسرعة مديرتها بالثبوت اذا قيل فيجب على الصواب  
واركانها فلا تلة وارث ومورث وشروط ثلاثة  
موت توجيه وارث حقيقة او نقد بملك الحمل والعلم بجبرية  
الارث واسبابه وموافقه ستاتق والحقوق المتعلقة بالتركة  
وهذا معنى قوله هاهنا خمسة بالاستقرا وهو يتبع الجريبات  
الاثبات امر كلبي وقد تتبعنا الحقوق المتعلقة بالتركة فلم نجد  
تزيد على ذلك ولا يقال ان المهر هاهنا على دليل ما ذكره  
بقوله لان الحق اما ان يكون للميت لانا نقول ما يكون حقا  
للميت يمكن ان يكون غير التجهيز مثلا وكذلك فيما بعده  
بالتتبع لم نجد غير هذه الخمسة ولذا قال بعض شراح السراجية  
قلت والاوي ان يقال انها عرفت بالاستقرا الشرعي لان  
الاستقرا فيها يمكن ضبط جهة قطعية اه او يكون الحق عليه  
اي

هذه النية يكونه الارث فايبدت من حيث الاخرة للميت وهو  
 الخامس من الحقوق وذكر بعض شراح السراجية تحت قول الرجعية  
 تنقلت تركت الميت حقوق اربعة قيل في وجه حصرها ان الحق  
 الذي ينقل بهذه التركة لا يخلو اما ان يكون للميت او لغيره  
 فان كان له فهو التجهيز وان كان لغيره فاما ان يكون ثانيا  
 قبل موته او بعد فان كان قبله فهو الدين وان كانا بعده فاما  
 ان ينشئ من قبله او لا فالاول الوصية والثاني الميراث قيل  
 لانه لا يخلو اما ان يخلق بالميت ضرر عاجل بالتاخير او لا فالاول  
 التجهيز والثاني لا يخلو اما ان يكون عاجلا بين وبين الجنة  
 او لا فالاول الدين والثاني اما ان يكون سببا منه او لا فالاول  
 الوصية والثاني الميراث فهو هذا اسالم من المناقشات التي  
 ذكرناها في كلام النمل الان هذا الترتيب لكل من نوعه حاله  
 ذكر المعنى الاول ان يقال بان العين تدخل في الترتيب الاول فيها  
 ليست قبل موته باعتبار عدم النبوت الشامل لما في الذمة او ثبوت  
 وجوب التسليم وتدخل العين في الترتيب الثاني فيها تحول بينه  
 وبين الجنة وذلك في المنصوص فلا هو في المودعة يظهر بخود  
 او صوته مجرلا والله تعالى اعلم وهذا العلم قريب من ان الله  
 تعالى قسمه بنفسه اي قدره ولم يفوض تقديره الى ملك مترب  
 ولا الى نبي مرسل واوضحه الله تعالى مثل وضوح النهار ونفس  
 البيا للشمسية يعني بين نصيب كل واحد من النصف والربع والنصف  
 والثلث والثلث والسدس يخلو في سائر الاحكام كالصلوة والكاة  
 والرج وغيرها فان النصوص فيها مجتمعة حيث لم يبين الله فيها  
 عدد فرض الصلوة ولا عدد ركعاتها وكذا لم يبين متاثير الركعة

وكذا

وكذا لم يبين استطاعة السبيل في الحج وامر الوقوف بتجدد وقته  
 وامر الحج بكيفية الاحرام وما يجب وما يجزئ من كل ذلك فجميع  
 الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله لتبين للناس ما  
 نزل اليهم وهذا العلم من اشرف العلوم ثم ان التاويل ان يقول في  
 تسمية علم الخرافين مع اشتغالهم على ميقات العصيات ويجاب  
 عنه بان ذلك تسمية للشك باقوي اقسامه والراد بالخرافين  
 السهام القدرة فتدخل فيه العصيات وذلك ان ادرهم لان سها  
 مقدرة وان كانت بتقدير غير صريح اولادهم لا ياتون في الزمن  
 الاول القول في فريضة كذا القول في فريضة كذا فسمي علم الخرافين  
 وقال السيد ولا يبعد ان يكون لفظ الخرافين في الاصطلاح جاريا  
 محري اثم علماء كمالنا نصار فبتال في النسبة الخرافين كما يقال انصار  
 وان كان قياسه في اصله ان يقال فرضي هو قال في الخ بعد عبارة  
 السيد يعني فلا تقترب فيه الجمعية وانما يجعله من نزل العلم  
 كما فعله بعضهم بل جعله جاريا محري الاعلام لان الجزم به موقوف  
 على السماع منهم والله تعالى اعلم اه وقال في المذهب الثاني  
 للمالك بالخرافين فرضي بفتح الخ والواو فارضي وفرضي كعلم وعلم  
 واجاز العلماء انب النباهيم فخرافضي وقال جاعة انه خطأ اه قلت  
 ولذا اسماه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نصف العلم اشار به الى  
 ما خرج اياه ما جه والحكم عنه ابي هريرة عن النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم قال تعلموا الخرافين وعلموها اناس فانها نصف العلم  
 وانه ينسب وهو اول شيء يتبع من امتي فتمت ان اراد الى وجه كونه  
 نصف العلم بقوله كسوته اي علم الخرافين بالخطا لا غير واما  
 غيره فبالنصف ثبت قارون وثبت بالقياس في امور اخرى يعني

م



جم فروغ ساير العلوم فاستوياني في الحج ومنها ما قيل انه اطلق عليه  
 النصف تقريباً لا تختص في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في حق  
 النساء تحكمت احد كمن شطردها لا تقبلي ولا تقصومي فتمنني  
 البسيف شطر او منها ما قيل سماه نصفه ترغيباً للامة في تقليده  
 وتقليده لا نه اول علم ينسبى واول علم يتتبع وقد اخرج احمد  
 الترمذي والنسائي وصحح الحاكم حديث ابن مسعود رفته تعلموا  
 الغزايين وعلوها الناس فاني امر متقبض وان العلم سيقض  
 حتى يحكمت الاثنا في الغريضة فلا يجد ان من يفصل بينهما  
 وروايت ثقاته واخرج الطبراني في الاوسط عن ابي بكر رفته  
 تعلموا الغزوات والغزايين وعلوها الناس او شك ان ياتي عليهما  
 زمانا يجتمع الرجلان في الغريضة فلا يجد ان من يفصل بينهما  
 واخرج ابن ماجه عن عبد الله بن عراب العاص رفته العلم ثلاثة  
 وما سوى ذلك فضل ابنة محكة وسنة قايمة وفريضة دالة  
 عن ابي سعيد وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما قولها تعلموا  
 الغزايين فانها من دينكم وعن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال اذا حكمتم  
 فتحكموا في الغزايين واذموا الهوى بالهوى وعند رضي الله تعالى  
 عنه تعلموا الغزايين والنحو والسنة كما تتعلمون الترات وعن ابن  
 عباس رضي الله تعالى عنهما في قوله تعالى الا تفعلوه الا بهتسناه  
 ان لم تأخذوا في البراث بما امركم الله تعالى تكن فتنة في الارض  
 وفساك كبير وقال ابو موسى الاشعري رضي الله تعالى عنه مثل الذي  
 يتر الغزوات ولا يحسن الغزايين كمثل بربنس لادرس له ولا نت  
 الغزايين من اجل علوم الصحابة ومناظرتهم رضي الله تعالى عنهم  
 وقال السدوسي الغزايي اجتمعت الامة علي انه من فروض الكفاية

س

ان العلم اما ثابت بالنص لا غير واما ثابت بالنص وغيره فالثابت  
 بالنص لا غير الغزايين والاثابت به وبغيره العلوم الدينية  
 غيره والمراد بالنص ما يعم الاجماع واعلم ان قوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فانها نصف العلم من المتشابهات فالذين لم يستقلوا  
 من العلم بتاويلات المتشابهات قالوا فمقتد حقيقة بمثاله  
 عقلنا المنبي اولاد لا خيال خطا الساتر واما ما اولون بمحسنا  
 في توجيهه ذلك لا بدوا امور متقددة فمنها ما قدمه الشارع ومنها  
 ما اشار اليه بقوله وقيل لتعلمه بالموت وغيره ابي وماعدي  
 علم الغزايين يتعلق بالحياة يميني انا جعل العلم بها نصف العلم  
 لا اختصاصها باحد مما حالي التي الانسان وهي الموت دون ساير  
 العلوم الدينية فانها محقة بالحياة ولا حدي الحالى فهو مجموعها  
 نصف ومنها اشار اليه بقوله او بالضرر مري وغيره بالاختياري  
 يعني ان السبب الذي يشبث به الملك نوعان اختياري وضروري  
 فالاختياري كالشر وقبول الهبة والوسية وضوري كالادب  
 فسماه نصفاً لهذا المعنى ومنها ما قيل انه كثر في قولها اطلقت  
 عليها نصف العلم وذلك لانه قيل ثواب سائلة منها بشار عشر  
 من غيرها بقوله من تعلم مسيلة من الفقه فله عشر حسنات ومن  
 تعلم مسيلة من الغزايين فله ما به حسنة ومنها ما قيل انه سمي  
 بنصف العلم لاستخدامه على زيادة المسئلة فان ما فيه من المسئلة  
 يساوي ما في سايرها ومنها ما قيل ان العلم نوعان علم يحصل  
 به معرفة الانساب وعلم يحصل به معرفة الالهيات وهذا هو الذي  
 يحصل به معرفة الانساب ومنها ما قيل انه اطلقت عليه النصف  
 باعتبار التقدير فانك لو بسطت علم الغزايين على البسط لبلغ حجم  
 جم

ان يصير الذي الواحد مملوكا لشخصين لكل واحد علي الكمال حاله  
واحدة وحده اخر قد فسد المشوه بولاد المورث يحتاج ما دام  
وفراغ حاجته عن المال بموته فاذا مات استغني عنه فخلفه  
فيه المورث حتي اذا ملك مالك بموته يصر في مصالحة كنفه  
ديونكم الوصف شبكة وتلقاها الصيد بموته فان ذلك لا  
يتصور فيه تلك المورث اياه قبل الموت ولا بعده حتي تنزع  
حاجة المورث منه وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله  
فقالي وبعد قول مشايخ العراق وهو قول زفران الدرر  
مال المورث الي المورث وموت المورث زال ملكه فالتكليف  
ينتقل والوكيل عليه ان الدرر يجري بين الزوج والزوجة بل  
خلاف والزوجية تنقطع بالموت او تنسحب علي حسب ما اختلفوا  
نعم الموت لا زوجية بل خلا في قاي سبب يجري الدرر بينهما  
وفاية هذه الاختلاف انما تظهر في رجل تزوج بامه الغير  
لهما اذ ماتت فانك حرقة فمات المولي والزوجة لم ير علي  
فقل نعم يقول الدرر يجري في اخر جزء من اخر الحياة تنصف  
لان المتنفذ اصنف الي ما بعد يكون ملك المورث فيبيع وعلي  
قول من يقول بان الدرر يجري بعد الموت لا تنصف لانه بالموت  
يزول ملك المورث ثم يثبت للمورث بعد موته المورث بزيان  
فلا يكون المتنفذ المضاف الي ما بعد الموت مضاعفا لزيان ملك  
المورث فلا يصح لوجود الشرط قبل الملك وقال ابي الشحنة وفيه  
تمام المتنفذ الثاني وهو ان الميراث من الميت لانها ليست صف  
المسايل التي افتتوا فيها يقول زفران عدم ظهورهم وجهها بالميراث  
الزوجين فانه ملك بعد انقطاع الزوجية او بترتاعها باعتبار

واستوفت الصحابة رضي الله تعالى عنهم النظر فيه وكثرة مناظرهم  
واجوبهم وفروعهم فيه اكثر من غيره فثبت استكرامه فقد اهدى  
بهدهم وقال ابن الحاج المزومسي الاعتناء بملع الغرايين والا  
به مصالحة في الدين والدنيا وفيها له وتضييعه منسدة فيها  
اما ما في تضييعه من جهة الدين فلا بد من فرض الكفاية فاذا  
اصبح واهل اثرا يترك فرض الكفاية وتوجه اللوم عليهم بسبب  
ذلك ولان في اهلها اخذ الاموال بغير استحقاقها وضربها لغير  
ملاكها ومنع المستحقين منها واما ما في ذلك من امور الدنيا  
فانه اذا منع المستحق منها واعطي غيره افضي ذلك الي التهاجر  
والتقاتل وتشتت اللطمة والعداوة وغير ذلك وحكي ان الوليد بن  
مسلم رحمه الله تعالى بري في منامه انه دخل بستانا فاكل من جميع  
ثمرة الدار العنب الا بيض فقطص روياه علي شيخه الا وزاعي فقال  
تصيب من العلوم كلها الا الغرابين فانها جواهر العلم كما ان العنب  
الا بيض جواهر العنب فلم الغرابين من اجل العلوم خطرا وانها  
قدرا واعظمها اجرا ذهون العلوم الغرابية والصناعة الدينية  
وهي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من علم فريضة كمن  
اعتق عشرين رقاب ومن قطع ميرا فاقطعها الله ميرا من الجنة  
واكثر هذه الآثار الغير الموزونة والمزايد تقلتها من العذاب الثاني  
وهل ارث الحي من الحي من الميت افاد صاحب الحيط وغيره ان  
علمائنا اختلفوا في وقت الارث قال مشايخ العراق الارث يجري  
في اخر جزء من اجزائها المورث وقال مشايخ بلخ الارث يجري  
بعد المورث ووجه قول مشايخ بلخ ان المورث ما دام حيا فهو  
جميع امواله من كل وجه فلو ملكه المورث في هذه الحيات ادي الي  
ان

الا ان ينصل بعد ارش الخاينة لشيء ولما ذوت المديون صورته  
عبد ما ذوت كخته ديون حاة سيدة ثم مات المولى ولما  
لرسواه فان غرما الما ذوت بعد موت علي التجهيز والبيع الجوس  
بالتمت صورته باع رجل عبد امثله علي زيد بنيت معلوم ولم يبق  
التمت محبس البايع السيد عنده لاستيفاء الثمن ثم مات المشتري  
ولم يترك غيره فان البايع احق بهذه السيد المحبوس من تجهيز  
المشتري قال محمد بن زاده محكي السيد الجرجاني انما قيد البيع الجوس  
مع انه لو كان في يد المشتري ومات عاجزا عن ادائه الثمن فان قيل  
برجوعه لان حقت الرجوع انما ينبغي اذا لم يتقلعه حقت لان  
اما اذا تنقلت به كما اذا كانت المشتري الرقيق المبيع او رهنا  
استولده او جنى المبيع علي غيره لم يثبت له حقه الرجوع ولو عجز  
المالك وعاد الي الرق او هلك الرهن او بري من الجناية فله  
الرجوع لزال المانع هو وقوله وهلك الرهن سبب فلم وصوله  
او ترك الرهن وانظر هذا مع قولهم ان البايع اسوة للزبانية  
قال المص قبيل باب خيار الشراء اشتري شيئا وقبضه وما  
فلسا قبل نقد الثمن فالبايع اسوة للزبانية ولو لم يقبضه فالبايع  
احق به فله وجه لا حرج به فله فتنبه والدان المستأجرة  
صورته اجرة الزيد وعجل زيدا جرته ثم مات المورج فانسخ  
الاجارة ولم يرد المستأجر بعض الاجرة التي عجلها ولم يترك المورج  
شيئا غير هذه الاجارة زيد ان يندم علي تجهيز المورج في زوج  
الشروع علي السراجية السيد الذي جعل مهر ابني اذا مات الزوج  
وهو اب السيد الذي جعله مهر الزوجة ما زال في يده ولا مال  
لرسواه فان الزوجية تقدم علي تجهيز الزوج وكذا المقبوض بالبيع

مالا ان ينص القرآن فله يعتبر فيه القياس والمعتول رجعي شرح  
وهي بانية وقال الشرنبلالي المقت عندنا لا يصح الا في الملك او مضافا  
الي الملك وليس في السبيلة شيء من ذلك لان موت المورج ليس  
مطلبا ولا سببا للملك لانها قد تخرج عن ملكه قبل موته او قبض  
موته عن الخلف وايضا لا دخل كون زوجه بائنا او كونه لار  
غيره اه قال الشيخ الرجعي ويقال ايضا ان هناك وارثا  
غيره لم يثبت نصيبه قائل هو بيد من تركته الميت الميراثية  
فله بمعنى المقتولة لا لطلبه اسم من الطلب بمعنى مطلوب  
وهي صفة موصوفها بخذ وق اي الاشياء المتروكة والمراو منها  
هنا عند الترميني ما تركته الميت من الاموال القائمة بعينها  
عند موته والواجبة في ذمة الغير كالدیون والديات التي  
تؤخذ من ثقله لدخولها في ملكه تقديرا وقال السيد احمد الدوي  
ان يقول المص من مال الميت كما فعل ابن الكمال قال اذا اخذ  
لتعلق تلك الحقوق بالتركة فانه تنقلت بالذمة الواجبة بعد  
موته وهي جملة ماله دون تركته اذ لا يتركها حيث حصلت  
له بعد موته اه قلنا وقولنا لدخولها في ملكه تقديرا ارفع هذا  
الاعتراض فتأمل ولا تنقلت هذه الحقوق بالتركة الخ لانه  
عنى فنقلت حق الغير بعينها كالرهن مثال للعين التي تنقلت  
به الحق الغير صورته اذ ارفع شخص شيئا ثم مات وذات الذي  
عند المرتبة ولم يترك الرهن غيره فان دين المرتبة مقدم علي  
التجهيز فان فصلت الرهن سببي بعد قضا المرتبة من صرف التجهيز  
والعبد الجاني صورته عبد جاني في حياة مولاه ولا مال للمولى  
غيره ومات المولى فان الجاني عليه الحق بهذا العبد من المولى  
الا

الفاسد اذا مات البائع قبل المنسخ فان المشتري فاسد مقدم على  
 تجزئته البائع والاصل في هذا ان كل حق يقدم في الحياة يقدم عند  
 الوفاة وقد كان حرم مقدمه على كسوته وما يحتاج اليه في حياته  
 فكذلك عند وفاته بخلاف ما يبرر باب الديوث حيث لم يتعلق  
 حرمه بالدين وانما قدمت هذه الاشياء المذكورة من الوفاء وما  
 عطف عليه على التكفين ايراد به التجزئتين التكفين لتعلقها  
 اي هذه الحقوق بالمال قبل صيرورته تركته في اطلاق التركة  
 عليها مما يتعلق حق الغير بعينها وما تعلق حق الغير بعينه  
 لا يكون تركته بتجزئته يعني ما يحتاج اليه الميت فعلى هذا  
 يتم التكفين واجرة الناسل والحنا وحاصل الحنا زينة ما تنفقت  
 بالدفن من شرار اللين وقد استشكل تقديم التجزئتين على  
 الدين مع ان حق ارباب الديوث ينتقل الي عيني التركة والى  
 ما ليتها عند موت المديون لخللهم زمنه فوجب ان يقدم حرمهم  
 على الكفن كحق رب الجنانية واخوانه ولا نه كوقدم الكفن على  
 الدين كما تقدم الكسوة عليه في الحياة لزوم استوامحائي الحياة  
 والموت مع النارق بينهما لان قدره اكتساب ما يقضي به دينه  
 ثابتة في حال حياته والدين موقوف وهو سعيه في تخليص دينه  
 عن الدين الذي هو شئ الدين فلا يغتفر حرمه لان وجود  
 الداعي والتدبر ما يوجب وجود الفعل والعقد ثابتة في حياته  
 هو عا جزم عن الاكتساب بواسطة الانتهاء ولا ذلك بعد الوفاة  
 فان تقديم الكفن يغتفر حرمه لغورات الاكتساب بقيت على ان  
 الميت مرهون بدينه وقضاه مبرد لجلدته من انكارها كما ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبي قتادة لما قضى دينه

ميت

ميت الا ان بروت جلدته من النار والموت تستر بموت الحشيش ويكون  
 بعد قضا دينه كمن لا مال له فيجب كفنه على ما تجب عليه نفقته  
 فلا ينبغي ان يقدم الدين على الكفن ويجاب عن ذلك اولاً بان  
 الدين انما ينتقل الي الفاضل من حوايج الميت الاصلية لانه حاجة  
 الي ذلك المقدار مستترة تعلق حق غيره به كما ان حق الزهني  
 وغيره منع تعلق حق الميت بالتركة للسبب وما ثانياً فلا نسلم  
 ان التقديم لغو الكسوة في حال الحياة لما ذكرت اذا التقديم ثابت  
 في حق الخارج عن الاكتساب لا الشيخ النافعي والمقدم والصغير  
 ولما احتمل الانتهاء فمترك بين الفضلين بل الظاهر التبرع  
 باستقاط الدين في حق من مات وليس له مال اذا اقدم الكفن  
 ولما لا لا فان كون الدين حايلاً بينه وبين الجنة وكونه الديوث  
 مستترها بالدين فمترك في حال الحياة وما ورد من التشديد في باب  
 الدين انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي على من مات مدينياً  
 الي ان يقضي دينه ولا ان يقول صلوا على صاحبكم فانما لان ذلك  
 في ابتدا الاسلام حتي ثبت انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال  
 من ترك ديناً او كلاً فعلي مع انه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يترك  
 عن تكفين المديون بل ولم ينههم عن الصلاة عليه وانما انهم  
 عن الصلاة عليه بنفسه الشريفية ولم يستفسر النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم لما اتى بجزقة بن عبد المطلب ومصعب بن عمير استفسر  
 انه عليه السلام ان لا يكفن كل منهن في غزوة فلو لم يكن مقدماً  
 على الدين لا يستفسر لانه موضع الحاجة الي البيات ويستكون  
 الشايع في موضع الحاجة الي البيات ومطعمه ومطهره فوجب  
 حياته وما يحتاج اليه مقدم على حق الزمان له اولاً لان حال



أكثر من عشرة دنانير لأن تبيد وإن كفنوه أثواباً قيمتها أقل  
من عشرة دنانير يكون تقدير هذا إذا لم يوص بذلك فإذ الوهي  
تعتبر الزيادة على كفن المثلث من الثلث وكذا لو تبعه الوهي  
أو اجنبي غلبه بأس بالزيادة من حيث القيمة لا من حيث العدد  
إلا أن الأفضل هو الاقتضار وهو يزيد من شروح السراجية  
أو قد رما كما تبلى في حياته وهو قول الحسن البصري واختار  
الفتحية ابن جعفر أن الكفن الوسط يعتبر بما يلبسه في جميع أوقاته  
لأن الكفن لباس بعد موته فيعتبر بلباسه في حياته وقال في خبر  
ابن يحيى تلبى أبي سليمان الجوزجاني رحمه الله تعالى يعتبر بما  
يلبسه في العباد والجمع وفي المرأة بما يلبسه لزيادة أوقاته والقعود  
بما يلبسها لأن الكفن يلبس للعرض على رب عز وجل وفي خروج  
للمسجد والحمة والزيارته يتكفن في ثيابه فكذلك بعد الموت وقيل  
الأول للقوم والثاني للخصائص أفضل وقيل كفن الكفاية أفضل  
مطلقاً وهو ثوبان في الرجل ثلثاً وفي المرأة ثلثة  
أثواب ثلثاً وفي ثوبين هذين فأنهما للبي والصديق والحي أولي  
عنه كفنوني في ثوبي هذين فأنهما للبي والصديق والحي أولي  
بالحديد وقلنا الأفضل أن يراعى السنة ألا إذا كان عليه دين  
من ثياب لم ير أن يكفنوه كفن المثلث إذا منهم الغرام منه بل  
يكفنونه بكفن الكفاية وقيل ليس للمرضى منع من كفن السنة  
والصحيح هو الأول لا ترى أنه لو كان للحدوث ثياب حسنة  
يمكنه الاكتفاء بها ونهياً يسيها القاضي ويقضي الدين ويشترى  
بالباقى ثوباً يكفن به فكذلك الميت الذي ثكف اختاره الخصام  
في الثاوي وهذا كله عند الاختيار وعند النظر في

غاية الجوزجاني لوفض الغريم مال الميت المستغرق في الدين  
قبل التجديد والتكفين لا يسترد منه شيء للكفن ذكره ابن الكمال  
فتن من غير تقدير لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم أمر بتحسين  
الكفان بقوله حسن الكفان المطلات الأمر للوجوب ابن كمال  
ويتناخرون بحسن الكفانهم ومطلات الأمر للوجوب ابن كمال  
ولا تميز بين الأولي والأول لأنه مقابل التقدير في قوله تعالى  
والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قوراها  
والذين يترجون موضع الحقوق والأشرف قوراها في الكفاية  
فهو جمل بمقادير الحقوق ذكره صاحب الكشف في تفسير سورة  
الأشرف من شرح الكشاف والمناصب للمقام هو المعنى الثاني دون  
الأول بن كمال وكل من السرف والتبذير عنده قال تعالى  
أن لا يجب المسرفين وقال تعالى ولا تبذروا ثيابكم المديريين  
لأنوا أخوان يا أيها الذين آمنوا قال في سنن السراج كان ثيابنا  
الأمم نجم الدين أحمد بن عمر الكاشغري البخاري رحمه الله تعالى  
يقول في تفسير التذبير والتفتير من حيث العدد ومن حيث القيمة  
أما من حيث العدد فالسنة في كفن الرجل ثلثة أثواب أو ثوب  
كفن المرأة خمسة أثواب وقد روي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
كفن في ثلثة أثواب وكفنت رقيقة بنت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
في خمسة أثواب فإن كفنوا الرجل في أكثر من ثلثة كان تبذيراً  
وإن كفنوه في أقل من ثلثة كان تقصيراً وكذا لو كفنوا المرأة في  
أكثر من خمسة أثواب لأن تبيد ولو كفنوها في أقل من خمسة  
لأن تقصيراً وأما من حيث القيمة فإن الرجل إذا لبس في حال  
الحياة أثواباً قيمتها عشرة دنانير فإن كفنوه أثواباً قيمتها  
أكثر



لأمرأة تتأجر زوجها ليعمل لها عملاً وكذلك الولد إن استأجر له  
لأنه لا يترضى عليه خدمة الولد وأما إذا لم يكن غسلاً غيره  
لم يجز الداراة كالولد إذا أجرة نفسه لوالده بخدمة لأنه يترضى  
عليه خدمة وكذلك المرأة إذا أجرة نفسها من زوجها فخدمته  
لم يجز لأن خدمتها تقع صلتاً للزوج فصار مستحقاً لها أجر  
الجاراة ولو استأجر رجلاً ليخبر لميت قبراً جازاً لجميع العالم  
بسلونه ولو استأجر رجلاً ليخيط لميت كفناً اختلف المتأخرون  
فيه فقال بعضهم يجوز في الدحل كلها لأنه يمكن أن يكفن في  
ثوب غير مخيط ولا تقتضى عليه الخياطة وقال بعضهم إن لم يجر  
غيره في مثله فالجاراة فاسدة والجاراة ثمة لا لفصلها ولكنه  
أي التكفين والتجهيز للميت ولوقد ذاك التكفين كما تقدم يعتبر  
من كل حال أي من جميع مال الميت وهو قول الجمهور وعليه الفتوى  
وقال خلدس بن عمر ولا يكون التجهيز مطلقاً معتبراً إلا مع  
الثالث لأنه لا حق للمريضي في ماله إلا الثالث وقال طاووس  
إن كان المال قليلاً فثالث الثالث وإن كان كثيراً فجميع المال  
نظر للمورثة وأصحاب الوصايا والقولان مخالفان لإجماع الفقهاء  
تنبيه لا يدخل في التجهيز ما يتجدد بعد موت الميت من الثروة  
علي التبرؤ من طعام الناس عموماً أو للفقير خصوصاً وكذلك ما  
يقسم به من نحو التبرؤ الخبز على القبر وكذلك ما يصف على التبريل  
وقراءة سورة الاخلاص لأن جميع ذلك ليس من الاموال الدائمة  
فإنها على ذلك إن كان من المورثة يجسب عليه من نصيبه ويكون  
متبرعاً وكذلك إن كان اجنبياً كذلك فإنه السيد احمد رحمه الله تعالى  
ثم بعد تمام التجهيز تقدم علي ما سياتي من الوصية ديونه

بأي شيء يوجد لما روي أن حنيفة عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
أو مصعب بن عمير استشهد يوم أحد وترك ثروة وكان إذا غطي  
بها رأسه بدت قدماًه وإذا غطي بها قدماه بدا رأسه فامسح  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأن يغطي بها رأسه ويجعل علي  
قدميه شيء من الأذخر إذا لم يكن له ما يكفن به فكفنه على من  
تجب عليه نفقة في حياته فخلد في اللشاف في الأولاد وكفن المرأة  
علي زوجها كان لها مال أو لا عند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة  
وعليه الفتوى وعند محمد وهو قول الثوري هي كواحد من المسلمين  
لا تقطاع الزوجية بالموت وإن لم يكن من تجب عليه نفقة  
ففي بيت المال وعليه جازة المسلمين ولو هلك كنفته بأن ينسب  
القبر وأخذ الكفن فإن بقي الميت مدفوناً في القبر لا تجب علي  
المورثة تكفينه ثانياً وأما إذا بقي الميت عزاً أو خارج القبر فلا  
وجد ذلك طراً قبل تفسخه كفن أي لزوم المورثة أن تكفنه  
مرة بعد أخرى أي تكفنه أولاً بثلاثة أثواب وخمسة  
وهكذا الوسوق مراراً قبل القسمة وقضاً الدين أماً إذا قصت  
الزكاة بين المورثة وقضيت الديون ونفذت الوصايا فأنفذت  
التكفين من المورثة شيء على قدر ماله ثم دونت الغزاة وأصحاب  
الوصايا وكفن كذلك الوسوق مراراً وخامساً أي أن يستغرق ما في  
أيدي المورثة كذلك انفصل السيد احمد عن عمر زاد هو فنقل عن روح  
الشروع عن الدينار بيع ولو استأجر رجلاً لنفس الميت لا يستحق  
الاجرة ويجوز أخذها لجلده وصغر قبره ودفعه وفي روضة العلماء  
أن كان في تلك القرية أو البلدة غسال غيره فله الاجرة لأنه لا  
يقتضى عليه غسل هذا الميت لعدم كونه متعجباً له في رتبة الاجرة  
لأمرأة

فكانت ما يشت على الورقة اخراجه وكانت مظنة للتزبط بخلاف  
الدين فتقدمت نصا على وجوبها والمساواة الى اخراجهما مع الدين  
والداعي بكرة او للتسوية بينهما فخصا كما والدي في قولك حال  
الحسن او ابن سيرين كذا في الكشاف وقيل لان من عادة العرب  
البدائية بالدهم فيما سبق الكلام اذ جلدوا لان المقصود ههنا  
بيان تقديم كل من الدين والوصية على ميراث ابا الوصية لان  
حكمها كان جوهرا عند الخاطب وتقديم الدين كان ثابتا متقرر عند  
على ان الدين واجب ابتداء والوصية تتبع والبدائية بالواجب  
اقرب واروي وقصنا الديوث واجب في الحالتين حال الحياة وحالة  
الموت وتنفيذ الوصية واجب في حالته وهي بعد الموت والحي والوات  
في حالتين راجح على الشيء الذي في حالته واحدة فالتقديم ذكره لا  
يدل على التقديم فعلم فتنبه وتقدم دين الصحة وهو ما ثبت با  
لبينة مطلقاتا وبالاقرار في صحته على دين المرض وهو ما كان  
ثابتا بالزاهر في مرضه ان جهل سببه وكذا فيما هو في حكم المرض  
لاقرار من خرج للمبارزة او اخرج للقتل قصا ما واليرجم حتى  
لو طلق راكب السفينة امراته لا يكون فارا وان انكسر شئ  
وطلت كبوت فارا وقد مر في الوصايا ان القعد والمخلوج والال  
والمسلول اذا صار صاحب فراش اول ما صابه فهو في حكم المريض  
فتنفيذ تصرفاته من ثلث ماله وترث زوجته اذا طلقتا فخرار  
الدور ولم تحض عدتها قبل موته وان لم يصر صاحب فراش وقلنا  
وصار حال لا يخاف من الموت فهو في حكم الاصح فتعتبر تصرفاته من  
جميع ماله وحد التناول سنة وفي الواقت المحتار للمنفوي انه  
ان كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سوا كان صاحب

اي قضاء الديوث التي عليه التي لها مطالب من جهة العباد اشارة  
به الي ان الديوث نوعان حقوق الله تعالى وحقوق العباد وديوث  
الله تعالى ان لم يوص بها تنسقط سوا كانت صلاة او زكاة او غيرها  
وتبقى عليه المأثم والمطالبة في يوم القيامة عندنا وعند الشافعي يلزم  
قضاؤها كديوث العباد وروى بها أولا استدلالا بجديت الحثية  
حيث قالت يا رسول الله ان ابي ادر كنة فرصية الحج وهو شيخ كبير لا  
يستسك علي الرحلة فيجزي ان اجمع عنه فقال لها النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم ارايت لو كان علي بيك دين فقتضيه الا ان ذلك يجزي  
قالت نعم قال قد بين الله احق ان يعضي فتنبه دين الله بدين  
العباد ثم دبرونه مقتضية من التركة مقدمة علي الميراث فكذا  
هذا ولما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ابن ادم مالي مالي  
وهل لك من ماك الا ما اكلت فانيت اوليست فابليت او  
تصدق فامصيت وما سوي ذلك فهو مال الوارث وهذا ينبغي  
ان مالم يعض من الصدقة يصير للوارث بعد موته فذلك ينبغي  
من مال الوارث وما رواه محمول علي رجا القبول وبه نقول وما  
الاخذ من التركة علي طريق الحكم جبرافلا وقد تقدم حكم ما الوارث  
بحقوق الله تعالى من صلاة وصوم وزكاة وحج في كتاب الوصايا  
وفي باب صلاة المريض ثم انما قدم قضا الديوث علي تنفيذ الوصايا  
بفعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو ما روي عن علي رضي الله  
تعالى عنه انه قال انكم تقررون الوصية مقدمة علي الدين وقد  
شهدت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قدم الدين علي الوصية  
ويح ابي بكر الصديق رضي الله عنه تعالى عنه مثله وانما قدمت  
في التذكرة لانهما تشبه الميراث في كونها مأخوذة من غير عوض  
فكانت

ديون الصحة وما ثبتت بالمعاني في مرضه فيقسم بين الغرماء كل  
 على قدر دينه والمراة في مهرها ما ضمنه واما خذمت ذلك فدرما  
 يوازي مهرها ويسبق باقي الدين في دمة الميت ان شا الزمعتور  
 وان شاذل تزكوه الي دار الجرا ثم ان التركة لو قسمت بين الغرماء  
 بلخص ثم ظهرت للميت تركته اخرى فاوقت بالباقي من الديون  
 فيقسم منها ما بقي وان لم يبق استوفت التسمية وكذا اذا ظهر  
 بعد التسمية دين اخر على الميت يستأنف التسمية وبعض الديون  
 تخرج على البعض من وجوه اخرى يوجبها المذكورة مثلاً الدين  
 الثابت على نصراني يشترطه المسلمون مقدم على الثابت  
 اهل الذمة والدين الثابت بدعوى المسلم عليه مقدم على الثابت  
 عليه بدعوى كافران لان شهودها كافري والمالك اذا مات  
 عن وفاء وعليه دين لاجنبي ايضا يقدم دين الاجنبي على دين  
 المولى وحكم التركة قبل تقضا الديون حكم الموهوب دين عايب  
 الميت فلا تنتفد تصرفات الورثة فيها هذا اذا كانت التركة  
 اقل من الدين او مساوية له وما اذا كان فيها زيادة عليه  
 ففي نفوذ تصرفات الورثة ويجوز ان احدثها النفوذ الي ان يسبق  
 قدر الدين واظهرها عدم النفوذ على قياس الموهوب كذا اقرره  
 عجم زاده وقد تقدم في القضا مثلاً ان لا يترتب التركة المستوفقة  
 بالدين للخاصي الا للورثة لعدم ملكهم فتنسب واما كومات ميت  
 وفي دمنه دين اسه لا ولا ولا ولا الصلاة والسلام والندور  
 وكفارات فان اوصي به وجب تنفيذ من تلك الباقي بعد  
 دين العباد فاذا اوصي باستقاطا السلوات سقطت المطالبات  
 والا يري ان يوصى بحقوق الله تعالى الباقية في زمة لا يجب

فراش اوله وقال الشافعي دين الصحة وما اقر به في مرضه سوا ما  
 اقر به فيه قد مر عندنا ايضا على الوصية والا بان علم بان اقر  
 في مرضه بد ين علم ثم ند بطريق المعانية كما يجب بد لا عن مال  
 ملكه واستهلكه او تفرج في مرضه بمهر المثل لان ذلك في  
 الحقيقة من دين الصحة ولذا قال فسيات اذ قد علم وجوبه ومث  
 بعين اقراره كما بسطه السيد الجرجاني وفي الثانية مهر المرأة  
 على زوجها دين كدين الاجنبي ومقد مر على الميراث والوصية  
 وتمنع القسمة بين الورثة حتى يؤدي المهر وان كانت تحت  
 زوج اخر اه وفي الجواهر الا خلاط والمهر دين كسائر الديون  
 والزواج يجس لسائر ديون المراته فكذا بهت الدين اه وعلم  
 ان ديون العباد كذا ذكره قوي ووسط وضعيف والقوي هو  
 الذي يقدم على التكنين والتجيز كالخقوق المنفصلة بعين  
 من اعيان التركة والوسط ما ثبت بالبينة او الاقرار في الصحة  
 وما ثبت بالمعانية في المرض والضعيف ما ثبت بالاقرار في المرض  
 فان مات الميت وعليه خف يتعلق بعين من اعيان التركة  
 دفع له والاثر ان يبق بعد ذلك شيء جهز منه ثم بعد تجهيزه  
 ان يبق له شيء وكانت عليه ديون لزمته في الصحة بينة الاثر  
 وديون لزمته بالمعانية في مرضه وموته وديون لزمته باقراره  
 في مرضه موت ولم يكن المقرر وارثا وكان ذلك الشيء الباقي يلقى  
 لجميع الديون المذكورة فعينت ديون كلها واقدام بئ بتلك الديون  
 كلها قد منها ديون الصحة وما ثبت بالمعانية في مرض الموت  
 وقضيت ما بقي فان وفيه ولم يزد على ذلك شيء سكتا عن  
 الديون التي لزمته بالاقرار في مرضه كما لو لم يبق ذلك الشيء

مطلقات كون الورثة صنفا او بالفتي فتزال افضل وقد مرثته  
ان احد استغنا عنهم ان يصب كل واحد اربعة الاف وقياس عشرة  
اوت ووران الوصية بما زاد على الثلث باطلته الا اذا اجازته  
الورثة وان اجاز البعض دون الاخرين جازت في حصته الجبر  
وان كان مجزئا او صغيرا توقف حصته الي بلوغه او افاقته  
فان اجاز بعده جازت والا فقي مقدار الثلث والنص وهو قوله  
تقالي من بعد وصية ورات لان باطلاقة متناه لا لا ادعالي الثلث  
ايضا كمن الاجماع اخرج الزيادة اذا لم تجز الورثة ومرثته من نص  
له الوصية ومن لا وانه الوصية للوارث الا اذا اجازت الورثة  
وتقدم ثمة ايضا ما يتعلق بترتيب الوصايا ولو وصليته اعي  
كانت الوصية مطلقة كالوصية بربع المال وثلثه والمعيبة  
ان تتعلق بشي معيني مثل الدار والثوب والجارية ونحوها  
وفي ابن كمال الوصية المقيدة ان يوصي بثلث ما له بعينه كما  
لو اوصى بثلث درهم او دنايره او بثلث الدين او بثلث الفم  
على الصحيح لان محل الوصية مطلقات الثلث شرعا لقول النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم ان الله تعالى يقصد عليكم بثلث اموالكم  
في اخراكم زيادة لكم في اعيالكم فنصوا حيث شئتم اوقال  
حيث اجستم وذكر الطحاوي في مشكل الاما ان من الناس من  
يكره هذه اللفظة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
لان في لفظ القصد ما ينبئ عن التقرب والاستعظيم ان يقال  
ان الله تعالى يتقرب الي عباذه ثم قال وليس كما ظنوا ولفظ القصد  
مستقار لان الله تعالى جعل لكم اموالكم لتكسبوا به لانفسكم  
في حال حاجتكم الي ذلك وما ظنوا المكره وروى لقوله تقالي من

تفقيه من ثلث الباقي بل يكون ذلك للورثة واسره في حقه  
تقالي لئلا ان شأنا عنه وان شأنا عنه كمن ان لم يوصي ويتبع  
بها الوارث قيل لا تسقط الصلوات عن الميت لان الاختيار  
معدوم اصله ولان ديني ودينه من الايضا فيجب فيه بعدكم الجواز  
اظهار الاخطا طرقتة وقيل تسقط كما في الايضا لان دليل  
الجواز هنا الزجاء في سعة رحمة الله تعالى وكما لكونه وفصله  
وذلك يشغل الايضا والتبرع جميعا تنسيبه حقيقة الدين قال ابن  
الكمال الدين في عرف اهل الشرع وجوب مال في الذمة بدلا عن  
شيء اخر فالحاج دين لانه بدل عن حفظ المال في بخلاف الزكاة  
لان الواجب فيها تحملك مال من غير ان يكون بدلا عن شيء  
اخر كما قال صاحب الزهاية وقال في روح الشروح الدين يقضي  
من جميع التركة والقياس ان لا ينفذ الامن الثلث الا انه ترك  
بالاثر وهو ما روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال اذا  
اقر المرء بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته اهر نخر تقدم  
صبيته وهذا ليس بتقديم علي الورثة في المعنى بل هو تركته لهم  
حتى اذا سلم له شيء سلم للورثة صنفه او اكثر ولا بد من ذلك  
وهذا ليس بتقديم في الحقيقة بخلاف التجهيز والدين والموصي له  
لا ياخذ الا ما فضل منها كما للورثة مزيلي وقال ابن المبارك ما من  
مريض يوصي فامضي الورثة وصيته الا وهم شر كما في الاجر والوزر  
وقدم في الوصايا ان الحيف في الوصية ذنب لا توبة منه حتى يلقى  
الله تعالى كما قاله فضيل وقد مر في الوصايا تحقيق معنى الوصية  
وعن يجمع وعن لا واستجاب الايضا باقل من الثلث فيما الترك  
ورثته محاريج والا فعند غناهم يوصي بالثلث فقط بل تركها  
مطلقا

من الخىلة في كلام الاختيار نسا هل فتسليمه حتى لا يقال ان في المسألة قولين وقد نبه على ذلك الشيخ الرضوي ايضاً وتقريرنا برفع ما توهمه في الخىلة تبيناً للسيد الشريف من الخىلة في عبارته شيخ الاسلام خواهر زاده حيث قال ان كانت معينة لا تتغير عليه اه وقد صرحنا بان معني التقديم ان لا تنازع الوريثة في العين الموصى بها اذا خرجت من الثلث لتعلق حقه بالصورة والمعنى وان عجز الثلث عن قيمتها دفع اليه منها بقدر الثلث فلا يتوهم ان مراد شيخ الاسلام ان تدفع اليه العين مطلقاً خرجت من الثلث اولاً ولله تعالى علم وعليه ما قررناه لا يظهر معنى ما قاله ابن الكمال حيث قال ومعني تنفيذ الوصايا من الثلث استطاط قدر ما بقي من عين حين التسمة بين الوريثة لا اقرار ذلك التوهم من المال الباقي وتسليمه للموصى له اه من ثلث ما بقي بعد تجهيزه وقضاء ديونه لا من ثلث اصل المال لا من تقدمت التكفي وقضاء الديون قد صرحنا في ضروية التي لا بد منها فالباقي هو ما له الذي كان له ان يتصرف في ثلثه وايضاً يستغرق ثلث اصل جميع الباقي فيودي الى حرمان الوريثة بسبب الوصية وهذا اذا وجد التجهيز والدين مما اوجد احدها فقط واذا لم يوجد احدهما كما لو مات كانت غريباً او حريقاً او مأكولاً غير مدبون فن ثلث الثلث لا تنفذ الوصية من الثلث لاجازت الوريثة بعد موت الموصى ولا عبرة لاجازتهم في جيا فته بل لا بعد الموت فلو ردها في جيا فته بشرط اجاز لا بعد موته صحت من الثلث اذا انتفت الديون فاجازاً تنفيذ الوصية فيما زاد على الثلث وبصير للموصى به ملكاً للموصى

والذي يفرض الله قرصاً حسناً ونظماً الا فتقراضاً اشتد من لفظ التصديق لا من الحاجة والله تعالى غني عن الكل فكيف يستغنى منهم واقرض الله تعالى مثل لتقديم العمل الذي يطلب منه توازبه فثبت ان الوصية مقدرة بالثلث مشروعة للانساب في اخر عمره وثاب عليها وان نفذت بعد موته خلافاً لاختاره في الاختيار وجباً رتتم بتعذوها به من ثلث ما لم يقد قضا الدين فان كانت الوصية بين تقبیر من الثلث وينفذ وان كانت مجرد شايء كالثلث والرابع فالموصى له شريك للوريثة يزاد بفضيه بزيادة النكبة ويتقص بتقصاها فيجب المال ويخرج نصيب الوصية كما يخرج نصيب الوريث ويقدم على قسمة التركة على الوريثة لما تلونا فان لفظ مقتضي تأخر القسمة عن الدين والوصية على ذلك بعد انتهاء فليخص ان الوصية بالعين اذا كانت تنفذ من الثلث يدفع للفقير له لتعلق حق الموصى به بصورة ومعناه ومع خروج العين الموصى به من ثلث المال امتنع تعلق حق الوريث بصورة وان لم يخرج العين من الثلث دفع له من العين بقدر الثلث وهذا يعني تقديم الموصى له على الوريث وان كانت مجرد شايء فان لم ذلك من التركة حتى لو زارت التركة لا بفضيه ايضاً ولو تنقص شيء منها فنقص نصيبه كالوكان المال حال الوصية الفاعل صار العين فله تلك الا لعين وان انعكس فله تلك الا ان فهو هذا المعنى شريك الوريثة ومع ذلك تدفع الى الموصى به الوصية قبل قسمة التركة اتت اها لفظ التوازن حيث قال من بعد وصية وهذا لاحاطة بغيره بل لا يتقال مجلد في ذلك فان الوصية المطلقة لا يمكن دفعها قبل القسمة الا على هذا الوجه فما توهمه الشارح

ان اعترفت وقدمت للاشارح ان الحقوق هنا خمسة بالاستقرار انهم  
 الباقين في العلم يقتل ثم يبدأ بتقسيم ما بقي كما افاد في الحقوق السابقة  
 لافدا خ الحقوق الاربعية والابتداء بالتصور بالاشياء التي  
 اخر بعد ذلك اي بعد التجهيز وقضا الديوت والوصية بين  
 وابتداء ان تعدد الوارث والافيد في لما بقي كله ان كان غير  
 الزوجين على مذهب المتقدمين ان لا يرد عليها لما بقي انهما  
 لا يستوعبان حقا الورثة في زماننا يعني بالرد على الزوجين  
 كما ساء في الشريعة والاشياء والتقسيم بين الورثة من حوايج  
 ايضا لا يحتاج الى خلاف في ماله في خروج عن الاهلية فقام الشارع  
 اقرب الناس اليه مقامه ليكون انتفاعه كانتفاعه بنفسه وهذا  
 تولى تسمية المارث بنفسه والورثة تجمع وارث وهو في عرف الرضخ  
 الباقي بعد قتل غيره وعن له سبب او نسب سواء تجدد له بعد تركه او لا  
 ولهذا يصح ان يقال لمن اخبر ان زيدا مات وترك ورثته هل ترك  
 له مالا ولا ومنه قوله ونحن الموارثون اي المارقون بعد فناء  
 الخلافة ونحن قبيد النسب والسبب غير ما خوفي في حقه سجا له  
 منزه عن ذلك اي الذين ثبت ادرتهم اي الارث لهم بالكتاب هو في  
 الدنة المكتوب غلب في الشرع على كتاب الله تعالى الفزل على انبينا  
 صلى الله تعالى عليه وسلم المكتوب في المصاحف المتقول عنه  
 تتلا متواترا بل وشبهه وغلب في عرف علماء العربية على كتاب  
 سيبويه والذهبي . ثبت لهم الحقوق كتاب الله تعالى الاب  
 والام والزوجه والبنون والبنات والاخوة والاخوات  
 او الستوهي الرومي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قوله  
 او قلنا فان لفظ الستة ينتظر ما يجلف في الحديث فانه مخصوص

له بالقبض ولهم الرجوع عن الاجازة قبل القبض واجمعا ان للوصي له  
 قبول الوصية ورضا فلو قبلها في حياتها ثم ردها بعد موته صح الرد ولو  
 رد في حياته ثم قبلها بعد موته صح قبوله خلافا لفرغانا المصلي به ذهب  
 ابو حنيفة والشافعي الى انه يخرج من ملك الموصي بعد موته ولا يدخل  
 في ملك الموصي لم يملك في عكس الورثة بل يبقى موقوف حتى يتقبلها  
 الموصي له او يرد هاهنا وفي قول للشافعي انه يدخل في ملك  
 الموصي له لكن له ردها وقد مر جميع ذلك موضحا منفصلا ببيان  
 الادلة في كتاب الوصايا فتنبه وانما قدمت الوصية في الامة  
 على الدين يعني في قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين  
 فاخر الدين عن لفظ الوصية اهتماما بالوصية ككونها مظنة للتزبط  
 ولانها انما قصد تقديمها على الميراث ولم يقصد ترتيبها ولان  
 اوتي الدين بجميع الوارثين والجميع المطلقة ووث الترتيب كما في قوله  
 تعالى ما ية الف او يزيد وشوقه تعالى انشا او كغيره على ان  
 التقديم في اللفظ لا يدل على التقديم في الحكم مطلقا الا ترى الى  
 قوله تعالى له قدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد وانما كانت  
 مظنة التزبط ككونها اقل لزوم من الدين ولانها خط الضعفاء  
 والمساكين والدين خط الثمرا وهم يطلبون بقوة وسلطان لانها  
 صحت قبل الميراث والدين ثابت مودبي ذكره اهل الفكر ولا يراها تنبه  
 الميراث في كونها ما خذ في بلا عوص فيشتت اخراجها على الورثة  
 فكان في ادائها احتمال التزبط بخلافه فان تعوسهم مظنة  
 لتعريض ذمة الميت وقد تقدم بعض ما ذكرناه هنا مع زيادة قوله  
 تحت قول الماتن التي لم يسطر له من جهة العباد شتر راجعا ان لم  
 تعتبر الحقوق المتعلقة ببعض الزكوة كالعباد الجاني وقوله بالانسا



السدس بينهما واخرج ابن ابي شيبه عن قبيصة قال جاليت الحجة  
بالأم وأبى الابن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى  
ابن بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فقالت ان ابن ابي واثنين  
بنتي ماتت وقد اخبرت ان لي ختانا فقال ابوبكر رضي الله تعالى عنه  
ما اجد لك في كتاب الله من حق وما سمعت فيك شيئا من رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم وصار يسئل ان س قال فشهد  
المغيرة بن شعبه رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم اعطاها السدس فقال من يشهد معك قال محمد بن  
مسلمة فشهد فاعطاها السدس وجاءت الحجة التي تخالفتها  
عمر رضي الله تعالى عنه فاعطاها السدس وقال اذا اجتمعنا فهو  
بينكما لا دمع ولا يكما انفوت زهولها وقد اخرج مالك واحد وابن  
حيان واصحاب السنن والنظ ابن ماجه حات الحجة الي ابي  
بكر الصديق تسال فقال لها ابوبكر مالك في كتاب الله شيء وما  
علت لك في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا فاجاب  
حتى اسالى الناس فقال المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم اعطاها السدس فقال ابوبكر هل معك  
غيرها فقال محمد بن مسلمة الا نضاري مثل ما قال المغيرة فانفذه  
له ابوبكر ثم جات الحجة الاخرى من قبل الابن الذي عمر رضي الله  
تعالى عنه تسيل من ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله شيء  
وما لا انقض الذي قضى به الا غيرك وما انا بذا بيد في الزنايين  
شيئا وكنت هو ذاك السدس فان اجتمعنا فيه فهو بينكما واكما  
خلت به زهولها وقبيصة لم يصح لرساع من الصديق ولا يكتفي  
شهوده القصة قال ابن عبد البر وقد اختلف في مولده ووجه

بالقول هكذا في شروح الراجية وجزء من جملته قد الشيخ علي القاري  
في شرح شرح النخبة لمخلف ابن حجر في مصطلح الحديث حيث قال  
الحديث في اصطلاحهم قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
وفعله وتقريره وصفته حتى في الحركات والسكنات ونقله عن  
السخاوي قال في الخلاصة او الصحابي والتابعي او ويرا دفة  
الاستعانة الاكثر قال واما الاثر فمن اصطلاح الفقهاء فانهم  
يستعملونه في كلام السلف والخلف في حديث الرسول صلى الله تعالى  
عليه وسلم او في ذكره في كتب المنايا انطلقت لفظ السنة لا في  
الاختصاص بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فان المراد  
بها في عرف اهل الشرع طريقة الدين اما الرسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول وفعله او للصحابة وفيها تحت فيه حل السنة على ما  
في كشف المنايا واول لان القول وقع في زمن عمر رضي الله عنه فشا  
اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاشار ابن عباس رضي  
الله تعالى عنهما به فقال اعيلوا الغرابين فكم تذكر عمر رضي الله  
تعالى عنه ونا بعد كبريت الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين  
كقولهم صلى الله تعالى عليه وسلم اطعموا الجذبات السدس اجد  
هذا الحديث بهذا اللفظ الا ان ابن ابي شيبه اخرج في مصنفه  
من قول ابراهيم النخعي قال طم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
ثلاث جدات السدس واخرج الدارقطني من مرسل عبد الرحمن  
ابن بريدة قال اعطى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاث  
جدات السدس ثلثي من قبل الابن وواحدة من قبل الام  
واخرج عبد الله ابن احمد في المسند عن عباد بن الصامت  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل للجديتين من الميراث  
السدس

ايضا كفى قال ابن كمال بانها صرف الاجماع عن المصطلح المتبادر  
الي الغرم الي ما يتناول اجتهادها ليشمل الكلام من اختلاف  
في وراثة كونه في الارحام ونحوه فقد تنسلف في الصرف وسعي  
غير مشكور لاني في الاطلاق عبارتي الكتاب والسنن غني عنه  
فانها بها ما فيه مساغ للاجتهاد وما لا يحسب له فيه وما  
في وراثة ثابت بالقسم الاول منها اهـ كجمل الجدل لاني قال في  
الاختيار اكثر الصحاح يترسهم ابوبكر الصديق رضي الله تعالى عنه  
وابن عباس وابي ابن كعب ويا يشتهر رضي الله تعالى عنهم جميعي  
الجدعة لاني وقد ذكر العلماء انه قد حصل الاجماع انه يورث الجد  
السدس كالاب ولكن اختلفوا في ستور بني الاعيان والولاد  
به فتقبل انه كالاب وهو قول الامام وقيل لا يسقطون بخلاف  
الاب وابن الابن كالاب في حرمات الاب من المصوبه وحكما  
السدس وحرمات الاخوة والاخوات بسور حرمات الزوج من  
النصف الي الربع وحرمات الزوجة من الربع الي النصف وغير ذلك  
وكذا اجمعوا على ان ثبت الابن كالابنت الصلبية اذا عدت يورث  
ابن الاب وان سفلت تقوم مقام بنت الابن اذا عدت ويورث  
الجدعة مقام الام كمن قدما ثبتت ذلك بالسنة فيها اخرجها ابراهيم  
داود وهكذا قيام الاخت لابنتهم لاخته لا بعين اذا فقدت  
واخذها السدس مع الواحدة من الابوين وتورث الام السدس  
مع ولد الابن واخذها السدس بالثلاثه تمت الاخوة والاخوات  
وتورث ام الام السدس بانفرادها وتترك ام الاب فيه اذا  
اجتمعتا ولما اختلف في امهات الاعداد وكذا قيام الجد مقام  
الاب في غير صورة الخامسة وثلاث ما ينبغي وعدم نقصان نصيبه

قد

انه ولد قبيلة علم الفخ فيبعد شهاده القصة وقد اخرج ابراهيم  
داود عن يريدة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل الجدة  
السدس اذا لم يكن دونها ام وسياقي متنا ان الجدات مطلقا تسقطن  
بالام وتسقط الابويات بالاب فارت الجدات ثبتت بالسنة وكذا  
الاخوات لاب وام البنات لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة وكذا سدس بنات الاب  
مع البنات الواحدة الصلبية وكذا تقديم اصحاب الزايفين على  
العصبات بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الحق الزايفين باهلها  
فما بقي فلا ولي رجل ذكر ولا ولي هذا ليس بمعني اخذ لانا لا نوزن  
من هو اخذ بمعني اخرج بل بمعني اقرب والمراد به اقرب النسب  
وذلك مرة بقراب الدرجة واخرى بقوة القرابة واما تنقيح الرجل  
بالذكر فتقبل للتاكيد كما في عشرة لامة وقيل للتنبيه على سبب  
استحقاقهم وهو الذكر وقيل للمعني الحماز وقيل للاحتراز عن  
الحتمى التمثل فانه لا يجعل عصبة ولا صاحب فرض جزيا بل يعطى  
التقديرا كالتقنين وهو الاقل من قدر الذكر وقوله لا ينفذ وقيل لبيان  
العصبة فانه يشترط في ارت العصبة المذكورة لا بلوغه حد الرجولة  
خلد فاما لان عليه اهل الحما هلبية فالا نوا يعطون الامت بلغ  
حد الرجولية او الذين نشب ارتهم بالاجماع اى اجماع الامم  
وهو اتفاق جميع اهل الحل والعقد من ائمتهم صلى الله تعالى عليه  
وسلم في كل عصر على حكم شرعي وقيل امر به قد يجتهد واحد بطريق  
الطلاق الكل على الحما فالاطلاق اسم الزايفين على كل اية من اياته  
واطلاق اسم العالم على كل جزء من اجزائه قال بعض شراح  
السراجية هذا هو الصحيح وقد اشار الي ذلك السيد في شرحه  
ايضا

يت

عن السدس حيثما يرث وحجب الاربعة المحدثات وعدم حجب الاب  
الحقة من قبل الام وكذا ارث الحمل اذا علم وجوده عند الموت وخرج  
حيًا وكذا الويلولة ولد الاب بالتصيب وان بعد من ولد الجد وان  
قريب وارلويته من له قرابتان بالتصيب عن له قرابة واحدة اذا  
استويان في الدرجة وارث العصباء بعد وروسهم لا بعد دروس  
ابائهم عند استواء الدرجة وعدم الاولوية وكذا حجب بنت الابن  
بغيره بالبنين فصاعدا وحجب الاخ من الابوين بالابن وان  
بغيره بالبنين فصاعدا وحجب الاخ من الاب بغيره بالابن  
الابن وان سفل وبالأب وحجب الاخ من الاب بغيره بالابن  
وبالأخ من الابوين وبالأختين منهن ما يحجب اولاد الام بالأولاد  
وأولاد الاب والجد والاب وحجب مولي العتاق مع الموصية للنسبة  
وعدم ارث الكافرون المسلم وفي القلب خلاد في حرمان قاتل عمد  
بغير حقه وعبد ومدموم ومرد وعنت الا وراعي العبد يرث  
ولا يورث عنه وعن قتلة ماله المرتد لا قربة المرتدين وكذا اقتد  
التجرير على الدين والوصية وتقدم الدين على الوصية فالكل يصل  
ان الورثة ان كانوا من ثبت فرضهم بالكتاب فقط فبالكتاب وان  
كان ثبت فرضهم بالنسبة فقط فبالنسبة وان كان بعضهم من  
ثبت في خبره بالكتاب وبعضهم عن ثبت بالنسبة فبالكتاب والنسبة  
عن لا يوجد صريح النص من الكتاب او السنة فيهم وجدا لا  
فبالاجماع وان كانوا من الذين لم يشهد لهم كتاب ولا سنة ولا  
اجماع فعلي قول كل مجتهد ينقسم الباقى من الحقوق الاربعة المرتبة  
ولم يتك القياس لان ذلك دخل للقياس في اثبات الميراث لشخص  
مما لان الجاري في الميراث التقدم ولا مسامحة للقياس في باب  
اقتداء براتبه الخنا وجه الحكمة في تخصيصه مقدار من مقدار

فيستند

فيستند حكمه الى التوقيف وهو يؤخذ من الكتاب او السنة والاجماع  
دون القياس على ان القياس على ما تقرر في الاصول مظهر لا  
مشتبه والكلاد فيما تستند اليه القسمة ثبوتها لا ظهورا تنسب  
تقدم في كتاب القسمة انما لو وقعت القسمة فظهر في التركة  
دين محيط ودت القسمة وكذا لو كانت غير محيط لتختلف خلف الزما  
بالتركة الخ اذا بقي بالتركة ما ينبغي بالدين وير ما قسم ولو ابراه  
الغراب بعد القسمة او ادا له الورثة من مالهم والدين محيط وغير  
محيط بازوت القسمة لزوال المانع والوداعي احد المتقاسمين  
دينا في التركة مع دعواه وكذا لو ادعت المالة دينها على زوجها  
بعد القسمة وبرهنت واقد امها على القسمة لم يمنع دعواها  
بخلاد دعوى المين فلوداعي ان اياه تصدق بتلك المين  
عليه ابدا الصغير او ادعي لتقسيم بوجه من الوجوه لا تسع  
الدعوى لان اقتدا على القسمة اقرا من ان ما دخل فيه ميراث  
لهم فكانت قضا في دعواه ولو اقتسموا بغير امرا القاض فيهم  
صغيرا وغايبا او شركا الميت لا تنصح الا باجازه الشريك او  
الغائب او ولي الصغير والقاضي قبل البلوغ او الصغير بعد بلوغه  
وان كانت امرا القاضى صح وفي المبسوط ونو ظهري في آخره  
الموصي له بالثلث وكانت القسمة بتراضيهم لا بقبض القاضى فكل  
منها ان يتقضا سوا عزرا ولا نصيهم او لا ولا كانت بالقضا  
اختلف الشايع قال بعضهم ليس لها ذلك وقال بعضهم للقاضي  
له ان يتقضا بكل حال بخلاف الوارث وفي جمع الكتابي اذا لم  
يسلم القاضي الدين ينبغي له ان يسهلهم على الميت دين فان  
قالوا لا قسم بقولهم وان ظهر دين بعد القسمة فعليه ان



ونكاح صحيح وان لم يحصل وطء والخلوة وان كان في مرض الموت خلتا فان العقد عنده باطل اذا كان في مرض الموت فلا ارث به عنده وقد ائمتنا الله تعالى الارث بالنكاح لكل من الزوجين فلا توارث بينهما من الفدية وهو الذي فند شرطاً من شروط الصحة كسهره ولا توارث ايضاً بنكاح باطل كنكاح المنة والموت وان جرت الدة او ولد في الاصح ونكاح المحارم اجماعاً وولد وهو بثوت حكم شرعي او تباطى سبب سخطاً فند شرطاً من شروط الصحة كسهره ولا توارث المولات وقد تجتمع في الوارث جهتان من هذه الثلاثة كما لو ماتت بنت العم ولم يرثها الا تزوجها ابن عمها فانه يرث النصف بالنكاح والنصف الاخر بالتراية لكونه عصبة وكذا لو كان تزوجها ابن خالتها ولم تترك ولزناً غيره فيرث النصف الاخر لكونه من ذوي الدرجات وكذا لو اشترى جارية وعقبتها وتزوجها ثم ماتت ولم تترك من الورثة غيره ورث النصف بالنكاح والنصف الاخر بالولاء وولد بعضهم سبباً لا بياً وهو بيت المال عند من قال بارتد كالدوام ما كان بيت المال مستظلاً ولا يخبر انما ارثت من لا وارث له اعتقل عنه وارثه وهو صلي الله تعالى عليه وسلم لا يرث لنفسه بل يبرئ للمسلمين وبعض المالكية شرطوا في ارثه انتظام بيت المال واطلقت الشافعية ارثه في التخييم وخصه في الجدي بالمنتظم واماناً واحداً بشر حبيل لا يرثان اوت بيت المال اصلاً كما سياتي وقد يجتمع الاربعة كلها في شخص واحد كما مام المسلمون المستري بنت عمه ثم اعتقها وتزوجها فانما انت وليس لها وارث غيره فهو ابن عمها

يقتضونه من مالهم فنقل السيد احمد هذه المسألة عن روح الشرح وقد تقدمت كلها في كتاب التسمية فتنبه ويستحق بالنكاح اي ويستحق الوارث الارث ويصح ان يكون مبنياً للفاعل وصبره يرجع الي الوارث المعلوم من الورثة ولو وصليته كالثالث الارث لصح به يعني وقيل لا يورث وانما هو اي المصحف من ولديه يعني الورثة يعني يختص به من هو اهل له فلو تعدد الاهل يستقلون منها بارة وتقدم للشم في كتاب التسمية عن الجواهر انه لا يتقسم الكتبة بين الورثة ولكن يستفعل كل باله بارة ولا يتم بالا وراث ولو برضاها وكذا الوكالات كتاباً اذ اجماعات كثيرة ولو تراضوا ان تقدم نكتب وياخذ كل بمضها بالقيمة لو كان بالترا جاز والالا هو فتولاه والالا يستغاد منه ان لا يجبر الاب من اخذ كل واحد منهم بمضها بالقيمة ويستغاد منه هذا ان لا خصوصية للمصحف بل اكتب العلية كلها كذلك وقد نبت الساج علي ان المفتي به ثبوت الارث صبر فيه باخذ ثلاثة برحم اي بنسب والمتقون بالنسب علي ثلاثة انواع المنتسب وهم الاولاد والمنتسب اليهم والابا والامهات واقارب المنتسب اليهم والاد الاخوة والادخوات والاعمام والعمات والادخوال والخاللات واولاد كل واحد منهم وان سفل والرجم قول المات وكذا غير بعض المصنفين بالقرابة قال القاضي افضل الدين الخوجي الاصل في الميراث القرابة وغيرها محمول عليها والمحمول امرافه خاص وعام فالخاص ثبات حل وعقد فالحل الاعتاق والعقد النكاح والعام الاسلام ولا يضر ذوي الدرجات فاختيرهم عن غيرهم كما لا يضر تاخر الاخ مع الابن مع ان سبب ارث الجميع القرابة ونكاح

وزوجها ومولاها وببيت المال فلو كان بدل الامام رجل اخر  
 اجتمعت فيه الاسباب الثلاثة: المحقق عليها فتصفو <sup>للمستحق</sup> المحقق  
 للتركة عشرة اشناق مرتبة يعني يلاحظ الترتيب فيها بان  
 يقدم الاول ثم الذي يليه ثم ثم كما افاده بقوله فيبدأ بذي  
 النور <sup>الاول</sup> ~~فانما~~ <sup>للمنتسب</sup> ~~للمنتسب~~ وانما فسر الرابع من المحقوق الاربعة  
 دون <sup>الاول</sup> ~~فانما~~ <sup>للمنتسب</sup> ~~للمنتسب~~ لم يتصرف لانواع الديون وانواع الوصايا  
 لانه ~~المحقق~~ <sup>للمنتسب</sup> ~~للمنتسب~~ <sup>للمنتسب</sup> وما قبله بوطيه له ولعلم ان حق  
 الورثة منتقلة بآلية التركة واعيانها كحق الموصي له فلا يجوز  
 لبعض الورثة ان يبتا ثريين ويوقع قيمة ما خص بقية <sup>التي</sup> تخلي  
 الا برضاهم واما التكفين وقضا الديون فانها يتعلقت بآلية  
 التركة لان ماليتها التركة واجبة الصرف اليهما لا بعينها ولذا جاز  
 للورثة دفع المال واستخلاص اعيان التركة لانفسهم اي اولى  
 السهام المقدرة المبينة الثابتة في الكتاب او السنة او الاجماع  
 والسهام المقدرة النصف والربع والثمن والثلثان والثلث  
 والسدس وهو اي اولو الغرض انني عشر عشرة من الذب منها  
كلا ثمن الرجال وهم الاب والجد والابن والجد من الاب  
وهي البنت وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت لادب والاخت  
لام والام والجددة وابنة من السبب وهي الزوجان وانما قدمت  
اصحاب الغرائب علي العصابات وان كانت المصونة اقوي سببا  
اما بالجماع او بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الحقو الغريبين  
عليها فابقى فهو لاولي رجل ذكر وايضا وانما قدرت لهم تلك السهام  
بلدتهم لتغيرهم لياخذوها من التركة ابتداء فان بقي شيء ياخذ  
غيره علي ان التقدير بالنص ومعني كون المصونة اقوي لاسباب  
 اي

اي انه يستحقها جميع المال حالة الانفراد بحصة واحدة وهي  
حصة العصوية فقط بخلاف ذوي الغرض فان الواحد منهم  
في حالة الانفراد لا يستحق جميع المال من حصة واحدة بل بحسب  
بعضه بالغرضية وبعضه بالود ثم بعد ذلك يبدأ بالعصبات جمع  
عصبة وهي في اللغة تشمل كل معنى الاحاطة فقال عصب  
القوم بخلاف احاطوا به وعصب راسه بالعصابتين وهي عصب  
به الراس واعتصب فلان بالثايج والجامدة وبه سميت العصب  
وهي قرابة الانسان لا يبره يحيطون به قربا وحراسة وزنا فالأ  
طرف والاب طرفوا لآخر جانب والم جانب وسياتي متناوئ  
تعريف العصب شرعا والال الواقعة في العصبات الخمس مستوى  
قيد الواحد من العصبات واجمع منهم في الاستحقاق وجمعه  
للأثر والراجح لما سببه الجمع في ذوي الغرض وقال ابن كمال في  
بصيفة الجمع هنا وبصيفة الافراد في قسمها الذي هو العصب  
السببية الا في تنبيهها التي تنوع هذا القسم الى انواع واستكر  
الحكم المذكور بينها فجلد في القسم الاخرها قال السيد احمد في  
ان الثاني تحت المعتق وعصبة الذكور النسبة لانها اي العصب  
النسبية اقوى لان سببها القرابة الحقيقة بخلاف السببية  
فان سببها القرابة الحكيمة ثم بعد تقديم يبدأ بالمعتق بكسر  
الفتوة في الاولى ثم يولي المعتاق ليشمل من عتق عليه فرب  
بالأثر ان ادخ لم يوجد الاعتاق وكفى بوجود ولد المعتاق فانه  
عليه مولي العتاق ووث المعتق ولو كان المعتق انثى فانها  
لا تذكر في العصبية كولد المعتاق بل يطمح ان استخرجه رضي  
الله تعالى عنه اعتقت عبد لها فاته وتترك بنتا فاعطى النبي

في النكاح فقط لا في باب الميراث ايضا الذكوري المصنوع  
 بانفسهم فلو ماتت الميتة وترك ابنت سيدة وبنته كانت  
 الارث للاب فقط وترك بنت سيدة وابنته لاحقة لها  
 في الميراث وانما يحتاج الي هذا التبدل على تقدير ان يكون  
 المراد من العصبته هاهنا العصبه النسبيه فقط وما اذا  
 اريد بها هو اعم من النسبيه والسبيه فلا حاجة اليه فلو مات  
 الميت عن سيد من اعتنقه لا بد لتقليل لتقليد عصبته  
 الميت بالذكور ليس للنساء من الولاء الا ما اعتنق  
 من اعتنق ونقل السيد احمد عن حاشية في زياده عن القنية  
 نبات الميت وذو الرأيه يرثون في زماننا اذا لم يكن للميت  
 وارث من جهة النسب ونقل عن المرصدا ان الفتوي اليوم  
 على هذا وقوله وذو الرأيه الصغير يعود الي الميت وقوله  
 يرثون في زماننا على ترتيب ارثهم المهرود فانه لا دليل  
 في كلامه على ان العالي منهم والسافل يشتركان في ارث الميت  
 وانت قريب انه نقل عن المرصدا الفتوي بالجزم لا بصيغة قبل  
 ثم قال في زياده عن الخائفة حكى عن بعض مشايخنا انهم  
 يستقرون في هذه المسئلة بدفع المال الي بنت الميت لا بطريق  
 الارث وكنت لادريها اقرب الي الميت من بيت المال كفيف  
 وان ليس في زماننا بيت المال وانما لان في زماننا الصغار يترو  
 التامين ولو دفع ذلك الي سلطات الوقت او القاضي لا يفرق  
 الي مصارفه وقد مر انهم في كتاب الولاء تقررون ذلك واعتماد فرا  
 ان ثبتت عند عدم ما تقدم ذكره من المعصيات الوداي  
 يرد الباقي من اصحاب الفروض على ذوي الفروض النسبيه

جسه

اراداعلا ولم يكن له وارث يقدم  
 عليه ورثه سيد من اعتنقه مخرج

صلى الله عليه وسلم نصف ماله لابنته ونصفه لابنته خيرة وبرها  
 علم وجه تقديم العصبه السبيه على الراد ايضا حيث لم ير النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم علي ابنته الشريف بل اعطى الباقي للميتة  
 وهو اي الميتة العصبه السبيه اي اغنا حكم له بالمصونية  
 الاعتناق ثم الميتة اعم من المرفوف والمقرله ويقدم المرفوف  
 على المقرله ويشترط في صحته ان لا يكون لا في المرفوف ولا في المقرله  
 وان لا يكون كذلك باشرع ابن كحلل واللام في الميتة للميتة  
 الميتة من معتقة مطلقة سواء الفتنة لوجه الله تعالى والميتة  
 او بطريق الكتابة او بشرط ان لا ولا عليه وانما اخر مولي القناعة  
 عن العصبه النسبيه لما ذكرنا ولقولنا صلى الله تعالى عليه وسلم  
 لذلك الرجل في معتقة هو اخوك ومولاك فان شكرت فخير  
 له وشكر لك وان كفرتك فهو خير لك وشكر له فان مات ولم يدع  
 وارثا كنت انت عصبته كذا في بعض شروح المراجعية ثم عصبته  
 هذا هو الرابع من الصارف اي يبد اعند عدم عصبه الميت النسبه  
 والسبيه بعصبه مولي القناعة وهي ليست من جنس عصبه  
 الميت ولا علي ذلك قولهم في كتابه النكاح مولي القناعة اخر الصا  
 ابنه قال قال في روح التروح يلزم علينا ان لا تكون عصبه مولي  
 القناعة عصبته من جهة النسب ولا من جهة السبب وان تكون  
 العصبه من جهة السبب مقصورا على مولي القناعة وان تكون  
 المصارف عشرة لانتسمة الكل بالكل ام قلت وقد جرح الكا  
 الي كونها عشرة كما تقدم في كلامهم والمحققون لا يتركون عشرة  
 اصناف ولا وجه لابطال كونها عشرة نعم قولهم في كتاب النكاح  
 مولي القناعة اخر المعصيات محمول على انه اخر في باب الولي  
 في



كذلك فان ما يعطي ثانيا اقل مما يعطي اولاً وهذا مذهب  
 علي وابن عباس رضي الله تعالى عنهم وبه اخذ اصحابنا  
 ومذهب من يروون ان ثابت انه يجعل النافل بيت المال ولا  
 يرد علي ذوي السهام وبه اخذ مالك والشافعي فعدوا اذا  
 مات الميت عن بنت وام كانت المسئلة من ستة فلا تفي  
 نصفها للبنت وللأم واحد وهو السدس فحلت السهام اربعة  
 ونسبة الواحد الي الاربعة ربع ونسبة الثلاثة اليها ثلاثة  
 ارباع فالسهامات الباقيات للام وربعها وهو نصف سهم  
 ثلاثة ارباعها وهو سهم ونصف وترجع المسئلة الروية  
 الي اربعة وانما قدم الردي علي ذوي الارحام لان اصحاب  
 المزايين بعد احراز الغريضة صاروا من جملة الارحام الحكم  
 فيهم اولاهم بالكرامة اقربهم الي الميت فالبيت اقرب اليهم  
 جملة ذوي الارحام ثم ذوي الارحام بيبي اذا عدم اصحاب  
 الفروض النسبية والعصبات النسبية والسببية يبدأ في  
 التركة ذوي الارحام وانما قيدنا اصحاب الفروض بالنسبية  
 لانه اذا كانت في المسئلة احد الزوجين يعطي فرضه وبقي  
 لذوي الارحام لانها ليا من اهل الكوفة كما ان المال عند  
 عدم يقسم بين ذوي الارحام يقسم باقبي من فرض بينهم  
 قال الاكل وقال ابن المبارك هو قريب ليس بذوي سهم  
 والعصبة سواء كانت قرابة من جهة الام او من جهة الاب  
 او من جهتها كما سياتي ثم بعد اي عند عدم هوالذكر بين  
 يبداء بموالي وهي في اللغة بمعنى المصادقة ضد  
 المداواة وفي الاصطلاح ان يقول حر بالانطلاق يعني

اخرز به عن الزوجين فانها من ذوي الفروض السببية اذا  
 حلت لهما من الرد لا تنقطع قرابتهما باخذ هلفيهما الي هذا  
 اثنان ابن الاعرابي في قوله لاسرانة فاني لست منك ولست مني  
 اذا ما طار من مالي الثمن فهذا عند عمر وعلي رضي الله تعالى  
 عنهما وعند عثمان رضي الله تعالى عنه يرد علي الزوجين  
 ايضاً قال ابن التتاري قبلي والغني في زنا ننا علي هذا  
 لنفسا دبيت المال وفي الذخيرة ان الفاضل من سهم الزوجين  
 لا يدفع الي بيت المال بل يدفع اليها لا منها اقرب الي الميت من  
 جهة السبب من غيرها وكذا الاب والبيت من الرضا وفي  
 القنية يرد علي الزوج والزوجة في زماننا وفي المصدا القنوي  
 اليوم علي هذا وذكر الامام عبد الواحد الشراهي في زنا بيته  
 مثل ما قدمناه عن الذخيرة في الرد علي الزوجين الا ان فيه  
 لا يوضع في بيته المال بل قول صاحب الذخيرة لا يدفع وهذا  
 يدل علي ان الدفع اليها متعين الا ان الدافع مخير بين الدفع  
 اليها والي بيت المال كما تنزهها خالصا بل ربما يكون المراد  
 انها اولي من نحو الجيران لما جري بينهما من الزوجية وقد  
 تقدم لشم في كتاب الولاء انه يرد علي الزوجين واعتماد ذلك  
 وسياقي لدا يفرقتهم وفي القنية امرأة ماتت عن زوج  
 الزوج النصف الباقي الي مسلم عالم يحتاج يفرق عند الله تعالى  
 بقدر جثثهم الاول ان يقول كما قال ابن الكال علي نسب  
 حقوقهم اي يعطي لصاحب الثلث ثلث ما يقسم بالرد  
 لصاحب الربع ربعه قال واعلم يقتل علي قد جثثهم لاد  
 المتبادر منه المسألة بين المعطي واولاد المعطي ثانيا ليس  
 كذلك

اذ الرجل لبا تين فيسلم على يدي ويبر اليه فقال هو اخوك وملا  
 فانت احق به بحياه وما تفتول ومبر اليه معنا ويا قد بيت  
 وقد روي الا لشعب انه سال عمر رضي الله تعالى عنه عن من اسلم  
 على يديه ووالاه وترك ما قال مير انه ترك فان ابنت فلا يخرج  
 بطلقت روي يجمع كونه مقيدا بالعرف فان كان مرفوعا عندهم  
 انهم يسلمون ويؤاكلون ولو كان مجرد الاسلام بغير عقد مفيدا  
 لما جمع اكفارا الذين اسلموا على يد رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم وعلى يد الصحابة رضي الله تعالى عنهم موالى لهم ولم يترك  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واحدا به عن مات ولم يترك  
 وارثا ولم ينتقل ذلك اصلا وقد مرت الادلة مستوفاة في باب  
 ولاد الموالاة وقد ذكرنا ارجح المات في ولاد الموالاة شروطا  
 خمسة كونه حرا مجهول النسب بان لا ينسب الاسفل الي غيره  
 اما نسبة غيره اليه فيغير مانع وان قلنا كونه عربيا وان لا يكون  
 له ولا اعتنا بولادته ولا موالاته احد وقد عقل عنه وان لا يكون  
 عقل عنه بيت المال وكونه تركب العقل في الجبابات والارث  
 وشروط ابن الكمال ان لا يكون له عند العقد وارث نسبي كمن  
 يشكل عليه قولهم ويدخل في هذا العقد ولاده الصغار  
 فانهم ورنه تنسبه وقد تقدم البحث مستوفى ولذا اختصر  
 الشرحنا وقال كما روي كتاب الولد وبثبت له ابي للمولى ال  
 على الباقي بعد فرضه احدا الزوجين اذا افتقدت عداها من  
 ذوي الغرض والمصابت وذوي الارحام وتقل ابن الكمال عن  
 المحيط عصبة مولي الموالاة تقوم مقام مولي الموالاة عند  
 فتدعه على الترتيب المذكور في مولي العتاقة وعصبة مقدمه

سلم غير معتقد لاحد ولم يعقل عنه احد الا خرائت مولاي تربي  
 اذا مت وتقل عني اذا جيت وقال الاخر قبلت فيخند صح عقد  
 الولد ويكون القابل مولي له يبر له اذا مات ويعقل عنه اذا جيت  
 خلافا لشافعي وان شرطت الجاني فلي ماسرطا ان لا نا على  
 الصفة المذكورة وان قال احدهما دون الاخر يبرث الساكن من  
 القابل ولا يبرث القابل من الساكن ويجوز فسخ هذا العقد  
 قوله وفلدا الا ان يعقل عنه ويدخل في العقد ولاده الصغار  
 ومن يولد له بعد ذلك وكذلك اولاد المرأة اذا عقد به وان شابه  
 فاذا كرم بعض الاولاد ولاد فسخ العقد لم يكن لذلك قال ابو  
 حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح ولاد الموالاة عن امر اقربا وعشيرة  
 ولا من عليه ولا عن ائمة ولا عن عليه جناية عقل عنه بيت مال  
 المسلمين ولا بين العربيين ولا بين العرب والمجوس ولا من السلم  
 للكاقر ويصح من الكافر للكاقر ويروى عنه انه يصح عقد الولدان  
 كان له عشيرة واقارب وفي المصنف كون الاسفل مجهول النسب  
 ليس بشرط لصحة الولد فتقدم الموالاة من موزن النسب صحيح  
 ايضا خلافا لما في صدر الشريعة والاسلام على يديه ليس بشرط  
 فيه على الصحيح وعجز الاسلام بدون العقد لا يصح عند علمائنا  
 واما ما روي عن تميم الداري انه قال سال رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم ان الرجل من المشركين يسلم على يد رجل  
 من المسلمين ما السنة فيه قال هو ولى الناس بحياه وما تة  
 يبرهوا ولى الناس لحياه تروى بها وعقد لهما تروى من حيث  
 الصلابة عليه والتورث فهو كمول على العقد بعد الاسلام  
 لما روي في رواية اخرى انه سال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

صحيح لانهم ينجون اقارب الرجل بالولد والوالد والروضة والمولي  
 لانه لا يبعدوه اذ ليس فيه تحيل النسب على غيره فقصده الشرطي  
 صحة اقاربه بالادب ثلاثة اشيا تصديق الادب ويكون المقرض  
 بولده مثله كمثل عدم كونه معروف النسب من غيره وفي صحة اقاربه  
 بالولد ثلاثة اشيا ايضا تصديق الولد الا اذا كان صغيرا وغير  
 عاقل او عموك له فلا يحتاج الي التصديق ويكون المنزل من بولده  
 مثله كمثل عدم كونه معروف النسب من غيره وفي صحة اقاربه  
 بالمولي عدم مولي عننا فتمعرفه واذا اقربا الروضة فشرط ان لا يكون  
 لها زوج معروف وان لا تكون في عدة الغير وان لا يكون حجة  
 ذا دم حرم منها ولا اربع سواها ولا مرة لا تقرب الا بثلاثة نساء  
 والزوج والمولي ويشترط لصحة اقاربه بهذه الاشيا ما يشترط  
 في حق الرجل ولا يجوز اقارب المرأة بزوجه ولها زوج معروف لان المهر  
 يصدق الغير ولا نهى كذا تنه في هذا الاقرار شرعا بخلاف الرجل  
 لواقربا مرة ولها مرة معروفة صغ اقاربه مع ملاحظة الشروط  
 السابقة فانه غير مكذب في هذا الاقرار شرعا وقد ذكرنا في باب  
 اقارب المرء ان صحته الاقرار بالادب هو المشهور الذي عليه  
 الجمهور وقد ذكر الامام الغنائي في فرائضه ان الاقرار بالادب يبعث  
 وكذا في صغ السراج لانه الانسان للادباء الا لا يسمونها وفيه حمل الزوجة  
 على الغير فلا يصح اهرامه قال وكفى الحق صحة جماع الامانة فكانت  
 كالادب فلم يخطأ هو ولو قررت المرأة بالولد من زوجها القام بالمحنة  
 منه لا يبعث الا ان يصدقها الزوج او شرحت القابلة بتعيين الولد  
 وصح اقاربها بالولد ان لم تكن من زوجة والمعتدة او كانت من زوجة  
 وادعت انه في غيره فصار كالولد عاه الزوج منها لم يصدق في

على المنزل بالنسب على الغير قال السيد احمد وها هو قوله على الترتيب  
 المذكور في مولي الدقائق ان المراد بعصبة المتصون بانفسهم  
 اه ذكره السيد ثم المنزل بالنسب انما قال على الغير تخيينا المعنى  
 المحل كما لو اقر انسانا بانه اخوه او عمه او اب عمه فانه محلي في جميع  
 ذلك نسب المنزل على غيره ففي الاخ تحيل النسب على الاب بانه  
 ابن ابيه او ابن امه وفي الم تحيل النسب على الجد وفي ابنا الم  
 تحصيل النسب على الم فان كان للمقر وارث معلوم غير الزوجين  
 قريب او بعيد فهو ولي بالميراث من المنزل لانه لما ابيحت  
 نسبته من ذلك الغير لا يترام الميراث المعروف ولا مزاحمة اذا  
 كان الميراث احدا الزوجين وان لم يكن له وارث من ارحام استحق  
 المقر ميراثه لان المقر لا يترام التصرف في ماله عند عدم الميراث  
 الاقربى ان لم يوصي بجميع ماله فيسقط المقر جميع المال  
 وان لم يثبت نسب منه واعلم ان الاقرار بالنسب المتضمن لحل  
 النسب على الغير على نحو في احدهما ما يكون بحيث يثبت النسب  
 من ذلك الغير كما في زريه بان بكر ابنه فانه يتضمن حل نسب  
 بكر على ابيه ويثبت ذلك النسب في ضمن ثبوت نسبه من زيد  
 والاخر ما يكون بحيث لا يثبت النسبة من ذلك الاقرار بزريه  
 بان بكر اخوه فانه يتضمن حل نسب بكر على ابيه ولا يثبت  
 ذلك النسب فتقوله لم يثبت اي لم يثبت باقراره نسبه من ذلك  
 الغير لاحتراز عن النحر الاول اه وكلامهم في النحر الاول  
 وهو قوله هذا اني انه من تحيل النسب على نفسه ولو لم يترام  
 تحيلا على غيره وليس من باب تحيل النسب على الغير بقصد  
 وان لم يترام منه ولا اقرار على نفسه المقر نسب اوصاله او غيرها  
 صحيح

زید قبل رجوعه عن اقراره ورثه بكل المنزله ان لم يكن لزيد وارثه  
 سواه والافليس لكبر من احمه ورثه زید لان اقرار زید حجة ظاهرة  
 لا تنقضي الي رتبة الميراث فلو رجع زید عن اقراره ثم مات ولم  
 يكن له وارث اخر لم يرثه بكر ليد استمر اقراره الي موته واما لو  
 صدق زید اولده في كون بكر ابنه ايضاً ثم رجع زید عن اقراره  
 فزید منكراً فرجع زید وانكاره غير مانع لكبر من ارثه من زید  
 ومن ابنه فاحفظ هذا التقرير وثبته وقد مر هذا البحث في  
 هذه المسائل كلها موضحاً في باب اقرار الميراث وتامه في شرح  
 السراجية سيما روح النور وقد خفضت ابي روح النور كما  
 لحض الاكل ضوئاً السراج قال السيد احمد فيها علمت عليها  
 اي فيما انتهت علي السراجية شبه ما افه عليها في من مختصر  
 روح النور بشي ملكت كتاب علي سبي لخطه وهونه والجامع  
 النفاضة والغرة في كل نهر بعدهم اي ثم بعد عدم من نقد  
 من الراتب يصرف المال الي الموصي له بما زاد على الثلث ولو  
 كانت الوصية لذكر الكل اي بكل مال الموصي فيعطى له جميع ما  
 اوصي له به لان منه عما زاد على الثلث كانت لاجل الورثة  
 واذا لم يوجد منهم احد فله عندنا ما عني له كمال وقال مالك  
 والشافعي والاوزاعي والحسن بن صالح لا يجوز الوصية بما  
 زاد على الثلث اصلاً فيوضع ما زاد على الثلث في بيت المال  
 للمسلمين لان في دفع ما اذا بطل حقه مصارف بيت المال فلا  
 يتخذ ولنا ما روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه  
 قال يا معشر هذا ما قيلت من العرب اولى بان يموت الرجل  
 منهم ولا وارث له غيركم فاذا كان كذلك فليصنع ما له حيث

حقتها لا يتصدق بقرها ثم الاقرار في جميع ما مر في الصحة والمرض سواء  
 لان حاله المرض اختلفا في الصحة فيها يتعلق به خفي الزمان  
 والمرض والسبب والولاء والنكاح لا يتعلق بها احترام باعتبار ان  
 النسب والولاء من حوايج المريض لان حياته لغرضه وطارئه لانه يقوم  
 مقامه في املاكه حتي يرد هو بالعيب ويرد عليه به لان الميت  
 حي وكذا النكاح من حوايجه فان المريض اذا تزوج امرأة بمهر مثلها  
 اعتبره بن جميع المال واما الخو المات في وهو قول المقر هذا الخي او  
 عجي وابن ابني او جدي او جديتي فلا يصح اقراره في حق الوارث المات  
 مالم يثبت ذلك فلو ثبت ما قرب به برهاث او باث صدقة المقر  
 عليه وذلك في قول المقر هذا الخي معناه هذا ابن ابي فصدق لولاه  
 في اقراره وكذلك القول هذا الخي من امين فصدق لزوجه امه التي ولدت  
 منه ورجا يكتفي في هذه الصورة بتصدق بماله وكذلك الوصديق جمع  
 ورثة المقر عليه وهم من اصل التصديق او اقر المقر عليه بمثل اقراره  
 بانه قال من غير علم باقرار المقر باني فاما اذا صدق اقرار المقر  
 لان تصديقا والظاهر انه اذا حل نسبه علي نفسه رث المقر  
 له منه قصد او من غيره لزوما قاله السيد احمد او تشهد رجل اخر  
 مع المقر بان المقر له اخوه وابن ابيه فيتم نصاب الشهادة تثبت  
 نسبه حقيقة وراحم الورثة اي ورثة المقر والمقر عليه وان  
 وصلية رجع المقر عن ذلك الاقرار فلا يعتبر بوجوهه وذلك  
 لانه لا صدقة المقر عليه في اقراره او قامت البيينة علي ثبوت  
 نسب المقر له او اقر المقر عليه بمثل اقرار المقر لنسبه فلا يصح  
 بعد ذلك جوع المقر وكذلك الوصقة اي المقر المقر له وذلك بان  
 قال زيد ليكر هذا الخي وصدقة بكر ولم يصدق والد زيد ومات  
 زيد

ما اشتره فيها بينهم من قولهم من مات ولدا وارث له فوارثه  
 جماعة المسلمين وانما قلنا انه ليس بطريق الارث لانه ليس  
 بين الذكر والذني في العطية من ذلك المال ولا تنسوية  
 بغيرها في الموارث لانه ينتقص باولاد الام فانه يسوي  
 بينهم فيها و ل ان الذمي اذا لم يكن له وارث وضع ماله  
 في بيت المال ولا ميراث للمسلم من الكافر لان الاموال الموضوعة  
 فيه لا توضع كلها من جهة واحدة فيجوز ان يوضع مال المسلم  
 بجهة الارث ومال الكافر بجهة اخرى بل لانه يعطى من ذلك  
 المال لمن ولد بعد موت صاحبه ويعطى منه لا ولاد المسلمين  
 مع وجود ابائهم ولا ينتقل نصيب من كان موجودا عند موته  
 غنمات الي ورثته ولو كان الوضع فيه بطريق الارث فيرثها  
 نثبت هذه الاحكام اه بل فينا للمسلمين اي بل يوضع فيها  
 بغيرها للمسلمين وقال بعض شراح السراجية ثم المعني في  
 بيت المال ان يوضع ذلك المال الموصوف في بداي يبرف  
 في مصالح المسلمين من تسد الشغور وبناء القنطر والجسور  
 ونفقة القضاة والمفتين والمدربين وما اشبه ذلك  
 على ما عرف في موضعه اه قلنا وقد مر الشارح في فصل  
 الجزية ما ينبغي ان البيت الرابع من بيوت مال المسلمين  
 ما توضع فيه اللقطة وتركته من مات بلا وارث ودية مقتول  
 بلا ولي ومصرفها القبط فقير وفقر بالولي وفي شرح مختصر  
 الطحاوي ومصارف بيت المال سالحة الربيض واكفان الموي  
 ونفقة اللقطة العاجز عن الكسب واما ما يبرف في نحو سد  
 الشغور وبناء القنطر والجسور وكتابة العلماء والنفقة في

عنة

بيتا ولم ينتقل عن غيره خلد في منزل الاجماع ولان الموصي  
 قصد صرف ماله كله او بعضه الي هذا الشخص بعد وفاته من غير  
 اضرار شخص معين فوجب ان ينفذ قصده كالوهدية او  
 تقصده في صحته رعاية لحقه المكلف في تنفيذ ما ربه ويحصل  
 مقاصده وقولهم فيه ابطال حق المصاري غير جيب لانه لا  
 تسلم تعلق حقهم بالولد وانما قدم عليه اي علي الموصي له بما زاد  
 على الثلث المقر له بالنسب على الغير لانه نوع قرابة ولو قال  
 لادن فيه نوع قرابة لكان اولي بجلد في الموصي له اذا كان خنيا  
 ولما التريبت فاما ان يكون صاحب فرض او من العصابات او من  
 ذوي الارحام فان كان وارثا فنقد حكم جميع ذلك وان كان  
 محجوبا بمت هو او ولي منه فلا كلام فيه لان محجوبا فانتنت  
 قرابته والداد بالذوق الاحتمال يعني ان حال المقر له اقرب  
 لاحتمال الصدق في اقرار المقر له بالظاهر ذلك حيث اصر  
 على ذلك الي الموت والوارث مقدم علي الموصي له بما زاد علي  
 الثلث افاده الاجل ثم يوضع في بيت المال نبه التارح  
 بقوله يوضع في يانه ليس كما لا سما التي جأت بعد كلنة  
 ثم جبر مرات باليا المقدرة صلة لبيد اللطفه علي فيبدا  
 بالصحابي الغرايض فانه ليس بعد بيت المال مصرف اخر لبيد  
 به ويقدم علي ذلك فلا يصلح ان يقدم فيه بيدا مع صلتها  
 وصهي البانبتد فيه يوضع و صلتها وهي في وانما وضع في بيت  
 المال لانه مال ضائع حيث لا مستحقة له لا ارقا قال ابن  
 الكال ولذا قال يوضع في بيت المال ولم يقل ثم بيت المال  
 لان المتبادر منه ان يكون بطريق الدرر كما هو الظاهر  
 ما

ويقتضيه وهو هاهنا قسمات لانه اما من في النقص  
اوفي غيره والمنوع للمعنى الاول يسمى محروما وذلك للمع  
حرمانا والمنوع للمعنى الثاني محوبا وذلك للمعنى محبا  
والمراد هاهنا المعنى الاول واما المعنى الثاني فسيأتي في  
الحج ان شئ الله تعالى قال ابن الكمال ولما منع من الارق في  
مخوم ما منع عن المور ونية وهي النية فان الدتية عليهم  
الصلاة والسلام لا يورثون قال صلى الله عليه وسلم  
منع من ان لا نبيا لا نورث وما منع عن الوارثية وهو المراد  
هنا هو وفي الدر المنثور عن الاشباه ان النبي لا يرث ولا  
يورث هو والصغير في قوله وموانعه يرجع الى الارث وهو  
عبارة عن خلفه ذي نسب الميت الحقيقي او المكلي وانكاحه  
او لايه حقيقة او حكما وحقق له قائلها بعد موته وقيل  
في اخر عمره والخلاف هي جعل الباقي لانه الماضي وقولنا في  
التوريف او الحكمي ليدخل المفقود بعد مضي المدة والمراد باللا  
بداء الحرب وقولنا وانكاحه مطوف على النسب وانما اطلق  
الاول ليدخل سولي الموالاة وانما قاله او حكما ليدخل ما اذا  
ثبت النسب والنكاح والاول بالادوار فاده الكل على ما هنا  
اي في المتن احتريزه عما سياتي للشتم من الزيادة اربعة وجوه  
المحصر على الاربعة ان الصفة المانعة من الارث اما ان تقبل  
الروايل اوله الثاني القتل والاول اما ان يمكن انزلتها من  
قبل الموصوف به او لا يمكن الثاني الرق والاول اما ان  
يزول بمجرد الزعومة او لا يزول والاول اختلاف في الدينين  
والثاني اختلاف الاروين وقيل السب المانع اما ان يكون

الهمان وكنته القضاة وشهود القسمة ورقبا السوا حل وزر  
المتاكلة وذرايرهم فهو ما يؤخذ من اهل الحرب بلد قتال وما  
ياخذه العاشر محقق من اهل الذمة والحرب اذا مر عليه  
وهدي به اهل الحرب ومال اهل جزرات وما صرح عليه اهل  
الحرب بترك القتال قبل النزول بهم وهو البيت الاول من  
بيوت بيت المال والبيت الثاني ما توضع فيه الكافة والعشر  
ومصارف المذكورة في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الذين  
والبيت الثالث ما يوضع فيه الخمس والركان ومصارف  
المذكورة في قوله تعالى واعلم ان ما غنمتم من شئ الانية  
وقدموا للشرايح ثم ان علي الامام ان يجعل لكل نوع بيتا ينفذ  
وله ان يستعرض من احدها ليصرفه للاخر وقد ذكر وان  
ولادة الامور لولا اخذ واحدا منها لانفسهم زائدا عما يليهم او  
خطوط المصارف ولم يراعوها يكون ظلالا كانت المصارف  
المذكورة ملوحة الى اسباب الارث ذكر المانع بعدها قاله  
الاكل فان السب في الدولة كونه صاحب فرض وفي الثاني التسبب  
وفي الثالث قوة القرابة وفي الرابع القرابة التي لم تكن لها  
فرض ولا عصبة وفي الخامس غنى المولى وفي السادس  
الاقارب بالنسب واحتمال موته في الواقع وفي السابع الوصية  
وفي الثامن كون المال ضايبا ودخل في التقصيب المانع  
السببي وهو الممتلئ للمصارف قال عمر زاده ولما لم يكن وجود  
السبب للسببي كافيا في تحقيقه بل لا بد معه من ارتفاع الموانع  
شريع بعد الفراغ من ذكر الاسباب في بيات الموانع فتعال  
وموانع جمع مانع وهو ما لا جله ينتفي ما يوجب السبب  
ويقتضيه



فلوروثناه لصا قدار علي شني وقال صلى الله تعالى عليه وسلم  
 السيد لا يمكك الا الطلاق ولا نالوورثناه كتنا اعطينا الميراث  
 لاجنبي لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم العبد ما في يده مولاه  
 ومولاه اجنبي ونعتب ابن الكال في الدليل الاخير باننا لم نسمي  
 في المال فان ما في يده ليس للمولي قلت قد ثبت قوله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم المالك عبد ما بقي عليه درهم والعبد وصنف  
 الله تعالى بكونه لا يقدر علي شني فلو مات حر مسلم وترك ابنا قتيلا  
 مسلمي ولاد ابن ابراهيم ورث ابن الابن وجوز ابني كعدمه  
 ولو كان الرق ناقصا كماله قال ابن الكمال الرق فيه كامل وانما  
 النقصان في ملكه وكذا ذكره الحلبي وهو علي عكس المبرور  
 الولدان الرق فيهما ناقص والملك لا مل ولذا تك تتاد الكفاة  
 بالمال لا بالمدبر واما الولد وكذا مدبره ولد ابيرقان ولد  
 بويرقان لانه لما بين المالك اصل الميراث مع كونه اعلاها  
 بدليل انه اقرب الي الحرية لانه حر يد حيث يملكه كسابه ولا يملكه  
 مولاه وان اتلفها مولاه يلزم ضمان ما اتلفه والى النك ايضا  
 حتي لو ادعي البدل يعتق في الحال فلا بد بكونه لا ينفق في عدم الولاية  
 اولى وكذا بعض ائمة اعتق بصفه فانه محروم من الارث عند  
 ابي حنيفة وما لك رخصها الله تعالى وقال ابي ابو يوسف ومحمد  
 رخصها الله تعالى هو ابي المبعوض حر فبرث المبعوض ويحجب الوارث  
 الاخران لان المبعوض اقرب منه وهذا الخلاف مبني علي ان  
 الاعتراف يتجزئ عنده فيقتصر علي ما اعتق وعند ابي حنيفة  
 وهو قول ائمة في لاد الاعتراف اثبات اعتق الذي هو  
 قوة حكمية جالبة للولاية بان يظهر اثرها في الحال لصلاب حبيته

سببا لا تقطاع التناصرا ولا الاول الرق بنوعيه والثاني  
 اما ان يكون سببا لا تقطاع الولاية اولا ولا اول اختلاف  
 الدينين والثاني يقتل بنوعيه كذا قيل وقد قيل غير هذا  
 واقول الصواب انه لا دليل علي الاختصاص سوى الاستدلال  
 الشرعي كذا في بعض شروح السراجية قلت وقد نزع مج  
 اخصار الموانع في الاربعين لاسياتي للشارح ان من جملة الموانع  
 جهات تاريخ المواق وجها لوارث وقد تعجب ابن كمال  
 في عددها من الموانع كذا زاد ما خافا وهو الا ترداد  
 ونسذكر ان ثناء الله تعالى قوله عقيب ما ذكره الشارح من  
 الزيادة الرق وهو في اللغة الضعف يقال توب رقيق  
 اي ضيف وفي الشرع عبارة عن عجز حكيم شرع في الاصل جزا  
 والمحرر خلا في القدرة وهو قد يكون حيا وقد يكون سبيا  
 فقيده بالحق اخترا عن الحسن فان العبد رجلا لا اقوى واقل  
 من الحر كما كلفه عاجزا لا يقدر عليه الحر من الشهادة والولاية  
 والملك فالرق حكم شرعي في الابتداء خلافات الكفار لما استكفوا عن  
 عبادة ربهم فتالي صبروا انفسهم لمحققة بالجمادات في عدد مراتعهم  
 بمقولهم واساعلمهم وابصارهم بالندبر في ايات الله تعالى واستماع  
 زواجره وابصاره بالندبر في ايات الله تعالى والابتداء  
 بالرق في الدنيا وجعلهم عبيد عبيده والمحرر بالسبي في الابتداء  
 والملك ثم صلا في النفا من الامور الحكمية وهو بناء في الكيفية  
 المال كونه مملوكا من حيث انه مال والمالكية تنبني عن القدرة  
 وللملكية عن صند فلا يمكن اجتماعها في شخصي قاله المحل  
 الدين قال الله تعالى ضرب الله مثلا لعلوا لا يقدر علي شئ  
 فلو



لوكا ان الابن كله رقيقا لئلا اربعة اثاثات فمع حرية نصف الابن  
 تجب عن التخبين ثم لومات المبعوض عن ابيه وخاله فاورثه  
 المبعوض مجريته جميعه لا يبيه واما المقتف فان كان وارثا فهو  
 محجوب بالادب والحال من ذوي الدرجات قلت وقد ذكرنا  
 مسيلة يورث فيها الرقيق مع روق كله صورته استام  
 بكسر الهمزة جني علي بنار المعلوم عليه فلتحق بعد ما جني  
 عليه بعد الحرب فاسترق اي فسيماه المسلمون واسترقوه  
 ومات حال كونه رقيقا بسرية تلك الخاتبة التي اصابته قبل  
 الرق فدبيته لورثته الذين في دار الحرب نطل الي وقتئذ الا  
 فانه لومات بها قبل الاسترقاق كانت امرته لهم فكذا امه  
 لانعتاد السب قبله ولم اره لا يجتمعا فخر قال السيد احمد  
 هم قد اعتبروا وقت الاصابة في مسيل فيمكن ان يكون هذا  
 منها ويمكن ان يقال ان موته صدوره هو في ملك السيد فالاية  
 له اه وقال الشيخ الرجعي الظاهر انه تنسقط دية بالاسترقاق  
 لانه بذلك صارت نفسه مملوكة فستقلت حقوقه كما تقدم  
 ولذا يسقط دية اه والقتل هو العمل المؤثر في اذهاب  
 الروح اذا احل بالحي عجز العادة وانما قدم الرق على القتل لانه  
 شرعي بخلافه وقدم بعضهم القتل لانه نظر الي انه مانع غير  
 قابل للاروال فيكون غريبا بيه بذلك الاعتبار بخلاف الرق  
 فانه يمكن زواله لتتابع المانع القابل للاروال كذا افاده محمدا  
 الموجب للقود هو القتل العمد ليس بالادب والعود واجب فيه  
 عينا وليس للولي اخذ الدية الا برضى القاتل هنا قولنا هو  
 اخذ قولنا الثاني وفي قوله الاخر الواجب اما الدية والتعاضد

للتعاضد والشهادات والقوة لانتبثت في الحل الا يزال صدها عنه  
 وهو النصف الحكيم الذي هو الرق وهما لا يتجزيان بالاعتناق  
 فكذا الاعتناق والا لزم تخلف المعلوم عن العلة ومالا يتجزى  
 اذا اضيف الي الحل يثبت كله سواء اضيف الي البعض والي الكل  
 كالطلاق والمغرة عن التعاضد وله ان الاعتناق اليات التفت  
 بازالة الملك وهما لازلة الملك والملك يتجزى فكذا ازالة الذي  
 هو الاعتناق وقد تقدم ايضاح ذلك في كتاب العتق وما قال  
 به ابو حنيفة وما لك هو قول زيد بن ثابت واهل المدينة  
 وما قاله هو قول ابن عباس والحسن وجابر بن الخنف والشعبي  
 والثوري وزفر قال الثاني رطاس وعمر بن دينار يورثون  
 بل يورث اي لومات المبعوض وترك ما لا وورثة فترث ورثته  
 جميع ما يملكه ولا شيء لما لك بعضه لانه استوفى حصته الرق قال  
 احمد ابن حنبل وعثمان البتي وجزاة الزيات وابن المبارك  
 والمزني واهل الظاهر هو قول علي وابن مسعود ان المبعوض  
 يورث بقدر جزئيه المورث بقدر جزئيه الرقيق وكذلك يورث  
 عنه بقدر جزئيه المورث بحجب بقدر ما يديه من الرقة فعلى مذهبه  
 رجحه انه نقالي لومات امرأة عن زوج واخ شقيق حريث  
 وابن لها ببعض نصفه حر ونصفه رقيق فالزوج له الربع والي  
 لانه لو كانت الابن حر المالك المزوج للربع ولو كان رقيقا  
 كله كان له النصف بحجب هذا الابن بنصفه الحر الزوج عن نصف  
 الربع والابن ثلثة اثاثات والربع الباقي للادخ المقتنف وذلك  
 لان الابن لو كان كله حرا لكانت له اثاثات بعد فرض الزوج  
 الذي هو الربع فبسبب رقيقته نصفه منح عن ثلثة اثاثات والاخ

الانواع الثلاثة والنوع الذي قبلها ولو قال انتم والقَتْل الذي  
يتعلق به حكم القود والكنفارة لكان اولى لان من القتل ما لا  
يتعلق به وجوب القود ولا وجوب الكنفارة بل يتعلق بها انما  
يجرم فيه عن البراءة كمن ضرب بطن حامل فالتقت جنينا ميتا  
بحكم الكنفارة استحقا بالذكرة ابن كمال عن الهمداني والقَتْل  
الذي لا يتعلق به وجوب القصاص ولا الكنفارة فهو قتل الصبي  
والجنون مورثتها او قتل غيرها مورثه بالسبب كما اذا شرع جُلَا  
على ثارعة الطريق فوقع على مورثه او خنجره ابي قارعة الطريق  
فستقط مورثته فيها وما اتى جرحا على قارعة الطريق فعلق  
به مورثته فئات او صب الماء او بال او ترضى او بالت دابته او رث  
فانزلت به مورثته فئات او ساق دابته او قاده فوطيت مورثه  
فئات او قتله بحد قصاص او رجاء او دفنا او قتله او كان مكرها  
على قتله او سقط حائطه ما يل على مورثه بعد ما اشهد  
عليه فئات او وجد مورثه في داره قتيلا فانه يجب القصاص الذي  
ولا يمنع الارث وكذا لو ناله سماً فنشر به من غير ان يعجز  
او حبسه فئات جوعا او عطشا فان فيه الدية على المقتل  
صيانة لم الميت عن الردء ولا كنفارة ولا قصاص فيه فلا  
يتعلق به حرمان الارث وكذا المادل اذا قتل الباغي وهو  
مورثه لا يمنع الارث في هذه المواضع كلها لا بد الايجب القصاص  
ولا الكنفارة ولا اذا قتل الباغي المادل وهو مورثه فهذا على  
وجهين ان قال قتلت وانا على ابطال وآلات ايجز على ابطال  
فانه لا يرث بالاجماع وان قال قتلت وانا على الخف والآلات ايجز

لا القصاص بعينه والقتل لو ان يتعمد ضربه بسلاح او ما  
يجري مجراه في طريق الاعضا كالحد من الخشب او الحجر وكذا  
الحرق بالنار من قبيل القتل عمد وانما كان القتل عدا هو القتل  
المذكور لان العمد هو القصد وهو مرضي لا يوقف عليه الا  
بدليل وهو استئصال الالة الثلاثة فحيث استعمل الالة الثالثة  
كان متعمدا وحيث لا يستعملها لا يكون متعمدا وهذا عند اليام  
الاعظم فاذا قتله بغير ذلك يكون تشبه عمد وان كان مما قبل  
غاليا وعند ابي يوسف ومحمد اذا نفذ ضربه بما يقتل غاليا وان  
لم يكن محمدا كجرح عظيم او خنجر عظيم فهو ابيض عمد ورثه العمد  
عندها ان يتعمد ضربه بما لا يقتل غاليا والاصل ان القتل ان  
كان بسلاح او ما يقوم مقامه فهو عمد اتفاقا وان كان بما لا يقتل  
غاليا فهو شبه عمد عند جميعهم وان كان بما يقتل غاليا وليس  
محمدا فهو شبه عمد عند غيره عند الاصح قول الامام والقتل  
الموجب للكفارة وهو كذا في اقسام شبه عمد وخطا وما جري  
مجرأه فالاول كما اذا كرهه على صمود شجرة فزنت وبنات او عمد  
قتله بالابتغى غاليا لا لسوط فئات ومنه موت المرأة بوطئ زوجها  
وموجب الدية على المقتل والارث والكنفارة ولا قود فيه والثاني  
لان روي صيدا فاقصاه انسانا او روي سبي يظنه صيدا فاذا  
هو ادمي وبنات والارث كذا فانما فانقلب على شخص يقتله  
او وطيئته دابته وهو كرهها او سقط من سطح عليه او كان  
فجيره فحسب الجرح يده على دمي فئات وموجب هذيت  
التشديد الكنفارة والدية على المقتل ولا ارث فيها انما القتل  
اما ان يعمد الخنجر لمرءى فالبنت تجرم القاتل عن الميراث وهو كذا  
الانواع

علي الحق يريث في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لانه قتل  
 لا يوجب القصاص ولا الكفارة وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى  
 لا يورث لانه قتل بغير حقت والمعلم اذا داب ولد انسان وهو وارث  
 فوات لا يوجب حرمانه وكذلك الاب اذا بط فرج ابنه او اخته ارجمه  
 من غير ان يصف في ذلك فوات وما الزوج اذا عزر زوجته بان  
 لم تنطه في الفراش فوات فانه يوجب الحرمان فان قلت تشكل  
 على قولهم بانه لا يمتنع الارث الا القتل الموجب للعود او الكفارة  
 مساييل يجرم فيها القاتل مع عدم وجود القود والكفارة منها  
 ما لو قتل الاب ابنه عمدا فلا قصاص فيه ولا كفارة عندنا ومنها  
 الاب والابن اسما في دار الحرب فمقتل احدها صاحبه قتل  
 الخوارج البينان القاتل لا يورث من المقتول مع عدم لزوم التقاضي  
 ولا الكفارة ومنها قتل احدا لا سبب فيه صاحبه على قوله ابي  
 حنيفة رحمه الله تعالى ومنها قتل الباغي مورثه العادل في صفه  
 القتال قابلا تقتلته وانما على الباطل وكذا ان قال تقتلته وانما على  
 الحق على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى ومنها مسيلة الجنين  
 السا بقية التي قد منها هاتين ابن الكمال قلت قد اجاب الشافعي  
 المسيلة الاولى بتولده وان سقط اي القصاص والكفارة بجرمة  
 الابوة على ما مر يعني ان قتل الاب موجب للقصاص في اصله الا  
 انه سقط بجرمة الابوة عمدا بتولده صلى الله تعالى عليه ولم لا يقتل  
 والد بولده ولا سيد ببيده وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم  
 انت وما لك لا يبيك ولما وجبت الدية في ثاله لا على العاقل ولو  
 كان المال واجبا باصل القتل لوجب على العاقل كقتل الجمل والخطا  
 كذا قالوا قلت وكلا مناه في القتل عمدا والعادلا لا تقتل التمدد كمن  
 الاب لانه سببا لاحبا ابنه فلو لم يجرم ان يكون الاب سببا لاقباليه

ويقتل

ويقتل الحكم من الولد الي المجد مطا واي الام والجدات كذلك  
 فانهم ايض سبب لاجبانه وما القتل في دار الحرب فانه موجب  
 لانه قتل عمدا فاما محضا الا انه سقط لشبهة نشأت من  
 كونه نزيلا ولا سلطنة الامام فيها وهكذا نقول في قتل الباغي كونه  
 عدوا فاما محضا كونه القاتل في عسكر اصل البغي سقط للقصاص  
 توضيحي انه لو قتل العادل عادلا وكلاهما في عسكر اصل البغي لا يجرى  
 عليه القصاص كما تقتل في دار الحرب فبالولي لا يجرى على الباغي  
 فيه ولا يوسف رحمه الله تعالى طرد حكمه في الفصيلين وقال لا يورث  
 بحال كما قد مناه لانه قتل بغير حقت فان اصل البغي على الباطل  
 وتاويلهم الناس لا يصير حجة على غيره وفرض ابو حنيفة ومحمد  
 ما اذا قتلته قابلا كنت على الباظر ويدين ما اذا قتلته قابلا كنت  
 على الحق حيث حرمانه في الصورة الاولى دون الثاني لوجود التاويل  
 وان كان فاسدا فانه ملكت باننا وبلغ الصحيح المعتبر في حقت الدنيا  
 لما روي عن الرهوي رحمه الله تعالى انه قال اجتمع الصحابة رضي  
 الله عنهم على ان كل دم اريد بقتل القاتل فهو صدر فاذا كان  
 هدر القاتل بالقتل حقت في احكام الدنيا ولهذا لا يجيب الدية  
 ايض والارث من احكام الدنيا وهذا لان القتل منهم في حكم الدنيا  
 بشرط المسفة في حكم الجهاد بنا على دينا نتم وتاويلهم وان كان  
 فاسدا في الحقيقة فانهم اعتقدوا انهم على الحق وخصوهم على  
 الباطل فكان قتالهم معناه جهادا واسرا بالعرف ونهبها عن المنكر  
 في نزعهم وولايتنا منقطعة عنهم فوجب العمل بتاويلهم الناسد  
 في التوريت كما وجب في سقوط الضمان وما قتل الجنين فالا  
 فيه اخرج الكفارة على ما نقل عن محمد رحمه الله تعالى لانه صلح

ط

ولاخت مع الاب وكان للاب ثلثة ارباع درهم وثلثة ارباع درهم ولها  
ان يقتله فان لم يقتله حتى مات الاب صار نصيبه وهو ثلث  
ارباع القصاص ميراثا للاخ والقاتل ولاخت الثلث اسماها للاخ  
القاتل وهو نصف القصاص سقط عنه بقى سهمان للاخت  
وهو نصف الدية في مال الاخ والقاتل لانهما ورثت ربهما من الام  
وربهما من الاب وان قتل احدا اخوين الاب والاخر قتل الام  
عند ثم قتل قاتل الام قصاصا كان للاخت في مال قاتل الاب  
وثلاثون جزء من الكنب وسبعين جزء من الدية ووجهه انما  
قتل الاخ الا انه لا به وجب عليه القصاص للاخ والاخر ولاخت  
والام فللممعة والباقي وهو سبعة الاثمان بين الاخ والاخت  
اثلاثا واذا قتل الاخ والاخر الام وجب عليه القصاص للاخت والاخ  
الذي هو قاتل الاب وصار ثمن قصاص الاب الذي كان للممعة والاخت  
بين الاخ والاخ الذي هو قاتل الاب اثلاثا ثلث الثمن للاخت  
وثلاثا ثمن للاخ فاذا قتل قاتل الام صار ما كان له من قصاص  
الاب وهو ثلثا سبعة الاثمان من قاتل الاب بينه وبين الاخ  
اثلاثا فسقط عنه قاتل الاب نصيبه وانقلب نصيب الاخ  
مالا ولاخت اصاب مرقه ثلث الثمن ومرقة ثلث سبعة الاثمان  
من الاب ومرقة ثلث ثلثي سبعة الاثمان من الاخ الذي هو  
قاتل الام فيحتاج الي حساب لمرثته ولثمنه تسع اقله اثنا عشر  
وسبعون فلاخت مرقه ثلث الثمن وذلك ثلثة من الدية  
وسبعين ومرقة ثلث سبعة اثنا عشر وذلك احد وعشرون ومرقة  
ثلث ثلثي سبعة الاثمان وذلك اربعة عشر فجلته ثمانية  
وثلاثون جزء من الكنب وسبعين جزء من الدية وجب لها

سبا لوجوب الكفارة لكونه ارضا الحية بغيره فكذا غيره قصد  
له بالفعل فاشبهه بغيره فجلدهم فنفذ منه الي مورثه والجنبين  
حكم مجازا فقبل الصوب ولم ياكل بدله وهو الفرة مورثا  
عنه ومثل هذا القتل يوجب الكفارة الا انه لم يترتب الوجوب  
ليلا يلزم التسوية بين الاصل والتبع فان الجنبين ما دام متصلا  
بامه فلم يحكم اجزاها في اعم الاحكام حتى لا يبيع بغيره ولا هبته  
كبيع بغيره ويرجلها وانما يبيع اعتقاد لان العتق يقبل الاضافة  
والتعليق فلما نه علق بصير ورثة حيا واذا مات خيرا من الام  
كالبيد والرجل فليدبسا ويها الا تزي ان الام يجب بقتلها تمام  
دية النساء ولا كذلك الجنبين وكذا البدل فبدرج موجد الجب  
سنة واجزايه ودية الدم تجب موجد الي ثلاث سنين كالمر  
اشترى عشرة وند وجلده في قتلها خطا يجب علي كل واحد نصف  
عشر الدية الي ثلاث سنين فروع ثلاثه اخوة قتل احدهم  
اباه عمدا وجب عليه القصاص لادخويه بينهما نصفان فان مال  
احد الاخوين صار نصيبه وهو نصف القصاص ميراثا للاخ  
الاخر وللقاتل بينهما نصفان لان القاتل انما يرث من الاخ  
لاعت الاب فسقط الربع الذي ورثه القاتل من اخيه لانه لا  
يستوجب علي نفسه القتل وانقلب نصيب الاخ الاخر ما لا وهو  
ثلثة ارباع الدية في مال اخيه القاتل لانه ورث النصف الذي  
والربع من الاخ الميت اخوان واخنة ولهم اب وام قتل اخوه  
امهم وجب عليه القصاص للاخ والاخت بينهم ارباعا سهم للاب  
بالزوجية وسهات للاخ وسهم للاخت فان مات الاخ صار  
نصيبه وهو نصف القصاص كله للاب ولا يكتفي للاخ القاتل  
والاخذ

فيخبرهم بتأمله وكان في بني اسرائيل شيخ صالح له رجلان فان  
 بها غنيمة فقال اللهم اني استودعكما الدين وكان ابنهما  
 بوالديه فسيبها في تلك القيفية وكانت من احسن البقر  
 فساوموها البيتم وامدحتهم واشترىها بمسكها ذهباً وكانت  
 البقرة اذ ذاك بثلاثه دنانير وكانوا يطلبون البقرة الموصولة  
 اربعمائة سنة وضربوه ببعض البقرة قبيل بلسانها وقيل يتخذ  
 اليميني وقيل ينجسها وقيل باذنها وقيل بضعة بني اكنين  
 وروى انهم لما ضربوه قارب اذ الله جل جلاله واوداجه  
 وما قال قتلى فلدن وفلاد لا بني عمه ثم سقط ميتا فاخذوا  
 وقتلوا ولم يورثوا بقيت شرعا كذلك الي يوم القيامة ولم يمتنا قلنا  
 المراد ما روي الشافعي رحمه الله تعالى هو قاتل كصاحب البقرة فانه  
 كان حرا قاتلا بالانفاقا تله بغير حق فحيث قصدا استجمال ميراثه  
 بقتل مخفوط عليه عوقب جرمات ما استعمله رجله كاللأنه روي  
 المثل الحر يعين محروم ولا في توريثه فسادا في الارض واسد لاجد  
 الفساد واما المجنون والصبي فقد مرغ عنهما قلم التكليف والصورة  
 الاخر لم يتحقق فيها عهد ولا خطأ ولا قاتل خطأ يجرم الارث  
 لما روي عبد الرحمن ابن حرملة عن رجل من جد امه ان رجلا من  
 جذاه يقال له عدي الجذامي اندس الى النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم عن ثقات احدى امراة قتلتها برومي احدى ثقات اغتالها  
 ولا تترتها ولم يفصل بين قتل وبيع وبين الديتوسا براسها  
 وروى عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال لرجل من بني اخي جرحا  
 امه فانت انا حثك من ميراثها الجوز لا يترجم في قصده  
 الي الاستجمال والشرع الحث المتم في التصد بالمال مدسد الباب

فيما قال قاتل الاب واستطع منه الباقي وعند الشافعي لديرث القاتل  
 مطلقا يعني في جميع صور القتل ولم يستثنى شيئا كما استثنامت  
 قاتل الصبي والمجنون والصورة الاخر التي قد منها ها تخت قول  
 الشافعي او كنفارة لعموم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس للقاتل  
 شيء من الميراث وذكر الحكم عقيب الصفة لتعليل الحكم بها فثبت  
 الحكم انما وجدت العلة وروى لاميراث لقاتل وهذا تمام الانفصل  
 بين قتل وقتل وقال مالك وعطاء والوزاعي واهل المدينة  
 في المودة كذلك واما الخطا فلا يوجب الميراث الامن الدية وقال  
 عثمان البتي لا يوجب اصلا لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم دفع  
 عن امي الخطا ولانه قتل ليرتدق به قود ولا اثر لقتل الصبي  
 والمجنون واحتج مالك ومن تابعه بما احتج به عثمان وقوا لرواي  
 الدية لوروثها منها وهي تجب عليه ثم يمتل عند العاقلة  
 لا وجبنا ما عليه له والشمى الواحد لا يكون له وعليه في ما له  
 فيجوز منها الامن ساير امور له وعلمنا وفنا استدلوا في الميراث بالاجماع  
 على انه يجرم عن الميراث به لما روي ان النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم قضى بان لاميراث للقاتل وروى انه صلى الله  
 تعالى عليه وسلم قال ليس لقاتل ميراث بعد صاحب البقرة وذلك  
 انه كان في بني اسرائيل شيخ موسري قال لرعامل قتل ابناعم  
 له وقيل قتل ابن عم له مسكين ليس له وارث غيره ليرثه وقيل  
 ليس له وارثه وكانت ابنة عمر له وكانت من اجل نسا بني اسرائيل  
 وقيل قتل بنو ابيه ليرثه فلما قتلوه طرده علي باب مدينه  
 ثم جازوا بطالبون له منه فامر الله تعالى بني اسرائيل بان يذبحوا  
 بقرة ويغربوه يعني قبرة ببعضها يعني ببعض البقرة ليجزي  
 فيخبرهم



مبني الميراث على الولادة وتناق الملة ولا ولاية للكافر على  
المسلم حتي لا تقبل شهادته علي المسلم واما المسلم زهري من  
الكافرتا لت عامة الصحابة رضي الله تعالى عنهم جميعا لا يرث  
وبه اخذ علي ثمة والشافعي وهذا استحسان والتباس ان يرث  
وهو قول معاوية بن جبل ومساوية ابن ابي سفيان وبه اخذ  
مسروق والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي ابن الحسين  
وهو لحد قولي ابي ابن كعب واستدلوا في ذلك بقوله صلى الله  
تعالى عليه وسلم الاسلام يعلوذك بعلي ومن العلوان يرث  
المسلم من الكافر لا عكسه ويروي الاسلام يزيد ولا ينقص اي  
يزيد في حقه من اسلام ولا ينقص شيئا من حقه وقد كان مستحيئا  
للايرث من غيره الكافر قبل اسلامه فلو صار محرما بعد الاسلام  
عن ذلك ينقص الاسلام من حقه وذال يجوز وان كان مبني  
الارث على الولادة وللمسلم عكسه ولاية عليه لغيره شرها وتعليه  
ولجوا لانكاج بينهما بخلاف الكس فيهما ولدان المسلم يرث من  
الكافر بالسبب العام اذا وضع ما في بيت المال فيبني ان يرث  
بالسبب الخاص بخلاف الكافرا ذ لا يرث من المسلم بخال الذي  
ان المسلم يرث من الرد وهو كافر فيعتبر به غيره من الكفار قلنا  
قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يتوارث اهل ملتني شي لا يرث  
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وذلك لان النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم بين امتناع الميراث من الكافري وتوريث المسلم من الكافر  
ابطال له وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم ورث من عمه ابي  
طالب حين مات وترك اربعة بنين عليا وجعفر اسلمي وعقيل  
وطالب الكافري ولم يرث عليا ولا جعفر وقال لا يرث المسلم من

التروريرون الخ طي قال حقيقته بغير حقه فيبند خرج تحت النص  
واما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم رفع عن امتي فقنا في حكم  
الاخرة لا في الدنيا الا تربي اندجب الدية وكالت الخزير عن اصل  
الفضل مكننا فيصير جانيا عند انضال القتل به وللهذا المقتضى  
الكفارة التي لا تجبه الاسترذنب حاصل اذا علمت هذا فاعلم ان  
دية القتول خطأ كسابر امواله عندنا وقال مالك والشافعي الزوج  
لا يرث من دية الزوجة وعلي العكس لان الدية تجب بعد الموت  
والزوجية تنتقطع به ولنا توريث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
امراة اسيم الضابي من دية زوجها اسيم وعن علي رضي الله تعالى  
عنه انكالات يقسم الدية علي من احز الميراث ولان الدية كسابر  
اموال الميت حتي يقضي منها تجهيزه وديونه وتنفذ وصاياه  
فيرتها من يرث ساير امواله والزوجية تبقى بعد الموت حكمها  
في حقه الارث كما في ساير امواله ولوما ت التناقل قبل المقتول بان  
جره صا صا به صاحب فرس ومات به كني قبل ان يموت لم يخرج  
مات الما روح ورثة المقتول وهو المخرج سمي مقتولا باعتبار  
ما يؤول اليه امره اجماعا اذا ما نغ من جهة اما وقتله حقيقة  
بحيث انذمتا تله وصاير بحر حركة المذبح ثم مات التناقل قبل  
خروج روحه فانه لا يرث المقتول لعدم الحياة المستمرة افا د السبد  
احد واختلف في الملتن اسلدا وكندا يعني جهة الاسلام  
واكند فاما الكافرا فلا يرث من المسلم اجماعا بقوله تعالى لن  
يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فتعني الله تعالى ان يكون  
للكافري المؤمنين سبيلا وفي التوريث سبيل فيكون متغيا  
ولتورته صلى الله تعالى عليه وسلم لا يرث اهل ملتني شي ولان

الذهب لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من اسلم على شئ زهوه  
وفي توريثه ترغيب في الاسلام ولو كان كفره بالارتداد فثبت  
لدارث اذا اسلم قبل تسميته التركة ولو كان ارتداده قبل موت  
المسلم وكذا الزوجة لو اسلمت في عدتها من زوجها المسلم قبل  
تسميته التركة فانها تترث منه روي هذا واما المرتد فيموت  
عندنا اي ما اكتمت في الاسلام كما قدمناه لان ارث المسلم  
مستند الى حاله الاسلام لانه بالردة يصير هالكا لانه فان  
المطلوب من الحياة وهو الاجابات وموت فان منه المطلوب  
يكون كالمعدوم يدل على ذلك قوله تعالى او من كان ميتا  
فاحيينا اي من كان كافرا فزديناه تكن لانا هذا للطلب  
مرجوا من المرتد بسبب الاعتبار والتذكير والخير على الاسلام  
لم يظهر حكم الموت حتي يتقطع الربا بالقتل والموت والتقسا  
بالحق فاذا انتقطع هذا الربا يتحقق احد المذكورات بحال ميتا  
من وقت الدردة فيرثه المسلمون وكسب ربه في المسلمين  
وقالا ان كسبه ما ارث للوارث المسلم لان بعض الحكم الاكلام  
قائم في حق المرتد حتي لا يتملك ماله ولا يسترق نفسه ما دام في  
دار الاسلام ولا توظف عليه الجزية ولا تجوز تفرقاته في الحرب  
فجاز ان يبقى على حكم الاسلام في حق الارث وهذا في حق  
المرتد الذكر اما المرتدة الانثى فتألوا جميعا كسبها وارث لوارثها  
المسلم لان ملكها باقية مستقر غير موقوف لانها ليست بحرية  
فانتقلت الي وراثتها فخلد في الشافعي وقال ان كسبه وموتها في  
بيت المال قلت وذكر الشافعية مسئلة يورث فيها الكافر يعني  
يكره وارث المسلم من الكافر صورها فان كان كافر من زوجة حادثة

الكافر ولا الكافر من المسلم ولان الله تعالى نهي الولاية بين من  
هاجروا بين من لم يهاجروا لان الهجرة فرضا حيث قال الذين  
استغاثوا بهم اخرجوا من بلادهم ولا يتكلموا معهم في الدين وقالوا  
هربي الكفار بين المسلمين بالطريق الدروي واما من يهاجروا  
فملى الولاية واتفاق الملة ولم يوجد اتفاق الملة والاراد  
علو الاسلام في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الاسلام يعلم  
من حيث الحجة او من حيث التهر والغلبة فيكون المراد ان  
الفرقة في اية للمومنين قاله شمس الاجية السرخسي واما  
ارث المسلم من المرتد فاعتبار الاستناد الي حال الاسلام  
لهذا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى انه يورث عنه كسب املا  
دوت كسب الردة وهذا لا يورث هون المسلم لعدم تحقق  
الاستناد من جانب اولاده يورث عنه توبة له علي ردة  
كالقاتل بغير حق واما الحديث الثاني فنقول بموجب وهو  
ان الاسلام لا يتقص فان التقصان مضاف الي كفر الكافر فان  
الكافر لا يصلح ان يكون المسلم خلفا عنه في ماله لانه حيث  
كزوج المجوسية اذا اسلم يفرق بين ماله اية خبيثة وليت من  
اهل ان يستتر بها المسلم فلا يكون التقصان مضافا الي الاسلام  
وما الظن فان يصير مسلما باسلام احد ابيه ويثبت الميراث  
بينه وبين المسلم ولا يورث منه الكافر وهو قول ابو حنيفة والشافعي  
وشرع والحنفي وهو الصحيح وقيل انما يصير مسلما باسلامها  
جميعا دون اسلام احداهما يعتبر اسلام ابي دون امه  
قيل هو قول مالك وقيل يمتنع باسلام امه كالحرق والحرية وقال  
احمد اذا اسلم الكافر تسعة التركة ورثت علي الاصع عنده وهو  
الذهب

وقفتنا ميراث الخلق اي الي تبين ذكورتها وانورنته بالوضع  
 سكت الحامل بعد التوقيف ثم ولدت اي فتبعها ولد هاقن  
 الاسلام وورث الولد المحكوم باسلامه تبعها لاهل اباها الكافر  
 ولم اره صريحا لا يمتنا قال السيد احمد قد قال ان الحكم بان الاسلام  
 بعد استتمتاق الميراث فلم يرث مسلم من كافر وقته انتهى يعني  
 ان ارثه من ابيه ثبت قبل اسلام امه مجرد موت ابيه وحي ذلك  
 الحين لم يكن محالنا لابييه في المدة حيث لم يحكم باسلامه الا بالام  
 امه واسلامها متاخر عن موت ابيه الا ترى ان الوصية تقبله  
 وهو حال فكلنا الميراث بالاولي لا بسبب جبري والوصية بسبب  
 اختياري فلم اند لم يرث المسلم من الكافر كذا قاله الشيخ الرعيني  
 بقي الكلام في توريث الكافر من الكافر فذهبنا الكفر كله ملته واحدة  
 يرث بعضهم من بعض وان اختلفت تخلف الاداة اختلفت الدار  
 وذكر النبي في مختصره عن الشافعي مثل فلك وروي عنه بعض  
 اصحابنا انهم لا يتوارثون الا عند اتفاق الاعتقاد حتى لا يرث  
 اليهودي من النضراني وذكر عن مالك رحمه الله تعالى مثل فلك  
 وقال شريح وابن ابي ليبي اليهود والنصارى ومن عدلهم من  
 الكفار وملتزم واحدة واستدل من دفن التوارث بين ~~الكفار~~ مل  
 اهل سلتين شتى وهم اهل مختلفات الاثري ان الله تعالى كيف  
 عطف بعضهم على بعض كما عطفهم على الذين امنوا في قوله ان  
 الذين امنوا والذين هادوا والنجاريين وانما يعطف الشري على غيره  
 ولان كل اهل ملته تكفر الاخرى قال الله تعالى وقالت اليهود  
 ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود  
 على

علي شئ فكل ملته غير الاخرى بخلاف اهل الاصول الذين يحتقون  
 على الاقرار بالرسول والكتب وانما اختلفوا بينهم في تأويل الكتاب  
 والسنة وذا لا يوجب الملة ومثل ذلك يوجد بين النصارى كما  
 بسطه ريتو والملائكة واليعقوبية وبين اليهود كالفرعونية  
 والسامرية وغير ذلك وذلك لا يوجب اختلاف ملهم بالاجماع  
 واستدل شريح وابن ابي ليبي باتفاق اليهود والنصارى على  
 دعوي التوحيد وان اختلفت تخلف المحجوس فانهم لا يؤثرون  
 التوحيد وانما يدعو الالهين يزدان واهرمون ولا يثرون بنبوة  
 نبي ولا يكفون بمتزل ولا توافقهم اليهود والنصارى كما قال اهل  
 ملتين واستدل ايضه بحال الذبيحة والمناكة فيما بين اليهود والنصارى  
 مجتلف المحجوس بخلاف المحجوس وحجنتا قوله تعالى ومن يتبع غير  
 الاسلام ديناً فلي يقبل منه جعل غير الاسلام واحدا قال الكم  
 دينكم وحي دين وجعل الدين ديني دين الحق ودين الباطل جعل  
 الخصم خصمين وقال هذا ان خضعت اختصاص في برهم يعني الكفار  
 مع المومنين وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الناس كلهم حبر  
 ونحن حيز ولما كان هذا الحيز وهو الاسلام ديناً واحداً فكذلك  
 الحيز الذي يتأمله ولا نهم لما انكروا رسالة محمد صلى الله تعالى عليه  
 وسلم صاروا في الكفر مسروران اختلفت تخلف فان من يعبد صنما  
 ومن يعبد صنما اخر ومن يعبد كوكبا اخر كلهم متحد في الكفر فصاروا  
 اهل ملته واحدة لاهل الاصول انهم تلاقوا برسالة محمد صلى الله  
 تعالى عليه وسلم صلناهم كالمسلمين واما قوله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم لا يتوارث اهل الملة شتى فانه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 نسر الملتين بتقويته لا بمرث الكافر من المسلم ولان المسلم من الاخر

فيما بيننا تختمت السببي هكذا فيما بينهم بخلاف ابن الوليد  
 صولح لام لان هناك انما يجمع له بين الفريضة والمصوبة وذلك  
 يستقيم كالاب مع البنت فلما تعددت فريضة بها رجعنا الاقرب  
 منها لادان يورث علي القرب فيقدم اقرب الاسباب علي  
 امدها ومن يورث او فر النسيب يقول ان اقلها داخل في  
 الاكثر ثم يورث بالسبب الذي يجوز مثله فيما بيننا فنقول  
 ان هذا السبب ثبت علي الاطلاق في حترم وفي حقنا ولا يبار  
 السبب الذي لا يكون ثابتا فيما بيننا ولهذا لا يتوارثون  
 بالانكحة التي لا تتحقق بيننا كنكاح المحار وان كان تلك  
 الانكحة نجا حكم بينهم الصحتي يتعلق بها استحقاق  
 ولا يسقط الا حصان باعتبارها وجعنا في ذلك قوله تعالى  
 وان كانت واحدة فلها النصفه وقوله ولها واخت فلها  
 واحد منهما السدس فاسه تعالى جعل سبب الاستحقاق  
 الوصف الذي يرض عليه من البنية والاحتشيه وقد تحققت  
 اجتماع هذين الوصفين في شخص واحد حقيقة فثبت  
 بهما منزلة ما لو تفرق ذلك في شخصين الا ترى ان ابن العم  
 اذا كان زوجا واخا لام فانه يورث بالسببي جميعا ولا معنى للزوج  
 الذي ذكره الا انه لما جاز ان يستحق الفريضة والمصوبة لا اجتماع  
 السببي في حقه وكذلك يجوز ان يستحق بالفريضة باعتبار  
 السببي لما اجتمع في حقه بخلاف الاخت لا بلام مع الاخت  
 لا بزاها السبب واحد هو الاختية وبغيره الام  
 هنا السبب فلا يتعدد وكذا الجودة لا استحقاق بهذا السبب  
 وهو انما جودة ولا يورث ذلك في حقه من كانت جودة من

وفي تنصيصه علي الوصف العام وهو الكفر في موضع التفسير بيان  
 انهم في حكم التوارث اهل مله واحدة والاستدلال بحمل الآية  
 والمنكحة ليس بقوي لاستواء المسلمين منهم في هذا الحكم والاديل  
 علي اتفاق الملة بينهم فاذا علمت بيات اركها فيما بينهم  
 فاعلم انهم يتوارثون بالنسب والولاء وبذلك يترفع عليه بعد  
 الاسلام كالانكاح بغير شهود ونحوه ولا يتوارثون بنكاح لا يورث  
 عليه بعد الاسلام كنكاح المحار وهذا هو الصحيح وروي ان الازد  
 لا يستحق بالزوجية بين الابن والام او بينه وبين البنت علي  
 قوله ما علي قول ابي حنيفة يستحق لاه هذا النكاح عنده ملكت  
 بالصحيح حتى استحققت النفقة وما النسب فيثبت بينهم بالانكحة  
 التاسعة فاذا كان المحجوسي تراثيات قال عمر وعلي رضي الله تعالى  
 عنهما يستحق الميراث بهما ويكون اجتماعهما في شخص كاجتماعهما  
 في شخصين وهو قول علي كيار وروي عن ابن مسعود رضي الله  
 تعالى عنهما انه كان يقول لا يورث الواحد بالآخر بيني واخا يورث باقرهما  
 وهكذا روي عن زيد بن خارية والتف الفريضة علي ان  
 هذه الرواية لم تقع عند بل مذهبه كده رضي الله تعالى عنها  
 وقال بعض العلماء انما يورث او فر النسيب ومنهم من يقول انما  
 يورث بالسبب الذي يجوز مثله فيما بين المسلمين وروى السبب  
 الذي لا يجوز مثله فيما بيننا وجه قول ابن مسعود رضي الله تعالى  
 عنه ان في الفريضة بالسببي استحقاق واحد فريضة مختلفين  
 ولا يجوز كما لا توارث الاخت من اب وام فريضة بالاختية لا ب  
 وبالاختية لام وكذلك الجودة لا توارث فريضة من جهتي علي  
 ما تبين علي قول ابي يوسف ومحمد الله تعالى واذا كان لا يثبت  
 فيها

ولا تزوت بالزوجية والبنيت النصف بالبنية وهي اختد ولا تزوت بجمهه الاختية لان الاخت لأم لا تزوت مع البنت ولومات الأم وتركنت زوجها وهو الأب وتركنت بنتها وهي بنت ابنها فالأب لا يرث بالزوجية ولكن يرث بالبنوة فيكون المال بين الأب والبنت اثلاثا ولومات الزوج ولا تزومت هي وتركنت بنتها وعصبة فلها النصف بالبنية والسدس بالبنية الأب والباقي للعصبة قولنا بأن الأثر لا يستحق بالزوجية بيني وبين الأم أو بيني وبين البنت قيل هذا قولها أما علي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإنه يستحق لأن هذا النكاح ملحق بالصبي عند الرأب ومن منعه الأب صرح به هنا ليلا يتوهم المتوهم أن اختلاف المتي واختلاف الدارين واحد واختلاف الدارين فيما بين الكفار عند اختلاف المتي قال في الميخ وليس اختلاف الدارين مانع من الإرث عند الشافعي رحمه الله تعالى أصلا وهو عندنا مانع فيما بين الكفار وموت المسلمين للتوارث بين أهل البغي وهل العدل وإن اختلفت المنة والمالك وذلك لأن دار الإسلام دار الحكام فلا يختلف الدارين فيما بين المسلمين باختلاف المنة والمالك لا تحكم الإسلام بجمعهم وأما دار الحرب فهي دار كفر وغلبة فيها اختلاف المنة والمالك تتباين الدارين فيما بينهم وتباينها ينقطع التوارث وهو قال صاحب السراجية في ترجمتها اختلاف الدارين مانع من الإرث عند أبي حنيفة وأصح ما به وعندنا لا ففي لا يمنع وهذا بناء على أن الدنيا كلها دار واحدة عنده وودر مختلفه عندهم ثم قال والحربي لا يرث من الدومي

جهتين فاما الاستحقاق ههنا فالبنية والاختية والامية وهذه الاسباب مختلفة سواء اجتمعت في شخص واحد أو فترقت في اشخاص واما النكحة فانه البيت بآبائه في حكم الإسلام على الإطلاق بهذا أولا بقا لها بعد الإسلام بخلاف الاسباب فانها ثابتة بحكم الإسلام حتى انما يبقى بعد الإسلام ولا تنقطع وذلك لأن استحقاق الإرث لا يكون بنفس النكاح بل بنكاح صحيح يستمر بالموت ونكاح ذوات الحارم فيما بينهم ليس بهذه الصفة فاما النسب فيستحق به الميراث سواء كان نسبه في الأصل جلالا أو حرما الا ترى ان النسب إذا ثبت بنكاح فاسد ووطي مشبهة فيستحق به التوارث إذا علمت هذا فاعلم ان الأصل عندنا أن الذمي إذا كان له قرابات وامكن الجمع بينهما في الإرث يرث كل واحد منهما فان لم يكن فيها قرابا بينهما فهو حسي يزوج بالبنية فولدت منه ابن أو هذا الأب له ابن وابن بنت فان مات المجوسي يرث الأب بالبنوة لا بجمهته كونه ابن بنية فان مات الأب فالأم لأم ولأخت فألكل لها بالامومة والنصف بالاختية والباقي بالعصبة وإن لم تكن للعصبة مير عليها ولو انه تزوج أمه فولدت ابنا ثم مات المجوسي مات الأب بهذه المدة لا تزوت مع الأم والباقي للعصبة ولو انه تزوج أمه فولدت بنتا فكبرت فترجى بها أبوها فولدت ابنا ثم مات هو ثم مات أمه ثم مات الأب وترك أمه وهو اخت وعمة فانه تزوت بالأب ولا اختية الثالث والنصف ولا تزوت بالأم وموت لو انه تزوج أمه فولدت بنتا ثم مات المجوسي فان أمه تزوت بالأمومة ولا





اهل دار الحرب حكموا برئته من اهل دار الحرب فلم يوجد تباين  
 الدارين حكما وتباين الدارين حقيقة لا حكما لا يجمع التوارث  
 حكم لومات المسلم في دار الاسلام وله ورثة مسلمون في دار  
 الحرب اه وقال صاحب صفى السراج فاذا مات المستامن في دار  
 يوقف ماله حتى ياتي وارثه من دار الحرب فيأخذ له انا عطيا  
 الامان في ماله ونفسه وبعد موته يبقى حكم الامان في ماله  
 لحقه لا لحقه ورثة الدارين في دار الحرب لا ابصال نال الي  
 ورثته من حقه فجميع ذلك صرف ماله الي بيت المال بخلاف  
 الذمي اذا مات ولا وارث له من اهل الذمة فان اهل  
 الحرب لا يرثون شيئا ويصرف ماله الي بيت المال كالمسلم الذي  
 لا وارث له اذا مات فظهر في ذكرنا ان اختلاف الدارين  
 ثلث اقسام الاول اختلاف في حقيقة وحكم الكوربي في  
 دار الحرب مع الذمي في دارنا فلا توارث بينهما اتفاقا وبنا  
 وبين الشافعي رحمه الله تعالى في هذه الصورة والثاني اختلاف  
 حقيقة فقط كالمستامن في دارنا مع الكوربي في دارنا  
 من دار واحد حقيقة فيثوارثا عند اختلاف الشافعي  
 والثالث اختلاف حكميا فقط كالمستامن وذي يميني  
 لو دخل الكوربي دارنا بامان وله ورثة بدارنا ذميون وله  
 ورثة في دار الحرب لا يرثه من في دارنا ولا يرثه من دارنا  
 الحرب لان المستامن وان في دارنا حقيقة فهو من اهل  
 دار الحرب حكما ولا يترك من الرجوع الي دار الحرب بل يجمع  
 عن استامة المقام في دار الاسلام ولا تؤضع عليه الجزية  
 ولا يقتصر من قاتله في ظاهرا المذهب ولا يقطع سارق

اهل

وبالمعنى عند ابي حنيفة والثاني اما عند ابي حنيفة فقليلة  
 تباين الدارين واما عند الشافعي فلا ينقطع العصمة عن مال  
 الكوربي ونفسه والنيات العصمة في مال الذمي وتفسد ولا ت  
 احكام الاسلام لا تجزئ بينهما فلا يحسن القول بثبوت الارث  
 اه وقال امين الدولة في شرحه علي السراجية ان عند الشافعي  
 يعتبر اختلاف الدارين حقيقة لا غير حتي ان عنده يرث  
 الذمي من المستامن وبالمعنى لا اتحاد الدارين حقيقة ولا يرث  
 الكوربي من الذمي لا اختلاف في الدارين حقيقة اه حقيقة  
 كوربي وذي امانات الحربي في دار الحرب ولدا اب واب  
 ذمي في دار الاسلام او مات الذمي في دار الاسلام ولدا اب  
 او اب في دار الحرب لم يرث احد هاتين الاخران الذمي  
 من اهل دار الاسلام والحربي من اهل دار الحرب فهما وان  
 اتحد احده كني لتباين الدارين حقيقة تنقطع الولائية  
 بينهما فتقطع الورثة المبنية علي الولائية لان الوارث  
 يخلف المورث في ماله ملكا ويورثه كذا قال السيد الشريف  
 رحمه الله تعالى وهذا ان تحققت وجدت فيه اختلاف الدارين  
 حقيقة وكذا حقيقة فقط وظاهر عبارة المتن ثمة الدارين  
 بوجه ان اختلاف الدارين حقيقة فقط مانع من الارث  
 وليس كذلك لما مر للشافعي في فصل استجاثت الكافرين كتاب  
 الجهاد لومات المستامن في دارنا وورثته ثمة وقف ماله  
 وبأخذه ببينة ولو من اهل الذمة فكيف لا يترك كتاب  
 نكاحهم ويوضح ما في سير المحيط مات مستامن في دارنا  
 عن مال وورثته في دار الحرب فلا تملك المسلمون لانه من



إذا صار من أهل الذمة ولو استنامت حريات من دار واحدة»  
يشبث ببعضها التوارث لأنها يكون منها من دار واحدة تقبل شهادة  
أحد أهلها على الآخر ولو كانا من دارين لم تقبل فكذلك التوارث  
لأن الشبهة والميراث من باب الولاية لا تقطع العصمة  
فيما بينهم هذا لتبيل لعدم التوارث بسبب اختلاف الولاية  
والشارة أيضا إلى أن الدار إنما تختلف باختلاف المنفعة لا فقط  
العصمة فيما بينهم فلو كان أحد المالكين في الهند وله دار  
وصفة والآخر في الترك وله دار وصفة أخرى وانقطعت  
فيما بينهم حتى كانت يستحل كل منها قتال الآخر ولو ظفر رجل  
من عسكر أحد أهلها برجل من عسكر الآخر قتله فهاتان الداران  
مختلفتان فينقطع التوارث لأنه يشبث على العصمة والولاية  
وهي متغيرة بينهما وأما لو كان بينهما قتال صريح لم يولع على  
أعدائهم كانت الدار واحدة والولاية ثابتة فإن قلت ما  
الفرق بين الوصية والميراث فانه لو وصي أحد أهلها صاحب  
ولو كان الموصي له في داره حقيقة لانقطع مع أنها اختفا اعتبر  
المتباين كما ما لنا منه ونها قلت الوصية تنفع في موضع لا  
يجري الدار فيه كوصية المسلم للذمي وبالعكس لأن الوصية  
صلته والدارت خلافة يصير بها الدارث كما أنه عبي المورث  
فكان من شرطه الانحاد كما بان اتحاد الملة والدار فتنسب بخلاف  
المسلمين فلا يورث اختلاف الدارين في جثهم حتى أن المسلم  
إذا دخل دار الحرب تاجر ومات يورث منه وارثه المسلم وكذلك  
المسلم إذا أسره أهل الحرب والحقوق بدارهم ومات ذيرها ولم  
يمازق دينه يورث منه ورثته الذين كما فوق في داره لا سلاص

ماله ولا يقيم عليه حد الزنا عند أبي حنيفة ومحمد ولا تبني  
منه امرأة التي في دار الحرب ويعرف ما له حتى يأتي وارثه  
من دار الحرب ويبرهنه على وارثته فيدفع اليها ما كانا  
اعطينا الأموات لمورثته في نفسه وماله وبعد موته يبقى جثم  
الأمات في ماله لا حق ورثته بل لحد المستامن وقال الشافعي  
إن الذمي يورث من المستامن وبالعكس لا تحاد الاختصاص  
كذلك انقل ابن الكمال وقد مناه عن أمين الدولة أيضا ولا  
توارث بين حربيين من دارين مختلفين كتركبي أي حربي  
من بلاد الترك وحربي آخر هندي بينهما قتال بغير موجب  
أحد هاتين الأخرى من أحد هاتين الدارين من الآخر لا اختلاف  
داريهما حقيقة حيث كان كل واحد منهما في داره الخالف لدار  
الآخر عربي هذا المات الدولي تقديم هذا المثال على قوله وحكم  
ويجاب عنه بأن الكفر كله واحدة فإن الكفار كلهم في دار  
واحدة حقيقة والاختلاف بين ديارهم إنما هو بسبب الحكم  
دوت الحقيقة وفيد أن كون الكفر كله واحدة أمر حكلي لأن  
الكفار على مثل شئ حقيقة وذلك لا يقتضي كون ديارهم  
واحدة حقيقة بل حكما ولو كان كل من الحربي التركي والهندي  
دخل دارا بامانات فقد اتحدت دارهما حقيقة كنهما في دارين  
مختلفين حكما فلا توارث بينهما عندنا أيضا للاختلاف حكما  
وعلم المراد من قول الشافعي ولذا قال من دارين ولم يتل في  
دارين مع ذلك لأن الأولي أن يقول والمستامن بعد الحربي  
ولعل وجه عدوله إلى ما ذكره جعله مثالا للاختلاف في دار  
الحاصل أن أحد المستامين المختلفين لو مات لأبويه لا يرث الآخر إلا  
إذا

في عمرتهم ما ينفوت به اهلية الارث فما ينفوت به الارث دون  
اهلية ليس من الموانع ولذلك لم يبد والمعية في الموت منها  
واذا اوقفت علي هذا فتدعرت ان من نعيم ان استنبها التاريخ  
ايض من الموانع ثم اعتدعت عدم ذكر المصها هنا بان يذكر  
ذلك في اخر الكتاب مفصلا فتدعرت على كيد الخطا في كل من القتا  
اما في زعمه انه منها فتدعرت ما قرناه انما في اعتدات  
لم يقتصر على عدم ذكره في فصل الموانع بل زاد عليه اخرجه منها  
حيث حصرها في الاربعة فلا يجدي ما ذكره فتعنا في دفع المذكور  
على تقدير كونه محدولا انتهى ولما راد به الرد على السيد الشريف  
فتنبه قلت وقد عده ببعض المالكية من الموانع ايض كالملا  
خيل في مختصره والعلامة الشيخ ابراهيم ابن ابي بكر التكري  
في منظومته قواج الدين الجعبري في منظومته ايض وقد تنقب  
كل واحد منهم في عدة من الموانع قال العلامة احمد ابن سعيد  
الجبالي في شرح التلمسانية فان قلت كيف ساغ للمولف ان يعد  
الشك من الموانع مع انه من الشروط اذا الموانع لان تكون الا بعد  
توفر الاسباب والشروط قلت انما عده ما نأجها لان يشبه  
في الصورة ولا فهو في الحقيقة شرط اه وقال الراضى عد هذا  
من الموانع غير صحيح بل ان امتناع الصرف في الحال ليس الا توقفا  
الى زوال الشك في الاستحقاق اه ومنها اي ومن الموانع جهالة  
الوارث وذلك في جنس ماسايل واكثر مسبوطة في المجتبى قلت  
يتاخر ما قالوه في المانع السابقة في هذا وقال نجم زاده القنود  
بيان الموانع بعد تحت العلم بالوارث وبسبب الارث والامر  
هنا ليس كذلك منها اي من المانع التي ذكرها صاحب المجتبى

لان مبني الميراث على الولاية والنسوة واتفاق الملة وجميع  
هذه الشروط موجودة هنا ولان حال المسلم في دار الحرب  
كاله في دار الاسلام فالمسلم من اهل دار الاسلام حيث  
ما يكون وقال شمس الامة في مبسوطه الحربي اذا السلم في دار الحرب  
واوصي له مسلم في دار الاسلام بجميع ماله ان الوصية صحيحة  
لان المسلم من اهل دار الاسلام حيثما كان الا ترى ان ارضه  
لخرجت مسلمة بعد اسلامه لم تبين منه بخلاف اذا اخرجت  
قبل اسلامه هكذا قالوا لكن الشيخ الامام القنابي ذكر في وارضيه  
في فصل بيان اسباب الحماة المسلم الذي اسلم ولم يجرها جازيا  
لا يورث من المسلم الاصل في دارنا ولا المسلم الاصل من المسلم  
الذي لم يجرها جرسولا في دار الحرب مستأثرا لم تبين قال  
صاحب المنو في منتخبه والذي يتأيل لي ان هذا كان في ابتدا  
الاسلام حتى كانت الهجرة فرفضه الا ترى ان الله تعالى نبي  
الولاية بني من هاجر وبني من لم يجرها جرجي كانت الهجرة  
فرفضه فتقال والذين امنوا ولم يجرها جرجي ولا يورث من  
سبي حتى يجرها جرجا كانت الولاية تبينها منتخبة لان الميراث  
منتخبا لان الميراث مبني على الولاية فاما اليوم فيبني ان يورث  
احدهما من الاخر ولا يكون بينهما اختلاف المارث لان حكم  
الهجرة قد نسخ بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح  
وبقوله صلى الله تعالى عليه وسلم المهرجر من هجر ما نهى الله عنه  
استحققت قلت وبني من الموانع عند الارث جهالة تاريخ الموت  
كالقري والحربي والهدمي والفتلي كما سيجي في فصل الحربي  
والفريقي وغيرهم وتعتبه بكمال حيث قال المانع من الارث  
في

المال ولا يرث احدثها من صاحبه قلت لو ادعى الاب احدثها  
انه ابنه ولم يكن به الولد ولم يبارضه في دعواه احدث فلا مانع  
من ارث من ادعاه منه اذا تحققت شروط الدعوة وصحة  
النسب بها وكفى لتاويل ان يقول هل ينتهي نسب الثاني منه  
مع دعوته لاحدها ام لا لاحتمال كون المنفي ولدي في حقيقة الامر  
فيحرمه ربه باخره وامته ولدت لكل واحد منها في بيت  
ولا يعلم ولد الحرة من غيره لا يرث واحد منها ويسمي لكل احد  
منها في نصفه لمولي الامته قلت في هذه الصورة لا يرث  
ولد الحرة من امه ولا من ابيه لعدم تعيينه اللهم الا ان تكون  
الحرة والامته كلتا هاتحت رجل واحد استولدها فيرث كل واحد  
منها من ابيه ويرث ابوها من كل واحد منهما اذا لهما لثة  
في حقه وانما ابن الحرة حبيب لم يتبين ولا يرث من امه ولا من  
امته منه وهذه الجهة التي تتأتى في حريتين ولدت كل منهما في بيت  
واحد نظم ولا يعلم ولدا احدها من غيرها ولا سمي علي احد  
منها حين حريته امها وخامسها رجل له ابن من حرة وابنه  
من امته لانسان اوضعتها ظيئ واحد صحتي كبر ولا يعرف ولد  
الحرة من غيره فهما حرات ويسمي كل واحد منهما في نصفه فيمتد  
لمولي الامته ولا يرثان منه كذا ذكرها اي المسائل الخمسة  
ظهير الدين الترمذي ونقله في المصح قلت وعدم ادراكها منه  
في الصورة الاخيرة نبأ علي ان ولده من امته الغير ينتسب  
امه في الرقبة والرق ما نفع من ارثه من ابيه الحمد الذي لا يرث  
حريتها ولدت له فلا مانع لارثه لكل واحد منهما تمامه فسمع  
من بيات ما يتعلق بتركه الميت من التجرير وقصنا الديوث

ط

في جهالة الوارث اوضعت صبايع ولدها ماتت المرأة الرضعة  
وجعل علي الناس ولدها من الصبي الاجنبي التي كانت ترضعه  
فلا توارث اي لا يرثها واحد منها ولا يرث كل واحد من صاحبه  
هذا اذا ادعى كل منها البنوة ولما لو ادعى احدها وانكر الاخران  
يكون ابنها لها فلا مانع من التوارث وكذا لو ادعى كل منها البنوة  
ولا سطل ان يتتاسر ميراث ابن واحد منها فلا مانع من  
الدفع اليها كذلك كما سياتي في المسئلة الاخرى وكذا لو  
ولد مسلم من ولد نصراني عند الظير وكبر ابني استاجر نصراني  
ومسلم ظيئ واحد الولد يهيئ كبر ولم يعلم ولد النصراني من ولد  
المسلم زها اي فالولد ان تسلم ان ولا يرثان من ابوينها ولكل  
واحد منهما من صاحبه كذا في المصح زاد في المسئلة الا ان يصطلح  
اي الوالدان فيما بينهما فان الميراث لا يبعد وهما فلهما ان ياتوا  
الميراث اي ياتوا كل واحد منهما ما ورثه من ابيه بان يقال ما  
يستحق ابني النصراني من ابنه فيموت ويؤخذ ابني ما يستحقه  
ابن المسلم من ابيه فيجمع بين المأخوذ بين فينتسب سائر بينهما  
ولا يلتفت ثمة الى كثرة ما ورثه ابن النصراني من ابيه وقلة  
ما ورثه ابن المسلم او العكس لا فالوقت ملنا في ذلك لا فضي  
المجهل في مستحق الزايد منها فلا سبيل الا برضاها علي التقاسم  
سوا ويكون الزايد في جلب من لا يستحقه هبة من صاحبه  
ورائه تعالى اعلم وهذه صورتان من الخمس الذم في المجتبي وثالثها  
رجل وضع ولده في فناء المسيحي ليولد ثم ندم صباحا فرجع لرأيه فاذا  
فيه ولدان ولا يعرف ولده من غيره وما قتلت الظهور لا  
يرث واحد منهما ويوضع ماله في بيت المال ونفقتهما في بيت  
المال

ومواضع الارث بين ذوي الفروض وانما بدأ بذكر المهر للمبدأ  
 بهم في استحقاق الميراث على ما رتبته في ترتيب الميراث والارث  
 الفروض السهام المقدرة في كتاب الله تعالى التي تقدم ذكرها تحت  
 قول الماتن فيصير ابي ذوي الفروض مقدما للزوجة من ذوي الفروض  
 لانها ابي الزوجة اصل الولد منهن فتولد الولد قال السيد احمد  
 فيه انها بهذا الاعتبار تكون اما فلما اعتبرنا هذا الاعتبار لقد  
 الام والاولى ان يقال انما قدم الزوجة لانها اصل للبنت التي  
 يجب تقديمها كونها اقرب الي الميت من غيرها عجم زاده وفيه  
 انه اعتبر كون الزوجة اصل البنت وهي بهذا الاعتبار ارم  
 قوله التي يجب تقديمها الخ اي صناعته قال وفيه ان الله قد  
 تقدم كونه اصل للميت فالحديثيات مختلفة قال وقوله لانها  
 اصل الولد الولد عام للاصول والفروع فلما قال لانها اصل  
 الاولاد لك ان اولي قال فيفرض للزوجة وقوله فصاعدا  
 مستدرك من حيث الظواهر وان كان يحتل الصواب معني  
 بان اريد شرعا لانه لا يزداد النساء في نكاح رجل على اربع حتى  
 لو اسلم كما فرغ على اكثر من اربع فاسلمن معه ومات قبل الاختيار  
 فان تزوجت على التناقب جاز نكاح الاربع الاول وغيره بینه  
 وبين الخامسة عند ابي حنيفة وصاحبيه وان تزوجت جملة  
 فرق بینه وبين الكل في قول ابي حنيفة وابي يوسف كما في  
 الثانية وعند الحنابلة برت منهن اربع نفقة كما جزم في  
 المنتهى والادعاء من كتبهم وان اخترت جميع الصلح وكف  
 مملكات رشيقات جاز كيف ما اصطليحت لان الحنف لا يعدون  
 وقال النفاوي من المالكية لو اسلم على عشر كتابات واسلم  
 منهن

منهن ست وتختلف اربع فلا ارث للمساكنات قال خليل من  
 المالكية ولا ارثا في مختلف اربع كتابات عن الاسلام  
 لجزا واختيارهن ان لو كانت حيا دون المسلمات واما الخلف  
 اقل من اربع فالارث وهو الربع حيث لا فرع والتمت مع جود  
 يتسم على المسلمات فان كانت الخمسة واحدة تقسم على التسع  
 وقال الشافعي من الشافعية الوارث في هذه المسائل  
 اربع في ضمن هؤلاء جاز الصلح بتساوي او تفاضل الاستناد  
 من العقب الفاضل في تحقيق المذهب الاربعة الثمن مع  
 الولد او ولد ابن وان تسفل ذكر الكائنات او انني سؤل كان الولد  
 منهن او من غيرها لتولد فتالي فان كان كرم ولد فلهن الثمن  
 عما تركتم فان قلت متا بله الجمع بالجمع يقتضي متا بله الفرد  
 بالفرد فتولد فلهن الثمن جمع وقوله ما تركتم جمع ايها فينبغي  
 ان يكون الكل امارة ثمن عند الولد او ربع عند من قلت للثمن  
 في الفرض واحدة منهن لان الله تعالى قابل الجمع بالجمع فيقتضي  
 متا بله الفرد بالفرد خصوصا اذا تعددت بله الجمع بالفرد فلاق  
 لكل زوجة ربع ما ترك زوجها او ثمنه فان كانت واحدة استحققت  
 ذلك واذا زدت عليها وقسمت المراجعة بينهن فيه وليست  
 احداهن باولي من البواقي فيقسم بينهن على السواء وهذا  
 هو الاصل كما في الدعوى اذا وقعت الزوجة في جفت ولم يكن  
 التراجع لان ذلك الحنف بين المدعين على السواء على ان لو  
 اعطينا كل امرأة عند عدم الولد ربع لا ستوعبن جميع المال  
 حين يكن اربعا فيلزم حرمان بقية الورثة وهو مشتبك بالاجماع  
 والربع لها ابي الزوجات والواحدة منهن عند انفرد لها

بالاجتماع مع ان له وجهها سا بقا لان في ذلك مقابلته الي بالجمع حيث ذكر الرجال بلفظ الجمع بقوله وكتم والسنا اي جمع حيث قال ماترك ان زواجكم وكذا في الربع فان متا بلته الجمع بالمعقبي مقابلته الفرز بالزوال سببا اذا اقتدر متا بلته الفرز بالجمع كما في قولهم ركب القوم ودايرهم فانه لما اقتدر ان يكون جميع الرجال انزواجا لامرأة واحدة وان يكون جماعات النساء زوجات لرجل كما اقتدر اجتماع كل القوم على ركوب دابة واحدة عرفنا ان المراد متا بلته كل فرد بفرز فللزوج حالتان بل ثلاثة لحوال احدها النصف عند عدم الولد وثانيتهما الربع عند الولد والثالثة النصف مع التقصيب وذلك ما لو ماتت عن تزويجها وهو ابنتها عمرها لم يكن تحت يتقدم عليها في المعصومة كما لو تركت اما وزنها وهو ابنت عمرها فللام الثلث وللزوج النصف فرضا والسدس عصوبة بخلاف ما لو تركت اما وزوجا ولها فان اخاها مقدم على ابن عمرها فليس للزوج الا النصف وللأم الثلث والقي للاخ وقد مررت هذه المسئلة فيها قد منا وسنا في الخارج ايم وللاي والجد تملذ احوال لا يخفى ان الجد لا يورث الا عند فقدا الاب لان الاب اصل في قرابة الميت فهو اقرب فيستقطب الجد بوجوه وعند فقده يتقام الجد مقامه كالانثى عند بخلاف اولاد الام لا يستقطون بالدم لانها ليست باصل في القرابة ولا اصل انما هو الاب ولا في جهة الورث في الاب والجد مستحقة افجهما ارثها الابوة وجهة ارثت الام واولادها بخلافه اذ جهة ارثت الام الامومة وجهة ارثت اولادها الاخوة والا... وبان الميت جزء من الجد ولا تشكك ان اصل في جهة الجد

عند عدمهما اي عدم الولد وانتفا ولد الابن وان سفل لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد فلكل زوجة حالتان احدها الربع ببلاد ولد والولد يشمل الذكور والانثى والنصف مع الولد وهي الثانية والربع للزوج الواحد فالترتيب لو ماتت المرأة عن الزواج لها ولم يكن لها فلسف لهم جميعا الا الربع كما يتصور ذلك فيما لو ادعى رجلان فان كان احدهما ميتة قيد بها لادائها لو كانت حية وبرهنا ولم تكن المرأة في حياتها في بيت واحد منهما ولا دخل بها يعني هذه كل واحد منهما علي انهما زوجته تنها لبرها فان لم يورثا او ارثا سوا فهي لمن صدقته اذا لم تكن في يومين كذبته وتكره يكن دخل للكدب بها والثرخا في السابق احق بها وتقدمت هذه المسئلة فيها يدعيه الرجلان وان كانت في حياتها في بيت واحد المدعيين مختصة به وان قد دخل بها احدهما وانيت ذلك يبرهان فربما كانت في بيته او لم يورثها فانهما يتقسمون اي فان الثاني يقتضي لم يورثت زوج واحد ويتقسم بينهما بالسوية لعدم الاولوية وعلي كل واحد نصف المهر ولو لولدت ببيت النسب منها كما اقتلدا انما خرجت الخلاصة في باب عوي الرجلين مع احدهما اي مع وجود الولد او ولد الابن لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن والنصف لهما اي للزوج عند عدمهما اي عدم الولد او ولد الابن لقوله تعالى وكتم نصف ما تركت ان زواجكم ان لم يكن لهن ولد فان قلت ليس المفهوم منه استحقاق النصف والربع للجمع لقوله وكتم وهو ضمير الجمع فلم جملة قوله لكل فرد فرد قلت عرف ذلك بالاجماع

ولده والابن

وإنما لها الفرز وهو السدس والتقصيب أي مع الفرز مع وجود البنت أو بنت الابن في المسئلة كقوله بشرط فقد الابن فإنه يأخذ سهمه بالفرز وهو السدس وتأخذ البنت سهمها وهو النصف وما بقي فللاب بالوصية فإنه أولى رجل ذكر كما قدناه أثناء ما لو وجد الابن والبنت جميعا في المسئلة فليس للاب إلا الفرز المطلق لأن درجة الابن في التقصيب متأخرة عن درجة الابن ولذا أثر لما ذكره به مع وجود بنت بنته فإن قلت ما ذكرت في الابن والبنت مسلم لأن اسم الولد حقيقة لولد الصلب بدليل سبب الزم إليه عند الإطلاق من غير قرينة تبصحه النفي ذلك من محله من الاختصاص فيكون ولدا للولد كما إذا لم يكن له ولد الصلب في التفرع والانتساب والحقيقة قد استبدت من لفظة الولد بالجماع فلا يكون ولدا للولد مراد بالذي لم يرده الحقيقة والجماع لفظ واحد عطفه إطلاق واحد قائم متفق عليه ما تقر به أصول الفقه قلت ودخوله ولدا لابن بالجماع فلا يجمع بين الحقيقة والجماع لفظ واحد وليس مسلما أن ولدا لابن أريد بالنص فلا يجمع الجمع بينهما أي بما لهذا عمل بجمع النص فإن الولد ولدا لابن اشتراكا هنا في التفرع والانتساب فيكون المراد من النص ذلك القدر المشترك قلت وفي الأسس الجذ الصحيحة وهو الذي لا تدخل في نسبة إلى الميت أم لا لأن الصحيح من ينسب إليه الميت للتفرع وتخلل الأم يتطعم نسبة التفرع لأن النسب إلى الأب لا إلى الأمهات على ما قرئنا في بحث التفرع يقال فلان ابن فلان ولد فلان ولد فلان ابن فلان

ولذلك الأم وولدها تنتسب إليها الفرز المطلق أي الخالص من التقصيب وهو أي ذلك الفرز السدس وذلك مع الولد أو ولد ابن هذا خطأ والصواب مع ابن أو ابنة ابن لأن الولد يشمل الذكر والأنثى وليس للاب مع وجود البنت الفرز المطلق بل الفرز والتقصيب معا وهذا الاعتراض إنما من زيادة قوله الفرز المطلق ولو خذناه لاستقام كلامهم في زيادة قوله مع وجود الولد أو ولد الابن السدس وفي زيادة قوله مع وجود الابن بقية الفرز للاب لأن الولد كونه مع الابن يكون الباقي بقية الفرز مع الابن أو ما قام رجل ذكر بعد أخ أو صاحب الفرز فرزه مع البنت أو ما قام مقامها يكون للبنت النصف وللاب السدس وما بقي وهو سهمان لأولي رجل ذكر وهو الابن وعلي هذا فقولنا قلنا لا يورث لكل واحد منها السدس مما ترك أن لا لا له ولذا من هذه الآية خاتمة أحدها الفرز المطلق وثانيها سياتي من الفرز والتقصيب وقد جعلنا الفرز والتقصيب المطلق أي الخالص الذي لا يجي لغيره الفرز وذلك عند عدسها أي فقد الولد مطلقا وتعد ولد الابن وإن سفل لتولد التالي فإن لم يكن له ولد ورثه أبواه فلا له الثلث معناه للاب ما يبقيه كما هو الأصل إن المال متي أصنعا إلى اثنين ثم بين نصيب أحدهما منه كان ذلك بيان أن للفرز ما بقي منه كما بين المضاربة وإن رغبة فأنه أوجب نصيب أحد الشريكين بين منه أن للآخر ما بقي فكان التقصيب طريقا على أن الابن عصبته حال عدم الولد وفي ذلك كله إجماع والتقصيب للاب عند عدسها لا ينعى وجود أحد الزوجين في المسئلة



احد منهما في المبرات مقام الاب قلنا الفرق ان تسمية الجد  
ابا اقرب الي الحقيقة لان تسميته ابا باعتبار معنى الولد وهو  
التفرع والانساب يخالف تسمية العم والخال ابا لانها باعتبار  
لانهم الحقيقة ومعارق عنونها وهما في التربية والقيام بالمصالح  
فبالخيرين الدول تصح النيابة دون الثاني مع ان هذا الاستعمال  
لانسابا في الشرايع السالفة الاتري الى ما جاء في التجهيل ان  
عيسى عليه السلام قال لاحصاء ابي منطلق الي ابي وابيكم  
يعني به الحنف سجا نه وتعالى لان الله تعالى هو العالم بمصالحهم  
والجري عليهم امر ارقام ومربهم ثم لما توجهم الغيبيا والعوام من  
النصارى من هذه اللحظة التفرع المزمع من الاب الذي هو  
الولد منع الشروع عن اطلاق هذا اللفظ على الله سبحانه وتعالى  
تفريها بما يقول الظاهر وبقي الاستعمال في حق الخلقة  
بحال اذ وجد لانهم الحقيقة حتى يسمى بزوج الام ابا فكذا  
العم والخال كذا في بعض شروح السراجية حتى من المسائل  
المستثنيات في الترابيع الاولى ان ام الاب لا ارث لها مع الاب  
ولا تجب بالجد الثانية بين الاعيان والمطلات كلهم يستقرون  
بالاب بالاجماع ولا يستطوت بالجد الاعدا ابي حنيفة رحمه  
الله تعالى والتفوي على قوله قلنا مستثنا لهذه الصورة  
الابا لتطالي الاجماع وعدمه التالفة للدم ثلث ما يتبع مع احد  
الزوجين والاب ولو كان ملكا ان جد خلاص ثلث جميع المال  
عند ابي حنيفة ومحمد خلاص فالا يوصف فان عنده احد كالا ب  
فيه ايضا الرابعة ان المستثني لو ترك ابن معتقه وابنه فسدني  
الولد والاب والباقي للاب عند ابي يوسف وعند من كان للاب

بنيت فلان عند قصد التعريف غالب الان التعريف يقع بالمشهور  
والطالب في الافان التحدير والحنفية فلا يشترط ولا يعرف والثالث  
في الذكور الظهور والبروز بغير فوت ويعرف بهم ولان الجد فرغ  
المولي به في قرابته الي الميت والافان فرغ الذكورة فانه حوي  
خلعت من ضلع ادم عليهما السلام فاذا كان المولي مثل المولي  
به بان يكونا ذكرا في او انثى في اود وانه بان يكون المولي انثى والمولي  
به ذكر يكون صحيحا مستقيما بخلاف ما اذا كان المولي فوق  
المولي به بان يكون المولي ذكرا والمولي به انثى فان هناك  
ينطبق الاصل فرعا والفرع اصله فيكون فاسدا كالا ب الانثى  
ثلاث عشرة مسئلة لا يخفى ان الثلاثة الي التسمية توفت  
مع الذكر وتذكر مع المؤنث سواء افردت او ركبت والمشرقة  
كذلك اذا افردت فان ركبت جرت على القياس والمعدود  
المسئلة مؤنثة فتعين ذكر الثلاثة وتانيك العشرة وعيادة  
الانثاء احد عشر حتى في العرايض وست في غيرها فزيادة اثني  
من اثني وان كان الجد كالا ب فيها عدا هذه المسائل المستثناة  
لقوله تعالى كما اخرج ابيكم من الجنة واخرج من الجنة ادم جدينا  
الدعلي فاذا كان جدنا الدعلي ابا لنا فجدنا اودني اولى ان  
يكون ابا لنا ولان الجد يدلي الي الميت بواسطة الاب والاب  
ان كل من يدلي الي الميت يستحق فذلك المولي يقوم مقام المولي  
به عند عدمه كما في ابن الاب ويرد السؤال الذي قد مناه في بلاد  
الابن والجواب عنه هذا ايضا هنا سوال آخر وهو ان العم  
يسمى ابا قال الله تعالى حكيم اخي بني يعقوب وكذا الخ الى  
سمى ابا علي ما قبل الخ الى احد الابوين ومع هذا لا قيام  
احد

ولترك ابن منتقة وجده فالولاء كله لابن بالتناق الخامسة  
 لوزج العتبت جد منتقة واخاه قال ابو حنيفة يحتص الجد بالا  
 وقالوا لا يبينها ولو كان مكان الجد اب فالميراث كله لالتقاء  
 وباقبها اي ما زاد علي الحسن المذكورة من الثلاث عشرة فغيرها  
 اي في ما عد الغرابي الاول لوارعي لا قربا فلان لا يدخل الاب  
 ويدخل الجد في ظاهر الرواية الثانية يجب صدقة فطر الولد علي  
 ابيه الغني دون جده الثالثة له اعتك الاب جردا وله الي  
 محاليه دون الجد الرابعة يصير الصغير مسلما باسلام ابيه  
 دون اسلام جده الخامسة لومات وترك اولاد اصنافا  
 مالا فالولاية للاب زهوكوي الميت بخلاف الجد السادسة  
 في ولاية النكاح لو كان للصغير اخ وجد فعلي قول ابي يوسف  
 يشتركان وعلي قول الامام يحتص الجد ولو كان مكانه اخ  
 اتناقا السابعة اذ مات ابو وارثتيا ولا يتبوم الجد مقام الاب  
 في ازالة الميت عنه الثامنة لومات وترك اولاد اصنافا ولا  
 مال له وله ام وجد فتفتت الاولاد عليهما الثلث علي  
 الام والثلاثان علي الجد ولو كان الاب لكل كل فتفتت عليه هذه  
 ثلاث عشرة مع السابقتين اذ اب المم الشيخ صالح في زواجره  
 في ما يشبه علي الاشياء السابعة بظاهر الجواهر سبعة اخري وهي  
 الرابعة عشر متجاسع الفصولين وهي ما لوضعت الاب مهر  
 صبيته بان زوجه بالاجبار وضمن مهره لزوجه فادي الاب ذلك  
 المهر جميع اي كان للاب ان يرجع بما دفع من المهر في مال صبيته  
 لو كانت الاب شرط الرجوع علي مال صبيته وقت الطلاق والا  
 بان لم يشترط الرجوع لا يرجع ولو كان الفاضل لمهر الصبي  
 وبيا

وليابعيه او كان وصيا وادي من ماله رجح مطلقا لشرط الرجوع  
 اولاد الماتة لم تجز تحمل هؤلاء المهر عن الاطفال غالبا فتند  
 عدم الشرط يجز علي المتناجد بخلاف الابا فتد جرت عادتهم تحمل  
 المهر عن ابائهم فلا يرجع لهم ما لم يشترطوا انتهى اي ما في نص ابن  
 فتولوا وليابعيه ويعم الجد فيرجع في مال الصبي بلا شرط  
 الرجوع كالوصي بخلاف الاب وللام ثلاثة احوال احدها ان  
 مع اخوها اي الولد وولد الابن سوا كان الولد ذكر او انثي  
 لتولوا تقالي وللويك لكل واحد منها السدس مما ترك ان كان  
 له ولد ولغظ الولد يتناول الذكور والانثي ويتناول ولد  
 الابن ايهم وللجامع علي انه يتبوم مقام ولد الصليب في توثيق  
 الام وكذا فك فرضها السدس مع وجود اثنين من الاخوة او  
 الاخوات فصاعدا من اي جهة كانا اي سوا كان الاناث  
 اخوين لا يورثن اولاد او لام او اختيني لا يورثن اولاد او لام  
 فهذه ست صور وارخ لا يورثن اولاد او لام او اخت لا يورثن  
 او اخت لا يورثن اولاد او لام او اخ لا يورثن اولاد او لام او اخ  
 لا يورثن اولاد او لام او اخ لا يورثن اولاد او لام او اخ لا يورثن  
 معني قوله ولو تخلف ليطيوني في نسخة مختلفة ليطيوني وسوا كانا يورث  
 في المسئلة او تخلف يورث بغيره لان النص الولد في ذلك لم  
 ينفصل وهو قوله تقالي وان كان له اخوة فلا يرث السدس قال  
 ابن عباس بشرط مجبرها بثلاثة اخوة كانوا واخوات او تخلف  
 وقال سعاد بن جيل رضي الله تعالى عنه الاخوات المتوفات  
 لا يجزئ الام من الثلاث الي السدس بل الحجب اما بالذكور او  
 المختلطين بمسكن ابن عباس بظاهر قوله تقالي فان كان له

الاخوة مع الجد فكيف بالاب وقالت التريديت ما الاجلهم فلا  
يثبت الحجب بهم والصحيح قول جمهور العلماء وهم محجوجون  
بقوله تعالى فان كان له اخوة فللامه السدس فان اسهم  
الاخوة حقيقة للاصناف الثلاثة ولادليل على تخصيصهم  
اولاد الام عن باقي الاخوة على ان هذا حكم غير مستعمل  
المعني ثبت بالنص الاتري انهم محجوجون الام بعد موت الاب  
ولا تنقطة عليه بعد موته وتحججونها كلها وليس عليه ثقتهم  
ثم ان شرط الحجب ان يكون وارثا في حقه من حجبهم والاخر  
المسلم وارث في حقه الام بخلاف الرقيق والمكافرا لا اخوة  
محججونها وهم محجوجون بالاب الاتري انهم لا يرثون مع الاب  
شيئا عند عدم الام لانهم كماله فلا ميراث لهم مع الوالد  
حال الاخوة مع وجود الام باقوي منها لهم مع عدمها كذلك  
افاده السيد وثانيتها الثلثة اي ثلث المال كله عند عدمهم  
يعني عند عدم الولد ولد الاب والاثنتين من الاخوة والاخر  
فصلا عند القول تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللام الثلث  
الان الام لا تحت الثلث الثلث الكل الا عند انتفاء مقدم ذكرهم  
وعند انتفاء احد الزوجين ايض والافلو انتفى الولد وما يقوم  
مقامه ووجد احد الزوجين ففرضها ثلث ما يبقى لا ثلث  
الكل ولذا كان الاول ذكر هذه المسئلة بعد ذكر ثلث ما  
يبقي فان قلت تورث الام الثلث مشروط بوجود الاب  
لان قوله وورثه ابواه اما شرط لعطفه على الشرط وهو  
عدم الولد او في معناها كونه حالا فلا فان تورثها مشروطا  
فكما لا يستحق الثلث عند عدم الزوجين الا في حق الزوجين

بمنزلهين

اخوة فللام السدس ولنظ الاخوة جمع واقله ثلاثة الا ان لنظ  
الاخوة يطلق على الاخوات والحجج هو ما ثبت بالنص  
ان المثنى من الاخوة الثلاثة في الاستحقاق قال الله  
تعالى فان كانتا اثنتين فلها الثلث فان عاترك فليكون للمثنى  
كالاثلاث في الحجب ولتولد صلي الله تعالى عليه وسلم الا ان  
فما فوقها جماعة على ما سلف ولان العرب تسمي الاخوين  
اخوة كذا نقل زبيد ابن ثابت عنهم ثم السدس الذي يحجب  
الاخوة الام عنه يكون للاب ان لم يكن عصبة غيره والا  
فللمصبة مطلقا يقدم الاقرب على الابعد وان لم يكن مع الام  
سوي الاخوة احدا يقرب يطبق اليها في من فرض الام باهم  
فيكون ذلك السدس ايض لهم هذا قول عامة الصحابة وهو  
مذهبنا وعن ابن عباس في رواية ثنثا ذة انه لم يستل الا  
مجديث رواه طاووس ومرسلان بالنبى صلي الله تعالى عليه وسلم  
اعطى الاخوة السدس مع الابوين ولان من لا يرث للجب  
فلما تحجبوا تبني انهم يرثون ولعامة الصحابة رضي الله تعالى  
عنهم اجمعين قوله تعالى فان كان له اخوة فللامه السدس يصح  
ولاب ما تبني وحكم المطوف حكم المطوف عليه والخبر ان ثبت  
محجول على انه كان ذلك وصيه كدروي عن طاووس ان قال  
لعتبت ابن رجل من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله صلي  
الله تعالى عليه وسلم السدس مع الابوين فسا لت عن ذلك  
فقال كان ذلك وصية فيكون الخبر حجتنا عليه لان الوارث  
لا يستحق الوصية لقوله صلي الله تعالى عليه وسلم لا وصية  
للموارث والصحيح ان هذه الرواية غير ثابتة عندنا لان لا يرث  
الاخوة

كالأخ والأخت لغيرهم وبأن الأصل أنه إذا اجتمع ذكر وانثى  
من درجة واحدة أن يكون للأذكور صنف مالا للأنثى فلم  
يجعل لها الثلث مع الزوج لفصلت علي الأب ومع الزوجة لم  
يفضل عليها بالتصنيف ولا يرد ما قاله بعضهم من أنها إذا  
اجتماع الأب ابن تتساويا لأنهم إذا قالوا الأصل كذا لا ينافي  
خروج فرد منه لدليل كالأخ منه الأخوة للام انتهى قلت  
ومع وجود الأب لم يبعث الأب عصبة وكلاهما في حال الفسودية  
فلا يرد عليهما ولادة الأم أيضا فتأمل وكان ابن عباس رضي  
الله تعالى عنه يقول للام الثلث جميع المال في كلتا المسئلتين  
لأنه تعالى جعل لها ولا سدس المال مع الولد يقول ولأولاد  
الكل واحد منها السدس مما ترك إن كان له ولد ثم ذكر أن لها  
مع عدس الثلث بقوله فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا مد  
الثلث فيتم منه أن المراد ثلث أصل المال أيضا مع أحد الزوجين  
قال فنظرنا في هذا الثلث ما بقي فقد خالف النص ولأن سبب  
ورثة الأم أقوى من سبب ورثة الزوج والزوجة حيث  
لا يجتمع النقص والرفع نفعاً عنهما لورثة الخلافة ولهذا  
لا يرد عليهما ولا يجوز أن ينقص نصيباً لغيرهما ولو كان ينقص  
ولمات الأب أو لم يولد له عصبة في المسئلتين وأدخال الضرر  
علي العصبة بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم وما بقي فلدي رجل  
ذكر وبوبه أن السدس المقدره كلها بالتبليس إلى أصله بعد  
الوصية والدين وكانت أبو بكر الأصم يقول لها الثلث ما بقي مع  
الزوج وكلت جميع المال مع الزوجة ويروي ذلك عن أبي  
سبير بن بل وعن معاذ ابن جبل رضي الله تعالى عنه لا فالأوليا ها

أحد الشرطين وهو عدم الولد كذلك لا تستحق الثلث عند  
عدم الشرط الآخر وهو وجود الأب قلت وجود الأب لا يصلح  
أن يكون شرطاً لأنه في تلك الحال عصبة والعصبة لا تأثير له في  
ترتبة فرض صاحب فرض أصلاً بل ينقصه في بعض الصور  
فدلنا ذلك على أن أخذ الأم الثلث ثمة لم يكن لقيام الأب بل  
كان لمعني في نفسها وبخصوصية قرابتها مشروطاً بعدم الولد  
والأخوة ابتداءً والثلث المثلث الباقي مع وجود الأب وجود  
أحد الزوجين يعني لها ذلك ما بقي بعد فرض أحد الزوجين  
وذلك في سائر التبعي الأولي وزوج وإبوان من ستة للزوج  
كذلك بقى للام ثلثتها وهو سهم للام والباقي سهمات  
للأب والثلثية زوجة وإبوان المسئلة من اثني عشر لاجتماع  
الزوج والثلث في المسئلة للزوج ثلثه والباقي تسعة فللأب  
وهي ثلث للام والستة الباقية للأب بل بالعصوبة المحضة  
ومن هنا علمت أن فرض الأم في المسئلة الأولي إلى التي تكونه  
سدس المال كله وفي الثانية إلى التي تكونه الكل إلا أنه تعالى لما  
جعل لها الثلث عند عدم الولد استخف العلم لفظ الثلث و  
استكرهوا تقييده بالسدس أو الربع ثم تكون الأم لها ثلث ما  
يبقى بعد فرض أحد الزوجين قول عمر وعلي وابن مسعود و  
عائشة وزيد بن ثابت وعامة الصحابة وبه أخذ جمهور الفقهاء  
والشافعي يوافقنا في جميع أحوالها التلافة نهى عليه للزوجة  
في مختصره بل قال في العذب الفايض أن هذا مما اتفق عليه  
الامة الأربعة قال ووجهه أن كل ذكر وانثى يأخذان المال  
ولذلك يجب أن يأخذ الأب والام بعد فرض الزوجية كذلك

بوجود الولد والاخوة فتلازمة في الفقة والنقص والمعنى ان الابوين  
 في الاصول كالولدين في الفروع لان سبب وران الذكر والانثى  
 واحد وكل واحد منهما يتصل بالبيت بغير واسطة ثم لا يجوز تفصيل  
 البيت على الابن والا تسوية بينهما في الفروع بل المذكور ضعف  
 نصيب الانثى كذلك في الاصول ويقاس ما بقي من فرض الزوج  
 والزوجة على ذلك اعني ان الشرع جعل المال بين الابوين المالكين  
 اذا لم يكن معهما احد الزوجين كما حصل بين الابن والبيت ومن  
 الزوج والاخت المالكين واذا حصل مع الابن والبيت والاخ والاخنة  
 احد الزوجين تسمى الباقى بعد فرض احد الزوجين المالكين فكذا  
 الابوات ولانما لا يجوز تفصيل الانثى على الذكر والنسوة بينهما  
 عند المساواة في العزب ولا مساواة بين الام والجد في العزب  
 لانه يتصل بالبيت بواسطة ولهذا قد جرم عن الميراث فلم يكن  
 الجد نظير الاب فيما يخص بهدده فلا يتساوى عليه ولذا قال في  
 السراجية ولو كان مكان الاب جد فللام تلت جميع المال وقمرت  
 لنا هذه المسئلة في المسائل المستثنيات من كون الجد كالأب  
 وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وهو قول عامة الصحابة رضي الله  
 تعالى عنهم وبيد اخذ عامة العلماء الا عند ابي يوسف فان له  
 ذلك الباقي وهو قول عمر وعبد الله بن مسعود واستدلوا في ذلك  
 بان الجد يقوم مقام الاب والدم لا يتفضل عليه كجد ابي الجد وذلك  
 ان الام انما تتفضل على الاب لانه اجتمع فيه ولد وقرية نصيب  
 وفي الام الولادة لا غير والجد يساوي الاب في الامرين فلان  
 حكمه حكم ووجه توهمها ان مقتضى الدليل ان يكون لها ثلث  
 الجميع مع الجد والاب الا اننا تركنا هذا الظاهر في صورة الاب

قلت الجميع في صورة الزوج اربعة من النبي عشر بنين للاب  
 خمسة فله يودي الي تفصيل الانثى على الذكر ولا التسوية  
 بينهما بخلاف الزوج فانه لو جعلنا لها مع الزوج ثلث  
 جميع المال لزاد نصيبها على نصيب الاب حيث يكون لها  
 سهام من ستة وللاب سهم وفي ذلك تفصيل الذكر  
 على الانثى فلا يجعل للام مع الزوج الا ثلث ما يتي والحجة  
 للجمهور ان الله تعالى جعل ثلث ما تتركه هي والاب عند  
 عدم الولد والاخوة بقوله وورثه ابواه فلامه الثلث اي  
 ثلث ما يتركه وهو ما بقي من فرض احد الزوجين وهذا  
 لان احدها انما استحق ما يسهم له بحكم العقد لا بالتراية  
 فانسبه الوصية في قسمته ما ورثه وبعبارة انه لو لم ير على  
 هذا الصا وقوله وورثه ابواه فضلا خالبا عن الغائبة  
 لانه قد كان يحصل البياث بقوله فان لم يكن له ولد فلامه  
 الثلث كما في قوله تعالى فان كن نسأ فوق الثلثين فلم ين  
 لما كما تركت وقوله وان كانت واحدة فله النصيب فلما  
 قال هنا وورثه ابواه عرفنا انه انما جعل لها ثلث ما تركه  
 ولانه علق ايجاب الثلث لها بشرطين عدم الولد وكون  
 الوارث ابوين فقط لان قوله فان لم يكن له ولد شرط قوله  
 وورثه ابواه عطف على الشرط والمطوف على الشرط شرط  
 والملف بشرطين كما ينبغي وانما يسامها بعدم ثلث امر  
 احدها وبهذه اظهر ان ثلث التركة لها غير منصوص في  
 هذه الحادثة وانما فلا نسأ لو اخذت ثلث المال لا يحصل  
 للاب صنف ما يحصل لها والنصف يقتضي تفصيله عليها اذا لم



ضرورة ان لا نصير الام مفضلة علي الاب مع الاستقلال في الدرجة  
 فان التسوية بين الذكر والانثي مع استوايهما فيها غير مشروع  
 في التوريت وكيف التفصيل ولا ضرورة هنا لعدم مساواة  
 الجد سها في الدرجة وعند عدم المساواة يجوز تفصيل الانثي  
 علي الذكر ولا ان للام حقيقة الولادة كالاب فنعصرها والجهد  
 حكم الولاد فلم يبصرها فلا جرم استحققت فرضها والباقي للجهد  
 وهذا لان التفصيل انما يكون في متفني السبب لا في مختلفيه  
 فني الاب انما وفي الجهد اختلف في فتر قامن الوجهين ولا  
 استحقاق في تفصيل الانثي علي الذكر مع التفاوت في الدرجة كما  
 لو ترك زهجة واختا لابيوب ولا خالاب فللمرة الربع وللأخت  
 النصف وللاخ الباقى فقد فضلت هنا الانثي لزيادة فريتها  
 علي الذكر ثم الما بل التي يتبع فيها الاختلاف بين فرض الام  
 والجهد سعي علي قول من لم يفيض الام علي الجهد الاولي وزوج وامر  
 وجد النما نية ام وجد واخت لاب فلي قول عمر وابن مسعود  
 للام السدس وعنه ابن مسعود لها الربع فحمل لها مثلي نصف الجهد  
 وتسمي كل واحدة من المسيلتين مربية ابن مسعود والثالثة  
 جد وام وزوجة الرابعة وجد وام وزوجة علي قول عمر وابن  
 مسعود للام الربع وعندها انما ورثاها السدس في الثلثين  
 الخامسة ام وجد وزوج واخ السادسة ام وجد وزوج واخت  
 السابعة ام وجد وزوجة واخت فلي قولها للام السدس علي  
 قول الجمهور لها الثلث في الما بل كلها والسدس للجد ~~مطلقا~~  
 نسوا لانت لام اولاب لام ام وام اب فوها عدا يعني واحدة  
 كانت او كثر يكثر في اب في السدس من اب جهته كفي وفرضه  
 ثابت

ثابت بالسنه المشهورة لاند لا يتلي في الكتاب وانما ثبت حديث  
 اب سميد الحذري رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم اعطى الجدة الثلث وهكذا روي عنه المغيرة اب  
 شعبة وقبيصة ابن زويب وعنه عباد ابن الصامت ان  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بين الجدتين اذا اختلفتا  
 في الميراث السدس بينهما بالسوا وروي ان النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم قال اطعوا الجدات السدس اذا لم يكن دونها ام وقد  
 قدم ارح هذا الحديث تحت قول الماتن بحر قيسم الما في بين  
 ورثته وعنه ابن سيرين قال لما مات عبد الله يورث الجدات  
 وان كن عشرا السدس ويقول انما هو سهم اطعمهن رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم طه وتروي ان ام الام جاءت اليه  
 وقالت اعطني ميراث ولد ابنتي فقال لا اجد لك في كتاب الله  
 قتالي ولم اسمع فيك من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا  
 ولكن انا واراضي ابي فجمعهم وسامهم عن ذلك فتام المغيرة اب  
 شعبة وقال ابني اشهد ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 اطعم الجدة السدس وقال من يشهد معك فتام محمد بن مسلمة  
 الانصاري ويشهد معه بذلك فاعطاها السدس فلما كان عهد  
 عمر رضي الله تعالى عنه جاءت ام الارب وطلبت ميراثها فقال ما  
 قال ابو بكر في حجة وقالت امير المؤمنين انا ابي منها لانها  
 لو ماتت لم ير لها ولد ولولاها ولدت انا وربي ولدني فاعطاها  
 السدس وقال السدس لك ولجاعتك وروي عن القاسم بن  
 محمد انه قال جاءت الجدات ابني ابني بكر رضي الله تعالى عنه  
 فاعطى الميراث للام ووثام الارب فقال له عبد الرحمن ابني

بيت



امر امر امر اب والثلثة امر امر امر اب والاربع  
 امر امر امر اب اب والخامسة امر امر اب اب اب والسادسة  
 امر اب اب اب اب كذا في المحيط واما شرط تساو حشرين  
 لاث الحدة القريب تحجب الحدة البعدى مطلقا وهذا  
 راجع الى القريب والبعدى اي سوا كانت القريب من جهة  
 الدم او من قبل الاب وسوا كانت البعدى من جهة الدم  
 او من جهة الاب كما سيجي تفصيل ذلك وتوضيحي تحت قول  
 الماتن وتحجب القريب البعدى وارثة كانت القريب ام حجة  
 في فصل العصبات والسدس لبنت الابن الواحدة فالنحو  
 من واحدة مع بنت الصلبية الواحدة لما ذكر السدس ذكر  
 من يستحقه اما دايا لاجدة واما في بعض احوال الكينات  
 الابن واهن احوال بنت النصف للواحدة والثلثة للاثني  
 فكثر وان كان موطن ذكر مبصرهن ويستقطن بالصليبية  
 فكثر الا ان يكون موطن غلام فيمصرهن اذا كان في درجتي  
 واسفل منهن ويستقطن بالابن الصلبي هذه خمس والسابعة  
 ما ذكره الماتن بانزول كانت في المسئلة بنت صلبية واحدة  
 وكانت ايضا بنت ابن او بنات ابن فلها او فلهن السدس  
 يشتركن فيه وانما لبنت لهن السدس نكلة للثلاثين وهذا  
 منصوب على انه مفعول لراي التكميل الثلاثين وكذلك الابن  
 تنصبه على الخالية اي حال كونه تكملة لها وذلك لان ابني  
 صلي الله تعالى عليه وسلم قال لا يراد حق البنات على الثلاثين  
 والبنات يشتركن بنات الابن فلما اخذت الصلبية منهن  
 وهو النصف وكانت بنت الابن من البنات اعطي لها تمام

سهريل ابن حارثة وقد كانت شهيد بدر خليفة رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم عطيت لولائها ماتت هي ميراث من  
 لم يرثها فحمله بينهما فصلا جاعا من الصحابة على ان الحدة  
 اذا كانت من قبل الاب او من قبل الدم واحدة كانت اكثر  
 يشتركن في السدس اذا كن ثابثات اي صحبات الكونتين  
 اي ام الدم وام الاب وينبغي ان تعلم ان الجدات طبقات طبقة  
 مشتهر من اصحاب الغرابين يعرفن بالثابثات وطبقة هن من  
 جملة ذي الارحام يعرفن بالساقطات ولذا قال فان الفاسدة  
 من ذي الارحام كما سيجي في بحث ذوي الارحام والضابط  
 فيه كل جملة تدلي بوارث هن وارثة وكل جملة تدلي بغير وارث  
 فهي غير وارثة لان الاصل لم يكن وارثا فغرض كيف يكون  
 وارثا فلهذا لم تترت ام اب الدم لادائها بان الدم وروحيته  
 ام امر الدم او تقول كل شخص لجدقات ام وام اب ولا  
 كذلك ولا بية كذلك وهكذا لكل واحد من الاصول اليات  
 ينتمي الي ادم وجوعليها السلام فكل جملة دخال في نسبها  
 اب بين امين هن ساقطة لام اب الدم وكل جملة لم يدخل في  
 نسبتها الي التكميل كبت اب عيين امين هن ثابثة من اي  
 جانب كانت كام ام الدم وام الاب وام اب الاب ونحوه  
 هذا هو مذهب عامة الصحابة منهم علي ويزيد بن ثابت و  
 اخذ الشافعي وقال سعد بن ابى وقاص الفاسدة من تدلي  
 بالجد مطلقا ولا يشتركن في السدس الا اذا كن متخارجات  
 اي متساويات في الدرجة فان سبيلة عن ست جدات متخارجات  
 كلهن وارثات فقل احداهن ام ام ام ام ام وارثا لثابثية

واعلم ان الاخوات الاثنتي عشرة هن خمس احوال وتجرب هذه الاحوال  
 بمبناها في الاخوات اربع الى اربعة الاولى للمواحدة الصفة الثانية  
 الثلاث للاثنتين فصاعدا والمكانة انه اذا كان معرف  
 اخ لارب وعصبتها وكانت للذكر مثل حفظ الانثيين والاربع  
 ابن الباقي مع البنات او بنات الابن لقوله صلى الله عليه  
 عليه وسلم اكلوا الاخوات مع البنات عصبة الخامسة انهن  
 يستقطن بالاب وبابن الاب وبالأب بالانثى وبالجد  
 كمن عند ابي حنيفة وتزويج الاخوات لابن ابي التبي اخرتين  
 سبع احوال منها الخمسة الماضية والسادسة ما ذكرها الماتق  
 انهن ياخذن السدس مع الشقيقة فكلمة الثلاثين السابقة  
 انهن يستقطن مع الشقيقة فاكثرا اذا كان يكون منهن من  
 ويستقطن مع الشقيقة الواحدة اذا صار الشقيقة  
 مع البنت والسدس للواحدة من ولد الام لقوله تعالى وان  
 كان رجل يورث ثلاثة وامرأة وله اخ واخت فكل واحد  
 منها السدس والمراد الاخ والاخت لام اجماع وقد دل على  
 ذلك قراءة ابي ابي كعب وسعد بن ابي وقاص رضي الله تعالى  
 عنهما قراءة وله اخ واخت لام وقراءة الصحابة لا يتعاقد  
 خبره لانه لا يقرأ الا سماع وهذه الحالة الاولى من الحالات  
 الثلاثة المقررة لولاد الام والثانية اثنتان لثنتين فصاعدا  
 من ولد الام لقوله تعالى وان كانوا اكثر من ذلك فهم شركا  
 في اثنتي عشرة ذكرهم كما في انهم اب في القسمة والاستحقاق يعني  
 انهم لو كانوا اربعة مثلاً فيقسمون الثلث فيما بينهم علي  
 السوا لا يبرح ذكرهم علي انشاهم وكذلك لو كانت المولود منهم

خفي البنات كذا قال السيد احمد وفي بعض شروح السراجية فان  
 فرض البنات الثلاث وقد اخذت الواحدة الصلبة النفس  
 وبقي سدس اخر فيكون لبنات الابن لتكامل فرض البنات  
 لم يبرثن اذا اكل فرض البنات بوجود الصلبيين والحاصل ان  
 السدس لبنت الابن فصاعدا مع الصلبة الواحدة ليس  
 بفرض ابتدائي ولذا لم يبرثن مع المسلمين ولا صلى في ذلك  
 ما رواه هزيل ابن ثرجيل ان رجلا سال ابا موسى الاسدي  
 عن ابنت وابنت ابن واخت فقال لبنت النصف والباقي  
 للاخت ولم يجعل لبنت الابن شيئا قال للسائل سل ابن  
 مسعود في افتاك به فاخبرني فجا ابنا الى ابن مسعود  
 فاخبره بذلك فقال اما ابن لوافتيك بهذا الفتك وما  
 انا من المهتدين ولكن سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول للبنت النصف وله ابنت الابن السدس فكلمة الثلاثين  
 والباقي للاخت فاخبر السائل ابا موسى بما قال ابن مسعود  
 قال لا تسلبوني عن سبي ما دام هذا الحرف فيكم فان قلت  
 اليس يلزم الجمع بين الحقيقة والحجاز في غلط اولادكم قلت  
 لا لاداء توريث الصلبة النصف بالكتاب وتوريث بنات  
 الدين السدس بالسنة فلا يلزم الجمع بينهما الاختلاف جهة  
 الدليل واختلاف جهة الدليل تؤجّب اختلاف جهة المدلول  
 والسدس للاخت لارب الواحدة مع الاخت الواحدة اذا  
 كانت لا يورثه فكلمة الثلاثين اعلم ان الاخوة الاثنتا  
 والاخوات كذلك بمنزلة اولاد الصلب ذكرهم كذكرهم  
 انا فانه كما في الاخوات لارب بمنزلة اولاد الابن كذلك  
 واعلم

انتي فتستحق السدس كالولكات الواحد ذكر والى الثالثة لانه  
 انهم يسقطون بالولد مطلقا بنا كالات وبنات وولد الابن  
 سفل وبالات ولجد بالانفاق لان ميراثهم كلاله والكلالة  
 النفرانية الضعيفة وهي ماسوي قرابة الاصول والفروع او  
 هي البيت الذي لم يخلف ولدا وهي الوارثة الذي لم يكن له  
 ولد ولا ولد بالتثنية للامر عند عدم ميراثها اي عند فقد  
 يكون للام مع ميراث مع وجوده السدس وهو الولد او ولد  
 الابن او الابن من الاخوة والاخوات كما مر في احوال  
 الام ولها اي ويثبت للام ايضا ثلث الباقي بعد فرض احد  
 الزوجين كما قدمناه وذلك في زوجة وابوين وام زيادة  
 لخطبة ام ههنا وفيها باقي سهول دخولها في الابوين فلهما  
 اي الام حينئذ اي مع وجود الزوجين والاب الربع اي ربع  
 كل الكل كالزوج ونصف المال للاب على طريق العصبية  
 او يكون ذلك في زوج وابوين وام مستدرك كما نبهنا  
 فلها اي للام حينئذ السدس اي باعتبار حال الام فان المسيلة  
 من ستة للزوج النصف وذلك للكلالة وللأم ثلث ما بقي  
 وهو واحد والباقى للاب وهو ثلثان وستة المدفوع الي الام  
 كما مع كون المدفوع في المسيلة الاولى الربع وفي الثانية السدس  
 ناد با مع قوله تعالى وورثه ابواه فلا يرد الثلث يعني مع ما  
 حصل الله تعالى لها الثلث عند عدم الزد فاستكوه اللاح  
 تغييره بالربع والسدس ولك ان تقول اناسها لثلاثا بالنظر  
 الي ما ورثه الابوات وقد مر كلالنا في جميع ما يتعلق بذلك  
 مفصلا والكلالات لكل اثنتي فصاعدا عن فرضه النصف  
 وهو

وهو اي الذي فرضه النصف للواحد منهم خمسة البنت يعني  
 فللواحدة النصف وللثلاثي فصاعدا الثلثان لقوله تعالى  
 وان كانت واحدة فلها النصف اي وان كانت البنت والولادة  
 واحدة منفردة ليس ميراثا اخري فلها ذلك وللثلاثي  
 فصاعدا وهو قول عامة الصحابة وبداخذ الفقهاء عن ابي  
 عباس رضي الله تعالى عنهم ان جعل حكم البنتي حكم الواحدة  
 فجعل لها النصف استدل بالانقضاء لقوله فان كن نسافوق  
 اثنتي فلهن ثلثا ما ترك فانه تعالى علقت استحقاق البنتي  
 بكونها نساء وهو جمع وصرح بقوله فوق اثنتي وكذا بضمير  
 الجمع بقوله فلهن والمسلم بالشرط لا يثبت بدونه ويدل عليه  
 قوله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين فان من ترك ابنا اثنتين  
 لابنه النصف فعند الانفراد يكون لكل كذلك والحجة بالجمهور  
 الكتاب وصريح السنة والمعقول اما الكتاب فقوله للذكر مثل حظ  
 الانثيين قد دل على ان حكم الانثيين حكم الذكور ذلك ان  
 الذكور حوزا لثنتين مع الواحدة فالانثيين كذلك يجوز ان  
 الثلثين فلما صار حكم الانثيين معلوما بهذه الاشارة بين  
 حكم ما فوزها ليلد توهم متوهم اذا ربي سدسا لا يرد على النصف  
 بزباد بنت واحدة ان كلا زادت بنت يزود سدس حتى  
 يستغرق الجميع فنص على ان حكم ما فوق اثنتي كذلك فقال  
 فان كن نسافوق فان كانت البنات والولادات نسا فلهما  
 ليس ميراثا اي جماعة بالثلاث ما بلغت من العدد فلهن  
 ما للانثيين بغير ثنات ولما السنة فاروي ان امرأة سعد  
 زين الربيع رضي الله تعالى عنه للاستشهد به يوم بدوي شح

يعني اذا كانت واحدة ولم تكن في المسئلة بنت صليبة لان بنت  
الابن النصف واذا كن انتيتي وما فوقها فلها الثلثان باعتبار  
ما دل الدليل الساب في البنات المصليبة والاخت لا يورث  
فان للواحدة النصف وللاختيتي ما فوقها الثلثان لقوله  
تعالى فان كانتا انتيتي فلها الثلثان ما ترك وكذلك الاخت  
لا ب عند تزوجها لها النصف ان لم تكن في المسئلة اخت لا يورث  
ومعني كانتا انتيتي لان لهما الثلثان والزوجة النصف  
عند عدم الولد وللا بنت الزوج لانه لا يتعدد اذا لم يزوج  
لامرأة ان تزوج كنوزيت زوجه واحد ففي تعدد تعدد  
فرض الثلثي في جانب الزوج ولو تعدد بحسب الدعوى كما مر  
في احوال الزوج لا يكون لهما اولم كنوزيت النصف اصلا فنسبه  
فصل في العصبات العصبية في اللغة بمعنى الحاطة يقال  
عصب القوم بغلات احاطوا به وعصب راسه بالعصا بتوحي  
ما بعصب به الراس واعتصب فلان بالتأخر والعلم تزيه سميت  
العصبية وهم بنوه وقرابته لا يبه يحيطون به حرا وحراسة  
وذبا فالان طرف والابن طرف والعم جانب والاخت جانب والجمع  
العصبات لان في الصحاح وفي المغرب كما يجمع عاصب وان لم يسمع  
بتم تيسري به الواحد والجمع والذكر والمؤنث قالوا في مصدرها  
المصوبة والذكور تعصب الانثى اي تحلها عصبية العصبات  
النسبية تلاتة قد مر على العصبات النسبية كما مر انما اقوي  
منها فلكل واحد احد عصبية بنفسه ونائبها عصبية بغيره وانما  
عصبية مع غيره ووجه الحصر ان العصبية النسبية اما ان تتوقف  
عصبية على وجود غيره او لا فان لم تتوقف فهو بنفسه وان

خواهر زاده يومرا حد جاتا بابتني سعد وقالت يا رسول الله  
ان سعد اقتل منك وخلف ابنتيه وقد غلب عمرها علي ما لها  
ولا يورثني في النسا الاعمال وفي شرح خواهر زاده ولا يتجنان  
الاول لها مال واخرج الطيالسي ومصدق وابن سعد راجع  
يا هو داود والترمذي والحاكم والبيهقي عن جابر قال جالت  
امراة تسعد ابن الربيع الي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
فقات يا رسول الله ها ثاثة ابنتا سعد ابن الربيع قتل ابوها  
حك في احد شهيدا وان عمرها اخذ ما لها فلم يدع لها ما لا ولا  
يتجنان الاول لها مال فقال يقضي الله في ذلك فترلت ايتها الميراث  
يوهيكم الله في اولادكم الآية فارسل رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم الي عمرها فقال اعط ابنتي سعد الثلثين واهما  
الثلث وما بقي فهو لك وقيل كان هذا قول ميراث قسم  
في الاسلام وما المعتول فوجه اما ولا فان البنتي  
لهما رعا من الاختين فلما جعل الله تعالى للاختين الثلثين  
فبالطريق الاولى ان يكون لهما الثلثان وما لانيان فان  
البنت لما وجب لهما مع اخيهما الثلث لان احري ان يجب لهما  
الثلث اذا كانت مع اخت مثلها ويكون لاختها معها مثلها  
يجب لهما ابض مع اخيهما لو انفردت معه فوجب لهما الثلثان وقيل  
سكبة فوق زبيدة كما في قوله تعالى فاضربا فوق العناق يعني  
علي العناق وقول ابن عباس البنتان يستحقان النصف  
مع الابن قلنا استحقناهما ذلك عند الاجتماع لا يوجب  
استحقناهما عند انفراذ النزي ان البنات الثلثان ياخذ  
مع الابن كذلك اخا من ولا ياخذون عند الانفراذ ونبت الابن  
يعني

واحد العصبه بنفسه وهو اي العصبه بنفسه كل فكلوا لا اني  
لا تكون عصبه بنفسها بل تكون عصبه بغيرها او تكون عصبه  
مع غيرها لم يدخل في نسبتها الي الميت انني سواد خل في  
الميت ذكر لا ابن الميت وابن الاخ وابن العم ولم يكتف بينه وبين  
الميت واسطه كالابن الصليبي ولا يقال في نسبتهم يعلم في  
قربته للبلا يخرج بعض العصيات بنفسه كالاخ لا بام فان  
الانثى داخله في قرابته لا خيه وذلك ظاهر لا في نسبتهم اليه  
لان الميت لا يثبت بواسطه غيره قال ابن الكمال وهذا  
اولي مما ذكره السيد الشريفي ومن تبعه حيث قال فان قلت  
الاخ لا بام عصبه بنفسه مع ان الام داخله في نسبه فقلت  
قربته الاب اصل في استحقاق المصوبه فانها اذا انفردت  
كففت في ابيات المصوبه بخلاف قرابه الام فانها لا تصلح بانفراد  
علة لا ثبوتها في مطلقه في استحقاق المصوبه فكنا جعلناها  
بمثله وصنفنا في فرضها بها الاخ لا بام على الاخ لا ب  
انتهى فان دخلت انثى في نسبه الي الميت لم يكن عصبه ولو  
كان المنتمى ذكر او ولد الام اي الاخ لا بام فانه ذو فرض ولا ي  
الام وابن الميت فانها بسبب دخول الام في المثال الاول ود  
البنت في الثاني من ذوي الارحام وليس من العصبات في نسبه  
ما ابنت الغريب اي حنسه اي قال للجحش فنبطل نسبه  
الجحش فيتمهل ما اذا كان هناك فرض واحد او اثنان في بعد  
حصه صاحب الفرض وعند الاقرار اي اذا اخلت الميتة  
عن صاحب الفرض يجرز المصبة جميع المال جهه واحدة اخترت  
به عن صاحب الفرض فانه قد يجرز المال كله اي يكتفى بجهتين

بجهتين

توقفت فاما ان تتوقف علي وجود ذكر وانثى والاول عصبه  
بغيره والثاني عصبه مع غيره وكذلك ان تتقول وان توقفت فاما  
ان يشارك فيها ذلك الغير والاول عصبه بغيره والثاني  
عصبه مع غيره قال بعض الشراح السراجيه والحق ان عرف با  
لاسترا وقال ابن الكمال والحق عقلي قال السيد الشريفي والحق  
بين هاتين العصبتيه ان الغير في العصبه بغيره يكون عصبه  
بنفسه فتتقدم بسببه المصوبه الي الانثى وفي العصبه  
مع غيره لا يكون عصبه اصلا بل تكون عصبه تلك العصبه  
مجامعة لذلك الغير وقال بعض الشراح البالد لاصلا  
والاصلا بين المصطف والمصطف به لا يتحقق الا عند  
مشاركتهما في حكم المصطف به فيكونا مشاركين في حكم المصو  
بمختلفا كل مع فانها تختص من الشخصين بغير المشاركة  
في الحكم كتوله تعالى وجعلنا معاه هارون وزيرا لى و  
ربره حيث كان مقارنا به في النبوة فيكون هي عصبه دون  
ذلك الغير ولان الشرع جعل يتولاه واجعلوا الاخوات مع  
عصبه وجود البنات شرط الصيرورة الاخوات عصبه بالشاره  
كلمه مع لاسباب والشرط ما يوجد عنده الحكم لا به بخلاف السب  
الموجب فيكون الاخوات عصبه مع وجود البنات لا بغيره  
لان من لم يكن عصبه بنفسه فكيف يعصب غيره الا ان  
الشرع جعل من عصبه بشرط وجود البنات فالغير بغيره  
عصبه بنفسه وفي مع غيره لا يكون كذلك اهـ يجوز ان يحل  
قراي مجتمعه في اخره بينها ولما قال السيد احد وفي متن المذخ  
بالر يعني بدل الواو من الاحرار يعني بنات النسا قال والمال



لا جهة واحدة كما لو حزر بعض بالفرض وبعض بالتردد كالخ  
لام اذا مات ابنه لم يكن له وارث وانما لا ينفق الميراث فانه  
يجوز لكل واحد منها البعض بالفرض والبعض بالخصوية كما تقدم  
غير مودة فهذا الكلام انما هو في العصة بنفسه فلا يقال كيف  
يصح هذا التعريف مع ان الاخت بوجود البنت عصة مع انها  
لا تحز جميع المال فانها عصة مع الغير ثم العصات بانفسهم  
اربعة اضافة احد هاجز الميت ثم انما في اصله ثم الثالث  
جزء اربعة ثم الرابع جزء جد والمرد منهم ذكرهم والمرد منه  
جزء الميت ابنته وابنت ابنته وان سفل والمرد منه اصله ابوه  
وجده ومن جزء الاخوة الاشتقاق ولا يثم ينوع ومن جزء  
جده الاعمام ويقدم الاقرب فالاقرب منهم بهذا الترتيب  
فيقدم جزء الميت كالابن لان فرع الميت فيقدم على الاب الذي  
هو الاصل وان اتصال الفرع باصله اظهرت اتصال الاصل  
بفرعه الا ترى ان الفرع يتبع الاصل ويصير مذكورا بذكره  
دون المكس فان الاشتقاق يتدخل في بيع الارض ولا يتدخل  
الارض في بيعها وظهر ان اتصالهم يدل على انهم اقرب الي الميت  
في الميراث حكما وان لم يكن ذلك حقيقة لان الاتصال  
من الجانبين بغير واسطة ثم قدم ابنه على ابن الاب وان  
سفل على الاب لان استحقاقهم ابيض بالبنوة المتقدمة على  
الابوة والافان الاب اقرب الي الميت من ابن الابن وابنت  
ابن الابن من حيث ان الاب يتصل بالميت من غير واسطة  
ولا يتصل ابن الابن الاب واسطة لكن لابن الابن قريب  
بالدرجة حكما من حيث الجزئية وللادب قوة القرابة  
حكما

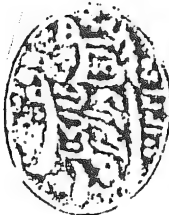
حكما من حيث اتصاله بالميت بل واسطة كنه نزل منزلة البعيد  
وقد قاروا لاجتماع ان ابنت الابن يقوم مقام الابن لمصحب  
البنوة والاعتبار للمصحب وايضا يقدم الابن على الابن لقرابة  
تقالي وللحل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فانه  
تقالي جعل الاب صاحب فرض مع الابن ولم يجعل له سهرا  
محيبا فتعجب لسالباتي فدلى على تقديم الابن على الاب علي  
ان الانسان يؤثر ولده على والده ويختار صرف ماله اليه  
ومنه قوله صلى الله عليه وسلم مخلة محبة فلا يتجاوز  
بالمعنف موضع اختياره الا انما صارنا مقتدا من الغرض الي الاب  
بالنصف فيبقى ما ورثه على قضية الدليل وقضية الدليل ان يفر  
ان تقدم البنت على الاب لان الشرع اقبل ذلك بتعييني  
الغرض لها وجعل الباقي لاولي رجل ثم يقدم بعد جزئية  
اصله وقوله الاب يدل من اصله ويكون الاب مع وجود  
ابنت في المسئلة فاكتر تعييني ومع وجود البنتين فصاعد اليه  
عصيته ويكون ايضا مع كونه عصة ذات سهم كما مر عند ذكر  
الماقن السدس للاب فاستوفى الشرائح احوال الاب ثم تقدم الجدة  
للصحيح وهو اب الاب وانما علاه اي وكذا تك اب اب الاب واب  
اب اب الاب ونحو ذلك وانما اخر الجدة تك اب اب الاب  
اصل في قرابة الجدة الي الميت وان كان الجدة اصلا بنسبة الاب  
اليه ولم يذاقنا الابن علي الاب وان كان الابن فرع  
لان الواحد قد يكون اصلا وقد يكون فرع باختلاف النسبة  
ولما فسرا لشر الجدة الصحيح باب الاب ثبنا لشرعية والا فقد  
علم بان العصة لكل ذكر كما يدخل في نسبته الي الميت انجب



وفائدة ذكره هنا تأكيد امرهم وهو بآيات حكم الآيات  
 وآيات حكم الروايات لآخر ولذا قال وما أب الدم وإن علل  
فما سد لانه قد دخل في نسبته إلى الميت أم فيكون من ذوي  
الأرحام ثم يقدم بعد فقد الأصل خبراً بيه وذلك هو الأخ  
لابويين ثم الأخ لأب عند فقد الأخ لابويين وما الأخرى  
للأب وليس لهم وليرث الأب بالعرف فقط وليرث نسله بغيره  
فقد الأخ يقدم ابنة أبي الأخ لابويين ثم إذا فقد فقدم  
ابن الأخ لأب قال أب الكمال وثاخير ابن الأخ عن الأخ  
ابن الأب عن الأب وإن سفل بعيني واعتبار ابن أبي  
الأخ أو ابن ابن ابنة كاعتبار الأخ في كون الجميع خبراً بيه  
لأرث للأسفل مع وجود الأعلى وثاخير الأخوة الذكور  
كأنوا لابوين أو لأب فقط عن الحد وإن علل إنما هو مبني  
على قول أبي حنيفة وهو أبي قول الأمام هو المختار للفتوى  
وهذا هو المختار قال السيد أحمد خلافاً لها وللتابع رحمه  
الله تعالى قيل وعليه أبي وعلي قولها المرافقة لقول الشافعي  
الفتوى يستقضي علي وجه إن شاء الله تعالى في هذا الفصل  
عند قول المات وقال تيسرهم علي أصول زيدوا وأطلق  
هنا اعتماداً علي مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم بعد  
خبر أبيه وما نتا سلوا من الذكور يقدم خبر جده وهو الم  
لابويين ثم عند فقد ه يقدم الم لأب ثم إن لم يوجد الم لأب  
ورث ابنة أبي ابن الم الذي هو عم لابويين فإذا مات عند  
ابن عمه وعن عم بيه فالأب كالأب عمه لما سياتي ثم يقدم  
ابن الم لأب وأب سفل أبي ابن الم كالأب الم وابن أبي

ابن

ابن الم وعلي هذا ثم يقدم عم الأب ثم يقدم ابنة أبي ابن عم  
 الأب ثم يقدم عم الجد ثم يقدم ابنة أبي ابن عم الجد وكذلك وإن  
 سفل أبي ابن عم الأب وأب عم الجد يعني أنه يقدم الأقرب  
 فالأقرب أولاً ثم إن استوت درجاتهم قدم ذواتهم يعني  
 ذوي القرابة الواحدة ببيان أن أعمام الميت لابويين وأولاد  
 أولي من أعمام أب الميت وأعمام ابنة لأب وأب وأولاد وبنوهم  
 وإن سفلوا وأولاد من أعمام جد صوفي استواء درجاتهم قدم  
 ذواتهم يعني ذوي قرابة واحدة فيسوا الأعمام لأب وأب  
 أولي من بني الأعمام لأب وبنو أعمام ابنة لأب وأب وأولاد من  
 بني أعمام لأب وكذلك الحكم في أعمام جد وبنوهم وهذا لأنهم  
 لما استوتوا في الدرجة استوتوا في الذات فيترجحون بالحال  
 فأسبابها أي العصبية أربعة أحدها بنوه وهي المعبر عنها  
 بجزء الميت ثم الثمانية أبوه وهي المعبر عنها بالأصل فيشمل  
 الأب ثم الجد ثم الثالثة أخوة وهي المعبر عنها بجزء أبيه ثم  
 الرابعة مجموعة وهي المعبر عنها بجزء جده وبعد ترجيحهم  
 الدرجة عند التناوب بأبويين وأب كما مر يحكون بقوة  
 القرابة قال المجموع في الدرجة المتقدم ثم بقرابه وبعد هذا التقدم بالقوة  
 اجعله فالدرجة هي الدرجة يعني أن التقدم يعتبر بالأولاد بالدرجة  
 فدرجة جزء الميت مقدمة علي درجة أصله ثم إذا انحلت الدرجة  
 فكان أحدها أقرب إلى الميت كالأب أو ابن مع الأب أو ابن ابن  
 الأب مع ابن الأب فيقدم الأب فيشملها الأقرب كل من هو إلى الميت  
 ثم إذا خالف في الأقرب سفلوا فاعتبر التقدم بقوة القرابة علي



وكذا الترتيب ابن عم لاب ولأم ولعشرة بنو عم اخ لاب ولأم  
 اولاد فالأول ينسبهم علي احد عشر سهرها لعلهم سهرين وهذا  
 بالجماع كما ذكرنا ولعلهم ايضا ان اولاد العصبات انما يصيرو  
 عصبة اذا كانوا ذكورا ولأما الاناث منهم فلا يصرن عصبة  
 ولا صاحبة فرض بالجماع لانهم من ذوي الارحام لا بنت  
 الابن وان سفلت فانها صاحبة فرض وقد تصير عصبة  
 مع ابن الابن دون ابيه وبنت الابن اي الاخت فانها  
 صاحبة فرض وتصير عصبة باخيهما ثم كما فرغ الماتن عن تحميم  
 العصبة بنفسه شرع في العصبة بغيره فقال ويصرن عصبة  
 بغيره البنات مع الابن وكذلك بنات الابن بآبائهم الابن  
 وان سفلا وكذلك الاخوات لابوين والاخوات لابن  
 اي الاشتراك بالسقيفة والاخوات لابوين بالاخ لابن  
 اي الكافي نقرن عصبة بغيره اربع من النساء ذوات  
 النصف عند نفوذها وذوات الثلث عند نفوذها يصرن  
 عصبة باخوتهن ولأما صبرهن وعصبة بهم فالبنات لغزله  
 تعالى بوصولهم الله في ولاؤهم للذكر مثل حظ الانثيين والذكورات  
 لغزله تعالى وان كانوا اخوة رجلا لا ونساء فلكل ذكر مثل حظ  
 الانثيين وعلى ضرورة الاخوات عصبة باخوتهن سواء  
 كن من جهة الاب ما لام او من جهة الاب قال الاكل كان  
 الواجب ان تتكوا الام مع الاب فاذ يعصمها تقدم في بيان  
 الام فاخذت لك ما ينبغي بعد فرض الزوجين مع الاب دون  
 الجد انتهى قال السيد احمد وفيها ان ارثها ذلك بطريق  
 الغرض وببعل عليه عدة من احوالها وهي لا ترتب الا بالفرع

ما ذكره المحرر هنا وذلك لا يوجد الا في الاخوة ويشبهه ولا يعلم  
 وينسبهم ولا يوجد في الفروع والاصول فلو كان لا يورث من  
 المصبات مطلقا ولو انشأ كما شئت مع وجود البنت فب  
 المسئلة تقدم علي الاخ لان قال السيد احمد في ايراد الاخت  
 لاب ولأم عند الفسوة مع البنت في هذا الموضع نظر لانه  
 كلامنا في اضافة المصبة بنفسه وجرها فترجيحهم وليست  
 الاخت المذكورة منها ولعله اورد هنا في بحث اخيهما استلزام  
 مقدم علي من كان لاب لقوله علي الله تعالى عليه وسلم ان  
 اعيان بني الام يتوارثون دون بني العمالة واخرج ابو  
 الشيخ عن علي رضي الله تعالى عنه قال فقي رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم ان الرجل يترك اخاه لابييه وامه دون  
 اخيه لابييه وللملك صلوات الله وسلامه عليه في الدرجة كما خوين  
 احدهما مستقيم والاخر لاب يقدم ذوات ابنتي فيرت ذوات  
 ويمنع الاخ لاب وعند التنافس فيها اي بين الدرجة كما في  
 لاب وابن اخ مستقيم يقدم الاعلي وهو الاخ لاب ويعين  
 ابن المستقيم فان قلت ما فائدة قوله بني الام وعدوله  
 عن بني العميات في الحديث الذي ذكره ان قلت فائدة  
 بيان ما يخرج به بنو العميات علي بني العمالات فان بني  
 الاعيات وبني العمالات يستوث في الاتصال والنجاسة لم  
 الاعيات علي بني العمالات بالاتصال بجهة الام فذكر الوصف  
 المرجح ثم اعلم بان المستبر في اولاد المصبات تعدد رسمهم دون  
 عدوهم في اباؤهم حتى لو ترك ابن اخ لاب ولأم وحسب بني  
 اخ لاب ولأم فالأول ينسبهم علي ستة اسهم لعلهم سهرين  
 وكذا

ولما هنا فالانتي ليس لها فرض فلم يوجد هذا المعنى فلا  
 نقير عصبة ياخيها كذا في شرح السراجية ونقبت انت  
 الكمال في التعليل الاخير ثم لما فرغ من حكم العصبة فذكر  
 في العصبة مع غيره وهو كل انتي تصير عصبة مع انتي اخي  
 فقال ومع غيره مثل الاخوات الشقيقات اولاد  
 مع وجو انتي في الصليبات او الاخوات مع بنات  
 الابن فارت البنات او بنات الابن بالفرض وارث الاخوات  
 بالتصيب وحق ما ذكرست صورة البنات مع الاخوات الشقيقة  
 والبنات مع الاخوات الاب والبنات مع الشقيقات والبنات  
 مع الاخوات الاب والبنات مع الشقيقات والبنات مع  
 الاب وشمل ذلك يقال في بنات الابن تقول المرشني اهلوا  
 الاخوات مع البنات عصبة هو حديث كما في السراجية وشرو  
 كذا قال السيد احمد قلت وانما عدل النتم عن الجزم بكونه حديثا  
 لكونه حديثا عن ذكره حتى ان الشيخ قاسم قلعه بيا  
 في تخرج احاديث الاختيار بيض له وذكر انه يبيده حديث  
 ابن مسعود يعني الذي قد ضاه تحت قول النتم والما تفت  
 والسدس لبنات الابن فكثر وقد ذكر البخاري في صحيحه قصة  
 ابي موسى وابن مسعود فهو اولي بالسدس لان من الذي  
 لم يذكر في كتب الاحاديث المعتبرة والله تعالى اعلم والمراد  
 من الجمع الجسدي هذا جواب سؤال تعدد بنات جمع الاخوات  
 والبنات وذلك يقتضي ان لا تكون الاخوات الواحدة مع  
 البنات الواحدة عصبة فاجاب عنه بان اللام اذا دخل  
 الجمع ولم يكن هناك موهود بصرف الي الجنس وضد تكون

حسها

كذا في الاصل

ولو حكم يعني ان المراد بالادخ ما يعم الاخ الحقيقي وهو يكون  
 في ثلاثة البنات الصليبية اخيها والاخت الشقيقة مع  
 اخيها والاخت الشقيقة مع اخيها والاخت لاب مع اخيها  
 وما يعم الاخ الحكمي وذلك في بنات الابن فانه يصير  
 اخوه من المساوي لهن في درجتهن او من في درجتهن  
 من بني عمرهن ويصير من هو اسفل منهن كما يفت  
 ابن ابن بمص من هو مثله من بنات ابن ابن او  
 من فوقه من بنات الابن وامامه لا فرض لها من الانا  
 واخوها عصبة لا تصير عصبة ياخيها كالم والم والعمه المال  
 كله للم دون العمه وكذا ابن الاخ والم مع بنت الاخ  
 لاب وام المال كله لابن الاخ دون بنت الاخ وكذا ابن  
 الم مع بنت الم وذلك لان تقصيص الشخص بغيره علي  
 خلاف القياس والنص ورد في حق البنات مع البني و  
 الاخوات مع الاخوة قال السدس قال يوسم السدس في الاولاد  
 المذكور مثل خط الانثيين وان كانوا اخوة رجالة الا انتم  
 كان في معنى هذين الفريقين فالنص يتناولهم ومن لا فرض  
 لها من البنات فليس في معنى من لها فرض فلا تجمع  
 ولان الانثي انما تصير عصبة ياخيها اذا كانت صاحبة فرض  
 في الجملة ولو كانت محجوبة في المسئلة بغيرها فينتقل حوزها  
 من الفرض الي المصوبة لمعنى يقتضيه الدليل ولا سبيل  
 الي ايجاب حق لها لم يكن لها ثابتي في الاصل ولا فانما يصير  
 الانثي التي لها فرض عصبة ياخيها بالبلاويدي تفضيلها  
 علي الذكر والمساواة بينهما وهذا المعنى في البنات والاخوات  
 واما

عصبة عصبته امه وشله عن عمر رضي الله تعالى عنه لكن يشك علي  
هذا ان الام واخاها الولد الثاني وولد الملامنة من ذوب  
الارحام واخا برثها ابن امها وبشرتها بالادخوة وقدروري ابو  
داود من عمر بن شبيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم انه جعل ميراث ولدا الملامنة لامه ولو بشرها  
من بعد ما وفي حديث المكلا عتي عن عبد الشين من رواية  
سهل ابن سعد قال فخرت السنة انه برثها وقرث منه ما  
فرض الله لها وعند ابن شبيب عن عبد الله ابن مسعود رضي  
الله تعالى عنه في ابن الملامنة ميراثه لامه فان كانت امه  
قد ماتت برثه ورثتها وامام ورد من طرق متعددة ولدا  
الزنا لا يرث ولا يرث ثمنه لا يرث من جهة من حملته  
منه امه ولا يرث ذلك منه ولا فهو يرث امه وترثه ليع  
ما لو كانت الام حرة الاصل كما بسطه العلامة قاسم لانه  
هذا لتعليل لحد ارثها من غير امها لا اب لها قال في المحيط  
وولد الزنا في حكم الميراث بمنزلة ولد ورثه ليس له اب ولا  
قرابة للاب حتى لا يرث هذا الولد من الاب وقرابته ولا  
يرث الاب ولا قرابته من هذا الولد لانه ولد الملامنة  
قد قطع نسبه من الاب فصا رثبه مقطوعا من قوم الاب  
صراحة ايضه وولد الزنا لم يثبت نسبه من الاب فكيف يثبت  
من قوم الاب فصا وولد الزنا وولد الملامنة بمنزلة ولد  
الزنا الذي ليس له اب ولا قوم للاب في خف حكم الميراث  
من هذا الوجه وهو ولد الام في خف حكم الميراث  
من الام ففرل بنها وترث منه الام وفرض ابنها حتى لو مات

الواحدة ولجميع سوا قال تعالى لا يجعل لك النساء من بعد فانه  
دل على حرمة الواحدة فصاعدا وعلى هذا اذا حلق ان  
لا يتزوج النساء انه مجتث بالوحدة وثكنها هنا سوال  
اخر وهو ان الدليل يقتضي ان تكون الاخت لام مع  
عصبة واجيب عنه بانه قد دل الدليل على ان اخاها  
لا يعصبها وهو ذكر فلان لا تعصير عصبة مع الغير ولو  
لانه الدليل اذا منع القوي للمضعف استغفا ليد ولو  
اجتقت العصباء بعضها عصبة بنفسها وبعضها عصبة  
بغيرها وبعضها عصبة مع غيرها فالترجيح فيها بالتقرب  
الي الميت لا يكونه عصبة بنفسها حتى ان العصبة مع غير  
اذا كانت اقرب الي الميت من العصبة بنفسها كانت الميتة  
مع غيرها او لي بيا اذا هلك رجل وترك ابنته واختا  
لا بد وام وابن اخ لادب ولم فنصف الميراث للبنات والنصف  
للاخت ولا نسكي لادب الاخ لان الاخت صارت عصبة  
مع البنت وهي الي الميت اقرب من ابن الاخ وكذلك اذا  
كان مكان ابن الاخ عم لا نسكي له وكذلك اذا كان مكان  
ابن الاخ اخ لادب لا نسكي للاخ وطريقتهما قلنا كذا في المحيط  
فتننه وعصبة ولد الزنا وعصبة ولدا الملامنة  
بعد ما فرق الحاكم بين الزوجين ونسب مولي الام للماد  
بالمولي ما يعم المقت بكنز التاء وما يعم العصبة اي عصبة  
امها وقد اخبر الحاكم عن رجل من الصحابة مر فوجعا ولد  
اللامنة عصبة امه واخرج ابن شبيب في مصنفه عن  
الشعبي عن علي وعبد الله انها قال في ابن الملامنة  
عصبة

متفرقات وعامة فالثلث للخاله اب وام والباقي بين  
 العم والعمه للذكر مثل حظ الانثيين وان ترك امرأه واما  
 واخا لام فللمرأة الربع والباقي بين الام والاخ والاخا  
 ورد الان للام في هذه الصورة الثلث سرهات من ستة  
 وللخ السدس سهم من ستة فصار فريضة الاخ والام ثلاثة  
 فيقسم الباقي بعد الربع بينهما على ثلاثة فرضا وردا ولو ترك  
 امرأة واما واخوين لام فللمرأة الربع وللأم السدس وللأخوين  
 لام الثلث والباقي يورث على الام وعلى الاخوين لام الثلث  
 للام سهم وللأخوين لام سهمان للحلخ سهم ولو ترك اما  
 وامرأة وتلاذ اخوات متفرقات فللمرأة الربع وللأم السدس  
 وللأخوات لام الثلث والباقي يورث على الام وعلى الاخوين  
 لام الثلث فاسهم للام وسرهات للأختين لام للحلخ سهم  
 ولو ترك زوجه وبنتين وابنة وابنا فللمرأة النصف وللأم  
 السدس وما بقي من الابن والابنة فللمذكر مثل حظ الانثيين  
 ولو ترك ابنة وابوين فللأبنة النصف وللأم السدس والباقي  
 يورث على الابنة وعلى الام على اربعة ولو ترك ابنتين وابوين  
 فلأبنتين الثلثان وللأم السدس وما بقي يورث على الام  
 والبنتين على خمسة اربعة الاخاس للابنتين والخمس للام  
 ولو ترك ابنة اخ وام وجد اب الام او ترك ابنة اخ  
 لام وجد اب الام او ترك ثلث بنات اخوات متفرقات  
 وجد اب الام او ترك ثلث بنات اخوة متفرقين وجد  
 اب الام او ترك ثلث بنات متفرقات وثلث بنات اخوة  
 متفرقين وجد اب الام فعلى قول ابي حنيفة ربع المال

ابن الملاعة وترك اما وبنتا لاما مال بينهما على اربعة فرضا  
 ورد للام السدس في هذه الصورة سهم من ستة وللبنة  
 النصف ثلثة ثلثة ستة فصار فريضة هات اربعة فبر الباقي  
 عليها على قدر حقوقها فصار مال بينهما على اربعة من هذا  
 الوجه وان ترك اما واخا لاما بينهما على ثلاثة لان للخ  
 في هذه الصورة السدس لانه اخ لام وهو سهم من ستة وللأم  
 سرهات من ستة فصار فريضة هات ثلاثة فبر الباقي  
 عليها على قدر حقوقها فان ترك اما واخا واخا لاما بينهما  
 على ثلاثة لانه لاما السدس والاخ كذلك وللأخت كذلك لانها  
 لام فصار فريضة هات ثلث ورد الباقي عليهم على قدر  
 حقوقهم فصار لاما بينهما على ثلاثة من هذا الوجه ولو ترك  
 ابنة الملاعة وترك اما وبنتين فللزوج النصف فرضا للام  
 نصا ورد اولومات وترك اولاد الام فللواحد منهم السدس  
 وللأبنتين نصا عد الثلث الذكر والابن في ذلك سواء  
 مات عن اخ واخنت لام او عن اخوة لام او عن اخوات لام  
 عن اخوة واخوات لام وللمك بينهما ما ذكرنا اب ابن الملاعة  
 اذا مات وترك ابنة وعمها لان للابنة فرضا وردا لاسي  
 لعدم يجب ان يعلم ان ابن الملاعة له اب وقوم الاب  
 وعم الاخوة وليس له جد صحيح ولا قومه وهم الاعمام والحام  
 لاب وام اذا عرفت هذا خرجت المسئلة فتقول انما يكن للام  
 شئ في هذه الصورة لانه عم لام وللم من ذوي الارحام  
 وذوالارحام لا يرثون مع ذوي سهمهم وان ترك عمها واخا لا  
 فالثلث للخال والثلثان للام وان ترك ثلث خالات  
 متفرقات



[illegible]



مات ولم يتحرك وارثا اي عصبة لامطلت الوارث فان دفع حجاج  
مخا الغنيان به واما ما قيل في الجواب عن الآية من ان سبب نزولها  
ماروي من انه صلى الله تعالى عليه وسلم لما قدم المدينة اخبرني  
المهاجرين والانساء انهم كانوا يتوارثون بذلك ففسخ الله تعالى  
هذا الحكم بهذه الآية وبين ان الرحم مقدم على الموالاة والولادة  
ولانواع لنا في تقدم ذبي الرحم على مولي الموالاة فغيبه نظر لان  
مبناه على تخصيص الحكم بسبب التزول وهو خلاف ما تقر به  
الاصول من ان الميراث لعموم اللفظ لا لخصوص السبب على  
ان الآية المذكورة قد تكررت نزولها على ما دل عليه ذكرها مرة  
في سورة الانفال واخرى في سورة الاحزاب والتفسير المستند  
من خصوصية سبب التزول على تقدمه ما اجماعا يكون في احدا  
دون الاخرى ثم ان العتيق لا يورث منه معتق عند العامة  
وعنى الحسن البصري والحسن بن زياد ان يورث منه ايضا لما  
روى ان رجلا مات على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم ولم يكن له وارث الا عبدا اعتقه فذفع النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم ميراثه اليه ولان الوالد سبب يوجب الميراث  
من احد الجانيين فيجب ان يوجب من الجانب الآخر كما في  
النكاح والصحيح قول العامة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
الولد لمن اعتق وولي النعمة ولقول علي بن زيد رضي الله تعالى  
عنه ما لا ميراث للمعتق اي العتيق ولحديث غير صحيح وهو  
منسوخ بما روينا ويجوز انه دفع اليه بالوصية ويخلف عنه  
النكاح فانه اصل النكاحات كما مر ثم الا على يورث من الاستفحل  
سوا لان اعتقه لوجه الله تعالى ولوجه النبي لانه اعنته

ها

اي اقرب ممن ليس له رحم والميراث يبيح على القرب ولا روي  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مر بعد فساوسه ولم يشتره  
ومر اخر عليه فاستراه واعتقه فبلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم فقال لانك الرجل هو اخوك وملاك فان تشكرك فهو خير  
له وشرك وان كفرك فشر له وخير لك وان مات ولم يتحرك  
وارثا كنت انت عصبة فقد اشترط في توريث مولي العتاقة  
ان لا يدع العتيق وارثا وذر الارحام من جهة الوارثين  
قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان تشكر اخي يعني ان تشكر  
بالحي ارات على ما صنعت فيه من خير فهو خير له لان عمله بقوله  
تعالى هل جزاء الاحسان الا احسان وشرا اليك الا ان يبذل  
اليك بعض الجزا في الدنيا فيدفع بقدره من ثواب الاخرة  
وانك كفرك فهو خير لك لبتا ثواب علك كلك الي الاخرة وشرا له  
لانك انما في مقابلة الاحسان وقابل النعمة بالكران قال صلى  
الله عليه وسلم من لم يشكر الناس لم يشكر الله هكذا قيل وفيه  
يحث لان شكر النعم عليه النعم على احسانه لا يتقص سياست  
ثوابه في الاخرة والظاهر ان يقال في تقليده لان ذلك رجاء  
يؤدي الي خلل في اخلاصه وعزيمه في نفسه فيحبط بذلك عمله  
او يجعل على انه صلى الله عليه وسلم علم من ان شكره كان شرا  
له وجهه الخ وهو ما روي ان بنت حمزة رضي الله تعالى عنها اغتقت  
عبدا ثم مات العبد وتوكت بنته ومولده به فجعل النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم نصف مال البنته والباقي لمولده وهذا نص في ان  
مولي العتاقة مقدم على الرد ومنه ضرورة تقدمه عليه ان يكون  
مقدم ما على ذوي الارحام فقوله صلى الله تعالى عليه وسلم وان  
مات

لا يبرأ من الولد بالصفين الذين من العصب النسبية التي  
 بين العصبان بتنسها علي ما من يكو ابن المتفق والوصية  
 ثم اثبت ابنه وان سفل ثم ابوه ثم جدّه وان علا الي اخرها فاصل  
 هناك ثم منعت المتفق ثم عصبته علي الترتيب المذكور ثم  
 منعت منعت المتفق ثم عصبته وهكذا علي ما مرّ ذكره قوله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم الولد ثم له ثم النسب المراد بالولاد هنا  
 ولا العتاقة اي القرابة الحاصلة بسبب عتق شخص في  
 ملكه كالقرابة الحقيقية لانه مشتق من الولي وهو القرب  
 وقد بطلت الولد علي الميراث الذي يستحقه الميراث بسبب عتق  
 شخص في ملكه كما في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الولد لمن  
 اعتقه والخمسة بالضم القرابة والحجة النوب بالفتح والضم يعني  
 ان الولد وصلته كوصلة النسب ووجه الشبهة بينها ان كما يصير  
 الاب نسبيا لاهل الولد كذلك مولاي العتاقة يصير نسبيا لاهل  
 المتفق من حيث ان الحرية في حكم الحياة والرقية في حكم  
 التلف حيث لا يملك رقيقته ومنافسه ولا يقدر علي شيء من  
 التفرقات فاذا اعتقته المولى يصير المالك الرقيقته ومنافسه و  
 حصلت له اهلية الولد علي الساب من القضا والشرادة  
 والامارة وبتميز بذلك عما عداه من الحيوانات فظهر بذلك  
 ان الرقبة تلف وهلاك وان المتفق بسبب الحياة عتقته  
 كما ان الاب سبب لوجود الولد فكما ان الولد يصير نسبيا الي  
 ابيه بالنسب والي اقرابه بتعبية كذلك المتفق يصير نسبيا  
 الي منعتة بالولاد انتهى ولذا قال صلى الله تعالى عليه وسلم  
 يجزي ولد ولد له الا ان يحده علوه فلا فيشرية فيعتق فاف

سائبة او شرط ان لا ولا عليه وقال مالك رحمه الله تعالى ان  
 اعتق لغير وجه الله او بشرط ان لا ولا عليه لم يكن له عليه ولا  
 لان هذه صلة شرعية ولا يستحقها الا من اعتق لوجه الله  
 وعنا اعتق لغير وجه الله تعالى فبان في قصد فبحرم من هذه  
 الصلة ومن صرح بنفي الولد فقد رد هاندا يستحقها وهو صحيح  
 لمعوم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الولد لمن اعتق ولا بد  
 سبب الولد المتفق وقد تحققت من جهته فلا معنى لرد الحكم  
 عند تحقق السبب الموجب له ومن هذا الواعى عبد الله لافرا  
 قوله له وكذا لو اعتق المالك فرب عبد مسلم الا ان لا يبرأ اذا  
 مات علي ذنبه وان اعتق المسلم عبده الحربي في دار الحرب كان  
 اعتاقه باطلا ولم يستحق به الولد وكذا اذا اعتق الحربي عبده  
 في دار الحرب وكذا ان دخل بعد الحرب دار الاسلام لم يكن مولاه  
 بذلك وكذا اذا دبره والعبد والامة فيه سوا والاصل في ذلك  
 ان عتق الحربي عبده في دار الحرب باطل سواء اعتقه مسلم او  
 حربي لان سبب الملك قائم وهو الرق والموال اهل الحرب  
 وبقا بهم مرضة للبي والرق فلا يصح اسقاط الرق مع وجود  
 ما يقتضيه وان استولد امته خراجا مسلحين لانت ام ولده  
 لان الرق لا يثبت في امومية الولد ولا تعلقت لامومية الولد بالرق  
 فانه قد ثبت في غير الملك بخلاف العتق والتدبير  
 اي عصبته مولاي العتاقة بتعصبه علي الترتيب المتقدم فب  
 العصبان فتكون عصبانها النسبية بتعصبها مقدم علي عصبها  
 النسبية اعني معتق المتفق ومنعت معتق المتفق  
 ولان علوه وانما قيد عصبانها النسبية بتعصبها لالساياقي الله  
 لا

نها

وعند ابن يوسف ومن وافقه الولد ابا يورث عينه كما لم تجري  
 فيه سهام الورثة كما تجري في المال وهذا الدال الولد افراسك  
 فيعتبر بحقيقة الملك ولو ترك الممتك مالا وترك اباه وابنا  
 كان لابيه سدس ماله والباقي لابنه فكذا اذا ترك ولأخوه  
 علي ان استحقاق الولد بالعصوية والاب في العصوية كالابن  
 الا ان الابن مقدم عليه شرعا في تركه الممتك لان الاب لا  
 يصير محرما عن ميراثه اذا قد منا الاب في العصوية فان  
 الاب يستحق بالفرض ولو قد منا الاب في العصوية لم يستحق  
 الابن بالفرضية شيئا وهذا المعنى لا يوجد في الولد لان لا يستحق  
 بالفرضية شيئا فاولي الوجوه ان يجعل ميراث الممتك كيراث  
 الممتك ويجعل لكان الممتك هو الذي استحق ذلك ثم تخلفه  
 في ذلك ابوه وابنه فيكون مقسوما بينهما اسداسا وحصة  
 الامام وممن وافقه ان الولد وان كان انثرا لم يكن كمنه ليس  
 بمال ولله حكم المال كالتصاص الذي يجوز الاعتراض عنه بالمال  
 بخلاف الولد فلا تجري فيه سهام الورثة بالفرضية كما في المال بل  
 هو سبب يورث به بطريق العصوية فيعتبر الاقرب فالأقرب  
 والابن اقرب العصيات ولو كان تجري فيه سهام الورثة بالنسبة  
 كالمال لان للنسب نصيب من الولد بالارث علي ان قوله علي  
 انه تعالى عليه ولم الولد الحي كل في النسب لا يباع ولا يوهب  
 ولا يورث دليل واضح نص في الباب ولو ترك الممتك اني  
 وجده فالحال كله للابن بالانقضاء وذلك لان الاب كالأب  
 في العصوية بحسب الظاهر لان انقضاء كل منهما باليت بلد  
 واسطة ككون الابن اقرب يحتاج الي ما من من ان زيادته

صية

قلت قضية التشبيه ان يكون الولد مستترا بين الذكر كالب  
 وليس كذلك قلت لان سلم ان قضية ذلك فانه لا يفتني  
 مساواة الشدة والمسيب به في وجه الشدة فضلا عن ان يفتني  
 مساواتهما في جميع الاوصاف والاحكام نعم لانا ان يقول  
 لان الولد وصلة كوصلة النسب ينبغي ان يرث كل من يرث  
 بالنسب من اقربا الممتك سواء كان عصية له او صاحب رض  
 او نقول لما لم يكن الولد موروثا به ينبغي ان لا تورث العصة لغيره  
 كما لا يرث صاحب الفرض في الفرق بينهما حتى يورث احدهما  
 دون الآخر يمكن ان يجاب بان التفرقة جاءت من قوله صلي  
 الله تعالى عليه وسلم ليس من الولد الا ما اعتنق فانه  
 يقتضي تخصيص الولد بالذكور يعني هنا شي اخر وهو ان دلالة  
 حديث الولد الحي علي ان الولد ليس للارث مطلقا كالنسب  
 والمعنى كونه سببا بالعصوية ولان قوله علي تلك  
 الخصومة فلا يلزم التقريب به بل لا بد في تمامه من التمسك بحديث  
 اخر وهو قوله صلي الله تعالى عليه وسلم لمن اعتنق عبدا فان  
 مات ولم يبع وارثا كانت عصبته واذا ترك الممتك بنوع القار  
 اب مولاه وابن مولاه فالكل اي جميع ما تركه الممتك  
 للابن وهو قوله علي وزيد بن ثابت وراثة عن ابن مسعود  
 وهو اخيرا وسعيد بن المسيب وما اخذنا في وهو القول  
 الاول لابن يوسف وقال ابو يوسف للاب السدس والباقي  
 للابن وهو احاديث الروايتين عن ابن مسعود وهو قول يريح  
 والخفي واصل الخلاف ان الولد لما لا يورث عينية اي لا تجري  
 فيه سهام الورثة ولكن يورث به عند الامام ومن وافقه  
 وعند

والا يبيع



صورة مدبر مدبرها وصورة جروءة مستقر من امرأة زينة  
عندها مستقرة غير هاهنا فولد بينهما ولد ثبت نسبة من ابيه هو  
حريصا للام لان الولد يتبع الام في الحريز والرقية وولا الولد  
لموالي امه يستقلون عنه ويرثون منه ويرزقونه وكذلك الاولاد  
اولادها وان سفلوا هكذا فلوان المرأة اعتقت العبد حريز  
باعا عنها ولده ولولد له من مولاي الام اليها حتى لو كان الغنيق  
ثم مات ولده وترك مستقرة ابيه فبذلك ولد لها وذلك لان  
الولد بمنزلة النسب والنسب الي الاباء فكذلك الولد والنسب  
الي مولاي الام لان لعمد اهلية الاب ضرورة فاذا صار اهلا  
عاد الولد اليه بمرتبة ولد الملاءمة ينسب الي قوم الام ضرورة  
فاذا كذب الملاعن نفسه نسب اليه فالولد الثالث لموالي الاب  
هو الذي ثبت اولاد لموالي الام لا ولا اخر وصورة جروءة مستقرة  
مستقر من امرأة اعتقت عبد الهاء ثم اشترى الغنيق عبد  
ورجعه بمستقرة غير فولد بينهما ولد فولد هذا الولد لموالي امه  
فلوان الغنيق اعتقت عبده جروءا لا عتاق ولده غنيقة الي  
مولادته ويستدل علي جروءا جروءي ان الزبير رضي الله عنه  
راي فتية اعجبهم ظفرهم وامهم مولاة لرافع ابن خديج ويوم  
عبد لغيرة فاشترى الزبير اباهم واعتقرهم ثم قال للغنيقة انتسبوا  
الي فانا زعمه لرفع وقال هم مولاي فاختصا الي عتقنا رضيا امه  
عنه فحكم بالولد للزبير رضي الله عنه فولد ذلك علي ان الولد  
مستوب الي مولاي امه ما لم ينسب له ولا من قبل ابيه فاذا انبت  
ولا من قبله جروءا ولا الولد الي مولايه وذلك لان  
النسب الي الام انما لانت للضرورة وينسب الاب ذاك للضرورة

ان فتنت امرأة عبد الهاء ثم يشتري الغنيق عبد فيمستقره  
فان الغنيق الاول والثاني وتبقى المستقرة فولد الثاني لها وصورة  
ولا ملاما قبلها فتبين ان تلك امرأة عبد الهاء فادى بدل  
الكتابة وصار جروءا هذا الملاما ملك امه فكلت بها فادى بدل  
الكتابة وعقدت ثم ماتت الملاما وتلك ابنة وتبينت السيدة  
فولد الاممة الملاما ابنة للسيدة وصورة ولا مدبر ههنا ان قد برأ  
امراة عبد الهاء ثم حكمت مرتدة بدرا الحريز والعيادة بالمدبر  
وحكم القاضي بلحى انها فتنت المدبر ولو كانت حكا ثم رجعت الي ادال  
الاسلام مسلمة ثم مات المدبر فولد له وصورة ولا مدبر  
مدبر ههنا ان يشتري هذا المدبر بمدرا اعتقت حكم القاضي  
بلحى سيد تبارا الحريز امه فبعد برها ثم رجعت سيدة مولاه  
مسلمة وماتت المدبر ومدبر فولد المدبر مولدة لسيدة مولاه  
ومن هنا علمت ان لا يحتاج الي فرض الادرة او مرتبة في تصوير  
المسئلة ثم ان ولاد المدبر ينسب للسيد حكم التديمر ثم لا يفرز ما  
لوعرض بعد التدبير ما هو اقوي منه كما لو بر جروءا امه  
فجات بولد فادعاه احداهما لينسب منه وتفتت عليه ويوم  
نصيب شريكه منها والاولا بينهما وكذلك مدبرين شريكين  
اعتقت احداهما مومنا وضمة شريكه اعتقت بالفضان ولا يتغير  
الولد عند الشراكة عند ابي حنيفة ويمكن ان يصور ولا مدبر ههنا  
بغير صورة الا رد اد مطلقا بان ماتت السيدة ففتنت مدبرها  
فوهب له شري او وقع الصيد في شركته او مات ابيه فوثر  
منشأ ثم مات المدبر ومن ساعته فتكف السدة من تركته  
مدبرها ويقضي ديونها منها وتنفذ وصاياها وعلي هذا  
صورة





قدّمنا في كتاب الولد ان هذا الحديث اغايري عن الصحابة  
 لاعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كن لما كان ذلك مما لا  
 يعرف الاسما لا سرا فاما لا تروى عن في مثل ذلك لا بسببه  
 السيد الشريف واقره المص في المخرج فصحح كوترك الموي اخاه  
 لاد ولام واخاه لاد ثم مات الاخ لا بدعهم عن ابن ثم مات  
 العتيق المال لابن الاخ لاد ولام عندها وعند الجمهور كل الاخ  
 لاد لعقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الولد لخم كل النسب صلى  
 هذا الورثك ابني ابن مولاه واربعة بني ابن مولاه من ابن  
 اخر فالولد بينهم اسد اسد بالسوية لا انصافا لان الولد لخم  
 كل النسب وفي النسب كذلك ولا يورث الولد العصبة العصبة  
 وصورة امرأة عتيق عبد او ماتت وترك ابن او زوجات  
 مات العتيق فالمرثات لابن العتيق لانه غصبتها ولو ماتت  
 الابن وترك اباه وهو زوج العتيق ثم مات العتيق لا يورث  
 الابن لانه ليس بعصبة العتيق فان قلت ان ابن الابن  
 عصبة العتيق قلنا نعم وهو عصبة العتيق لانه لو مات عن  
 ابن ابنه كان من جهة النسب يورث الميت عصبة من جهة  
 الولد واذا لم يكن لميت الميت عصبة لانسبا ولانسبا  
 فبهرت الميت عصبة عتيقه ابية علي الترتيب المذكور انسبا  
 ونسبا وان اجتمع للميت ابو عتيقه وعتيقه ابية فهو لاد  
 منته دون منته ابية وان لم يكن للميت عصبة من جهة  
 اعتناق ابية لانه عصبة من جهة اعتناق امه وفي شرح  
 شيخنا زاده وان لم توجد له عصبة من جهة اعتناق ابية  
 تروى عتيقه امه ثم عصبة عتيقه امه علي هذا الترتيب انتهى

وهذا قول علي وابن مسعود وابن الزبير رضي الله تعالى عنهم  
 وقال الزهري وجها هذا هو الظاهر لا ينتقل الولد من  
 موالي الام الي موالي الاب بعد موته ثم الاب متبجروا لولد  
 الي مواليه لا ينتقل ابدا الي موالي الام عند الجمهور وعليه الترتيب  
 ويروي عن عكرمة عن ابن عباس انه اذا مات الاب ينتقل الي  
 موالي الام واجمع الترتيبان علي ان ولد لدها الذي ولد لهم  
 بعد عتيق الاب يكون لموالي الاب ولا ينتقل ابدا الي تسانده  
 عن قبيصة بنت ذؤيب انه ينتقل الي موالي الام ثم اجمع القائلون  
 بجر الولد علي ان الجد اب الام لا يجزه والجد اب الاب لا يجز  
 عندنا مطلقا وقال مالك بجر ان كان الاب ملوكا او مشايخا قال  
 زفران كان ميتا وهو كوي الي بيت المذكور وان كان فيه شذوذ  
 والشذوذ ان يروي الثقة حديثا يخالف ما روي الناس  
 فاذا انفرد الراوي بسني تطرف فيه فان كان مخالفا لما رواه من  
 هو اولي منه بالخط الذي كان واضط كان ما انفرد به شاذا  
 مردودا وان لم يكن له مخالف فان كان ممن يورث بحفظه واقتنا  
 فيقول لا يقدح فيه انفاده به وان لم يكن ممن يورث بحفظه  
 واقتنا لذك الذي انفرد به كان خارجا عن الصحيح لكنه  
 تاكد بكلام كبار الصحابة كرو علي وابن مسعود رضي الله تعالى  
 عنهم فانهم قالوا بجملة ذلك فصارت ليرة المشهور الحديث  
 المشهور هو الذي يكون في الترتيب الاول احاد ثم انتشر فصار  
 في الترتيب الثاني ومنه بعد ثم تروى لولا كان الترتيب الاول  
 وهو الصحابة ثقات لا يتركون صارت شهادتهم بمنزلة  
 المتواترة حتى قال الجصاص انه احد ضمني المتواترة وقد  
 قدمنا



ولومات المقتت وتترك ابنا وبنات ثمر مات المتيق فولادوه  
 لالان ولاشي لبنت مقتت علي طاهر روريات اصحابنا وعن  
 ابي يوسف يقسم بين الابن والبنات للذكر مثل حظ الانثيين  
 وهكذا ذكر عبد الله ابن مسعود في رواية زبده اخذ ابراهيم  
 النخعي وشرح القاضي ولومات المتيق ولم تترك الابنت  
 مستتة فلادشي لها في ظاهر الرواية ويوضع في بيت المال  
 كمن الشارح قدم عن الزبيدي انه يدفع في زماننا اليها لالان  
 بيت المال وكذا ذكره في المحيط وعلمه بان ليس في زماننا  
 بيت مال وانما كان كذلك في زمان الصلابة والتايعي ولو  
 دفع ذلك الي سلطان الوقت والقاضي لا يصرفونه في مصارفه  
 وهكذا لان ينتمي القاضي الامام ابو بكر الرازي في القاضي  
 الامام صدرا الاسلام ولوان امة استرت ابا هاشم عتيق  
 عليها ثمر مات الاب وتترك هذه المشتريه وبنات اخيه كانت  
 الثلث ان يشرها على السوا حكم الغرض والثلث الاخر لمشتريه  
 بحكم الولد لان الاب اعنت عبد بعد ما عتقت ثمر مات  
 الاب ثمر مات مقتت الاب ويعتبت المشتريه في ثمرات المقتت  
 لمشتريه لان المتوفى مقتت المشتريه ولو كانت ثلث ثمرات  
 للكبيري لكانت ثلثا وبنات وللمصغري عشرون دينارا فان لم يكن  
 لم تقط شيئا فاشترت الكبرى والمصغري اباها بالحبس ثم  
 مات الاب وتترك شيئا فالثلاثا بينهن الثلثا بالغرض و  
 الباقي بين مشتريتي الاب اخاصا بالولاد لئلا تخرج ثلثه الكبرى  
 وحسب للمصغري وتقع من خمسة واربعين وذلك لان الاملي  
 في تصحيح جنس هذه المسئلة ان ينظر بين المعطي والمعطي  
 الي

الي ثلثة ثلثة احوال فان كانت بينهما استقامة فيؤخذ من كل معطي  
 واحد وان كانت بينهما موافقة فيؤخذ من كل معطي وقته واث  
 كانت بينهما مباينة فيؤخذ كل المعطيات فيجعل سربا م الولد ففي  
 مسالتنا بين معطي الكبرى ومعطي المصغري موافقة بالشر فيؤخذ  
 عشرهما فيجعل عد كل وقت كان عصبته وهو خمسة اثنا عشر  
 عشري وثلثة من ثلثي نصار كان تترك ثلثة ثلثي  
 عصبان سببية ففي المسئلة ثلثان وما بقي اصلها من ثلثة  
 ثلثاها اثنا عشر للبنات الثلثة ولا يصح فيؤخذ الثلث وما بقي  
 واحد للعصبات وهي خمسة لا يصح فيؤخذ وبين السربا والروسي  
 مباينة بين الموقوفين مباينة فاضرب الموقوفين وهو ثلثة  
 في الاخر وهو خمسة ثلث خمسة عشر ثم اضرب الخمس عشرة في اصل  
 المسئلة وهو خمس عشرة ثلث خمسة ولا يبين يقع منها ثلث  
 اضرب سربا البنات في خمسة عشر ثلث ثلثي وتسهم العصبان  
 فيها ايض يبلغ خمسة عشر لكل بنت عشرة ولكل عصبه ثلثة  
 فيصيب الكبرى تسعة عشر عشرة بالوفضية وتسعة بالولاد  
 للمصغري ستة عشر عشرة بالغرض وستة بالمصوبية وللوسطي  
 عشرة بالغرض ولاشي لها من الولاد وهذا المسئلة تسمى  
 دينارية وتتصل بجر الولاد وجميع الولاد الي الاسفل ودر الولاد  
 اما رجوع الولد الي الموالى الاسفل فتقول وباسم العمة تسير  
 ذلك ان يتزوج الصبد بمقتت ثلثة من ولد ابيكوت الولاد  
 وولادهم لولاهم وان ملك هذا الولد اياه بيتت عليه وصار له  
 والادب وجر الاب ولله اولاده الذين هم غير الولد المقتت عند  
 من يتزوج بجر الولاد ولله الولد الذي يملك اياه قبا فيكون له

قصة  
 دنيار  
 في دول الولاد وجميع الولاد  
 في دول الولاد الي الموالى  
 في دول الولاد الي الموالى  
 في دول الولاد الي الموالى

امه لادجرة الدب الي نفس الولد عند ابي خنيقة والثاني وما لك  
دهم الله تعالى لادن الانسان لا يكون مولي لنفسه كالأبرش  
عن نفسه وعند غروب دينا يجره الي نفس الولد كالأول اعتنق  
غيره اياه نأذا انتقل ولاد المولد من مولي أمه الي نفسه صار  
كولد لاد عليه فيكون عظمه علي بيت المال كغيره ان تكلف  
لد عصبه فلو كان عبد تزوج معتقة فولدت منه اربعة اولاد  
فولاد الاولاد لمعتقة الدم ثم ملك احدهم اياه فعتق الدب  
عليه وجرا الدب ولاد اولاده غير من ملكه فولاد به باق لمولي  
امه عند الائمة الثلاثة وعند غروب دينا يجر الدب ولادوه  
الي نفس الولد فصار كولد ولاد عليه ولو تزوج عبد معتقة  
فولدت منه فيكون ولاد الولد لمولي امه فان استتري هذا  
الولد عبد افاعتقه ثم استتري هذا العبد ابا سبه فاعتقه  
يكون ولاد الدب لهذا العبد ويجر الدب ولاد ولده فيكون كل  
واحد من الولد والعبد مولي لصاحبه من اعلى ومن اسفل  
يوثه اذا مات ولم يترك عصبه نسبته وذلك لان الولد مولي  
اعلى للعبد لانه اعتقه والعبد مولي اعلى للولد لانه معتق  
ابيه وبالكس فالولد مولي اسفل للعبد لان العبد اعتق  
اجاه وجرا بوه ولاد الولد الي العبد والعبد مولي اسفل لانه  
اعتقه عبد اسد هو تزوج سعيدة المعتقة ولدت منه  
رفية فولدت لمولي سعيدة ثم استتريت رقية عبد اسد  
عنه فاعتقته ثم استتري غيرها رقية وهو هو صهر فاعتقه  
فان ماتت رقية وجوه ثم ماتت عن كمال مال لبيت المال ولصهر  
يرث ماله مولي امه مولاد وهي سعيدة ولاد في الصحيح

لادن ولاد امه مولادته قد انتقل اليه فلا يعود الي مولي امه مولادته  
ملوكا كل واحد منهما تزوج بمعتقة لرجل فولدت كل واحد  
منها ابنا فولاد كل الامنين لمولي امه ثم استتري احد الابنين  
اب الاخر واعتقه فولاد الاب يكون له ويجر الدب ولاد ابنته اليه  
فيصير واجههم داخلين في ولاه مولي امه المستتري ولو استتري  
الابن الاخر اب المستتري الدول واعتقه يصير مولي له ويجر الدب  
ولاد ولده اليه ويصير الولدان كل منهما لمولي للاخر من اعلى  
ومن اسفل كما مورثت ولاد جميعا لمولي امه المستتري الاول  
عند الجهر واذ الولد متي انتقل من مولي الام لا يرجع اليه  
عندهم فلو مات الابوان ثم احد الابنين فالولد الابن الاخر وان  
مات الابن الاخر بعده فماله لمولي المستتري الاول وعند غروب  
غروب دينا يكون لبيت المال لانه حينئذ صار كولد ولا عليه  
اخ واخذت استتريا اياها نصفين فعتق عليهما ثم استتري ابوها  
عبد واعتقه ومات ابوها ثم مات السيد فالولد لادن ابنته  
مولاد دون الاخذت لانها عصبه مولاد سببا ولاد النساء  
وكذا لو كان للدب عصبه غير الاخ مثل العم وابنة كان اخا لخال  
من الاخذت التي هي بنت الدب ومولادته فان مات الاب ثم الاخ  
عن بنت فلبننته نصف والباقي لادخته لقوله واجعلوا الاخوات  
مع البنات عصبه ولو مات الاخ ثم العبد والادخت حية قاله  
لمولي مولاد وهما الاخ الميت والادخت الحية فللادخت النصف  
من مال العبد لمولي الاخ وهي اخته ومولي امه النصف الاخر  
ثم تلدخت نصف ذلك لان لها نصف ولاد غيرها لما جره الدب  
اليها ولمولي امه الاخ الربع في الاصح وقال بعضهم للادخت ثلاثة

العبد فلورثنت ولا كل واحدة من البنيتين للعبد والعبد تبع لهما  
 يلزم ما ذكرت وهو نقض الاصول وعكس المعقول وعند عمر وبن  
 دينار صارت كل واحدة منهما كرامة ولا عليها الانتقال ذلك  
 الى مولاة كل واحدة منهما وهي اختها وقال بعضهم الاب يجب  
 ثلاثة ارباع ولا كل واحدة منها لان الاب لما ج نصف ولا  
 احدي البنيتين من مولي امرها فصارت له اعتنق نصف هذه  
 البنت فهذه البنت بسبب عتق نصفها تجزى نصف الولد الباقي  
 من مولي الام الى مولاة الاب وهي اختها الاخرى وهذا لان عنده  
 الجوزية الاعتناق لا مرفى المسيلة التي قبل هذه المسيلة فيكون  
 على الوجه الاول للبنت الباقية ثلاثة ارباع المال ويبقى ربع  
 ونسبه وجهان احدها لمولي امرها والثانية لبنت المال وعلى الوجه  
 الثاني يكون للباقية سبعة اثمان مال اختها وفي الفقه الباقي  
 جرابان احدها لمولي امرها والثاني لبنت المال على الخلاف  
 المتقدم فان مات العبد ولا قاله للبنيتي وان ماتت احدها  
 بعده فالها للاب وان مات الاب بدها وخلف بنت قسم ماله  
 على ستة عشر لها النصف بالنسب والباقي لمولاة مولاة وهي  
 البنيتان فللمحبة نصف ذلك بالولا وهو اربعة ولولي البنت  
 الميمنة اربعة للمحبة نصفها نصفها سرهات وذلك لولد الاب اليها  
 ولا اختها فيحصل لها سبعة اثمان مال الاب في احد الزوجين  
 وفي قوله من قال لكل واحدة منها ثلاثة ارباع ولا اختها  
 وهي الذبيع والبويطي من اصحابنا في مرفى رده تعالى فيكون  
 لها سبعة اثمان مال ونصف ثمنه وفي الباقي وجهان احدهما  
 لمولي الميمنة والثاني لبنت المال وقس عليه الباقي واسا

ارباع مال الاخ النصف بالنسب والربع بالولا ثم الربع الباقي بينهما  
 وبين مولي ام الاخ نصفان اصله انا لم يجرى اعتناق صار  
 كانا لان اعتنق نصف ابنه فمولاة ذلك النصف الى مولاة  
 وهي ستة فحينئذ يجمع لها سبعة اثمان مال العبد نصف بالنسب  
 وربعه بالجرى يجرى الاب نصف ولا ابنه اليها من مولي ام الاخ  
 ونصف الربع وهو الثلث بالجرى لكن باعتبار ان الجوزية الاخرى  
 ولولي ام الاخ الثلث بيان ذلك ان عبد اسمه موحان تزوج  
 بمحقة عمر وفلوت منه ابنا يسمى بخالد ونبتا تسمى زينة  
 فولدوها يكون لمولي الام الذي هو عمر وبن استرا بالاباها وهما  
 نصفين فعتقت عليهما وجرى لكل واحد لكل واحد منهما نصف  
 ولا يثبت لمولي الام على ما قررناه بنتان من معتقة ولها  
 عبد استرا عتقنا فان هذا العبد استرا باباها  
 فاعتنق فلومات اب البنيتي فلبنيتي الثلثان بالنسب والباقي  
 للعبد لان عتبه سبب لان معتقة ولي ثمنه فلومات العبد بعده  
 قاله لمولاة بنت اب البنيتي فان ماتت احدها بعد ذلك فلا ختمها  
 النصف بالنسب ولها نصف الباقي في الوجه الاول لان العبد جمر  
 الي كل واحدة نصف ولا اختها وتبقى نصف ولا غيرها لمولي امرها  
 ولا يجرى نصف ولا كل واحد منها الى العبد فان قلت ينبغي ان  
 يجرى الاب الي العبد ولا كل واحد منها كرامة الا ترى ان الاب لو  
 اعتنق عبدين يكون ولا كل واحد من العبد بين اب العبد الذي  
 اعتنق الاب قلت انما يكون كذا ذلك اذ كان الجوزية الاعتناق  
 فان قلت لم لا يجرى ان يكون الجوزية الاعتناق قلت لا بد  
 يلزم منه انقلاب الثلج اصله لان لكل من البنيتين نصف ولا بد  
 العبد

دور الولاء فاعلم ان معنى دور الولاء ان يخرج نصيب معلوم من مال ميتة الى ميتة اخرى المستحقه بولائه عليه ثم يرجع ذلك النصيب او بعضه الى الميت الاول بولائه على الميت الثاني فذلك المقدار لما يداليه هو سهم الدور وقد اختلفوا فيه فقال قوم يكون ذلك لمولي الام الذي خرج منه وعاد اليه وقال اخرون يكون ذلك لميت المال وبه قال محمد بن الحسن وبعض اصحاب الشافعي رحمه الله تعالى وقال بعضهم ينتزع ذلك السهم الدايرو ويرد على الورثة الا حيا وبه قال ابو يوسف والحسن بن زيادة وطائفة من اصحابنا اختلفوا في اختلاف هؤلاء في بغيره قطع السهم الدايرو قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ومن تأبى بعد ذلك السهم على من يستحقه على حساب ما بقي من المال بعد قطع السهم الدايرو وقال بعضهم نقطعه من وجه آخر وينتزع ذلك في سائر المسئلة الاولى ينتاز من معتقبن لرجلين اشتريا ابائهما نصفين يعقت عليهما فلو مات ابوا البنيتين ثم ماتت الكبرى منها فنصف مال الاب سهمها بالفرض والولاء ثم نصف مال الكبرى لاختارها بالفرض ولها الربع ايضا في قول من جز الولاء ونصف الباقي وهو الثلث على رواية الربيع واليويني عن الشافعي والباقي للجهيت المال في قول عمرو بن دينار ولولي الكبرى عند الباقي وان ماتت الصغرى بعد ذلك فالها لمواليها وهم اختها ومولي امها فلمولي امها نصف ذلك ولختها النصف فزادها لولا كانت حبة فاذا كانت ميتة رجع ذلك الى مولايها وهم مولاي امها وختها الصغرى فيكون نصف ذلك وهو الربع لمولي ام الكبرى والباقي وهو الربع يعود الى الصغرى ومنها خرج ذلك ثم عاد اليها وهو

وهو سهم الدور فمات رده على سهام المولي قسم مال الصغرى على كلاً من اسهم لموالي ام الصغرى سهاماً ولولي ام الكبرى سهم ومن جعل السهم الدايرو لميت المال قسم مال الصغرى على اربعة اسهم سهامات لموالي امها وسهم لموالي ام الكبرى ويسمى لميت المال ومن جعل السهم الدايرو لموالي الام جعل لموالي ام الصغرى ثلثاً واربعة اقسام للموالي ام الكبرى ربع مال الصغرى وعلى رواية الربيع عن الشافعي ينقسم مالها على ستة عشر سهماً اربعة منها لمولي امها وهو الربع وثلثه الارباع للكبرى وهو الباقي عشر ربع ذلك وهو ثلثه لمولي امها ويتبقى تسعة للصغرى بولدها يتبعها على الكبرى لان لها ثلثه اربع وثلثها وهذه التسعة هي سهم الدور خرجت من الصغرى وعادت اليها فجعلها لموالي امها حصل ام ثلثة عشر سهماً ولموالي ام الكبرى ثلثة اسهم ومن ردها على السهام قسم جميع مالها على سبعة اسهم اربعة لموالي امها وثلثة اسهم لموالي ام الكبرى وصوت جعل سهم الدور لميت المال قال ربع مالها لموالي امها ومن المال ونصف ثمنه لموالي ام الكبرى ونصف المال ونصف ثمنه لميت المال وعلى هذا اقوى عروا بن دينار وابن شريح يكون جميع مالها لميت المال وفي قول محمد بن لا يجز الولاء جميع مال المولي امها فان ماتت البنات قبل الاب ثم ماتت الاب قسم مالها على ثمانية لكل بنت اربعة فنصيب الكبرى لمواليها وهي اختها وموالي امها فلموالي امها نصف ذلك وسهامات للصغرى يكون نصف لموالي امها وهو سهم والنصف الاخر وهو سهم يكون الكبرى ومنه خرج له سهم الدور وكذلك ينقسم

لو كانت حية فاذا كانت ميتة رجع ذلك السهم الي موليها وهم مولي  
اسمها واخذتها الحية واخذتها الميتة وهي الوسطي والسهم الواحد لا  
يستقيم علي الستة ايض فاذا اضربت الستة في ابي عشر تبلغ ابي  
ويجبني نصفها ستة وثلاثون للحية بالنسب ونصفه الباقي ثمانية  
عشر موليها علي الدب وثلاث الباقي ابي عشر موليها ام الوسطي  
ونقي ستة وتخرج هي الي مولي الصغري وهم موليها ولحيتة والوطي  
فنصف الستة ثلثة للحية وسدسها موليها ام الوسطي وثلاثها  
سهمها للوسطي لو كانت حية وهذا ان السهمان هما سهم الدور  
خارجا من الوسطي وعارا اليها فتقطع هذين السهمين من ستة  
وثلاثين بقوي اربعة وثلاثون فاذا استقط منها سهمان فتستقط  
اربعة اسهم من ابي وسبعين فاذا قطعت منها اربعة اسهم بقي  
ثمانية وستون وهو النصف صحيح نصفها اربعة وثلاثون للحية بالنسب  
وثمانية عشر ايض لها موليها علي الوسطي وثلاثون اسهم ان موليها  
علي الصغري يحصل الحية خمسة وخمسون اربعة وثلاثون بالفرض  
ولقد عثرت بالولا وكولي الدم اثنا عشر بولاية علي الوسطي لانه  
موليها ولد ايضا سهم من نصيب الصغري بولاية عليها فصار  
له ثلثة وعشرون مابسطها في العبارة لاشكال هذه المسئلة من  
بيبي اخيراها والمسئلة الثالثة فيها اجتمع الولا من الجريتين  
ورفع الدور فيموز ذلك لا ختي حرتين لا ولا عليها لاهد  
اشترت احداها اياها واشترت الاخرى الدم فنصفها عليها  
فلوما نتت الدم فلبنتها الثلاث ولزورها الربع والباقي لغيرها  
توزت الدم ونصف المسئلة تمت ابي عشر فلوما نتت التي اعتقت  
الدم كان مالها لاديبها ونصفها ولا كسي لا ختها نسبيا ولا

الصغري فالخرج بعد ذلك علي ماسر من الولا ويل المخلقة وهو  
الذي ذكرنا عند اتفاق سهم المسئلة الثانية مع اختلاف  
سهم العتق ثلاث نيات اشترين اياها علي ستة اسهم لاولي  
سهم ولثانية سهمان ولثالثة ثلثة ثلثة اسهم فنصف عليها  
فلومات الاب فتثلث ماله بين نيات الثلاث اثلاثا بالزرف و  
الباقي بينهن اسداسا علي اعتبار سهم الولا اصل المسئلة من  
ثلاثون وتصح من ثمانية عشر برب روس العصيات وهي ستة  
في الثلاث فيحصل منها للكبري سبعة وللوسطي ستة وللصغري خمسة  
ثم لومات الصغري وهي صاحبة السدس عن اختيارها وهي موليها  
بها وموليها لقم سبيلتها ايض من ثمانية عشر فلا ختيها الثلثان  
من ثلاثون والباقي علي ستة علي قدر سهم الولا فلا يستقيم السهم  
الواحد علي الستة فاذا ضربت الستة في الثلاثون تبلغ ثمانية عشر  
الناعشر للاختين بالفرض لكل واحدة ستة والباقي وهو ستة  
نصفها ثلثة للكبري فصار لها تسعة وثلاثها سهمان للوسطي فصار  
لها ثمانية وسدسها سهم موليها الدم فلومات الوسطي بعد ذلك  
تصح سبيلتها من ابي وسبعين وبعد قطع سهم الدور منها وهي  
اربعة تخرج التي ثمانية وستين منها موليها الدم ثلثة عشر والحية  
خمس وخمسون نيات ذلك ان الوسطي اذا ماتت خلعت اختا وست  
عصيات سبعا علي اعتبار سهم الولا فاصل المسئلة من ابي للحية  
سهم وللعصيات ابي في سهم والسهم الواحد لا يستقيم علي روس  
العصية فا ضرب سهم موليها ابي تبلغ ابي عشر نصفها ستة للحية  
والباقي بين العصيات اسداسا علي اعتبار سهم الولا فتلاثون  
للحبة ونسبها ثلثون ام الوسطي وسهم للحية ابي وهو للصغري



تكونا نظائره كذا في بعض شروح السراجية ثم لما فرغ من بحث العصب  
 شرع في بيان احكام الحب وهو في اللغة المنع ومنه الحان اسم  
 لما يحب به وهو الستر الذي يمنع به عند النظر الي ما وراءه لانه  
 محجوب اي ممنوع عن النظر اليها ومنه حاجب المأوى لمنه الناس  
 عن الدخول عليهم وفي الاصطلاح منع شخص معين عن اللزوم  
 بالحلية او عن سهم مقدرا الي اقل منه بوجود شخص لا يشاء  
 في اصل ذلك السهم المقدور وانما قلنا او عن سهم ولم نقل وعن  
 بعضه كي لا يدخل مع العصب بوجود صاحب النقص عن كل الزك  
 الي بعضها في حد حب النقصان مع عدم كونه منه وانما قلنا عند  
 كي لا يدخل مع احدي العصبيين الاخرين عن سهمه من الترتيب  
 الحد المذكور كنوع احدي الانبياء الاخرين جميع ما بقي من الاله الي  
 نفسه فان جميع ما بقي من الاله ليس من السهام المقدرة وانما  
 قلنا بوجود شخص كي لا يدخل الحرمان بنحو الرق والكفر في حد  
 حب الحرمان فانه بمعنى في نفس الحرمان لا يدخل مع احدي  
 قلنا لا يشاء كي لا يصل ذلك السهم المقدري لا يدخل مع احدي  
 الصليبيين الاخرين عن النصف الي الثالث في حد حب النقصان  
 مع عدم كونه منه فان مانع المذكور يشترك المنوع في اصل السهم  
 المقدور وهو الثلثان ثم احب علي نوريين حب نقصان وحب  
 حرمان وحب النقصان منع عن سهم مقدرا الي سهم مقدرا قل  
 منه واحترزا بقولنا هن سهم مقدرة عن العصب فان نصيب  
 العصب كبر وتقبل وليس ذلك بطريق التقص لان ثلثه ان  
 ياخذ الكل عند عدم صاحب فرض وان ياخذ الباقي عن فرضه  
 عند وجوده له نوه في الدرجة عند فكل من النصيبين الثناو

فلو مات الاب فثبنته النصف بالنسب ولها الباقي ايض بالولاء فان كانت  
 الباقية هي التي اعتنتت الدم فلها النصف بالنسب والباقي لينة الميتة  
 يكون ذلك لمولاتها وهذه الحية هي مولاة امها فيكون جميع مال  
 الاب لها ولمولات الاب اولاد ثم ماتت التي استرت الاب ثم ماتت  
 الام فان الام لماتت لان لاولاد الثلث ولبنات الثلث بالنسب  
 والباقي للتي استرت الاب فتصح من اربعة وعشرين وماتت التي  
 استرت الاب لان للام الثلث وللاخت النصف والباقي للاخت  
 ايض انها مولاة ثلثها من قبل امها وتصح من ستة فماتت الام  
 لميتت النصف بالنسب والباقي لها بالولاء ولو كانت الباقية هي  
 التي استرت الاب كانت لها من ميراث امها النصف بالنسب  
 والباقي لها ايض لان ذلك لمولاتها والحية مولاة ثلثها من قبل  
 الاب المسيلة والاربعة في ذلك ايض ثلث ثلث ثلث استرت  
 احدا هن الاب واثنا بية الام والثلثة الحد والمشتريات حراب  
 لاولاد عليهن لاحد استرت اكبري الحد والوسطي الاربعة  
 الاموات الاب والحد والكبرى والوسطى الثلث استرت الحد  
 الاب والآخرى الحد وبقية الام والوسطى التي استرت ثلثها فللام  
 الثلث وللأخت النصف والباقي لميتت المال لان لاولاد عليهن  
 اعني علي احدي الاختيين من قبل امها وانما الولاد عليهن  
 من قبل ابيها وليس هو حي فان اودت فتحت ذلك اجل  
 الباقي وهو المسدس لمولاتها ومولاتها هي التي استرت الاب  
 فلما كانت ميتة ولا عصبية لها كانت ذلك لمولاتها ومولاتها  
 هذه الميتة الاخرى فيرجع اليها لانها خرج منها وهو سهم  
 الدور فلذلك جعلناه لميتت المال علي النصف وهو رقس علي ما  
 ذكر



وفريت من الورثة يرتق مجال اي في حال مرقة وتجيبون حجج المراء  
 حجج مجال اي في حال اخري وهم غير هؤلاء الستة المذكورة سوا  
 لانوا اي الموصوفون بالحج في حال والارث في اخره عصبان  
 كالاخوة وانبا الاخوة او لانوا ذوي فروض كالاخوات سلمات  
 واخ الدم وهوا بمحكم الغريب الذين يرتق مجال وتجيبون مجال  
 مبني على اصلي الاصل ما يتفرع منه ويستنتى عليه غيره ولراد  
 هنا القاعدة الكلية اي الامر الحكمي المنطقت على الجزئيات  
 ليعرف منها احكام الجزئيات والراد ان حجج هذا الغريب يرتب  
 وجوده على وجود هذين الاصلين واحدهما فاذا وجد او  
 احدهما تجيبون واذا انتقيا ورثوا احدهما اي احدا الاصلين انه  
 الضمير للثلاث حجج الاقرب عن سواهم اي سوي الستة المذكورين  
 الا بعد لما مر في المصبات ان تقدم الاقرب فالاقرب فخر الميث  
 حجج اصله عن النقص والاصل حجج فرع نفسه وفرع الاب  
 حجج فرع الجد وكذا ايتال في ذوي الفروض اتحاد اي الاقرب للاجد  
 في السبب كما في الجدات مع الام وفي بنات الابن مع الصليتين  
 وفي الاخوات لاب مع الاختين لاب وام املا اي لم يتخذ السبب كما  
 في الاب والادخوض الثاني من الاصلين من ادلي من الادلا  
 وهو في اللغة ارسال الدوني البير قال الله تعالى فادلي دلو ثم  
 استمير في ارسال كل سبي فيه بطريق الحار فمضى قوله من  
 ادلي اي ارسل قرابته الي الحب يستخلص الباقية للادخاض اي  
 بان تكون قرابته ملصقة بشخصه ترابته ملصقة بالحب فالكلمة  
 مشتركة بيني الذي والى واسطة كما انها مشتركة بين الواسطة  
 والحبين ليرتق ذلك الذي سبعة اي مع وجود ذلك الشخص

حدة ابتداء بطريق النقص بسبب مزاحة الغير الحساوي له في  
 الدرجة وهذا هو السر في عدم كون العصبنة تجوب حاجب متفان  
 مع كونه محجوباً بحج حراماً فحجب النقصان خمسة نفر الزوجين و  
 وبنات الابن والاخت لاب لان الزوج يحجب من النصف الحب  
 الرابع بالولد والزوجة من الربع الي الحب بالولد والام من الثلث  
 الي السدس بالولد اولد الابن او الاثنين من الاخوة وبنات  
 الابن من النصف او الاثنين الي السدس بالصليبة الواحدة  
 والاخت لاب كذلك بالاخت الواحدة من الابوين واما حجج  
 الحرام فهو ان يحجب عن الميراث بالمرقة فيصير حراماً بالكلية  
 والورثة في ذلك فريثات قريب لا تجيبون مجال فقال الماتق  
 ولا يجرم ستة من الورثة مجال من الاحوال البتة لانفسهم  
 بالميت بلك واسطة والبتة مصدر بمعنى البت وهو التطع يتال  
 لا افعله بته ولا افعله البتة للحل امر لا رجعة فيه ونصبه على  
 انه مفعول مطلق باضار فعله والنتقير هنا لا يستوف اي لا  
 يتطعون عن الارث بتاوان كان بعضهم يجيبون حجج النقصان  
 الاب فان كان اما السدس او السدس مع العصبنة او العصبنة  
 للجرمة ولا يتخلف عن هذه الثلاثة الاحوال والورثان لها  
 اما السدس او الثلث او ثلث ما يبقى بعد فرض احد الزوجين  
 لا يتخلف عن احد ذلك ولا ابن فان عصبنة في كل حال الوث  
 فان كان اما النصف او الثلث او العصبنة باخيهما المذكورين فخط  
 الاثنين اي الابوان يعني الاب والام والولدان يعني الابن  
 والبنات والزوجان اي الزوج فانه يرث اما النصف والربع والزوج  
 لا تخلف عن ربع او ثمن فهو ثلاثة من الرجال وثلاثة من النساء

سواء اتخذ في السبب لابن الابن لا يثبت مع الابن والجد لا يثبت مع  
الاب والجدات لا تترتب مع الام ولم يتخذ الجاني الاب والاختوة  
والاخوات وذلك لان الشخص المدعي به ان كان مستحقا لجميع  
التركه فلا يثبت المدعي معه لان الواسطة احزمت لكل المال اتخذ  
بسبب الارث منها والا لا لا مع الاجداد والجدات اللاتي  
يدين به الي الميت والاختوة والاختوات وكما وجد مع الدعاء و  
الجدات التي من قبله ولم يكن المدعي به مستحقا لجميع التركه  
فان اتخذ بسبب الارث بينهما لا يثبت المدعي معه ايظا لا مع  
الجدات والبنات مع بنات الابن والاختان لا مع الام والاختوات  
لا مع فلا يستحق المدعي معه لان الواسطة اخذ الضيق الذي  
كان السبب سببا له وليس لذي الواسطة سبب اخذه يستحق  
به نصيبا اخر الا ولد الام فثبت معها اي مع وجود الام لعدم  
استقرارها اي الام للتركه كلها بجهة واحدة لكن عند انفصالها  
عن غيرها من اصحاب الفرائض والعصبات تستحق جميع التركه  
وتستقر بها بحسبتي الفرض والرد وعلي كل حال لا تستقر جميع  
التركه بجهة واحدة والمدعي معها اولادها لا يأخذون ما فرض  
لهم بسببها بل بسبب الفرض لهم من اشد قبالي استتلاذوا بغير  
سبب ارثت الام الامومة بسبب ارثها اولادها الاختوة فان  
قلت هل ادقمت كذلك في الاب مع الاختوة قلت الاب يصير  
يستقر جميع المال وكذلك الام فان قلت علي اي اصل يخرج  
حجب الام الجدة الابوية وحجب الابا ولاد الام وحجب البنين  
لبنات الابن وحجب الاختين لا مع الام الاختوات لا مع وحجب  
الاخ لا مع الام الاختوات لا مع وحجب البنات لا ولاد الام و

حجب

حجب الاختوة والاختوات مطلقا بالابن قلتم حجب الام الجدة يمكن  
تخرج علي الاصيلي القوة والقرابة اما الاولاد فلا ان الام  
لما حجت الجدة من قبلها فبنا الاوليا في حجب الجدة الابوية لما  
ان ام الام اقوي من ام الاب وان لا نثبت مساوية لهما فنحجبها  
بحجبها ولما الثاني فلا ان ارث الجدة باعتبار قرابة الاب والام  
اقرب منها ولما حجب الاب اولاد الام فيكون الاب اقرب منهم  
ولما حجب البنين لبنات الاب فلا ان البنات لا يورثن علي  
الذكرين فقد منافي استحقاقه الاقرب من بنات الابن ولما حجب  
الاختين لا يورثن فلفظتهما ولما حجب الاخ لا مع الام للاختوات  
لا مع فللقوة لا نه قيام مقام الاختين لا مع وام فيجب هو من  
بحجب الاختان ولا نه بحجب الاخ لا مع وهو يساوي به فحجب  
المساوي للمساوي حاجب لذلك المساوي ولما حجب الابن للاختوة  
والاخوات وحجب البنات لا ولاد الام فلقرابته ثبت ان الحجب  
في جميع من يحجب يخرج علي الاصيلي المذكورين واعلم ان الورثة  
في الحجب علي ثلاثة اصناف احدها ان يكون الحاجب والحجب  
والثاني ان يكونا صاحب فرض وراثا لثالث ان يكون احدهما  
صاحب فرض والاخر عصبة فان كانا عصبتين فالحجب حجب  
استقاط اذا اقرب الي بالتعصيب وذلك لابن ومن يستقطه  
من الذكور والاب ومن يحجب به منهم وان لا نأصاحب فرض  
احتمل ان يكون حجب استقاط لا ولاد الام مع البنت وبنت  
الاب واحتمل ان يكون حجب نقصان لا الام مع البنات وبنات  
الاب والاختوات مطلقا والاخت لا مع الاخت لا مع وام  
وان كان احدهما عصبة والاخر صاحب فرض ينظر فان كان

الحاجب ذافرض والمحجوب عصبة فذلك الحجب النقصان كما  
 لبيني مع البنات والاخوة مع الاخوات والاب مع الام فانه لو  
 انعدم الاثبات صار جميع المال للذكور في وجود الاثبات انتقص  
 نصيبهم ولا يتبنا في فيه حجب الاستقاط وان كان الحاجب عصبة  
 والمحجوب ذاسمهم يجتمع الامرين اعني حجب النقصان كما في سابل  
 العول كس خلف اختي لا يورث واخوين لام وامان فلا اختي  
 ارمية فمن سميتو لو كان متهما لا يورث فلها مع الاخ ثلاثة  
 من ستة ويعتجل حجب الاستقاط كبنت الابن ممد او الاخ  
 لاد وام مع الاخت لاد والمحرم هو المحنوع عن الارث لعتي  
 في نفسه كابن كافرو قاتل لا يحجب عندنا اصلا اي لا يحجب  
 نقصان ولا حجب حرمان فعلي هذا الوما ت رجلا وتترك زوجا  
 واخا لام واينا كافرا فلا رجعة الربيع وللأخ للام الدس الباقي  
 يورث عليه فلم يورث لاد في تفسير مع الزوجة ولا في توريث  
 الاخ للام وهذا قول عامة الصحابة وعند ابن مسعود رضي  
 الله تعالى عنه المحرم يحجب حجب نقصان لا حجب حرمان وهي  
 رواية مبسوط السرخسي واسرار المعاضي ابن زيد وفرايض  
 الترتاسي والزوايين الثمانية وذكر محمد في كتاب الفرائض  
 رواية عن الشعبي ان ابن مسعود قضى في امرأة تسليمة خلفت  
 زوجها مسلما واخوين مسلمين من امها واينا نظرنا للزوج  
 الربع وليس للاخوين لام ميراث وهكذا اطلقت في رواية  
 مبسوط خواهر زاده وهذا يدل على ان ابن مسعود رضي  
 رويته في حجب الحرمان اصحها ما قدمناه وقضى فيها على ابن  
 ابي طالب وزيد ابن ثابت في الزوج النصف ولا خواتها من  
 امها

اسما الثلث وبقي سدس المال فهو للعصبة تنسك ابن مسعود فيها  
 ذكره علي اصح الروايتين عندنا باطلاق اسم الولد والاخ وتقدرون  
 ان حجب النقصان ثابت بالنص باسم الولد والاخ مطلقا وبسبب  
 اكثر لا يتغير بهذا الاسم فالنقصان يكون الولد والاخ واذا زاد  
 علي النص وهذا لا يجوز لكنه نسخ فلا يثبت الا بما يثبت به  
 النسخ وهذا بخلاف حجب الحرمان ان ذبا اعتبار تقديم الاقرب  
 على الابعد ونسك انما يتحقق اذا كان الاقرب مستحقا فاما  
 حجب النقصان فبا اعتبار ان السبب مع وجود الولد والاخوة لا  
 يرجع له الا اقل النصيبين وفي هذا المعنى لا فرق بين اب  
 يكون الولد والاخ ولزنا ولا يكون ولزنا اب الكمال ولا  
 يخفى ما فيه من التصور فان التثليل الذي يقول لاد باعتراف  
 تقديم الاقرب لم يخصه من بالعصبة وحجب الحرمان قد يكون فيه  
 اصحاب الزوايين بسبب اتحاد السبب علي ما مر يا ندولامة العلما  
 في قولهم وجرها ان احدها ما اختاره الامام السرخسي بان من  
 ليس باهل الميراث حصل في استحقاق الميراث كالميت كذا في حجب  
 الحجب هو كالميت وكما ان مع الرق لا يخرج من ان يكون ولدا  
 فبالكون ايضا لا يخرج من ان يكون ولدا غير كونه حيا  
 بالمحجب فكذلك يشترط كونه ولدا للمحجب وتفسير حجب النقصان  
 بحجب الحرمان فان في المعنى لا فرق بينهما لان في حجب الحرمان  
 تقديم الحاجب علي المحجوب في الكل وفي حجب النقصان تقديم  
 الحاجب علي المحجوب في البعض فاذا شرط هناك صفوة الورثة  
 في الحاجب فكذلك يشترط هنا وما قوله ان حجب النقصان  
 ثابت بالنص باسم الولد فنقول المراد من الولد المذكور في الآية

في الحايب فاقدم في تزوير نفسك من ان تجيب الحرام ان لا يتصور  
 الا اذا كان الحايب مستحقا للمعجب عنه الغير متطور فيه ايت  
 كال وقال ايضا اطلق المعجب في الطرفين تقيما للصور الاربع  
 احداها ان يكون المعجب في الحايب والمعجبون حريمان وذلك  
 كام الام فحجب بالاب وهو بيع كونها محجوبة بالارث حجب حريمان  
 فحجب ام الام ايها حجب حريمان لان القريب من اي جهة  
 كانت فحجب البعدي من اي جهة كانت واركبة كانت القريب  
 او محجوبة وثانيها ان يكون المعجب في الحايب حجب حريمان وفي  
 المعجبون فحجب نقصان وذلك كالاخوة والاخوات اذا كانا  
 مع الاب في المسئلة فانهم يحجبون بالاب حجب حريمان فحجب  
 الام من الثلث الى السدس فحجب نقصان وثالثها ان يكون  
 المعجب في الحايب نقصان وفي المعجبون حجب حريمان كحجب البعدي  
 وعند استيعاب ذوي الفروض المال فانهم في بعض الصور يحجبون  
 بوجود العصبة الموصوف فحجب نقصان وبغيرها ان يكون  
 المعجب في الحايب والمعجبون كليهما فحجب نقصان كالزوجة الميت  
 اما واخوين فلولو الام لان حاز جميع المال ولولاها لكان  
 فرضها الثلث وبسببها نقص فرضها الي السدس قال ايضا قبل  
 في تعليق الجواب الاتفاقي اما عند ابن مسعود رضي الله عنه  
 فقلت الحريم عنده محجوب حاجب مع انه ليس بوارث اصلا  
 فكذلك المحجوب بل هو وولي لا يرث من وجه دون وجه  
 واما عندنا فلان الحريم انما جعلنا بمنزلة المعدم لانه ليس  
 باهل لليراث من كل وجه بخلاف المحجوب لانه اهل ليرث وجه  
 دون آخر فحجب كالميت في حق استحقاق الارث حتى لا يرث

وارث لا لانها نزلت في اليراث حتى يتجه ان يقال ان العبرة  
 لبحوم اللفظ واطلاقه لا بخصوص السبب بل لدلالة سياق الكلام  
 وبما قد فاند عطف على الولد المذكور في اول الآية وهو الولد  
 الوارث فنصفته الوارثة مستترة هنا ايضا ولا يكره ان ثبت صفة  
 الوارث في الاخوة وثانيها وهو ما اختاره شيخ الاسلام خواجه  
 تاج الدين وتفسيره ان الحريم ليس باهل لليراث ووجوده وعدمه  
 سواء يحل بمنزلة الميت والدليل على صحة هذا ما قالوا فيمن ترك  
 ابا وجدا وابوه مملوك او كافرا فان الميراث منه ادعى الطهارة  
 اجماعا في هذا الفصل في كتاب اختلاف المعاني فاما اذا  
 كان اهلا للميراث كالاخوة مع الاب فانهم لم يحلوه بمنزلة  
 الموتى حتى يحجبوا الام وان كانوا لا يرثون مع الاب لغوات  
 شرط وهو عدم الاقرب اه وقال غيره انما جعل الحريم للمعدم  
 في حق الميراث لانه حرر لمعني في نفسه فان قدمت اهلية الميراث  
 والعلة تنعدم لغوات الاهلية وبغوات شرط من الشروط  
 الاخرى ان يبيع المحجوب غير مستند لغوات الاهلية ويباع  
 الحريم مستند ايضا لغوات شرط الا نقض وهو المال الذي جعل  
 وجود البيع وعدمه سواء ههنا كذلك لانه انما يت الاهلية  
 صار وجوده من ليس باهل للميراث وعدمه بمنزلة الاخرى ان  
 ولد الحريم يورث بالاجماع وكذلك اصول ولولكان الحريم بمنزلة  
 الحيوان كان حيا مصورة لما ورثت اصوله وفرضه مع وجوده  
 انتهى ويحجب المحجوب غيره اتفاقا اورد ابن اتناق ابن  
 مسعود مع جهه والصحابة رضي الله عنهم في ثنائي عنهم وهذا صريح  
 في ان ابن مسعود رضي الله عنه لا يثبت شرط الاختلاف  
 في

ثيا ويجمل حيا في حقت الحجب فهو وارث في حقت الحجب لوجا حيه  
 فيحبه ويرد علي ما ذكر من طرق ابن مسعود رضي الله عنه انه  
 لا يقول بكون المحرم حاجبا حجب حرمان وان كان قابلا بكونه  
 حاجبا حجب فقتلته والكلام ها هنا يعم المحجبين علي ما اعترف  
 به قائل هذا القول فلا يبرهن ما ذكره وجهه ان تمام الدعوى وعليه  
 ما ذكره من طرف الجمهور انه مخصوص بالحجب حجب حرمان فان  
 قوله حجب لا يبرث صريح فيه وقد عرفت المدعى عام للحجب بحجب  
 نقصان ايض وانما يدل الذكر غا فل عند اهر ونخص الحجب بالتميز  
 بخسة من الورثة بالآدم فانما يحجب من الكلث الي السدس بالولد  
 او ولد الابن او الابن من الاخوة او الاخوات وبنت الابن  
 فانما يحجب مع البنت الصلبية من النصفه الي السدس والاخذ  
 لابن فانما يحجب مع الكفيلة من النصفه الي السدس والزوجين  
 اي فالزوج بالولد يحجب من النصفه الي الربع والزوجة تحجب  
 بالولد اي من الربع الي الثلث وينسقط بنو الاعيان ولم  
 الاخوة والاخوات لابن وام وانما سوا بني الاعيان لان عمن  
 الشئ خياه وذاته والاراد هذا الاول وهم خياه والاخوة الاخوات  
 لكال نزلهم وانفصالهم من الطرفين ومنه فقال للعلماء والروساء  
 والاسرائف اعيان البلد ببلد ابى باحد منهم بالابن وابنه  
 وان سفل ولم يبعد ابن الابن والابا لولد في الابن وينسقطون  
 بالابية تقا قايين الامام وصاحبيه وينسقطون بالجد عنقايين  
 حنيفه رحمه الله تعالى اما سنقروط الاخوة بالابن بنتا وبيل  
 قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد والاراد من الولد الابن  
 لاما يم البنت فانه تعالى علمت توريث الاخ بشرط عدم الابن

فول

فدل علي انه سنقبط بالابن واما الاخوات بنتا ويل قوله تعالى  
 ليس له ولد ولها اخت فلها نصف ما ترك وقد مر ان المراد بالولد  
 الابن فقط فعلت توريثها بشرط عدم الابن فدل علي انها  
 تنسقط به لان من شرط توريثهم ان يكون الميت هائلا  
 قال الله تعالى ان امرؤ هلك ومن له ابنة فليس بها كك قال  
 الرخي واما سنقوطهم بابن الابن فلدخوله بالا لجام تحت الابن  
 وقيا منه عند عدمه بطريق عموم الجواز فلا يلزم الجمع بين  
 الحقيقة والجواز والجواب بالا لتمام بناء علي انه يجوز ذلك  
 اذا كان الحل مختلفا فليس بصواب لان ذلك المبني مختلفا  
 فيه بين اصحابنا فلا يجوز بنا الجواب المنتفك عليه واما سنقوط  
 بالاب فلا يلزم كلالته وتوريثها مشروط بعدم الولد والوالد كالمس  
 واما سنقوطهم بالجد عند الامام وهو قول ابو بكر الصديق رضي  
 الله عنه وعامة الصحابة كما ذنب جبل وابن عباس وجائز  
 بن الصامة وابي موسى الاسدي وابي هرويرة وابي ابن عبد  
 وابي الدرداء وعبد الله بن الزبير وعمران ابن الحصني وعامر  
 ابن واكتة وابنة الطفيل وعائشة وحكي بعض المتأخرين مثل  
 هذا عن طلحة بن عبد الله وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن  
 ابي وقاص وعبد الله بن عمرو وابي اسود بن اخذ من التابيين  
 عطا وسعيد بن المسيب وعجا هده وطاوس وعبيد الله بن  
 عبد الله بن عتبة بن مسعود والحسن البصري وسعيد ابن  
 جبر وجابر ابن زيد وصولات بن الحكم وغيرهم كشرح وقال ابي  
 ابو يوسف ومحمد بن وهوقول السافعي وما كالا والاوزاعي والثوري  
 وابن ابي ليلى يتاسمهم ابي تيا سم الجدة الاخوة والاخوات وتفسير



المتاسمة ان يجعل الجد في القسمة كما حدد الاخوة فيقسم المال  
 بينه وبين الاخوات المذكور مثل خط الانثيين ويجعل نصيبه  
 مع الاخوة كنصيب واحد منهم وذلك لان نصيبه الان من  
 جهة فيمنه الاخ من جهة اخرى فوزنا عليه حقه من  
 الشبهين فكان لان في حجب الاخوة لادم وكالاخ في قسمة  
 الميراث ما دامت القسمة خير لادم فاذ لم تكن خير لادمطينا  
 له ذلك المال لانه مع الاولاد يرث السهم مع الاخوة  
 ايضا على ذلك على اصول زيد بن ثابت وانما اضاف  
 الاصول اليه لانه افرض الصحابة بنسبها دة صلى الله تعالى  
 عليه وسلم ولا فهو قول علي وابنه مسعود رضي الله تعالى  
 عنهما الا انهم اختلفوا في كيفية القسمة كمن ابا يوسف ومحمد  
 اختارا قول زيد ويعني بالاول وهو السقوط اي سقوط  
 الاخوة والاخوات بالجد كما هو مذاهب ابي حنيفة لانه قول  
 الخليفة الاعظم ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وهو علم  
 الصحابة رضي الله عنهم وما جاء عنه في الجد الا قول واحد  
 بخلاف ما روي عنه غيره حتى روي عن عمر رضي الله تعالى  
 عنه انه قضى في الجد سبعين قضية وفي رواية ما تة قضية  
 مختلفة وروي انه جمع الصحابة ليتفقوا فيه على شيء فسقطت  
 حجة من سقطه البيت فتفرقوا فقال عمر رضي الله عنه يا ابي  
 الله تعالى ارتفع هذا الاختلاف واجمعوا على انه ما تة وليس  
 له في الجد قول حتى روي انه لما طعمه ابو لؤلؤة واشرف على  
 الموت فقال لانا سن احفظوا عني واشهدوا في الاقول في الجد  
 ولا في المال لانه نسيا ولا استخلف عليكم احدا وروي عن علي  
 رضي

رضي الله تعالى عنه انه قال من سره ان يقتحم جريم جهنم فوخ  
 وجهه فليقتض في الجد والاخوة وقال ابن مسعود رضي الله تعالى  
 عنه سلموني عما سئتم من عصكم ولا تسيلوا عن الجد لاجل  
 الله ولا يباه وايضا كان عمر رضي الله تعالى عنه يقول اجر لكم  
 على ما بل الجد اجركم على النار ولا يكره ان تذكر قضية الجد  
 فلما صار جدار في انه لا بد من النظر فيه وروي عن السجعي  
 ان عمر رضي الله عنه دعا زيدا بن ثابت فقال انك ان من دين  
 وراي ابي بكر رضي الله عنه من قبل ان الجد اولى من الاخ  
 تربى قال يا امير المؤمنين لا تجعل شجرة خورج منها غصن تخرج  
 من الغصن غصنان فاجعل الجد اولى وهما خورجان الغصن  
 الذي خرج من الجد فتكرهه عمر رضي الله عنه فاعجبه قوله بشر  
 دعا عليا رضي الله عنه فقال له مثل ما قال ان زيد فقال علي رضي  
 الله عنه لا تجعل يا امير المؤمنين وادسالة فان شغب منه شغب  
 وانتخب من الشعبة شعثتان فلور جمع ما احدي السبعين  
 دخل في الشيعتين جميعا فاجعل الجد اولى من الاخ قال فقام عمر  
 رضي الله عنه يخطب الناس فقال هل منكم احد سمع رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم يذكر الجد فقال رجل سمعت رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول عن قضية فيه احد فاعطاه  
 السدس فقال من كان معد من الورثة قال لا ادري قال  
 لا ديت ثم قال رجل سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن  
 قضية فيه احد فاعطاه الثلث قال من كان معد من الورثة  
 قال لا ادري قال لا ديت وذكر ابي الكمال انه قال رجل قضى  
 يعني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالانصف وقال اخر جميع



الال وكل واحد منهم سال عمر مخرج من فقال لا ادري فقال لا ادري  
 ورويه ان عمر رضي الله عنه قال لو بقيت حيا الي جمعة اخري  
 اجعل حكم الجد مما يحكم فيه العجايز ولم يبيت حيا الي جمعة اخري  
 واستشهد فبقي الامر مرهما وبهذه المتاسبة استدل ابو جعفر  
 رحمه الله تعالى علي الامام جعفر ابن محمد في حوز العمل بالقياس  
 حين قال لمن ابن اخذت القياس فقال ابو جعفر رحمه  
 الله تعالى هذا جدك يعني عليا وزيد قد قايما عمر فقال له  
 علي رضي الله عنه كذا وقال له زيد كذا وهذه المتاسبة  
 منها لبيان ان الاخ ينبغي ان يكون اولي من الجد لان اخرا  
 الي الميت من الجد علي ما ضربا من المثال فانها شبرا الجد بالثبوت  
 والوادي والاه بالغصن والشعبة والاخ والميت بالغصن  
 والشعبتين الا ان الجد لا يختص بقرابة الوالد وصار تلك  
 الزيادة من جهة متباعدة لا اقرب من الاخ من القرين فلا  
 يجرم احد هلا خرا هذا ما يجتج من ورث الاخوة مع الجد وايضا  
 قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اقرضكم زيدا وهو يري توذيته  
 معه فكان الاخذ بقوله اولي وايضا انه شبه الاخ من وجوه  
 من حيث انه اذا كان للصغير ابن وام فالنقطة علي الاب  
 خاصة ولو كان له جد وام فالنقطة عليها اقلا كالخ في الميراث  
 كالاخ ولا تعرض النقطة علي الجد المعسر ولا تجب فطرة الصغير  
 عليه ولا يصير مسلما باسلامه ولا يجر الوالد فهو كالخ في هذه  
 الوجوه وقال ايضا ان الجد والاخ استقر يا في الاول وكل واحد  
 منها يدي الي الميت بواسطة الاب ثم للاخ زيادة ترجيح من  
 وجد وهو انه يدي بالاب بالبنوة والجد يدي بدار الابوة

قالوا

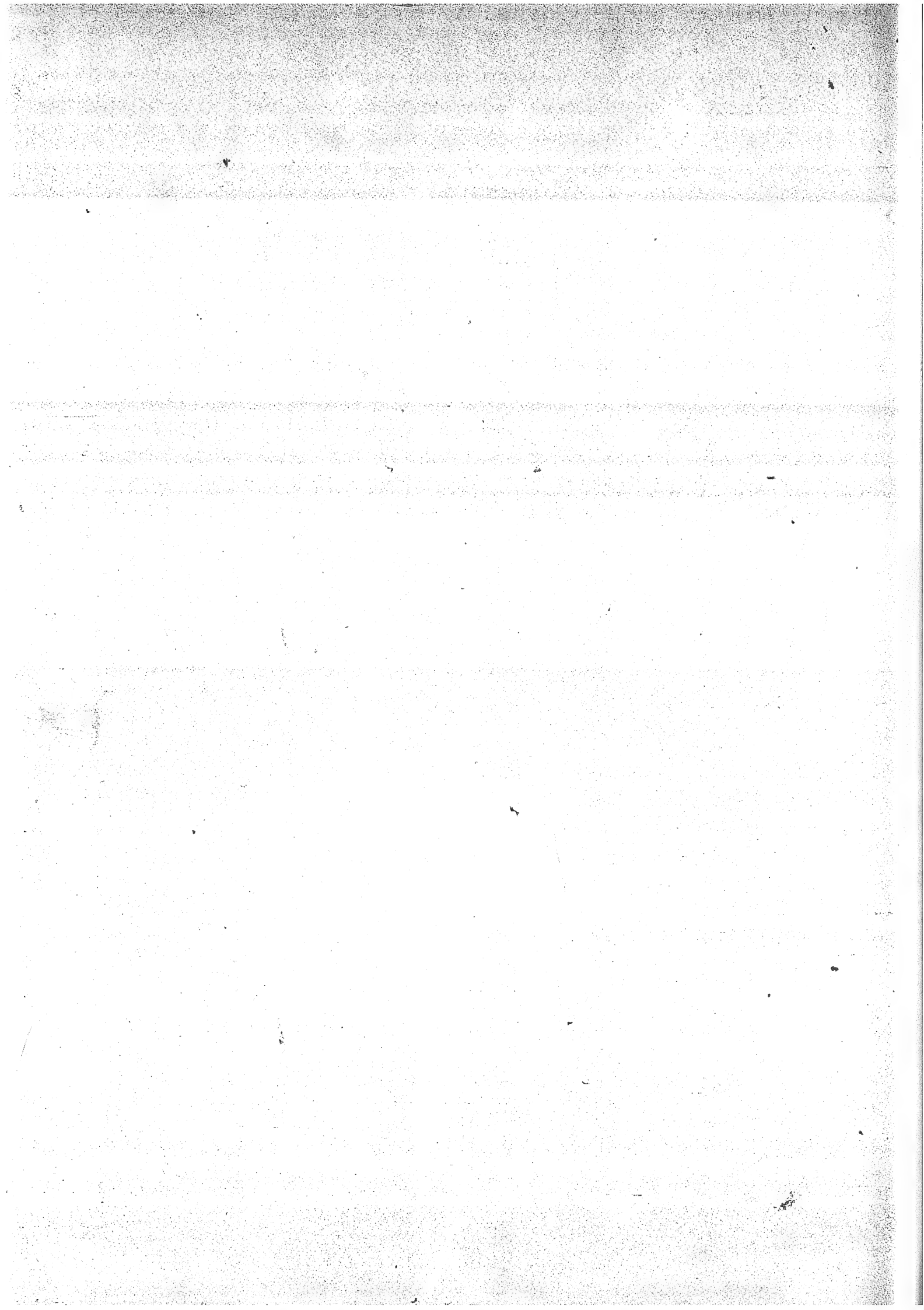
قالوا يدي بالاصوة وتكون في جانب الجد ترجيح اخر وهو  
 الاول ايضا ان ترجيحنا نيقاسا من وجدة الميراث ما روي  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال الايتي الله زيدان يحمل  
 ابن الابن ابنا ولا يحمل اب الاب ابان اعتبار الاتصال وال  
 القرب من الحائنين يكون بصفة واحدة لا يتصور التقاوت  
 بينهما فان اب الابن مقام الابن في حجب الاخوة فكذا اذا  
 تقدم ابن الابن يحمل الجد قايما مقامه في حجبهم لان الاتصال  
 واحد ويؤيده نطق الكتاب العزيز بالجد اباني مواضع كثيرة وما  
 المتاسبة فتقدرة لان العصور تختلف فتميز الجد الحزينة  
 والبعض في الاخوة المجاورة في صلبه ورجم او في صلبه وبشارة  
 بين عصبيته اختلف سبب عصبيتها غير مشروعة وكذلك  
 القول بالفرض لو جري فان الفرض انما يثبت باحد الاصول  
 اما الفرض والادعاء ولم يوجد الا في بانا الوجه لنا به صاحب  
 فرض لجهلنا حال عدم الولد وليس فليس فاذا اقتدر توذيتهما  
 جمعا وجب اعتبار احدهما واستطاع الاخ واستطاعهم اولي  
 من استطاع لان استطاع متقدر بالجماع ولا اجاع بينهم  
 فاذا اقتدر استطاع تعيين ابائهم واستطاعهم ولان الجد اصل  
 وهم فروع فاستطاعهم اولي من استطاعهم ولا ان الجد يمتل  
 الابن في كثير من الاحوال لموت ولاية تزويج الصغير الصغير  
 من غير خيار لها بعد البلوغ وفي طلب حد القذف واستحقاق  
 النقطة مع اختلاف الدين وحرمان وضع الزكاة فيه وعدم  
 قبول شرها دنة لنا قلته وشهادة لنا قلته له وحرمان حليته  
 علي اننا قلته ولا يقتصر منه بقتل اننا قلته وربيت له حكم

والخواتن الاب واما اولاد بيقاسمهم الجد ولا يدخل في النسبة اولاد  
 الاب عندها ويقاسمهم ما ادا النسبة خير الد من ثلث جميع  
 المال عند ابن مسعود وعند علي رضي الله تعالى عنه ما ادا  
 القاسمة خير الد من سدس الجميع فان كانت شر له يعطى السدس  
 عند ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وعند علي رضي الله تعالى  
 عنه والباقي بين الاخوة والاخوات الاب وام اولاد للذكر مثل  
 حظ الانثيين وان كان مومرا صاحب فرض يعطى لصاحب الفرض  
 فرضه ثم يقاسم الجد في الباقي مع الاخوة والاخوات ما ادا القاسمة  
 خير الد من سدس الجميع عند علي رضي الله عنه وابن مسعود  
 ايض في اظهر الروايتين عند وفي رواية عند ما ادا القاسمة  
 خير الد من ثلث الجميع ولا يدخل في القاسمة اولاد الاب الا ان  
 ابن مسعود خالف عليا وزيدا رضي الله عنهما في ثلثة فصول  
 احدى ان ابن مسعود لا يوري تفصيل الام على الجد وهما ابوا منه  
 وهذا الفصل يستل على ما لا يسمى بميراث ابن مسعود لانها  
 عنده تخرج من اربعة ادها انه لو ترك اما وجدا او اخا اب وام  
 اولاد فعند ابن مسعود للاخت النصف والنصف الاخيرين الام  
 والجد نصفين اصله اربعة وعلي قول علي رضي الله تعالى عنه للام  
 الثلث وللأخت النصف والباقي للجد وعلي قول زيد للام الثلث  
 والباقي بين الجد والاخت ثلثا وعلي قول عثمان رضي الله تعالى  
 عنه المال بين الام والجد والاخت اقله ثلثا وعلي قول ابي بكر الصديق  
 رضي الله تعالى عنه ومنه تابعه للام الثلث والباقي للجد وعنه  
 عمر رضي الله عنه ان للاخت النصف وللأم الثلث ما بقي وهو  
 سدس الجميع والباقي للجد وسميت هذه عثمانية لان عثمان

حقت التملك باستيلا دجارية النافذة عند عدم الاب وبني  
 من هذه الاحكام لا يثبت ثلاث فدنا ذلك على ان الجد  
 يقوم مقام الاب في حقه الحب واما قوله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم افرضكم زيدا ومحمول علي انه ورد في قضية محضومة  
 ليلد يكرم التنارض بينه وبين قوله اقتضاكم علي واعلم بالجلال  
 والحرام ما ادا بن جبل ومن المعلوم ان علي رضي الله عنه  
 قضى في الفراض بالبر زيدا فلو حمل ذلك على الاطلاق  
 لزم التنارض فلا بد من تقييد ذلك بقضايا مخصوصة  
 وادارت هذا قوله ابي بكر الصديق رضي الله عنه اظهر خصوص  
 حيث لم يعارض احد من الصحابة في وقته فلان اجا ساكونا  
 والي ذلك جرح البخاري والعليل بامير عليه الاكثر وقد ذكر الامام  
 وغيره الفتوي على ذلك واختاره الشيخ الامام طهر الدين  
 المرغيناني ومحمد بن ابراهيم المديني والفتية ابو اسحاق  
 الطبري والفاضي الامام ابو علي السعدي واصول زيد بسوط  
 في المطولات اعلم ان علي بن ابي طالب وزيد ابن مسعود  
 رضي الله تعالى عنهم اتفقوا على نوزيت الاخوة مع الجد وقد  
 انهم اختلفوا في كيفية القسمة واما اسواق اليك تنافي من ادهم  
 في هذا الباب وان لزم النظر بل لسموينة فاذا ذكر مذهب علي بن  
 مسعود اولاد ثم اذكر مذهب زيد ثانيا ليطلع الفتية على اقوال  
 الصحابة فقد قيل انهم اتفقوا على اخذ مذهب الناس قال  
 الشيخ العنابي في فرائضه من مذهب علي وابن مسعود رضي  
 الله تعالى عنهما ان الاخوات المنفردات لا يورين اولاد لايصر  
 عصبة مع الجد بل يعطى لمن فرضهن والباقي للجد وان كانوا اخوة

عنه وباني النصول فيما خالف ابن سمعود وعليه رضي الله تعالى عنه  
 وزيد أفا كانت صاحبة الغرض البنت والاخت الواحدة فانه تسوي  
 بين الاخت والجد ولا يفضل الجد على الاخت وان كانت اختي او  
 اكثر فيفضلها كالوترك بنتا واختا وجد البنت النصف سهمان  
 والباقي بين الجد والاخت نصفان الاصل من اربعة قال لا  
 الاخت مع البنت عصبة فهي كالاخ في هذه الحالة وفي قول علي  
 للبنت النصف والجد السدس والباقي للاخت وهو قول زيد  
 للبنت النصف والباقي بين الجد والاخت للذكر مثل حظ الانثيين  
 ويقال في هذه المسئلة رجل مات وترك ورثة فيهم انثى اختلف  
 في ميراثها فمنهم من اسقطها ومنهم من ورثها الثلث ومنهم  
 من ورثها الربع ومنهم من ورثها السدس او ثلثيها فيهم ذكر  
 فمنهم من ورثه النصف ومنهم من ورثه الثلث ومنهم من ورث  
 الربع ومنهم من ورثه السدس وثالث النصول انه لا يرث  
 اولاد الاب كلهم مع الاخوات الاب وام بل يعطى لهن نصيبهن و  
 الباقي للجد لانه جثة لانه لا يورث وهذا التقدير كما في الايضاح  
 مذهب علي رضي الله تعالى عنه ومذهب ابن سمعود رضي الله  
 تعالى عنه وامامنا يات مذهب زيد فله اصول في هذا الباب كما اننا  
 اليها الماتق والشاوي خمسة احدها انه يدخل في الخمسة بين  
 العلل سبع بني الاعيان اخر الالجد وان لم يرثوا وبانيها انه لا يحل  
 الاخت صاحبة فرض مع الجدة لا في المسئلة الا ذكره لانه لا يجعل  
 الجد كاحد الاخوة وثالثها انه يتجوز للمجد فضل الامرين من  
 المتساوية وثالث الجميع اذ لم يكن هناك ذوسهم ولا يورثها  
 انه يتجوز للجدة فضل الامور الثلاثة كمنع المتساوية من سدس

رضي الله عنه لم يتغير في مسائل الجد الا في هذه المسئلة وسميت  
 مسئلة جمل عثمان رضي الله عنه المال بينهم الملاك وتسهم حاجته  
 ايض لان الحاج بيت يوسف الشقي الثاها على عامر الكعبي وتسم  
 خرقا ايض لكثرة اقوال الصحابة فيها كان الاقوال خرقا المسئلة  
 الثانية ترك امراة وامراة واياها لاب وام اولاد فبني ابن  
 همدود الربع للمرأة والباقي بين الام والجد والاخ الملاك اصله  
 من اربعة وفي رواية عنه للمرأة الربع وللأم السدس والباقي  
 بين الجد والاخ نصيبين وعند زيد للمرأة الربع وللأم الثلث و  
 الباقي بين الجد والاخ نصيبين وعند علي رضي الله تعالى عنه  
 كذلك المسئلة الثالثة تركت زوجا وامراة والاخ بعين او  
 لاب فعلى قول ابن سمعود للزوج النصف والباقي بين الام  
 والجد نصيبين الاصل من اربعة وفي رواية عنه للام ثلث ما بقي  
 وللجد السدس والباقي للاخ وعند علي رضي الله تعالى عنه للزوج  
 النصف وللأم الثلث والباقي للجد وهو قول زيد ولو ترك زوجة  
 وامراة واختا لاب وام قال علي رضي الله تعالى عنه للاخت  
 النصف وللجد السدس وللأم الثلث وللزوجة الربع وتقول الي  
 خمسة عشر وعلي قول ابن سمعود للام السدس وهذا وتقول الي  
 كذلك عشرة لا نه يجعل الاخت صاحبة فرض ولا ينقص للجد عن  
 السدس ولا نقضل الام علي الجد ولو ترك بنتا وختا ففضل  
 علي رضي الله تعالى عنه للبنت النصف وللجد السدس والباقي  
 للاخت وعند ابن سمعود رضي الله تعالى الباقي بعد فرض البنت  
 بين الجد والاخت نصفان وهذه من مرعبات وصف تلك المسائل  
 الاكويته وسنذكر في بيان اصول زيد بن كابت رضي الله تعالى  
 عنه



الجميع وتلك ما ينبغي بعد فرض ذي السهم وخامسها انه يسقط بنوا  
 الاعيان اذا كانوا عصبية اما الاصل الاول فلدن بني العلات  
 يعرفون مع الجد عند عدم بني الاعيان فلدن من اعتبارهم في حقه  
 كالاخوين مع الاب محجب الام فينظر الجد بوجودهم ثم بنو العلات  
 فد حججوا ببني الاعيان فيكون ما نقصوه لهم لا للجد لان النقص  
 للمحجب كالاخوة المحجوبين بالاب لا ينظر حججهم في حقه الام  
 نقصا فيكون ما نقصوه من نصيبه للاب فلدن يظهر حججهم ببني  
 العلات في حقه الجد فلنفاذا استوفى الجد نصيبه متنازلا فلنفا  
 فيكون الباقي لبني الاعيان وبينا ندان الموجود للمحجب من  
 بني الاعيان لبني العلات ان كان اخا واختين فصاعد انما الباقي  
 له اما اذا كان اخا نظاهر لاندن المذكور من بني الاعيان محجب  
 ببني العلات مطلقا واما اذا كان اختين فصاعدا فانها لا يكون  
 سبي لبني العلات لانهم اذا كانوا ذكورا او انا او مختلطين  
 انما يكون له الباقي بعد فرض الاختين ولا يبقى هنا شيء لاندن  
 الجد ياخذ الثلث او اكثر والاختان لها ثلث الكل واما اذا  
 كانوا انا فلانهم محجبون بالاختين وان لم يكن الموجود منهم  
 حاجبا لبني العلات بان كان من بني الاعيان اخت واحدة  
 وهذا علي وجوه فان كان من بني العلات اخوات او ربع  
 اخوات فصاعدا ولم تكن بنت اوبنت ابن فالثلث خير للجد وان  
 كانوا انا فالثلث والمقاسمة تسهيا وان كان منهم اثنتان  
 فالمقاسمة خير له ويبقى لها عشر المال وان كانت منهم اخت  
 واحدة فالمقاسمة خير للجد ولا يبقى للاخت شيء وباتيك  
 قريبا فان قلت الاخوات لا بد وام ان صرنا عصبية مع الجد

فحين جميع العلات وان كانت الاخت لاب وام واحدة كما اذا  
 صرنا عصبية مع البنات وان لم يعرف عصبية لان انا بنو العلات  
 السدس لاندن فرضهم مع الواحدة السدس قلت يعرف عصبية  
 بالنسبة الى الجد لاظهار نصيبه بالمقاسمة فلا معنى لمصوبتهم  
 سوى هذا اما حال بعضهم مع النقص فلا عصبية فيها فيبقى  
 صاحب الرض مجالده فتاخذ الواحدة فرضها فيكون الباقي لبني  
 العلات فان قلت دخول النقص علي بني العلات مع استواء  
 الكل في ورثتهم مع الجد لما ابل كان ينبغي ان يقسم الباقي بعد  
 فرض الجد بين الاخت الواحدة وبين اثنتان بنو العلات علي  
 اربعة اسهم لاندن للاخت وسهم للواقي لاندن فرضهم من  
 ستة فيقسم الحاصل لهم علي ذلك كما لو كان لاندن الجد زوج كان  
 الحاصل للاخوات منقسم ما بين الاخت والاخوات من بني العلات  
 علي اربعة كذلك قلت النقص والحريان حيث ثبت لبني العلات  
 في صورة اجتماعهم مع الاخت لاب وام للتصميم بقوله تعالى وله  
 اخت فلها نصف ما ترك علي نصيبها وهو النصف ويؤت السدس  
 لاثنتان بنو العلات منها انما لان تملك للثلاثي بهذا لا يذكر  
 السدس فرضا الا متروا لهذا الوصف وليس المستحق للاخوات  
 هنامع الجد الثلاثي بالتناقص الصحيح اما عند الصدقات رضي  
 الله تعالى عنه ومن تابعه فظاهر واما عند زيد وتباعه فلا منهم  
 يجمعون اليه كالاخ والاخوات ولا يرثن فرضهم الاخ وانما له  
 الباقي قل او اكثر بعد سهم الجد واما عند علي وابنت مسؤري رضي  
 الله تعالى عنه فالاخوات وان كن احصا به فرض مع الجد عندها  
 ولكن لا يتقاسمن الجد فكأن القول باستحقاق الاخوات



ورأيت هذا في بعض الامور

فرضا وتاسعة الجدة منتفيا باقتناق الصحابة فصار الحاصل انه لا  
 يمكن تفريرهم من السدس في هذا الفصل لانه لا يجمل ان  
 يركنه ثمالة للثلاثين او لا لسبيل الاول لعدم التايل به  
 ولا الى الثاني لان ميلهم من السدس مشروط بذلك الوصف  
 فلا يثبت بدونه ثم تقول في مسئلة ما لو كان جد واخت  
 لآب وام واختان لآب فلمجدها هنا افضل الامرين من  
 المتأخرة ومن تلك الجميع فان اعطيناه الثلث يكون له من  
 الثلثة سهم وان تاسع بينهم يكون له خمس المال اي  
 سهامات من خمسة فاصل المسئلة من خمسة لان التاسعة  
 خير للمجد خمسها له ونعمي كذا فالاخت نصف الخمسة  
 وذلك سهامان ونصف وبقي للاختين نصف سهم فوقع  
 اكسر النصف فنضرب مخرج النصف وهو اثنا في الخمسة  
 تبلغ عشرة ثم اضرب من كل من الخمسة في الاثنين كان  
 للمجد سهامات اضر بها في الاثنين تقصير اربعة وللأختين  
 سهامات ونصف اضر بها في الاثنين تبلغ خمسة وللأختين  
 نصف اضر به في الاثنين يصير سهرا وبعد هذا انظرنا في  
 السهام والرؤوس فاذا السهام مستقيمة على رؤس اصحابها  
 الا الاختين فان سهامها واحد لا يستقيم عليهما فان ضرب  
 رؤسها في عشرة تبلغ عشرين ثم اضر من كل من الاثنين  
 في العشرة في الاثنين ايض نتحصل للمجد ثمانية وللأخت  
 عشرة وللأختين اثنتي عشرة وذلك عشر مال وسهيت هذه  
 المسئلة عشرة زينة وكذلك ان تقول في وجه تخرج هذه  
 المسئلة انه لا بقي للاختين نصف سهم فيكون بينهما اربعا

ع

فما اكسر الرعي فخرج مخرج الربع وهو اربعة في الخمسة تبلغ  
 عشرين ثم اضرب من كل من الاثنين من اصل المسئلة وهو الخمسة  
 في الاربعية المفروية فالخالص نصيب ذلك الفرع ولو كانت في  
 هذه المسئلة اخت لآب واحد فلم يثبت لها شيء لان المجد  
 بالمتأخرة لا نه اخير له من الثلث وتذهب الاخت  
 لآبوين بالنصف الاخر فلم يثبت للاخت لآب شيء واما الاصل  
 الثاني من اصول زينة انه لا يحمل الشقيقة صاحبة فرض  
 مع المجد يحملها عصبة الا في المسئلة الاكبرية وانما جعلها  
 عصبة في ما عدا تلك المسئلة لان الجد يساوي الاخ ثم الاخ  
 يتاسم الاخ فكذلك من يساويه ولان المجد يتاسم الاخ  
 اذا كان مراه فوجب ان يتاسمها حاله الا تفردا كما في سائر  
 التظاير ولان المجد يتاسم الاخ والاخ اما مساوي الاخت  
 او اقرب منها لانه يتقلها من الفرض الى التقصيب فوجب ان  
 يتاسمها المجد فان قلت ان المجد لو كان لا لاخ فوجب مع  
 واحد من الاخوة الام من الثلث الى السدس قلت فوجب  
 الام ثبت نصا باسم الاخوة والاسم معدوم في المجد واما التقصيب  
 فهو مبني على الاستواء في القرابة الى الميت وهذا مختص عند  
 القائلين بتوريث اولاد الاب مع المجد من حيث ان كلا من  
 المجد واولاد الاب يولي الى الميت بواسطة متحدة وهي الاب  
 وسيا في قبيل باب العول عن سبط الما رديني ان يفرض  
 للاخت مع المجد كذا مساهيل ما عدا في الاكبرية فوجه  
 ان يثبت فانك ستجد بالتفصيل ما هو اكثر من الثلث فتنبه  
 والمسئلة الاكبرية زوج وام وجد واخت لآب وام اولاد

وهذه المسئلة من المنشأ بها التي بسبيل عنها في الدنيا في هذه المسئلة اربعة نفوس والاول اخذ احد هؤلاء والثاني ثلث ما يبقى والثالث ثلث ما يبقى والرابع ما يبقى وبقاها فيها اياما حارة جات الي قوم فقالت لهم اني حامل فان ولدت ذكرا فلا تشي وان ولدني فلها السدس وان ولدت انثى فلها تسع المال وثلث تسع وعول علي رضي الله عنه مثل قول زيد الا انه لا يقسم للمجد والاخت ما حصل لهما وعند ابن مسعود للمزوج النصف وللأخت النصف وللام السدس والمجد الثلث للزوج والاخت الثلث في بعض شروح السراجية وانا سمعت فتقول الي ثمانية كذا في بعض شروح السراجية وانا سمعت اكد ربة لان سألته امرأة من بني اكد وقيل ان شخفا من هذه القبيلة كان يحسن مذهب زيد في الزايف فسيله عتيد الملك ابنت مروان عن هذه المسئلة فاخطا في جوابها فنسبت الي قبيلهم وقال الخليل صاحب الدين وقيل اسم المسؤول كان اكد وقال في المحيط وانا سمعت بالاكدرية لاد تكدر فيها اقول زيد لاد اضطربت فيها اقول لاد يعني ان زيد اعطى المجد من فرض الأخت وجمع سهام العرض وتسميها علي التقصيب وقيل لانها تكدرت علي اصحاب الغرابين او كدر الجد علي الأخت نصيبها وكلها من التكدير بالاد الهائلة بعد الملاحق بالابن كنفهم ابن الكمال واهل العراق يسمون هذه المسئلة المجرى الشمر منها واصل المدينة يسمونها المزوج لانها كلما حركتها زادت نتنا ولو كان مكان الأخت اخ واختان فلا عول ولا اكد ربة لاد لو كان مكانها اخ والمسئلة من ستة كان للمزوج ثلث وللام سدسها والمجد يسدس ولد

للمزوج النصف وللام الثلث والمجد السدس وللأخت النصف ثم يقسم الجد نصيبه الي نصيب الأخت فيقسمها للذكر مثل حظ الأنثيين لان الخامسة خير له بعدما فرضنا فرضها واصل هذه المسئلة من ستة ونقول الي تسعة وتقع من ستة وعشرين لان الكلدنة ستة للمزوج والآن ثلثي للام والواحد الباقي للمجد فلم يبق للأخت سوى زءنا نصف المسئلة عليهم وللأخت فصار ثلث تسعة وجموع نصيب المجد والأخت اربعة دروسها لاد ثلث تقديرا جعل المجد ثلثي الأختي والاسم اربعة علي ثلث ثلث تقديرا عدد الرؤس في اصل المسئلة و عولها فيحصل سبعة وعشرون وكان للمزوج ثلث ثلثيها في الكلدنة الرؤس المكسر عليهم تبلغ تسعة وكان للام سهان اضربها في الكلدنة تبلغ تسعة وهي ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج من السبعة والعشرين ثم اضرب سهام المجد والأخت وهي اربعة في المزدوب وهي ثلث ثلثي ثلثي عشر فيقسم بينهم المذكور مثل حظ الأختي فيحصل للأخت منها اربعة وهي ثلث ما يبقى بعد فرض الام والمجد ثمانية وانا جعلها صاحبة فرض في هذه المسئلة لاد لو جعلها كمر من الميراث لعدم بقا شيء بعد ذوي العرض لو نصبة لاد اخذ الاما البتة ذولا لافرضه ولا وجه لحرمانها حيث لا مانع لها من الارث وجعلها عصبة اهم لانها بقيت صاحبة فرض لعدم يمصبها لكانها لاد ثلث ثلثي نصيب المجد والابجوز لاد بعتلة الأخت عنده ولا وجه الي القسمة ابتداء لاد ينتقص نصيبه من السدس وذو الابجوز بالاجماع وهذه

يتنقص حقه عن السدس اتفاقا ولا شئ للاخ لانه لم يبق  
 له شئ ولا اكدريته لانها ليست بواقفة لاحد من بني اكد  
 ولما لو كان ملكا لها اختان فلا عول ايضا لانها يحريان الدم  
 من الثلث الي السدس والمسئلة من ستة للزوج فلا تنوء  
 للام واحد وللمجد واحد وللاختين واحد لان زيدا لم يجعل  
 الاخت صاحبة فرض مع المجد ولا يستقيم الواحد على الاثنين  
 ضربنا الاثنين ثمانية ستة بلغت اثني عشر فها نقع المسئلة  
 بخلاف الاكدريته فلانه عنة لم يبق للاخت شئ بعدد زوج  
 الفرض فوجب ان يقال هنا ولا اكدريته على الوجه الذي  
 تقرر سابقا لان اصول زيدا هنا مستقيمة واما الاصل الثالث  
 انه يتخير للمجد مع بني الاعيان او للعلات افضل الامر  
 من المتاسمة ومن ثلث جميع المال اذا لم يكن معهم ذوسهم  
 يعني ان يجعل المجد كاحد الاخوة وينقسم المال عليهم وينظر الي  
 نصيبه ثم ينظر الي ثلث الجميع فايها كان اكثر يعطى ذلك للمجد  
 لانه يصلح ان يكون صاحب فرض ويرى ان يكون عصبة  
 فيورث ما تنفع الطريقين لانه لو ورث بالفرض المطلق او بالنقص  
 مطلقا يلزم ترجيح الاخوة والاخوة عليه في كثر من المصور  
 ولا تأيل به ولان الاب والام في الدرجة الاولى والمجد والجدوة  
 في الدرجة الثانية كالاخوة والاخوات وكان للجدوة السدس  
 فللمجد الثلث ولان لو انفرد المجد اخذ جميع المال ولو كان معه  
 اخوان حياه الي الثلث وكذلك اذا كثر الاخوة لا يتغير  
 حصة لاد اصول الغرابين مبنية على ان كل حجب يتغير بعد  
 تحكم الاثنين نصيبا سوا كما في حجب الاخوة الام من الثلث  
 الي

الي السدس الاثنان فما فوزها سوا وكذلك غير الحجب مثل  
 استحقاق الثلثين فانه للمثنى فما فوزها من البنات والاخوات  
 واستحقاق الثلث فانه للمثنى وما فوزها من اولاد الام  
 فان كان مع المجد واحد واخذ بالفاتسة نصف المال فهي  
 خير له من الثلث وان كان معه اخوان فزها متساويات  
 معدون لان معه ثلاث اخوة فالثلث خير له لان نصيبه  
 بالمعاشرة انا هو الربع والثلث خير من الربع وان كان  
 مع اختات لاد ولم او ثلاث فالمعاشرة خير له وان كانت  
 مع امير اخوات فها سوا وان زادت الاخوات على الربع  
 كان الثلث خيرا له واما الاصل الرابع انه يتخير للمجد افضل  
 الامور الثلاثة من المتاسمة ومن ثلث ما يبقى بعد فرض  
 ذبي السهم وسدس الجميع وهذا لان اصحاب الفريضي موقوفون  
 في الاستحقاق لقوله على يد قتالي عليه وسلم الحق الفريضي  
 باهلها فما ابقت فلا ولي عصبه ذكر فيكون ما ورا ذلك فهو  
 حق المجد والاخوات لانه جميع التركة فيثبت فيه للمجد الثلث  
 من تلك الامور على وجه لا يلزم تنقيص نصيبه من سدس  
 الجميع لانه ليس اذني رتبة من الجدوه وهي لا تنقص نصيبها  
 من السدس اما المتاسمة كزوج ولخ وجد اصل المسئلة من  
 اثنين للزوج النصف والباقي بين المجد والاخ نصيبان فانكسر  
 السهم على الاكثري فزها في اصل المسئلة وهما اثنا عشر  
 بلغت اربعة ومشرها نصيب المسئلة كان منها للزوج اثنا عشر  
 والمجد واحد ولاخ كذلك فحصل له بالمعاشرة ربع المال  
 وهو خير من سدسه وكذلك من ثلث ما يبقى بعد فرض

الزوج واما ثلث ما يبقى بعد فرض ذبي السهم كجودة واخوين  
واخت فالمسيلة هاهنا ستة للجدة السدس فتبقى خمسة  
فلوقاسمنا بينهم يصيب الجد سبعاها وهو سهم وثلاثة اسياعا  
سهم وان اعطيناه ثلث ما يبقى يصير له سهم وثلثا سهم وذلك  
خبر له من المقاسمة وكذلك خير له من سدس الكل لان سدس  
الكل سهم ثم ما وقع الكسر في الثلث حيث لا ثلث للخمسة صحيح  
ضرنا يخرج الثلث وهو الثلاثة في الستة بلغت ثمانية عشر  
فلقد قلنا ثلثه لان ضرنا الذي اصابها من الستة وهو سهم  
في يخرج الثلث بلغت ثلثه لان لها وكان للجد سهم وثلثا سهم  
ضرنا ه في الثلاثة صا وخمسة ذبي له وهي ثلث ما بقي بعد فرض  
الجدة وكان للاخوين ثلثة اسهم وثلث سهم ضرنا ه في الثلاثة  
بلغت عشرة ذبي سهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن هنا ظهر  
انه اذا كان ثلث الباقي خير للجد وليس للباقي ثلث صحيح غريب  
مخرج الثلث في اصل المسيلة يخرج الثلث الصحيح ياخذ ه الجدة  
الباقي ان اقتسم على الاخوة والاخوان فيهما والا نفصح المسيلة على  
القاعدة كما لو خلف اما وزوجته ويدا ومخسة اخوة لا يورث  
اولاد فاصل المسيلة من اني عشر للزوجة ربعا وهي ثلثة  
وللام السدس وهو سهمان بقيت سبعة بين الجد والاخوة  
زها هنا ثلث الباقي خير للجد من السدس والمقاسمة والمسيلة  
ثلث صحيح ضرنا يخرج الثلث وذلك ثلثة في اصل المسيلة بلغت  
ستة وثلث ذبي ثم تقرب من كان له سهم من اصل المسيلة في  
الثلاثة فيكون للام ستة وللزوجة تسعة بقيت احد وعشرين  
لان للجد ثلثا وهي سبعة بقيت اربعة عشر لا تستقيم علي

الام



الاخوة الخمسة فتضرب الخمسة في ست وثلث ذبي بلغت ما بين ثا  
فتمها تفصح المسيلة فاضرب من كان له سهم من الست والثلاث ذبي  
في الخمسة المضروبة كانت للام ستة وثلث في الخمسة بلغت ثلث ذبي  
وكانت للزوجة تسعة ضرنا ه في الخمسة بلغت حها واربعين  
وكانت للجد سبعة ضرنا ه في الخمسة بلغت حها وثلث ذبي و  
كانت للاخوة اربعة عشر ضرنا ه في الخمسة بلغت سبعتين  
اصاب كل اخ اربعة عشر هذا اذا لم يكن للباقي ثلث صحيح واما  
لو كان له ثلث صحيح فلدا حاجة الي الضرب كزوجته ويدا وثلثة  
اخوة للزوجة الربع سهم وللجد ثلث الباقي سهم وهو اربع من  
المقاسمة ومن سدس الكل بقي سهمان للاخوة والكسار اربع  
الثلاثة وهي روس الاخوة في اصل المسيلة وهو اربعة بلغت  
اني عشر فتمها تفصح المسيلة ولو كان مكان الزوجة زوج لاحتجت  
الي ضرب يخرج الثلث في انثيين يخرج للجد ثلث صحيح ثم تقرب عدد  
روس الاخوة في ستة بلغت ثمانية عشر فتمها تفصح المسيلة  
الجميع كجودة ويدا وثلث ذبي ثمانية عشر فتمها تفصح المسيلة  
واصل المسيلة من ستة ثلثة لاني ثلث وواحد للجد وتبقى سهمان  
زها هنا ان قاسمناهم صار للجد ثلث السهمين وهو ثلثا سهم  
وان اعطيناه ثلث ما يبقى فله ثلثا سهم ايضا وان اعطيناه  
سدس الكل اصابه سهم ولا نشك في رجحانه وبقي سهم للاخوين  
لا يستقيم عليها فاضرب الانثيين في اصل المسيلة تبلغ اني  
عشر فتمها تفصح للمسيلة منها ستة وللجد سهمان وللأخوين  
سهمان لكل واحد سهم واما الاصل كما من فيظهر فيها التورث  
زوجا ويدا واما واخنا لادب وام فالمسيلة من اني عشر

بين

للأربع الربع ثلاثة وللبنات النصف وهي ستة وللام السدس  
 وذلك سهمان بقي سهم فان قاسم الحد الاخت اصا به السدس  
 واث اعطيناه كذلك ما يبقى اصا به ثلث سهم سدس الجميع  
 له لانه سهمان فنقول المسئلة التي ثلاثة عشر فلم يبق للاخت سهم  
 لانها صارت عصبة مع البنت فستقله ومن هنا تعلم ان الاخت  
 لا بد وان لم تكن محجوبة بالجد لكنها لا ترث معه في بعض المسائل  
 لما رضى كافي هذه المسئلة الاخيرة التي ذكرناها فان كون السدس  
 خير الحد اقتضى ان يجعل الجد فيها صاحب فرض وقد عالت  
 المسئلة بالفروض التي اجتمعت فيها من التي عشر فلم يبق  
 شيء للاخت التي صارت عصبة مع البنت والجد ونحو المسئلة  
 الاكبرية جعلنا الاخت صاحبة فرض لعدم البنت عند ومن  
 المسائل التي تكون المتأصلة خير من ثلث ما يبقى ما لو ترك  
 زوجة وجد او اخا فللزوجة الربع والباقي بين الاخ والجد  
 من ثمانية ولو ترك اما وجد او اخا فللام الثلث والباقي بين  
 الجد والاخ نصفان ونقص من ستة ولو ترك جدا او جدة واخا  
 فللمجدة السدس والباقي بين الجد والاخ نصفان ونقص من اثني  
 عشر ففي هذه المسائل المتأصلة خير للجد من ثلث الباقي و  
 سدس الكل ولو ترك زوجة وجد او ثلاثة اخوة اصلا من  
 اربعة ونقص من اثني عشر بضرب الثلاثة في اربعة فثلث ما  
 يبقى خير للجد ولو ترك كذلك زوجات وجدة وجد وخمس اخوات  
 لا يورث اولاد اصلا من اثني عشر وبضرب مخرج الثلث في الالفين  
 عشر تبلغ ستة وثلاثين ثم تقرب مروبس الاخوات وهي خمسة  
 تبلغ مائة وخمسين فبها تنص المسئلة وثلث ما يبقى خير للجد

ولو

ولو ترك زوجة واما وجد او سبع اخوات لا يورث اولاد فثلث  
 الباقي خير له اربعة لان اصل المسئلة من اثني عشر وثلث ما يبقى  
 بعد فرض الزوجة والام سهمان وثلث سهم ونقص من ستة  
 وثلاثين بضرب مخرج الثلث في المسئلة ولو ترك زوجة ونسنا  
 وجد وخمس اخوات لا يورث اولاد اصل المسئلة من اربعة وعشر  
 فنص البنات ونقصها للزوجة وسدسها اربعة للجد وبقي خمسة  
 للاخوات وسهام كل فريق ستقيمة عليه ولو ترك كذلك زوجات  
 وست بنات ابن وجد او اثني عشر اخا لا يورث اولاد اصل  
 المسئلة من اربعة وعشرين ونقص من مائتين ومائتين مائة  
 بضرب مروبس الاخوات في اصل المسئلة ولو ترك زوجا وبنات وجد  
 وعشر اخوات لا بد اصلها من اثني عشر ونقص من مائة وعشرين  
 بضرب العشرة وهي مروبس الاخوات في اثني عشر فالسدس خير  
 للجد في هذه المسائل الثلاثة ونقص عليه نظايرها ولو ترك بنات  
 وجد او اخوين لا يورث اصل المسئلة من اثني عشر والباقي بين  
 الجد والاخوين اثلا واهاهنا المتأصلة وثلث الباقي وسدس  
 الكل سوا ونقص من ستة ولو ترك جدا او ثلاثة اخوة فبها  
 تلك الباقي وسدس الكل سوا ونقص من ثمانية عشر ولو ترك زوجا  
 وبنات وجد او اخوين لا يورث فالمتأصلة وثلث الباقي سوا وسدس  
 الكل خير للجد ونقص من اربعة وعشرين ولو ترك بنتا وجدة وبنات  
 واخا لا يورث اصلها من ستة ونقص منها اربعة فالمتأصلة وسدس  
 الكل سوا وثلث الباقي شر للجد ولو ترك زوجا وجدة وجد  
 واخوين لا يورث لان الجد ههنا سدس الكل تقع فان قلت  
 كيف ساوت المجدة الجد عند عدم الولد وكان ينبغي ان يكون



الحرقا وصورتها ام وجد واخنت لاب ولم فعند ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه لادم الثلث والباقي للجد ولا شيء للاخت وهو قول ابي حنيفة وانما سميت هذه المسئلة بهذا الاسم لانه خرجتها اقوال الصحابة رضي الله عنهم كثرة اختلافهم في ذلك وعلى قول زيد لادم الثلث والباقي بين الجد والاخت الذكر مثل خط الانثيين وهو قول ابي يوسف ومحمد ومنها مسئلة الجزية وهي ثلاث جدات وثلاث اخوات متفرقات وجد وقد اختلفت الصحابة رضي الله عنهم فيها على اقول الكبيرة وسميت جزية لانه سبيل عنها حرة بن حبيب الزيات فذكر جميع ما فيها من اقوال الصحابة رضي الله عنهم قال فعند ابي بكر الصديق رضي للجدات السدس والباقي للجد وتستقط الاخوات وعند زيد بن ثابت للجدات السدس وبقي خمس للجد نصفها سهات ونصف والباقي للاخت لاب وام ولا شيء للاخت لاب لان المقاسمة خير للجد وعند علي وابن مسعود رضي الله عنهما للجدات السدس ويتقسم الجد الاخ لا بوب ولا يدخل في التسمية الاخت لاب عندنا فتكوف للجد كذلك اسهم و اسهم وللشقيقة سهم وثلاث اسهم ولا شيء للاخت لاب ولا بد من اولاد الام مع الجد اتفاقا وفي الوهبانية وما استقطا ابي ابو يوسف ومحمد اولاد عبي بن بني الاعيان واخوانهم ولا اولاد علة سول كان لكل واحد منها منصرفا ومختلفين وقد قدمنا في اصول زيد بن بن السدات يدخلون في التسمية اظارا للجد ثم لا يورثون مع بني الاعيان الا اذا كانت بنت بني الاعيان اخت واحد اذا اخذت مقدارا فرضها لجد نصيب الجد فان بقي

له نصف نصيب الجدة عند عدم الولد كما اشرتم اليه في اسلفت قلت ذكر الذي فكونا فيها اذا لم يزد اح الجود والاخوة دوسم حيث لا اجد فيه الاصح ان الزايف الماعند المازجة لو جعلنا نصف نصيب الجدة وهو ثلث الكل فاضالت المسئلة في كثير من الصور بل في الاجاف باصحاب الزايف ولان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اعطوا الجدة مرة الثلث على حال الافراد عند ذوي السهام واعطاه السدس على حال اجتماعهم توفيقا بين الروايتين ولا يحصل لبس السدات مع الاخت لا بوبين مع ذوي الفروض بل الا ان يكون الفرض الموجود سدس لا غير ويكون المال للجد اقل من ثلث الكل جدة وجد واخنت لا بوبين وخمس اخوات لا بوبها هنا للحدة السدس من ستة تبقى خمسة للحدة منها الثلثا وهو سهم وثلاث اسهم لانه انفع له من القاسمة ومن سدس الكل وبقي من المال ثلث اسهم وثم المسئلة من تسعين ولو كان الفرض الموجود سهمين فاضا لم يجعل لبس السدات شيء لانه لا يتكامل نصيب ذوي الفروض ونصيب الجد نصف المال او اكثر فلا يبقى بعد نصيب الاخت شيء كذا في بعض شروح السراج وفي المحيط ولو تركت اخت لاب وام ولا ب وجد افضل في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى المال كله للجد وعلى قولها المال بينهما على ثلثة اسهم سهات للجد وسهم للاخت ولا يجعل للجد في هذه الصورة كاخ اخوان المتاخنة خيرة لنا اذا جعلنا كاخ يصيب سهات من ثلثة فيجعل كذلك وان تركت ثلاث اخوات لاب وام ولا ب وجد ايتسم المال بينهم اقسام سهات للجد ولكل اخت سهم ومن جملة مسائل الجدة المشهورة باسمها مسئلة الزوا

نسى فليكن المملات والا فلا نسى لهم وقدم الكلام في ذلك  
 مقتضاه وقد استغنى الغنائ ابو حنيفة اربث بني الاعيان والولد  
 مع وجود الجد كما يستفاد من الاب وهو الحور جيث اجمع  
 الصماية على ذلك كلهم في ايام ابي بكر الصديق ولم يخالفه  
 احد ثم انما نشأ الخلاف فيه في ايام عمر بن الخطاب رضي الله  
 تعالى عنه وقدم الكلام في ذلك حررا منقطلا وعليه الفتوى  
 كما في المتن والسراجية وان قال مصنفها اي مصنف السراجية  
 في شرحها وعلى قولها الفتوى وقال الترمذي في تراجمه  
 ما اختاره الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان قدفع اليد  
 اجتمعت عليه الصماية وهو السدي ويصلح منه في الباقي كذا  
 تنقل ابن كمال باشا وقال شمس الائمة السرخسي وعلي قولها  
 الفتوى الا ان بعض المتأخرين من مشايخي استحسنوا في  
 مسایل الجد الفتوى بالصلح في مواضع الخلاف وقالوا اذا كنا  
 نتبى بالصلح في تفسيرنا الاجير المشتركة لا اختلاف الصماية  
 قال اختلاف هذا اظهر والفتوى بالصلح اولى نذا تنقل بعض  
 سراج السراجية ويستفاد بنو المملات وهم الاخوة والاخوات  
 لادب سمو اذ ذلك لان الملة لغة الفرقة فانهم من اب واحد  
 واصلها تهم نسبي ومنه الحديث الانبيا بنو علات اي ائمه من  
 امهات نسبي ودينهم واحد قال قائلهم ه ك ك ك  
 ويوسف اذ دلاه اولاد علة فاصبح في قمر الكعبة ثا ويا  
 فان اخوة يوسف عليه وعليهم السلام لم يكونوا من امه الانبياء  
 وذلك ان خلل يعقوب عليه السلام كانت له بنتان احدهما  
 لادبا والاخرى راحيل فزوجها منه علي ان يجدها من بعد عشر  
 سنة

سنة وكان يحمل الجمع بين الاختين الي شريعة موسى عليه السلام  
 ودفع خالد مع كل ابنة امته فخرها فوهبتا اياهما يعقوب  
 عليه السلام فولدت منه لادبا اربعة بنين وولدت راحيل  
 وبنيامين وولدت لادبا ثلث بنين فاج يوسف عليه السلام  
 من ابيه بنيامين فقط والباقيات من المملات بهم اربع  
 بني الاعيان ولو واحد القوة القرابة لان التتبع بعد اعتبار  
 الجهة والقرابة يكون باعتبار النسب اي وبخوا الاعيان اقرب  
 شبا من بني المملات لتوجيههم بقرابة الام ايج كما يستفاد  
 بالادب والادب ويستفاد بنو المملات ايض بهؤلاء اي بالادب  
 وراجه وبالادب والجد عند اي حنيفة وهو القول المنفي به وكذا  
 يستفادون ايض بالاخت لادب ان اذ اصرارت عصبة كما علمت  
 اي من اجتماعها مع البنت او بنت الابن كما دل عليه قوله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم اجلوها مع البناية عصبة وتقدم  
 ان المراد بالجميعين الحسن فلومات الميت عن بنته واخته  
 واخته لادب للبنت النصف والباقي للشفقة ويستفاد  
 الاخت لادب ويستفاد بنو الاخت وهم الاخوة والاخوات  
 لادب سمو اذ ذلك لا اختلاف مباح الا باركا سميت مني خفيها  
 لا اختلاف طاليا من فيه وقيل ما خوذت قولهم فرس اخيف  
 اذا كان احدي عيني رزقا والاخرى كجلا فينتهي باحدي  
 عيني الي نسبي وبالاخرى الي اخر والاخوة والاخوات من ام  
 من اصلين مختلفين ينتسب كل واحد منهم الي ابيه والادب  
 ضاف في ذلك اضافة بيات عند من لا يجوز اضافة الموصوف  
 الي الصفة وهم البصر بغير اختلاف في الكوفيين بالولد مطلقا

فيستطوت بالبنات ايضا وولد الابن وان سفل ويستطوت  
 بالاب والجد والاحاد يعني ولا خلاف في الانبياء سقطوا في الانبياء  
 والصلوات بالجد فانهم اي بنوا لا خياف من تبديل الكلاية  
 كما بسطه السيد يعني انها يستقطب بني الاخياف فيهم ولا  
 الستة لان مبراتهم مشروط بكون الموروث من كلالته  
 لقوله تعالى وان كان رجل منكم مكرها لم يكن له ميراث منكم ولا  
 لامن او رث اي يورث منه وهو صفة الرجل وكلالته خبر  
 كان اي وان كان رجل موروث من كلالته ويجعل يورث  
 خبر كان وكلالته حال من الضمير في يورث فان قلت ما الكلاله  
 قلت يطلق على ثلاثة علي من لم يجلف ولعاولا والدا وعلي  
 من ليس بولد ولا والدين المتلفين وعلي القرابة من غير  
 جهة الولد والوالد ومنه قول الفرزدق الضمير على  
 وريتم في الجرد كلالته عن ابني عبد مناف عبد شمس وعبد  
 يد وريتم محكم عن اباكم لام عن اعمامكم واخوتكم والكلاله  
 في الاصل مصدر يعني الكلال وهو ذهاب القوة من الاعباء  
 فاستعيرت للقرابة من غير جهة الولد والوالد لانها با  
 لاضافة الي قرابتها كماله ضعيفة واذا اجعل صفة للمورث  
 او الوارث فيمضي ذبي كلالته كما يقال فلان من قرابتي اي  
 من ذبي قرابتي وعن اهل اللغة ان الكلاله الدخاله منه  
 الاكليل الدخاله بالراس وكلمة كل ايضا الدخاله ما يدخل  
 عليه فكذلك الكلاله من احاط بالشيء من الاخوة والافخاذ  
 وقيل اصلها من البعد يقال كلالته الرجح بين فلان وفلان اذا  
 تناعدت وغير قرابة الولد بسببه بالاضافة الي قرابة الولد  
 كنى

كن جمهور العلم اعني ان الكلاله ما عدي بالوالد والولد وهو قول  
 ابي بكر الصديق وعلي وزيد بن سمود رضي الله تعالى  
 عنهم وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في نظر الراي يعني  
 عند ان الكلاله ما خلا الولد وان كان هناك والد استللا  
 بقوله تعالى قل الله يفتيك في الكلاله ان امره كك ليس له  
 ولد يعني الكلاله تهك ليس له ولد وحجة الجمهور حديث ابي  
 سلمة بن عبد الرحمن ان رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم سئل عن الكلاله فقال من ليس له ولد ولا والد فاما  
 الاية فقد قيل المراد بقوله ليس له ولد الولد والوالد جميعا  
 فان اسم الولد مشتق من الولا ويطلق ذلك على الولد  
 لقوله الولد منه وعلي لقوله من الوالد كاسم الذرية  
 يتناول الدوله والابا في قوله تعالى انا حملنا ذريتهم في  
 الفلك المشحون يعني اباهم والوالد يقول ليس له ولد الولد  
 وعن يقوم مقام الولد فكذلك من له اب لا يكون كلاله لوجود  
 من يقوم مقام الولد كذا في شرح السرخسي فدل جميع ما ذكرنا  
 ان ارث الكلاله ينتفي لوجود الولد والوالد فان قلت  
 لا ينتفي بدليل ارث الاخوة والافخاذ لا يورث اولاد مع  
 البنت مع ان صبراتهم مشروط بعدم الولد لقوله تعالى يستق  
 قل الله يفتيك في الكلاله الاية قلت انها شرط عدم الولد ك  
 لارث الاخوة لا يورث اولاد النصف ورضا لارث الاخ كل  
 المال هذا الذي دل عليه صريح النص وبوجود البنت ينتفي  
 ذلك كما انتفى ارث اولاد الام معها بالرضى فاستوي الفضلان  
 في ذلك الا ان ارث اولاد الابوين والاب مع البنت بطريق

المصوغة بنت بديل زابدا ما الاخ فلا عند عصبة فلما كان الباقي له بعد فرض البنت وفرض غيرها لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الحقوا الغرايض باهلها الحديث وما الاخوات فلقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليجعلوا الاخوات مع البنات عصبة وقد روي انه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في بنت وابنة ابن واخت للبنت النصف ولبنت الابن السدس والباقي للاولاد اما الاولاد فانتهجوا بطريق الفرض عند وجود البنت كما انتهى ارباب الاولاد ابو بن اولاد ولم يعمها دليل اخر تؤيضا او قيا ساجحة اخرى مع ان الفارق موجود بين الاولاد الام وبنين الاخوات لابوين اولاد وهو الادل بالانفا عتبرت فيهم صنف من يذلون به وهو عصبة فاكن جعلهم عصبة مع البنت واما الاولاد الام فليسوا بعصبة لادلاهم بالانفي ولذا نصير الاخوات لابوين اولاد عصبة باخوتهم بخلاف اولاد الام فانها اذا انتدثر بغيرهم مع البنت بطريق الفرض وبطريق المصوغة انتهى اربابهم اصلا لا تحصر التور في احد الطريقين كما في بعض شروح السراجية ولقد ذكرها المسئلة المشتركة وهي بزوج وام واخوات لام واخوات لاب وام وستاق للشاخ والماقت قبيل باب المول قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه وعلي وابن مسعود في نظر الرويتين عنه وابو موسي الاشعري وابي ابن كعب رضي الله تعالى عنهم ان الزوج النصف واللام السدس وللأخوين الام الثلث وللأسي للثقتين وبه اخذ ابو حنيفة واصحابه وقال عثمان وزيد وابن عباس في الطهر الروايتين عندنا الثلث مقسوم

مفسر بين الفريقين بالسوية يستوي فيه الذكر والانثى وبه اخذ شريح والثوري ومالك والشافعي رحمهم الله وكان عمر رضي الله عنه يقول ينبغي التشارك ثم حج الى التشريك وسببت مستكركة لانها وقعت في رضا عمر رضي الله عنه فتعني عملي نحو ما قضى ابو بكر رضي الله عنه ثم وقعت في السنة الثانية قال ان تعني مثل ذلك تمام الاخوة لابوين وقالوا هب يا امير المؤمنين ان ابانا كان حاما والاشا تركنا في رحم واحد فاطرق عمر رضي الله عنه واسد ملها ثم رفع وقال صدقوا هم بنوا امر واحد فشركتهم في الثلث قبيل انك قضيت في السنة الاولى مجلد في هذا فقال ان الله تعالى جعل المحرث شيئا وقال ذاك علي ما قضينا وهذا علي ما قضى وهذا اشارة الى ان الاجتهاد لا ينفق الاجتهاد فنسبت مستكركة لفعل عمر رضي الله عنه وحما رية لتوهم ووجه قولهم ان الاختلاف باعتماد الغريب والادل وقد استولوا في الاداء الى الميت بالادوية يخرج الاخوة لابوين بالادل بالادوان لانوا لا ينفقون بهذا الزيادة فلما اقل من ان يساووهم وانما لم ينفقوا لان الاداء بالادل بسبب العسوية والاستحقاق بها متاخر عن استحقاقها الغرايض ولم يثبت لها هنا شيء لهم فسقط اعتبار الاداء بقرابة الادب وانما ينبغي بقرابة الام وهم في ذلك سواء وجنتا في ذلك فظهر قوله لان رجل يورث للام لان الادوية فقد جعل لغور الام فرضا مقدرا لذلك حاله الاجتماع سواء انتسح المال اولاد فوجبات لا ينفق عن فروضهم شيء في الحالين عملا بهذا الظاهر وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الحقوا الغرايض باهلها فانما بقى فلا ولي رجل ذكر ولم يثبت منها شيء فلا يكون لهم شيء عملا بهذا الظاهر ايضا

وفي الاخوات ورد بلفظ الاخوة حيث قال وان كانوا اخوة رجالا  
ونسأ فلذلك مثل خط الانثيبي ولفظ الولد عام يشمل الاولاد  
وان سفلوا بخلاف لفظ الاخوة حيث لا يتناول اولاده الذي  
ان الدم لا يزيد بهم الي السدس ولا تقصير الانثي منهم صاحبة فرض  
والعصبة بكونهم بالاجاع ولدان اولاد الانثي كالاولاد الصلبة عند  
عدمهم بالاجاع الذي ان الدم والزوجة يحجبون بهم حجب  
التقصا كما يحجبون بالولد الصلب والاخوة يحجبون بالانثي  
الانثي وان سفلوا لاخت تقصير عصبة بنات الانثي كما تقصير  
عصبة بنات الصلب بخلاف اولاد الاخوة فان قلت الصلبة  
لا تقصير عصبة بانثي الانثي كما ان الاخت لا تقصير عصبة بانثي  
الاخ وان ورد الض بلفظ الولد قلت الاصل ان الانثي اذا كانت  
مأخوذة فرض لا تقصير عصبة بكونها سفلوا لان التقصير شرع  
نظرا لانظر في التقصير حينئذ وما عدم تقصير الاخوات  
ببنات الاخوة فليعدم قيامهم مقام الاخوة ولدان فرض البنات  
نصف او ثلثي ثبت بنصر اكناب وكون ابن الابن كالابن ثبت  
بالاجاع فلا تقصير الصلبة عصبات بنات الابن لئلا يلزم نسخ  
اكناب بالاجاع ولدان فرض بن ثبت بالعبارة وكون ابن الابن كالابن  
باشارة قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكور مثل خط الانثيبي  
وقوله يا بني ادم وعند النصارى تقدم العاقل على الانثى على  
ما عرف في الاصول وتستقط الحدا مطلقا بآيات ام ابيات  
بالدم لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اطعوا الحدا والسدس  
اذ لم يكن دونها ام ولدان المودة انما توث بطريق الامور والدم  
البلغ حالها فلا تترتب معها ولا تستقط الاميات بالانثي

بن

ولدان الاخوة من الدم من اصحاب الخاير على كل حال كما يبرهم  
مثل الزوج والام والزوجة فلا يشاء ركنهم عصبة كما لا يشاء ركنهم  
الاحال سعة المال ولا حال الضيف ولا تعتبر المسألة بينهم في  
قربة الدم والدم تحجبوا بقربة الاب فيسفي ان يكون الثلث كله  
لهم كما توجهوا على الاخوة لاب الذي ان الله لو كان هناك اخ لام  
وعشرة اخوة لا يورثون فلما السدس ولهم الباقي فسرور في سابل  
الاخوة والاخوات تركت ثلاث اخوات متفرقات مسبلتها من  
سنة لكنها تزد الى خمسة ثلاثة للشقيقة وسرهم للاخت لاب  
وسرهم للاخت لام ثلاثة اخوة متفرقين للاخ لام السدس والباقي  
للشقيقة ويسقط الاخ لاب اخين لا يورثون واخين الاب واخين  
لام نصف المسيلة من ثلاثة وتسقط الاخوات لاب اخوين لا يورثون  
واخوين لاب واخوين لام نصف من ثلاثة سرهم للاخوين لام وما  
بقي للشقيقين ولا شيء للاخوين لاب اخا لا يورثون واخا لاب  
واخا لام وابن اخ لاب وام اولاد الباقي لابن الاخ وللعبص  
احداها كبنيت الصلب مع ابن الابن ثلاث اخوة متفرقين ثلاث  
اخوات متفرقات الثلث للاخياق والباقي لبني الاعيان دون  
بني العلات ثلاثة بنات اخوة متفرقين المبرات لابن الاخ لاب  
ولم تحسب اخين لا يورثون واخا لاب وابن اخ لاب الباقي من  
المتفرقين لابن الاخ ولدان تصير الاخت لاب عصبة به فان  
قلت ما الفرق بين هذا وبين ما لو ترك صلبيتي وبنيت ابني  
وابن ابني فان ثبت الابن تقصير عصبة بكونه سفلوا منها ولا  
لا تقصير عصبة بابن الاخ قلت لانتص جائزهم بلفظ الاولاد  
بقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكور مثل خط الانثيبي  
وفي



الاب يحجب شيئا من الجذات لاستوحي فيه من يكون في جانبه  
 ومن لا يكون في جانبه كالداء قلنا استحقاق الميراث لا يدخل  
 من اعتبار الداء ولا من جرح الداء من حيث هو من الغزاة لا يوجب  
 والغزاة لا تثبت بدو اعتبار الداء لا يوجب هذا معنيين اتحاد السبب  
 والداء لكل تأثير في الحجب ثم اتحاد السبب وان جرح عن الداء  
 يتعلق به حكم الحجب الذي ان نبات ~~الحجب~~ لا يوجب بالنبات  
 لاتحاد السبب اذ لا يثبت الحجب بافتاد السبب ان  
 الفرد عن الداء كد كد يثبت بالداء وان الفرد عن اتحاد السبب  
 واذا اتم هذا فنقول الداء يوجب بالاداء لوجود الداء لا  
 وان اتم اتحاد السبب ويوجب بالاداء لاتحاد السبب وان اتم  
 الداء والاداء يثبت مع الداء لاتحاد السبب والاداء  
 جميعا يوجب بالاداء لوجود الداء والاتحاد يوجب بالاداء  
 مع الداء فهناك لا يوجد اتحاد السبب ولا المشاركة بينهما في السبب  
 وتأثير وجود الداء عند التشارك بينهما في السبب فكان لائقا  
 معها في هذا التفرقة بين ان القاعدة المذكورة كلية لا تنطبق  
 واما تأويل حديث ابن مسعود فيتم بافتاد ان يكون ابن ذلك  
 الميت رقيقا او كافرا على انه قال اعطى الجدة السدس وابنها حجي  
 ولم يبين ان ابنها كان اب الميت وحاب بعضهم بان الحديث حكايته  
 حال لاعوم له ويحتمل ان ذلك الداء كان عن الميت لا بالولد واما  
 حديث المسك فلا يثبت مرفوعا الي رسول الله صلى الله عليه وآله  
 عليه وسلم وانما هو موقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلا يكون  
 حجة على غيره من الصحابة الذين يكرهون لوصف فيجعل اعلى ان  
 يكون الميت اوصي بذلك فاعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله

امر الدم وان علت مع الادب وكذا ام الادب وان علت تترت مع الجذاب  
 الادب وكذلك تترت ارباب الادب وان علت مع اب اب الادب وتشتط  
 الجذات الا بوابات بالادب اذا كان ثارا وكذا الام في المسيلة السا  
 ولم يصح المائق وانته بهذا التنبه ككتفا بما مران المحرم لا يحجب  
 عندنا ثم سقوطه من بالادب قول عنان وعلي وزيد وسعد بن ابي  
 وقاص وابي ابن كعب وبه اخذ سعيد بن المسيب والشعبي طوس  
 وقتادة وسعيد بن عبد العزيز وهو مذهب علي بن ابي رباح  
 والشافعي والثوري والاوزاعي وابن جابر وابي ثور ومحمد بن احمد  
 تقالي وقال عمرو بن مسعود وعمران بن الحصين وابو موسى  
 الاشعري وابو الطفيل عامر بن واثله تترت ارباب الادب السدس  
 مع الادب والباقي للادب وبه قال شريح وعروة ابن الزبير ومسلم  
 ابن يسار وعطاء الحسن ومحمد بن انس ابن سيرين والبخاري وشريك  
 وجابر ابن زيد واسحاق وعبد الله ابن الحسن واهل الظاهر وهو  
 اختار احمد ابن حنبل في اصح الروايتين عنهما احتجوا بحديث ابن  
 مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله اعطى  
 الجدة السدس وابنها حجي وروي انه صلى الله عليه وآله وسلم  
 اعطى ام حكمة السدس من ابن حكمة وحكمة حجي ولدان الجدة  
 صاحبة فرضي فلا يكون العصبة حاصبا ولا ان ارث الجذات  
 ليس باعتبار الاداء لانداد الاداء لا نثر لا يثبت في استحقاق  
 سعي من فرضتها ولا في القيام مقامها في التورث بمثل سببها  
 كالنبات والاختوات وكفى الاستحقاق باسم الجدة وفي هذا الاسم  
 ثم الدم وام الادب سواء فاذا كان الادب لا يحجب ام الدم فكذا لا يحجب  
 امه اذ لا فرق بينهما الا في الاداء والاستحقاق ليس به ولو كانت

الحمد اذا كان بعده عن الميت بدرجة واحدة كنسمة الشاة ليليان  
احكام ساير الجادات وذلك في قوله لانها ليست من قبل انشاء  
الي قاعده وهي انه كلما ازداد بعد الحمد من الميت بدرجه ازداد  
تقريب ابويه من علي ما تبين اتقا ويندرج تحت تلك القاعده  
احكام ساير الجادات على مثل تبين ثم ان المسئله المذكوره  
من المسائل التي يخالف الحمد فيها الاب وتجب الحجة القوي  
من اي جهة كانت اي سوا كانت من جهة الام او من جهة  
الاب الحجة اليهودي كذلك اي من اي جهة كانت فيثبت  
الحجب في صور اربع وهو ذهب علي واحدي الوايتين عن زيد  
ابن ثابت رضي الله تعالى عنه وبه اخذ علي ونا فيثبت الحجب  
ها هنا في قسام اربعة وتوضع ذلك من جهة التقسيم فنقول  
اما ان تكون التقريب والبعدي من جهة الام كام الام ولم امر  
الام او كلتا هما من جهة الاب كام الاب ولم امر الاب او لم امر  
الاب او التقريب من جهة الام والبعدي من جهة الاب كام الام  
مع ام ام الاب او لم ام الاب او التقريب من جهة الاب كام الام  
من جهة الام كام الاب مع ام ام الام اما التسمان الاولان  
فالتقريب تحجب البعدي اتفقا الا في رواية عن ابن مسعود رضي  
الله عنه قال لا تحجب الجادات الا الام وفي ذنيك التسمين عيني  
لانت التقريب محجوبة كانت البعدي محجوبة ايضاً بذلك الحجب  
الاتحاد الجهة وكذا التقسيم الثالث الذي في الرواية عن ابن مسعود  
لانه يسوي بين الجادات وفي هذا التقسيم ايضاً متى كانت  
التقريب محجوبة كانت البعدي محجوبة بذلك الحجب لان ما يحجب  
الحجرات من قبل الام يحجب الجادات من قبل الاب بالطريق

عليه وسلم ذلك تنفيذ الوصية وان هذه خصوصية لحسنه  
كتقول شهادة خزيمة وحده وكما اختصاه الزبير وعبد الرحمن  
ابن عوف بليس الحري وكذا يستقطن الابويات كلهن بالجداد  
الاب لانهم يدلون به الام والاب وان علت كام ام الاب  
فانها تفرقت مع الجد لانها لا تدلي به ولذا قال لانها ليست من  
قبل اي من قبل الجد بل هي زوجته لاننا نعدم الاطلاق  
السبب فلاننا لا يوجب لانعدام الادلة واختار السبب فلا يحجب  
به قال ابن الكمال وكان هذا التقابل غافلاً عن عدم اختصاص  
التفصيل والمطلوب بالاب بحكم قوله وان علت ولا يصل في ذلك  
ان الجد يحجب من الجادات من هي من امهاته وامهات ابايد  
ولا يحجب من هي من زوجاته وهذا اذا كان بعد الجد عن الميت  
بدرجة واحدة كما هو المذكور في عبارة اكلت اب علي ما تبين  
عليه اتفا واما اذا كان بعد معدن بدرجتين كالباب الاب  
فانه يثبت معدن ابويات اخريات احدها ام اب الاب ومن  
فوتها كام ام اب الاب والاخري ام ام الاب ومن فوتها على  
هذه الصورة ومن قال في الاولى التي هي زوجة الجد المذكور  
وفي الثانية التي هي ام زوجة اب الاب فقد اخطا كما لا يخفى  
واذا بعد عن ثلاث درجات معدن ثلاث ابويات اخريات  
علي هذه الصورة وهكذا كلما ازداد درجات بعد الجد ازداد  
بحسبها عود ابويات يثبت معدناتها قلنا في العمل ابويات  
اخريات وفي الثاني ابويات اخريات لان الجد البعيد لا يمنع  
ام الاب ايضاً عن الميراث والجد الا بعد لا يمنع ام اب الاب ايضاً  
ثم اعلم ان المص رحمه الله تعالى وان خفضه عن رتبة ببيان حكم  
الجد

الدوي ولما انقسم الدوي فالحال لا يخلو اما ان كان مع القريب  
 الاب اولم يكن فان لم يكن فغير رايث عن زيد وقولات  
 عن ان في احدها كذهبا تحجب القريب من جهة الاب  
 البعدي من جهة الام وظهرها عند زيدا والفاضي انها لا  
 تحجب بل هما سوا وية قال مالك واحد لان الاب لا تحجب  
 تلك الجودة فامد المدلية به اولي ان لا يحجب كذا في شرح الزجر  
 للرافعي وان كان معها اب فلي في قول ابن مسعود رضي الله  
 عنه السدس بينهما نصفان والباقي للاب لان من اصله ان  
 الاب لا يحجب اسوا البعدي بل القريب سوا عنده واختلف علي  
 قول علي رضي الله عنه فقيل السدس كله لام ام الام والباقي  
 للاب لان ام الاب لم تكن وقيل لا شيء لها وتحجبها ام الاب  
 كونهما اقرب ثم تحجب الاب امدا يحجب الاخوة الام وان كانوا  
 لا يربون مع وجود الاب وهو قول العامة الذي اختاره صاحب  
 السراجية ومنه تبعه والحجة لهم في ذلك ان القريب لها هذا ولرب  
 في حقت البعدي ولكنها محجوبة بالاب حتي اذا لم يكن هناك اب  
 كان الميراث للقريب فصارت البعدي محجوبة بالقريب ثم  
 صارت القريب محجوبة بآبيها فيكون المال كله للاب ونظيره  
 الاخوات مع الاب يحبان الام من الثالث الي السدس وان كانا  
 محجوبين فان قلت ما تقول في ام الام وام الاب وهو حق قلت  
 علي تياسر ما ذكره ان القريب تحجب البعدي من اب جهة لانت  
 وان لانت محجوبة ببيبي ان يكون الام الام هنا نصف السدس  
 لان المحجوب اذا كان وجوده موجبا للسقوط بالكلية فلا بد  
 يكون موجبا للنقصان وهو اشك لان اولي وية قال بعض  
 الرضوي

الرضوي والذي عليه العمل ان السدس كله لام الام وذلك لانه  
 لو حجب ام الام هنا عن نصف لم يحل ذلك عن احد ابين اما  
 ان يكون للاب فيحصل له مع الولد الربع فرضا وذلك فاسدا و  
 يسقط ذلك ويكون مردودا علي الورثة لا يورثه ذلك يؤدي الي العمل  
 ببعض المسائل الي اربعة عشر فيمن خلفته زوجا وابنتي واما  
 وهاتين الجدتين ولانه ثلث للادول ولم يقبل به احد وهذا  
 بخلاف القريب والبعدي لانها لا حجت البعدي لم ينفرد  
 السبب في حقها فلا تستحقه القريب رياء واما عند الاستواء  
 فقد تفرق السبب في حقت كل كني الانقسام انما يثبت لضرورة  
 التنازع وعدم الاولوية فاذا بطل الاستحقاق في حقت احد  
 تحجب الاب ظهر علي السبب في حقت الاخرى فاستحققت الجميع  
 كذا قيل ولقد كانت القريب كام الام عند عد مصرع ام ام  
 الام وكام الام مع ام ام الاب ام محجوبة بكام الام عند وجوده  
 وام ام الام وقد تقدم خلافا ابن مسعود في هذه الصورة  
 ودليله وجواب العامة عليه كما قد مناه في شرح قوله تحجب  
 المحجوب في صورة ما اذا ترك الميت اب وام الاب وام ام الام  
 المال كله للاب عندنا واذا اجتمعت اب الجد فان كانا  
 احدا هاتين قرابة واحدة كام الاب كذا في نسخ المتن اي  
 متون التفسير والشرح اراد به المخ ولكن الموجود في بعض  
 نسخ المنح كما في السراجية والصواب المواقفة للسرل جبة وغير  
 كام ام الاب وقد قدم الماتق ان الجودة القريب تحجب الجودة  
 البعدي مطلقا اي سوا كانت القريب من جهة الاب او من  
 جهة الام او من جهة الام فانهم اثار به الي انزلوا بيتي



وتزوج هذا الابن بنت بنت الاولى فتولد لها ابن وهو ابن  
الاولى وابن بنت الثانية وتزوج هذا الابن بنت الاولى  
فتولد لها ولد فأت هذا الولد فختلف الرايتين التي هما واحدة  
فأت الثانية منها امراة الابن لهذا الولد والاولى امراة الام  
من قبل بنتها وامراة الاب من قبل ابنها وامراة ابن اخته  
ذات ثلاث قرابات مع ذات قرابة واحدة فهوات تلك المرأة  
التي تزوجت ابن ابنها بنت بنتها فولد بينهما ذكرا ذارحيت  
هذا المولود بنت بنت بنت اخري لها فولد منها ولد كانت  
تلك المرأة للمولود الثاني امراة الام وامراة الابن وام  
اب الاب وكأنت صاحبته اعني ام تزوجة ابنها للمولود  
الثاني امراة الاب وقال بعض شراح السراجية ويعيرون  
ان تكون ذات القرابة الواحدة امراة اب الاب وذات  
القرابات الثلاثة امراة الام وهي ايضا امراة الاب  
وهي ايضا امراة الاب قال وتصور يذكرك ان للزوجة  
الثانية بنت بنت بنت اخري والمولود ذكر فزوجت  
بنت بنت بنتها من هذا المولود فولد بينهما ولد فتلك الزوجة  
جدة لهذا المولود الثاني وهو الميت بثلاث قرابات وجنتها  
جدة له بقرابة واحدة بهذه الصورة مبيت  
قال وعليه هذا امراتان لاحدها اب  
خمس جهات وللأخري جهة واحدة بان بنت اب امر اب  
تكون للاولى خمس بنات فزوجت بنت بنت اب امر اب  
بنتها من ابن بنتها فولد لها ابن ثمر بنت بنت اب امر  
تزوجت بنت بنتها من هذا المولود فولد لها ابن ثم تزوجت

المتن علي ظاهره لكأنت ذات القراب لقرينها تحجب ذات  
القرابتين لبعدها اي فالصواب ما في السراجية والأخري  
جدة ذات قرابتين او اكثر كما امراة الام وهي اي هذه  
الموصوفة بكونها امراة الام متصفة ايض بكونها امراة  
الاب بهذه الصورة مبيت  
وتوضيحها اي الجدة التي ام  
تثبت لها قرابات اب  
ان امراة سحابة بياض ام هذه فأت قرابتين  
مثلا تزوجت ابن ابنها بنت بنتها فولد بينهما اي بنت  
ابن ابن المرأة وبنت بنتها ولد لهذه المرأة اي عابضة  
عليها ما مثلنا جدته اي جدة هذا الولد المتولد ما بين  
ابن عابضة وبين بنت بنتها لا بوعية لانها امراة اب  
وهي ام امراة فلأنت لها قرابات من الولد المذكور بقرابة  
من قبل ابيه وقرابة من قبل امه وهناك امراة اخري  
قد كانت تزوج بنتها ابن المرأة الاولى فولد من بنت الذي  
ابن الابن الاول الذي هو اب الميت نهاتان المراتان جد  
في مرتبة واحدة فاذا اجتمعتا فقد وجدت ذات قرابتين  
مع ذات قرابة واحدة وفيما بقي تصويبر في قرابتين بان تزوجت  
ابن بنتها بنت بنتها فولد لها ولد فتكون ذات القرابتين  
امراة الام وامراة الاب وقال ابن الكمال في توضيح الجدة  
ذات القرابتين امراتان لاحدها ابن وابنت وابنتها بنت  
والثانية بنت بنت تزوجت الثانية بنتها من ابن الاول  
فتولد لها ابن وهو ابن ابن الاول وابنت بنت الثانية  
وتزوج





الباقى بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين لزيادة خات البناات على الثانيين  
وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يزداد حق البنات حيث  
على الثلثين ولدت الأنثى إنما نصيب عصبك بالذكر إذا كانت صاب  
فرض كالأخوات والبنات وإذا لم تكن صابحة فرضه لا نصيب عصبه  
كبنات الأخوة مع بينهم ولا عما مر مع العماات ولجيب عن الأول  
بان استحقاق الصليبيين بالفرض واستحقاق بنات الآباء  
بالنصيب وهما سببان مختلفان فلا يعزم أحد الحقين إلى  
الأخر فلا زيادة على الثلثين وفيه ان عبارة الحديث حق  
البنات لا فرض البنات وتأثير عدم ضم أحد الحقين إلى الآخر إنما  
هو على الثاني دون الأول وحل الحق على الفرض تعيين للحظ  
بلد قديمة وعن الثاني بان بنت الابن صاحبة فرض عند التراد  
عن ابن الابن كثرها محجوبة بالصليبيين ها هنا الدتري انها  
تأخذ النصف عند عدمها بخلاف بنات العم والخال إذا فرض  
لها عند انفاردها عن ابنيها فلا نصيبات عصبته بموا بنصيب  
إخ في الصورة الثانية وهي ما إذا استوفت الأخوات لأبوين  
الثلثين فلم يبق للأخوات لأب شئ كمن مالكا مومن أخ لأب  
فانه يصبرهن ويكون الباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين  
وذلك لأن ميراث الأخوة والأخوات لأب وامرأجري مجرم  
ميراث الأولاد الصليبية وميراث الأخوة والأخوات لأب  
أجري مجرم ميراث أولاد الأب ذكرهم كذكورهم وانما ميراثهم  
كما قال السيد الشريفي كمن يترك بين سبابة أولاد الأب وهم  
استحقاق الصليبيين ومسألة الأخوات لأب ان الذكر في أولاد  
الأب بعد استحقاق الصليبيين الثلث بعصب اثانهم والآيات

قريبة واحدة يقال لها أيضا جدة بخلاف الأمثلة المذكورة فان  
هناك بقدر الاسم بقدر الجهة فتعدد الاستحقاق بحسب تعدد  
منجزة الأخوة غير جهة العمومة والزوجية وإذا اشكل البنات  
الصليبية المتقدمة أو اشكل الأخوات لأبوين الثلثيات  
المتقدمة فرضهن وهو المثالان إذا لم تكن هذه البنات للملأ  
لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يزداد حق البنات على اللذين  
وقد جعل الله تعالى للأخوات كما بينه في آخر سورة النساء سقط  
بنات الابن عند علمة الصحابة إذا لم يبق لهن شئ من حق  
البنات وهكذا عند استيفاء الثلثيات فرضهن سقطت  
حواث الأب وزاد الله قولاً أيضاً نظراً إلى سقوط الأخوات  
لأب عند تعدد بنات الأعميان كسقوط بنات الابن عند تعدد  
الصليبات والأخذ فداولي حيث كانت السقوط في صورتيه  
مختلفتين لا بنصيب ابن ابني الآيات يكون مجزاً بينهما  
أو اسفل منهن غلام فيعصرهن وحسب يكون الباقي بعد فرض  
البنات المتقدوات بين بنات الابن وبين من عصرهن للذكر  
مثل حظ الأنثيين سواء كان أخاهن أو ابن ابن عمهن في  
الصورة الأولى أي في صورة البنات وبنات الابن وذلك  
لأن الذكور أولاد الأب بعصب الآيات التي في درجته في  
استحقاق جميع المال إذا لم يكن لليت ولد صليبي بالذفاق  
وكذا يصبرها في استحقاق الباقي من الثلثين مع الصليبيين  
عند عامة الصحابة وهو العلم الأعلى عليه الفتوى لأن بنات  
الصلب أخذن نصيبهن خرجن من البين وصار الحكم في باقي  
هو الحكم في الجميع إذا لم يكن هناك بنات الصلب وقال ابن سمود  
لا يصبر من مل الباقي كالأب والابن ولا شئ لبا نذا ولو حصل  
الباقى





نور وكان اسن ولد له بنت اسمها زينب ثم ان هلالا  
وقايتا وارسا قد كانا متواقي حياة جدهم الاكرم عبد الله  
فتترك عبد الله ايض من ذرية ابنه عمر ورحمه بنت هلال بن  
عمر بنو زينب ثابته بنت هلال بن عمر وزينب بنت اسن ابن  
ثابت ابن هلال بن عمرو وهذه البنات الثلاث تنحدر من  
الثاني ولما اكبر بن عبد الله فقد كانت ولد له ابنه موسى كان  
موسى ولد له ابن يسعي بعيسى وكان عيسى ولد له ابن  
وبنت فاله بن اسمه صالح والبنات اسمها صفية وكان صالح  
ولد له ابن وبنت فالدين اسمه ابراهيم والبنات اسمها منى  
ابراهيم ولد له بنت فقط واسمها رقية ثم ان موسى والبن  
عيسى وابنه صالح وابنه ابراهيم قد ماتا في حياة جدهم علي  
عبد الله وترك عبد الله ابنه من ذرية ابنه بكر صفية بنت  
عيسى بن موسى بن بكر وعيسى بنت صالح بن عيسى ابن  
موسى ابن عمرو رقية بنت ابراهيم بن صالح بن عيسى بن  
موسى بن عمرو وهذه البنات الثلاث تنحدر من الثالث  
مجموع ما ترك عبد الله بعد موته تسعة انفس ثلاث بنات  
من ذراعي زيد وثلاث بنات من ذراعي ابنه عمر وثلاث  
بنات من ذراعي بكر والبنين كلهم ماتوا قبل موت عبد الله  
كما قد مضى غيرهم والفرصيون يسمون هذا النوع من السبايل  
تشييب بنات الابن والتشييب في اصطلاحهم ذكر البنات  
على اختلاف الدرجات وفي اللغة التخبين والتخبين يقال  
تشيب فلان قضيدته اذا احسنها وزينها بذكر التشيب في  
اولها ليكون نظرية للحظ ويكون ذلك اسع او مستق  
من

من قولهم سكت فلان بغلته في شعره اذا ذكرها كذا رومي  
هذا التشيب كذا وكذا بنات الابن او من قولهم اشيا النار  
او الحرب اذا وقعها وهاجها فسمي بذلك لان في استجرها  
تشكية للحا طر وتشييده ونازلة لهم وفيه معنى الانسفال  
او من قولهم سب الفرس ويبس شابا اذا فرغ يديه جميعا فسمى  
بذلك لانه خرج وارتفع من درجة الي اخرى كما الفرس  
في ترواته واما الكلام الثاني في بيانات العرب والعدو  
المساراة والكلام الثالث في بيانات حكمها فاشارة اليها التاج  
بقوله في العليا وهي قبيلة بنت زيد فيها صورنا سابقا من  
العريق الاول وهم ذراعي زيد لا يولوا زيرا احد اذ ليس فيهم  
من ينتمى الى الميت المسمى بعبد الله فيها صورناه بلسنة  
واحدة الا هي فلها النصف لانهم الميت الصلي وقامها  
مقامها والوسطى وهي عابشة بنت خالد بن زيد من العريق  
الاول نوا زيرها العليا وهي رجة بنت هلال بن عمرو من العريق  
الثاني وهم ذراعي عمرو وانما ذراعي لا يولوا كل من عابشة  
ورجة بينهما وبين الميت واسطنان فيكون لهما اي لكل  
من عابشة ورجة السدس تكلنة للثنتين وذلك لان العليا  
من العريق الاول لما قامت مقام الصليبة قامت من دونها  
بدرجة مقام بنات الابن لخلو تلك الدرجة بتمام العليا  
مقام الصليبة فيوزع السدس بينها انصافا ولا شيء  
للسغليات وهي الست الباقية اولهن سعدية بنت  
تشيب بن خالد بن زيد والثانية ثور بنت ثابت بن هلال  
عمر والثالثة صفية بنت عيسى بن موسى بن بكر وهذه

الثلاثة متخازيات في الدرجة والرابعة رتيب بنت النس بنت ثابت  
 بن هلال بن عمرو والى امسة مريم بنت صالح بن عيسى بن موسى  
 بن كرويه متخازيات في الدرجة السادسة رقيقة بنت ابراهيم  
 بن صالح بن عيسى بن موسى بن بكر وهي لنا به تنفلاها  
 لا يزالها احد وانما لم يحكم لهذه الستة بشي لان الثلاث  
 الاول التي هي تيسة وعائشة ورجدة قد استوعبن فرض البنات  
 وليس لهن عصبية فلما برئت اصلا الا ان يكون مع واحدة  
 منهن اي من السفليات غلام فيعصبها ونقص من غيرها  
 ويعصب ذلك الغلام ايضا فموتها من لا تكون ذات فرض  
 وان كان الغلام مع السفلي من الغريب الاول عصبها وعصب  
 الوسطي من الغريب الثاني والعليا من الغريب الثالث و  
 السفليات ولو كان الغلام مع السفلي من الغريب الثاني  
 عصبها وعصب الوسطي منه والعليا والوسطي من الغريب  
 الثالث والسفلي من الغريب الاول ولو كان مع السفلي من الغريب  
 الثالث عصب الجميع غير اصحاب الغراب والمعني ما ذكرنا ان العليا  
 تتول مترتبة البنت والبر في منازل بنات الاب ولو كان الاب  
 مع العليا من الغريب الاول عصب اخته وسقطت المواق في وهي  
 ثمانية كما ذكرنا في الاول كذلك قاله الزيلعي وقال السيد احمد وان  
 كان الغلام مع الوسطي من الغريب الاول يكون الباقي بعد ما  
 اخذت العليا النصف بين وبين الوسطي من الاول والعليا  
 من الثاني للذكر مثل حظ الانثيين ارباعا وسقطت الباقيات  
 وهي ستة وان كان الغلام مع السفلي من الغريب الاول اخذت  
 العليا منه النصف واخذت الوسطي مع العليا من الغريب الثاني

السدس

السدس ويكون الثلث الباقي بين الغلام وبين السفلي من الغريب  
 الاول والوسطي من الثاني والعليا من الثالث للذكر مثل حظ الانثيين  
 ارباعا وسقطت سفلي الثاني ووسطي الثالث وسفله واصل  
 المسيلة من ستة لعليا الغريب الاول والنصف ثلاثة وهو مستقيم  
 عليها والوسطي الاول وعليا الثاني السدس واحد وبين الولد  
 ورأسها مائة باينة واخذت الغلام وموتها ما ذبه وهن ثلاث روس  
 مقيمة تم وهو براسين فالحلة خمسة تسره بين وبينها وبين  
 الروس صابينة ثم نظرنا بين روس الغريب الاول الذي انكرت  
 عليه سرها وبين الغريب الثاني الذي هو كذلك ايضا وجونا  
 بينهما نسبة التباين فنظرنا الخمسة روس الثاني في الانثيين  
 روس الاول فحصل عشرة وهي جزء السهم وهو مضروب  
 في اصل المسيلة وهو ستة فحصل ستون وصفا بق المسيلة  
 كان للعليا من الغريب الاول النصف ثلاثة مزية في عشرة  
 كانت تلتا بين والوسطي من الاول والعليا من الثاني سهم  
 مضروب في عشرة حصلت عشرة فحصل لكل واحدة خمسة  
 وكان للغلام مع مائة اثنا عشر مضروب في عشرة يحصل  
 عشرون لكل رأس اربعة وان كان الغلام مع السفلي من الغريب  
 الثاني كان الثلث الباقي بين وبين سفلي الاول ووسطي  
 الثاني وسفله وعليا الثالث ووسطاه ارباعا للذكر مثل  
 حظ الانثيين وسقطت سفلي الثالث ونقص المسيلة من  
 اربعة ثمانية اذ تفرق السبعة وهي روس الغلام ومن صدر  
 فيما بين وهما رأسا من باخذ السدس وتبلغ اربعة عشر تنقرب  
 فيما صل المسيلة وهو ستة تبلغ هذا الثلث هذا المبلغ ومنها

تصح وان كان الغلام مع السفلى من الزوج الثالث كان الثلث  
 الباقي بين الغلام والسفليات الستة اثنا واثني عشر من اربعة  
 وعشرين لادن بين الاثنين وارس من ياخذ السدس والثمانية  
 رؤس الغلام ومن معه مدخله وبين الثمانية والستة اصل  
 المسئلة موافقة بالنصف فتضرب نصف احدى في كامل الاخر  
 فاذا ضربنا اربعة في ستة حصل المبلغ كانت للسفليات ثلثه  
 ضربت في اربعة حصلت اثني عشر وكان للبنين الاخرين  
 السدس وهو واحد ضرب في اربعة كانت اربعة لادن  
 لهما وبقيت ثمانية على رؤس الثمانية وان فرض الغلام  
 مع العليا من الغريم الاول كان جميع المال بينه وبين  
 اخته للذكر مثل حظ الانثيين والمسئلة من كذا وكذا  
 شي للسفليات وهي الثمانية الباقية واد كان الغلام  
 ح من ياخذ السدس فتناخذ العليا الغريم الاول والنصف و  
 الباقي للغلام مع من يجازيه وهي وسطى الاول وعليا الثاني  
 للذكر مثل حظ الانثيين وسقطت السفليات وتصح من  
 ثمانية اذ النصف نصيب الغلام والبنين لا يتقسم عليهم  
 والرؤس اربعة فانكسرت على مخرج الربع واسلمها لمن ائتم  
 فتضرب الاربعة في الاثنين فتبلغ ثمانية ونفاتها لهن  
 والمراد من معينة الغلام بان يعي جياهم من بعد موت  
 مورثهم لا المعية في الدرجة لادن شرط تقصيصه اياهن  
 انما هو الاول ووث الثاني ولذا نصيب من فقرة ايضا وانما  
 لم يعصب من دون لادن التقصيص للاختلاف حقيقة او  
 حكما اما حقيقة فيمن يوليه واما حكما فيمن فوقه لا ارتفاع  
 رتبة الذكور وانحطاط درجة الانوثة فيحصل التوازي

حكا

حكا وجني لم يكن رفع درجة الانوثة وحط رتبة الذكور  
 يوجد اختلاف بينهما وند لاختقنة ولا حكما فلم يعصبها  
 قال ادب الكمال ايضا وعلم ان بنات الابن متى  
 استكملن السلكين ثم اختلط الذكور بالاناث اي يكون  
 الاختلاط بينهما في درجة لا يمنع الاستكمال المذكور بان  
 يكون الذكور مع السفلى من الغريم الاول او مع من دونها  
 فعلي قول عامة الصحابة رضي الله تعالى عنهم يعصب الذكور  
 الاناث على التفصيل المذكور وعلى قول ابن مسعود يكون  
 الباقي من السلكين للذكور خاصة بالعصوية وان اخذت  
 العليا منهن النصف ثم اختلط الذكور بالاناث على الوجه  
 المذكور انما فان كان عددهم اكثر من عددهم اوسا وباله  
 لان الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اتفاقا وان كان  
 عددهم اقل من عددهم فنسب العامة كذلك وعند ابن مسعود  
 رضي الله عنه لادنات حينئذ السدس وتسعى هذه المسئلة  
 مسئلة الاضرار لادن ابن مسعود كان ينظر الى الاضرار  
 لادن من القاسمة والسدس فيعطيها ذلك الاضرار اخر اذا  
 عن الزيادة على السلكين اه ولذا لو بعض تفرجات مسائل  
 التسليم للتنبيه والاضاح فان قيل لو ترك مع العليا  
 من الاول عمرها فقتل المال كله لادن ابن الميت فان قيل  
 لو ترك عمرها فقتل لها النصف وللعليا السدس لان عمر العليا  
 بنت الميت وهي بنت الابن ولا شيء للبواقي فان قيل  
 لو كان مع الموطى من الاول عمر في درجة العليا من الاول  
 فقتل المال بينه وبين العليا للذكر مثل حظ الانثيين



وقد تقدم في كلام الزيلعي والسيد احمد فان قيل لو كان مع الوسطي  
 من الاول عمتها فهي في درجة العليا من الاول فقل لموت الوسطي  
 مع العليا الثلاث لان عمة الوسطي اخت العليا ولا شيء  
 للبواقي الا يتقدم برالفلام فان قيل خلف العليا وبنت عمتها  
 وابنت عمتها فتقل للعليا مع بنت عمتها الثلاث والباقي لا بنت  
 العم ولا شئ للبواقي فان قيل خلف العليا والوسطي والسلي  
 وابنت عم عمه ابن اخ السفلي عمة ابن اخها فتقل للعليا النصف  
 والوسطي السدس والباقي لابنت عم عمه ابن اخ السفلي مستقط  
 الباقون وهذا القدر كاف للنسب وبأخذ ابن العم كذا  
 في نسخ المتن من التنوير والترح يعني الجمع والصوران يحوي  
 التي عبارة السيد الشريف الحارثي في شرح السراجية وعبارة  
 غيره ايضا وبأخذ احدا بني عمه صواخ لا امرأته وسورة  
 اخوان تروج كل واحد امرأة واستولدها ابنا ثم طلق احدها  
 امرأته او مات عنها وتزوجها الاخ الباقي واستولدها ولما  
 اخرتم انه مات احدا الولدين الاولين عن ابنت عمه الاول  
 وابنت عمه الذي هو اخوه من امه فان عمه الذي هو اخوه  
 من امه يأخذ السدس بالعرض وعند غير ابن مسعود المال  
 كله لابنت العم الذي هو اخوه لامد ولا شيء للاخر ويساوي  
 تصحيح مسئلة في الفروع فتنبه وكذا لو كانت الاخر زوجا قال  
 السيد احمد الواضح ان يقول وكذا لو كانت احدها اي احدا بني  
 عمها تزوجها فله النصف فضاحيك لا ولد ويقسمان الباقي  
 وهو خمسة اسداس في الاول والثاني في الباقي بينهما  
 نصفين بسبب المصوبة المشتركة في كل منهما حيث لا مانع  
 من

من ارثه اي ارث المتصف بصفة الاخوة لام وابن العم بصفة  
 كونه زوجا وكونه ابن عم بهما اي بجملة الفرض وجملة التبع  
 احترزه عما لو وجد المالك من احدهما مثله لان الزوجية ابنت  
 فانه يجب ابن العم من حيث هو ابنت عم لمن حيث الزوجية  
 لكن الابن محجب من حيث الزوجية من النصف الي الربع  
 ويجحبه ايمن من حيث انه اخ لام كالأولان للزوجية بنت  
 فان ارث اولاد الدم كذا لغيره في جملة فرضه ونصيب  
 فخره الفرض الزوجية والاخوة لام وجملة التعصيب كونه  
 ابنت عم وام من يرث بعرضه ونصيبه عما يجره واحدة فليس  
 ذلك الا لابن وابوه يعني ان الابن مع وجود البنات لم يرث  
 يرث السدس فرضا والباقي بعد فرضه ذوي الفرض بالمصوب  
 ايمن وكذلك الجد اب الاب فله يرث بالجملة من مسا الامت  
 جهة واحدة وهي جبهة الابوة او جهة الجدودة قلنته  
 يجمع في الوارث العاص جرتها تعصيب مع انه لا يرث الا بالحد  
 جهته لان الجهة الثانية تجوز به تصاحبها كما بين امرأته  
 مانت هو اي ذلك الابن متصف ايمن يكون ابن ابن عم  
 بان تنكح اي تزوجت ابنت عمها فتلد منه ابنا كان هذا الابن  
 في الحقيقة ابنت عمها ولما ارثت العصبات مرتبة على الاقرب  
 فالاقرب كان ارثه منها بالبنوة لامن جهة كونه ابن بنت  
 عم وكما تب هو اي ذلك الابن متصف لها ايمن وذلك كما لو  
 استري امه عتقت عليه ويرث منها باعتبار البنوة لتقدم  
 المصبة النسبية على المصبة السببية مع تحقق جرتي المصوبة  
 فيرث كذا واشتري اياه فان الابن يجمع فيه ايض المصوبة

النسبة والعصوبة السببية وقد تجتمع في الوراثة جهتها فرض  
 وأما بتصويره فكل من الجوس لنكاحهم الحارم وذلك كان في الجوس  
 بنته واستولد لها فالولد ابن لهذه المرأة وإن لها أيضا نازا  
 مات عنها ماتت عن أمه وأختها وبنوتها بنوت بها جميعا عندنا  
 وهو قول عمر على رضي الله تعالى عنهما وعند الشافعي رحمه  
 الله تعالى بنوتها بنوت بأقوي المجهتين وهو قول ابن مسعود  
 وقيل بنوت أوفى النصيبين وقيل بنوت بالنسب الذي يجوز  
 مثله فيما بين المسلمين دون السبب الذي لا يجوز مثله  
 فيما بيننا وقامه في كتب الغرائب وقد قدمنا أدلة الأذهاب  
 الأربعة المذكورة في موافق الدورت قبيل قول الماتق والراجح  
 والرابع اختلاف الأربيع فيما بين الكفار وذكرنا تحت تنازع  
 المسئلة المذكورة فتنبه قاتني الانتباه إليه في التفرقة عند  
 قوله والكافر بنوت بالنسب والسبب إلى أن قال وإن لم يحجب أخوها  
 الآخر بنوت بالزنا بنوت والأكا ن هذا التذرع والما تني مسايل  
 ذوات المجهتين أو المجهات في شخص واحد فالتكورها هنا ما ورد من  
 الاختلاف في المسئلة ودليل كل قول والتنازع المتعلق بهذه  
 المسئلة وقد قررنا الوراثة بأخذ المال باعتبار الزنا بنوت أو  
 أكثر وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي ومن تابعها وإن كان  
 أحدي القرا بنين يحجب بالآخرى بنوت بالما حبة لا غير عند جمهور  
 العلماء وهذا القول على من يدين ثابت وعبد الله بن عباس  
 وقال عمر بن مسعود إن يوجب التزويج فالأصل كله للذي له  
 قرابتا وإن أكثر وجه توليها إن الذي له قرابتا أظهرها قرابا  
 لأن القراب باعتبار الاتصال فله اتصال من الما بينين من

جانب

جانب الأب ومن جانب الأم والأخ جانب واحد فظهر أنه أظهرها  
 قرابا بنوت هو أخت جميع المال كالأخوين أحدهما لأب وأم والأخر  
 لأب وورثه قول الجمهور أنه اجتمع في أب الأم الذي هو أخ لأب  
 الغرضية بالأخوة لأب والأم والعصوبة بالعمومة فثبت بكل منهما ويجعل  
 اجتماعهما في شخص كوجودهما في شخص فيسقط السدس بالفرقة  
 ثم يراجع الأخ فيما بقي بالعصوبة وهذا لأن التزويج انما يقع بالأب  
 يصلح علته الاستحقاق بالترادة فاما يصلح علته له بالترادة  
 فلا كما في المرحلات والرواة والنشاهدات وإنما يقع بزيادة وصف  
 وهو معنى القوة في التأثير وهذا السببان كل واحد علته للاستحقاق  
 بالترادة فلا يقع به التزويج والسبب في التقيس عليه واحد وهو  
 الأخوة والأخوة لأب في معنى زيادة الوصف في الأخوة لأب ولم  
 يفرق به فاما الأخوة لأب ههنا لا يمكن أن تجعل زيادة وصف  
 في العمومة فلا بد من أن يجعل سببا للاستحقاق بالترادة  
 ثم لا يستحقا لا وصفا للتزويج شروع ترك اختين لأب  
 أحدهما بنت عم فالأب بينهما بالسوية لعدم اعتبار هذه القرابة  
 لكونها كحجة بقرابة الأمية وكذلك لو ترك اختين لأب أحدهما  
 بنت خالته فالأب بينهما نصفا وبنيات التزويج شخص له ابنان  
 تزويج أحدهما امرأة فولدت له بنتا وامرات الأب تزويج أخوه  
 امرأة فولدت له ولدا وامرات هذا الأب أيضا تزويجها  
 رجل فولدت له بنتا ثم ماتت الولد وترك اختين لأب أحدهما  
 بنت عمه وأخت له من الأخرى اختا لأمه فحسبه التي وليت  
 من الرجل وبنيات التزويج شخص له بنتان تزويج كل واحدة  
 منها رجل بعد أخري فولدت له الكبرى بنتا والصغرى ابنا

ق

وهذه الرجل بنت اخري عن امرأة اخري ومات ابن الصغري  
وترك هذين البنتين احداهما اخته لابييه وبنت خالته ايض  
وهاتان الصورتان في القرائن احداهما تحجب الاخرى وتبين  
القرابة تروج الكبير منهما امرأة فولدت له ابنا وللكبير  
ابنة اخري ومات الكبير وتزوجها الاصغر فولدت لابنا  
ثم ماتت الاصغر ثم ماتت ابنة وتركها ذين الابنيتين احداهما اخوه  
لامرأته واما ابنا وعمرهما بن عمه فحسب اهل المدينة من سنة  
ونقص من اثني عشر لاد في المسيلة سدسا والباقي خمسة لاد  
تستقيم على الاثنين فاذا ضربت الاثنين في السنة تبلغ اثني  
عشر ترك ابني عم احداهما لاد وامر لاد لاد واما ابنا اخوه من  
امه فله السدس بالقرينة والباقي للآخر بالتعصيب لانه مقدم  
عليه وبيات الجربة شخصة له بنتان تروج كل واحدة منهما رجل  
بعد اخري فولدت الكبرى لابنا وولدت الصغري من هذا  
الرجل ابنتين ثم تزوج ابن الكبرى امرأة فولدت لابنا ثم تزوج  
هذه المرأة احد ابني الصغري فولدت له ابنا ولاد ابنتها  
ابن اخوه هو ابن العم لاد وامر ثم ماتت الاصغر ثم ماتت ابنة  
وترك هذين الابنتين ترك بنتا وابني عم احداهما اخوه لامه  
للبنات النصف والباقي بينهما بالسوية وسقطت جهة الاخوة  
لدم بالبنات ابنا تروج كبيرهما امرأة فولدت له ابنا ولابن  
اخر من اخري ثم مات وتزوجها الاصغر فولدت له ابنا ومات  
الاصغر ثم ابنة وترك هذين الابنيتين وبنته وبيات  
الجربة لهذا الشخص ترك ابني عم لاد احداهما اخ لادم و  
اخرى لاد واحد ابنا عم لاد وبيات الجربة يعرف

عما ذكرنا ولما بيّنت حكم المرات ففني قول الجمهور للاخ  
الذي ليس بابن عم ثلث الثلث ولابن العم الذي ليس باخ  
نفسا المال ولابن العم الذين هما اخوات لام المال  
ثلاث اشخاص المال وفي قول عمر وابن مسعود للاخ الذي  
ليس بابن عم ثلث الثلث والباقي بين ابني العم الذي  
هما اخوات علي السوية ولا شيء لابن العم الذي ليس باخ  
لام فلي قول الجمهور كما نترك ثلث لثة اخوة لام وثلاثة  
بيني عم فللاخوة الثلث من اصل المسئلة وهو ثلثة  
والباقي بين بني العم ولا يستقيم الثلث وهو واحد من  
الثلث لثة علي الاخوة ولا الباقي علي ثلثة بني العم والمسئلة  
من المال فيضرب احد الموقوفين وهو الثلث لثة في اصل  
المسئلة وهو ثلثة لثة ايضا تتبع تسعة ثم يضرب ثلث الاخوة  
في الثلثة فيصيب كل واحد منهم سهم ولبن العم اثنا  
ثلاثة فيضرب في الثلثة فتصير ستة بين ابني فيصيب كل  
واحد منهم سهرا ولان لابني العم الذين هما اخوة لام  
لكل واحد منهم سهم فحصل لهما ثلثة اسهم وهي ثلثة  
افضاع المال ولابن العم الذي ليس باخ لام سهمان وهما تسعا  
المال وللأخ الذي ليس بابن عم صرم وهو ثلث الثلث ترك  
ثلاث نبات عم احدهن زوجته والاخرتان اختاه لامة  
وترك ايضا ابني عم احدهما اخوه لامة وبنات الجهة يعرف  
ما تقدم واما بيان الحكم في قول الجمهور الربع لبنت عم  
التي هي زوجته والثلث بين البنتين اللتين هما اختاه  
لامه وابن العم الذي هو اخوه لامة بالسوية والباقي بيني

على كمال التقديرين يكون للدخ لدم الذي ليس بابن العم سدس المال قلت اتفاق المعني ها هنا وقع اتفاقا وتطهر فباركة للفظين من حيث المعني في المسئلة المتأخر فغن هذه ولوترك ثلاثه بني عم اقدم اخوه لدم وثلاث اخوة لدم اقدم ابن عمهم اشترا من فني قول الجهور للدخ لدم الثلث بينهم بالسوية اقلنا والباقى بني بني العم اقلنا فافترع من تسعة وعلى قولها للدخوين ليس بابن العم الثلث بينها نصفان والباقى لدم لابن العم الذي هو اخ لدم ولا سبي لدم بني العم الذين ليس باخوين لدم وفي هذا الجواب على قولها انظر كما مر في بني ان يكون الثلث بين الاخوة لدم كلهم اقلنا والباقى لدم لابن العم الذي هو اخ لدم ولوتركت ابني عم اقدمها زوجها فللزوج النصف والباقى بينهما نصفان وعلى قولها كذلك لانه الزوجية غير مرجحة للقراءة اذ لا مجال نسبة بينها بصورة ولا معني ولو تركت ثلاثة بني عم اقدمهم زوجها والاخرها لدم فعلي قول الجهور للزوج النصف وللأخ لدم السدس والباقى بينهم اقلنا وعلى قولها للزوج النصف والباقى لدم لابن العم الذي هو اخ لدم لانه بمنزلة الاخ لدم وامر عندنا في ترجح بالمصونية على الاخوين واعلم ان الفرضيين اختلفوا على قولها في فصلين الاول فيها اذ ترك ابن عم لدم وامر لابن لدم هو اخ لدم وبنيان الجهة ثلاثة اخوة الاول والثاني منهم لدم وامر الثالث لدم وللأول امولة وله منها ابن وللتاني ابن من امولة اخري ثم مات الاول فتزوج الثالث فولدت له ابنا ثم مات الثالث ثم مات ابن الاول

ابني العم وله يتبعهم الثلث وهو واحد من الثلث لتعني وتصح من اثني وسبعين فصا لانه ترك امراة واخنتي واخا لدم وابني عم اصل المسئلة من اثني عشر وتصح مما ذكره وعندنا ابن مسعود رضي الله عنه ما يكون الباقي بعد الربع والثلث لابن العم الذي هو اخ لدم خاصة لقوة الجها فصار لانه ترك امراة واخنتي لدم واخا لدم هو عصبة اصل المسئلة من اثني عشر الا ان الثلث اثني عشر لا يستقيم على الثلثة فتصح من ستة وثلاثين ولا شي لابن العم الذي هو ليس باخ لدم عندنا ولو ترك ابني عم اقدمها اخ لدم واخوين لدم اقدمها ابن عمهم ثلاثة اشخاص فعلي قول الجهور للدخوين لدم الثلث بينها نصفان والباقى بين ابن العم الذي هو اخ لدم وابن العم الذي ليس باخ لدم ونصفا ونصف المسئلة من ستة للدخ الذي ليس بابن العم سدس للمال ولابن العم الذي هو اخ لدم ونصف المال ولابن العم الذي ليس باخ لدم ثلث المال وعلى قول عمر وابن مسعود للدخ لدم الذي ليس بابن العم السدس والباقى لدم لابن العم الذي هو اخ لدم ولا شي لابن الاخر وتصح من ستة ايضا وفي هذا الجواب على قول عمر وابن مسعود رضي الله عنه انها نظرية يعني ان يكون للدخوين لدم الثلث بينها نصفان والباقى لابن العم الذي هو اخ لدم قسما على قولها فيها تقدم فانها يوافقنا في ان الثلث للدخوين لدم بينها نصفان والباقى لدم الذي هو ابن عم فان قلت هذا فاعلم ان اللفظ متفق المعني اذ لا فرق بين ان يعطى الاخ لدم الذي ليس بابن العم سدس المال وبين ان يعطى الاخوات لدم الثلث بينها نصفان فان

علي

الاخوة لدم باعتبار البنات فيبقى سبوا للاخوة في انه ابن  
 عم ولو تركت المرأة بعد موتها من الورثة زوجها واما اوجبة  
 واخوة لدم واخوة لابوين اخذ الزوج النصف والامراء  
 الحرة السدس وهذا القدر لا خلا في قبيل واخذ ولد الام  
 المراء المتعد منه الثلث ولدا شي للاخوة لابوين الام  
 عصبة ولم يبيت لهم شي بعد ذوي الفروض لان المسئلة  
 من ستة فنصفها ثلاثة للزوج وسدسها واخذ لدم والجدوة  
 عند فقد الام والثلث اثلاث للاخوة لدم فوات لان اثلاث  
 استقام على ريسها والافان كثر ولا ضربت وريسهم في اصل  
 المسئلة ولقبح المسئلة من الحاصل وعلي كل حال لم يبيت  
 للعصبة شي وعند مالك والشافعي وهو قول عثمان وزيد  
 بن ثابت وابن عباس في اظهر الروايتين عند تشريك تشديد  
 المراء المفتوحة بين الصنفين الاخرين يعني ان الثلث مقسوم  
 بين الفريقين بالسوية يستوي فيها الذكر والانثى وبه اخذ  
 شريح والتوري كما ان الكل من اولاد الام والاخوة لابوين  
 اولاد ام وهذه المسئلة تلتب بالحارية وتنسب المشتركة بفتح  
 الراء كما ضبطها ابن الصلاح والنووي اي المشتركة فيها و  
 بكسر هاء على نسبة التشريك اليها مجازا وقد ذكرت هذه  
 المسئلة باكثرها من الجاهلين قبيل فروع ذكرتها قبيل قول  
 الناج والماتن ويستقط الحداث مطلقا بريات امربيات  
 بالام فتنبه وكذلك يفرض مالك والثاقفي للاخت الكاينة  
 لابوين او الكاينة لاب النصف والجد السدس مع زوج وام  
 واصل المسئلة من ستة فالزوج النصف ثلاثة وللام الثلث

فترك ابن عم لاب وام وهو ابن الثاني وابن عم لاب وهو اخوه  
 لدم وهو ابن الثالث قال يحيى ابن ادم في قياس قولهما  
 المال كله لابن العم الذي هو اخ لدم لانه يجعل العمومة كالاخوة  
 فابن العم الذي هو اخ لدم عندهما في معني الاخ لاب وام فيكون  
 مقدما على العصوبة على ابن العم لدم وام وقال الحسن ابن  
 زياد فيه للاخ لدم السدس هنا والباقي كله لابن العم لدم وام  
 كما هو مذهب الجمهور لانه اغا ترجح العمومة بالاخوة لدم عند  
 الاستغناء في معني العمومة وما استغنا عنها لان لاب وام في  
 العصوبة مقدم على لاب والعمومة قياس الاخوة وفي  
 الاخوة اغا يقع الترجيع بقرابة الام عند المساواة في الاخوة  
 بقرابة الاب لا عند التفاوت فكذلك في العمومة والثاني  
 فيما مر اذا انفك بنتا وابني عم احدهما اخ لدم فلي قول الجمهور  
 للبت النصف والباقي بين ابني العم نصفين لان جهة الاخوة  
 محبة بالبت فوجودها كعدمها وعلي قولها قيل الجواب كما هو  
 مذهب الجمهور لان الترجيع بالاخوة لا مراغا يقع عندها  
 في موضع يستحق بها عند انفراط ومع البنت لا يستحق بها  
 فلديع بها الترجيع وقال محمد بن نصر لم ير لي البنت النصف  
 والباقي كله لابن العم الذي هو اخ لدم لان البنت لما اخذت  
 فرضها خرجت من البني فيجعل الباقي في حوزها بقرابة جهة التركة  
 لو لم تكن هناك بنت وكانت ابن العم الذي هو اخ لدم مقدما  
 على الاخرين في جميع التركة فكذلك في الباقي وقال سعيد بن  
 جبيرة في قياس قولهما الباقي لابن العم الذي هو ليس باخ لدم  
 قال عطاء هذا غلط لوجه لدم لان كمالها في الباق ان تستقط  
 الاخوة



الفروض فاصلها اربعة وتختلف بتجربها بحسب عدد الزوجات فنضج من اصلها اربعة او ثمانية او اثني عشر او ستة عشر المسئلة الرابعة ان يكون مع الجد والشيقة في هذه الصور كلها صاحب سدس كام او جدة او جدات فيفرض للجد ثلث الباقي بعد السدس ويفرض للشيقة النصف الفاضل لولد الاب فاصلها كلها من ثمانية عشر للام والجدة فاكثروا السدس ثلثة وللجد ثلث الباقي خمسة وللشيقة النصف تسعة ولولد الاب الباقي ستم ويختلف التفصيل بحسب عدد روس اولاد الاب وحسب عدد الجدات ومن صورها تسعينية زيد رضي الله عنه وهي ام و جد و شيقة واخوات واخذت لاب ولان اصلها ثمانية عشر ونضج من تسعيني وكذلك لو كان لاب خمس اخوات او خمس اخوة او اخا وثلثات اخوات وقصع كلها من تسعيني وان كان فيها جدة او ثلثات جدات او خمس جدات فكذلك او جدات او ست جدات صحى من مائة وثمانيين او اربع جدات صحى من ثلث مائة وستين وان كان مع الام والجد و الشيقة اخوان لاب صحى من ستة وثلاثين او ثلثة اخوة صحى من اربعة وخمسين وان كان اربع اخوة او اربع اخوات او اخا واخنتين صحى في الكل من اثني وسبعين او لافوا ستة اخوة او ست اخوات واخا واربع اخوات او اخوين واخنتين صحى في الكل من مائة وثمانيين فهذا كله وارد على قولهم لا يفرض للجد اخ في الاكدرية كما قاله الامام عبد العزيز لا تشبهه في مقدمتها ويتقال لا

اثنان والجد والسدس واحد وللأخت النصف ثلثة ولذا قال فتقول ان تسعة ثم يضم الجد نصيبه الى نصيب الأخت فيقتسمان المذكور مثل حظ الانثيين ويجمع نصيبها اربعة والجد عشرين مع الأخت ثلثة ولا تستقيم الاربعة على الثلاثة فضرع عدد روسها في التسعة كانت سبعة وعشرين منها تصح المسئلة وكانت للجد والأخت اربعة عشر بينها في الكلائة كانت اثني عشر فلجد منها ثمانية وللأخت اربعة وهذه للسئلة الستة بالأكدرية وقد قدناها منفصلة تحت قول الخارج واصول زيد مبسوط في المطولات وذكرناها في الاصل الثاني من اصول زيد انه لا يجمل الشيقة صاحبة فرض مع الجد بل يجعلها عصبية الا في المسئلة الاكدرية وبسطة الكلام عليها ثم قال العلامة سبط المارديني في ارشاد الناصر الى كشف القوارض يفرض للأخت مع الجد في اربع مسايل يتحمل على صور كبيرة احدها من المسئلة الاكدرية وقد مضى حكمها والمسئلة الثانية جد و شيقة معها من ولد الاب اخوات او اخ واختان او اربع اخوات او اكثر من ذلك يفرض للجد الثلث ويفرض للشيقة النصف والباقي لولد الاب عصوبة فاصلها من ستة للجد سدسها وللشيقة ثلثة ولولد الاب سبهم على عدد روسهم بباينها ويختلف التفصيل بحسب روسهم ولا تخم روسها المسئلة الثالثة ان يكون مع الجد والشيقة في هذه الصور كلها صاحب ربع من زوجة او زوجات فلها اولهن الربع ويفرض للجد ثلث الباقي بعد الربع ويفرض للشيقة النصف الباقي ويسقط ولد الاب لا يستغرق الفرض



عائشة رضي الله تعالى عنها عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان لا تقولوا اي آت لا تخموروا وعن الصادق ان لا تقولوا اي لا تكبر عيانكم من قولهم حال الرجل عيانا ليعلم قولهم ما منهم مجهولهم اذا انتفت عليهم كان من كبر عيانه لغيره ان يقولهم اي ان يعينهم ويأتي المولى بمعنى الخلقة يقال عال صره اي غلب ويعني الرفع من قولهم عال الميزان اذا مال وارتفع وعالت النافذة فيها اذا زعمته ويصح اخذ النبي الاصطلاح من الاول لان المسئلة مالت علي اهلها بالجموع حيث نقصت من فروعهم ومن الثاني كانت المسئلة غلبت اهلها باذخال المزرع عليهم ومن الثالث فان المسئلة اذا ضاقت بالفروض المجتمعة فيها ترفع التركة الي عهد اكثر من يخرجها حتي يدخل النقصان في فروع جميع الورثة وضده اي ضد المولى الرد لان بالمول ينتقص سهام ذوي الفروض وينداد اصل المسئلة بالترجيز السهام وينتقص اصل المسئلة وتلك ان تقول في المولى تنتقل السهام علي المخرج وفي الرد يفضل المخرج على السهم كما سيجي هو اي المولى في غير الفرضي زيادة السهام اي سهام الورثة اذا كثرت الفروض علي مخرج الفرض ليدخل النقص علي كل سهم اي من الورثة يندرج في فرضه تنقص ارباب الديون بالمحاكمة اي لا تنقص الثابت لا رباب الديون بسبب المحاسبة اي اخذ كل حصصة فاقصة بسبب ضيق التركة عليهم فان انتقص يدخل علي كل ام علي قدر حصته ويعلم قدر النقص الباخر علي كل رطل بنسبة النقد الذي عالت به المسئلة الي المسئلة يعولها فاذا كانت

يبرهن للاخت ويعول لها مع الجد الا في الاكدرية او يقال لا يبرهن للاخت مع الجد في غير القسبلتيني الا في الاكدرية كما قاله ابو عبد الله الوترية ومراد بالتسبلتيني اولاد الاموين واولاد الاب التري وعند اي حنفية واحد تصنف الاخت مطلقة عينية كانت او علة ذرية او اخيا فيه واحدة كانت او متعددة منفردة عن اخيها او معها وكذلك الاخوة مطلقة فيستقلون جميعا مع الجد كما لا يكاد تقدم ذلك واما ثبوت سقوطهم مع الجد عند احد فافاضه رويته عنه واختارها من الخ الملة ابو حفص البرمكي والاحري وذكرها ابن الجوزي عن اي حنفية العسكري ايضا والتخ تبي الدين ابن تيمية وابن بطي و صاحب الفائق وقال في الفروع وهو ظاهر واختارها من الشافعية المزني وبن سريج وابن اللبان وابن جرير الطبري واما اصحاب الرواية عن احمد فكل ذهب مأكك والثاني لا يشارك المجد ذكره او انا كما اذا افاده في العذب الفايض وعلي قول امامنا فلزوج النصف ثلثة وللأنا ثلثة الكل يبرهن واحد وهو قدر السدس فياخذه الجد وتصح المسئلة الاكدرية من ستة قلت وحاصل ما ليس عند الحنفية مسألة الشري اقتا بين اي حنفية وصاحبيه ولا مسألة الاكدرية عند الحنفية علي المفتي به من قول الامام فانه يجعل الجد كالذي نجيب الاخت خلدها للمصاحبي كما هو في الكلام علي نجيب باب العول هو في اللغة الجور والميل يقال فلان يقول ايب يجبل جابرا ومنه قوله تعالى ذلك ادني ان لا تغولوا اي اقرب ان لا تميلوا الي الجور وعال الخاكم في حكمه اذا جار و قدر وت عائية

غير رايك فنفص وقال قل لهؤلاء الذين يقولون بالمولود حتي  
يجمعون ثم ينسحل نجعل الله على الكا بين ان الذي احصي  
رجل على عدد ما اجعل في مال نصفا ونصفا وثلاثا فاذا ذهب هذا  
بالنصف وهذا بالنصف فاني موضع الثلث فقال لراي سايل لحر  
لم تقتل هذا في زمن عمر رضي الله عنه فقال كان رجلا مريبيا  
فهبطه في رواية عنه اذا ارادنا الكلام معه تخلفنا بين يديه  
تخلف الكلاب وتخلقه بين يديه دليل على عدله وروى  
انه قيل لابي عباس رضي الله عنه ما من اول من عال الفريسي  
قال ذاك عمري بفريسية قيسر الكائنات ونصف او نصفان وتلك  
فقال لا ادري من قدمه الله فا قدمه والام من اخره الله فخره  
ولعل الفريسية دأيم الله لو قدم من قدمه الله واخر من اخره  
الله لما عالت فريسية فقيل له من الذي قدمه الله فقال من  
تقدمه الله من فرض مقد را لي فرض مقد راي قيل من اخره الله  
قال من تقدمه الله من فرض مقد را لي فرض غير مقد راي رايته  
قال ان فريسي اوس الذي اهبطه من فرض الى فرض فذلك الذي  
قدمه الله والذي اهبطه من فرض الى ما بقي فذلك الذي اخره  
الله وفي رواية قال لمرقا الزوجات والام والجدة قدمهم  
وبنات الابن والاخوات لبريبي اولاد اخرهن وهو يدخل  
النقص على اربعة اصناف البنات وبنات الابن والاخوات  
الاب والام والاخوات لابي وقال ايض ان الحقوق اذا اجتمعت  
في تركة وضاعت عنها فان كانت في القوة سوا يدخل النقص  
على السوا وان كانت بعضها اقوي يدخل النقص على الاضعف  
كما في الحقوق الاربعة المتعلقة بتركه الميت وذهب الي ما

الورثة زوجا وختين شقيقتين كانت المسئلة من ستة وتقول  
الي سبعة فالداخل من النقص على الزوج من كل سهم سبع فيأخذ  
من الستة سهمين واربعة اسباع والداخل على الاختين منه  
اربعة اسباع فلهما ثلاثة اسهم وثلاثة اسباع واذا اقصمت  
المسئلة من اربعة وعشرين قيراطا لثلاث للزوج عشرة اسهم  
وسبعان وللأختين ثلاثة عشر سهمها وخمسة اسباع فالجملة  
اربعة وعشرون قيراطا ويقال عالت المسئلة بسدسها في  
هذه الصدقة وينتشر فيها اذا عالت الي ثمانية ربعها اذا  
عالت الي تسعة وثلاثها اذا عالت الي عشرة وقد نظم ذلك  
الحارث الأجهري فقال  
 وعملك قدرا لنقص من كل وارثه نسيعة عول للفريضة عايلة  
 ومغذرا ساعا لك بنسبته لها بلدعوله فارح ففقطك قابلة  
 واول من حكم بالمولد عمر رضي الله تعالى عنه يقال ان اولت  
 مسيلة وقفت عايلة في الاسلام في خلافة عمر رضي الله عنه  
 وهي امرأة ماتت وتكرت زوجها وختا لابي وام ولما جمع الصحابة  
 رضي الله تعالى عنهم وشاورهم وكانوا يجتهدون ويتنظرون  
 وكان اول من اداها اجتهاده الي المولد العباس رضي الله عنه  
 فقال اعلوا الزايف وتأبعه الباقون على ذلك منهم عمر وعثمان  
 وعلي راي سمعود وزيد وغيرهم ولم ينكر عليه احد الا ابنته  
 فاذ خالني اياه وقد سال رجل ابي عباس رضي الله عنه فقال  
 كيف تصنع بالفريضة لما قاله قال ادخل الفريضة على من هو اسوء  
 حال فقتل ومن هو فقال البنات والاخوات فقال له السائل  
 فانفتحت فيناك شيئا فان لم تقسم ميراثك بين ورثتك علي  
 غنه

الترقي قال في العديب الغايض ويروي عن ابن عباس رضي  
 الله عنهما انه قال للزوج النصف والباقي بين الام والاخت  
 علي خمسة يعني علي نسبة تسهماها فتقع مسيلتهم من عشرة  
 للزوج منها خمسة وللأم اثنا عشر وللاخت ثلثة قال وما  
 نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما من اعتذاره عن الظهار  
 المخالف في زمن عمر رضي الله عنه بقوله كانت مراهبا فبسته  
 بيني النطع بات مستنده في انكار العول كانت رايها واجبتها  
 ولانه ليس معه دليل ظاهر يجب المصير اليه فانه لو كان معه  
 دليل لما سكت لعلمه بان عمر رضي الله عنه كانت اشد الناس  
 انقيادا الي الحق ولذا قال مرة اصابت امرأة لخطا عمر رحم  
 الله من اهدي الي عمر عوبه وقال في قضية كل الناس اقدونك  
 يا عمر وفي قضية الخامل التي اراد ان يقيم عليها الحد فقال  
 له معاذ هذا لك عليها فانك علي ما في بطونها قال عمر انسا  
 ان يا بني مثل معاذ هلك عمر لو لمعاذ وغير ذلك مما نقل  
 عنه رضي الله عنه وانما كانت شدة وتغلظت في الحق ان  
 يخالف وفي الحرمان ان تنتهك ومقتضى قوله كان مراهبا  
 انه كان في زمن عمر رضي الله عنه انما كانت لا تأكل ولا يظهر  
 الا بعده لكن قال السلامه ابن الربيع قال السبطي الذي يظن  
 بابن عباس رضي الله عنهما ان صرح بالخلاف في زمن عمر  
 رضي الله عنه وقابل عمر قوله يقول الجماعة الذي منهم عمر  
 رضي الله عنه ورجع قوله وبقي ابن عباس لم يتبين له  
 صواب ما قاله فيرجع اليه ولا فسادا قاله فيرجع عنه  
 انتهى قال في المغني ولا تعلم اليوم قاله بمذهب ابن عباس

ذهب اليه ابن عباس محمد بن الحنفية ومحمد بن علي ابن الحسين  
 والامامية وداود وعنه عطاء بن ابي رباح مثله وجهه الحروري  
 ان الله تعالى جعل لكل واحد من اصحاب الغرض سهما معينيا  
 ولم يجب بعضهم بعضا وليس احدهم بالاسقاط ولي من غيره  
 اذ الكل استوفى في سبب الاستحقاق وهو انصاف فياخذ كل واحد  
 منهم جميع حقه ان انسح المحل ويضرب جميع حقه عند ضيق  
 المحل كد يورث عليه للناس ديون وضائق تركته عندها  
 وليس بعضها ولي من الاخر فانه يدخل النقص علي الجميع  
 بقدر حقه فكذا هذا فانه اوجب الله في مال نصفا وثلثا  
 علم ان المراد الضرر بهذا الغرض في ذلك الاستحقاق فانه  
 بهما يجمل في التجهيز واخراته فانه لا حقوق مرتبة له يجوز  
 تقديم المتأخر منها علي سابقه والنقل من فرض الي العصبية  
 لا يوجب ضعفا لان العصبية اقوي اسباب الوريث فكيف  
 يثبت النقصان والحرمان بهذا الاعتبار في بعض الاحوال  
 قال ابن الكمال وانت خبير بقولهم ان العصبية اقوي  
 اسباب الوريث خارج عن قانون المناظرة لانه دعوي  
 مجرد في معارضة قول الخصم ان صاحب الغرض اقوي من  
 العصبية وقد نوره بالنص الدال علي تاخر العصبية عن  
 صاحب الغرض وقال ايضا في قول ابن عباس نقل له لاد  
 اللذين يقولون بالعول الخ مما لا وجه له اصلا لانهم قالوا  
 انما قالوا بالاجزاء والمجتهدي علي تقدير ان يخطي واجزاءه  
 لا يكون ظاهرا ولا يستحق لاثنيها هل معد وذلك ظاهر  
 عند من انصف وبالجانب عن النقص والتقص انصف

ولا نعلم خلافا بين فترها العصري في القول بالمولد محمد اسد متالي  
 ومنه انه في وقال بعض شراح السراجية والصحيح قول العامة  
 ولا يجوز الاخذ بقوله بعد اجماع كبار الصحابة قبل عصره  
 الا في بابي صنف قوله انه يدخل النقصان على الاخرات  
 لا بل ولم اولاده ولا يدخله على الاخرات لا بل فقط وهب  
 اسواها لا منهن يستقطن بالبنات والمجد وكذا يدخل  
 النقصان على النبي دون السبي كالزوجة ولو جاز  
 ادخال النقصان على البعض لما كان اولي به الزوجات ويلزم  
 عباس رضي الله عنهما ما اذا تزكت زوجا وما اختبى الا فنعنا  
 هذه المسئلة عايله لان المسئلة من ستة فلزوج ثلاثة وللأم  
 سهم وللأختين من الأم سهمان فاستقامت السهام على  
 اصل المسئلة ويتقدر عليه تخرج هذه المسئلة على اصله  
 فان قال للزوج النصف وللأم السدس كما قال مذهب  
 في ان الاختين ايجبان الأم من الثلث الى السدس وان  
 قال للزوج النصف وللأم الثلث وللأختين الأم الثلث  
 فيلزمه المولود ولا يمكنه ادخال النقصان هاهنا على واحدة  
 منهن لان الأم صاحبة فرض محض والاخرات لا كم تترك فانهن  
 لا يصيرن عصبة بحال فان قال الاخرات لا أم اسواها لا من  
 الأم لستوطهن بمن لا تستقط الأم به قلنا هذا اعتبار  
 التفاوت في غير جاز الاستحقاق وانما يمتثل التفاوت في حالة  
 الاستحقاق في فئتين بهن ان الصحيح ما قالت به عامة الصحابة  
 والنقهاء ولا يجوز الاخذ بما خلف اجماع الصحابة فانه مثل  
 الآية او الجرح المتواتر انتهى بل خلاصا اذا علمت هذا فاعلم ان  
 سائل

سائل الزبير لك كذا اقسام عادله وعابله وعازله والحداد  
 المتضمنة بلاكسروا ما يلتزم على المولود والحداد لمسائل  
 الردا فاحه ابن الكمال ثم المخرج سبعة لان الفروض المذكورة  
 في كتاب الله تعالى ستة النص والرابع والثلث والثلثان  
 والسدس ومخارجها خمسة لانها مخرج الخليلي والثلث  
 واذا اجمع فروض من النوع الاول اعتبر مخرج ادني كسورها  
 وتكون المسئلة منه فاذا اجمع نصف ورابع كانت من اربعة  
 او نصف وثلث كانت من ثمانية وان اجمع ثلث وسدس  
 كانت من ستة وهذه لا تخرج عن المخرج الخمسة المذكورة  
 واذا اختلط النصف من الاول بكل النوع الثاني او بعضه  
 كانت المسئلة من ستة وهي لا تخرج عنها ايضا واذا اختلط  
 الربع بكل النوع الثاني او بعضه كانت اثني عشر واذا اختلط  
 الثلث بكل النوع الثاني او بعضه كانت من اربعة وعشرين  
 فيضم هذا الى الخمسة فتصير الخارج سبعة فاذا في العذب  
 الخارجين الصحيح ان الاصول تسعة فان كانت منها ثمانية  
 المجد والاخره توجدان ولا يوجدان في غيرهما فالثانية  
 عشر اصل كل مسئلة فيها سدس وثلث ما بقي وما بقي  
 والستة والثلاثون اصل كل مسئلة فيها ربع وسدس  
 وثلث ما بقي وما بقي انتهى يعني والسبعة المضاف اليها  
 في كلام الخارج كن اصلي المجد لا يعتبر عند ابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى لان لا يقول بالثلاثة اربعة اصله لا يستقط  
 الاخره والاخرات مع المجد فتصير اربعة من السبعة لا  
 تقول الا ثلثان والثلث ثلثا والرابعة والثانية لان المولود

وهي صحيحة فان للام السدس كالاخ لام واثنين نصفان  
 وثلاث كزوج واخت لابيوين اولاد واخوين لام والثالثة  
 نصفان وسدسان كزوج واخت لابيوين واخت لابي  
 لام وتقول الستة بنصفها لتسعة في ثلاث صور الاولى نصف  
 وثلاث وسدسان كهم اي كزوج وشقيقتي وام واخ  
 لام والثانية نصف وثلاث وثلاث كزوج وشقيقتي  
 واخوين لام وسميت هذه المسئلة سر واليد لانه لان الزوج  
 من بعض بني مروان وتسمى الغزاة لشرها وقيل لان  
 اسم الميت الغزاة سميت المسئلة باسمها وقيل كانت المرأة  
 من بني امية وزوجها من بني مروان واراد الزوج ان  
 ياخذ نصف المال فسيلوا فتراها الحيا زفتا كالثلث والثالثة  
 نصفان وثلاث لاسداس كزوج وام وثلاث اخوات متفرقات  
 قال بعضهم هي المروانية لا المتقدمه وتقول الستة بثلاثها  
 لعشرة في صورتين احدها نصف وثلاث وثلاث وسدس  
 كهم اي كزوج وشقيقتين واخوين لام وام وهذا معني  
 قوله واخ اخ لام وسميت هذه المسئلة شريحية سميت  
 بها لان شريحا قضى فيها بان للزوج ثلث من عشرة فحمل  
 الزوج يطوف في البلاد ويسال الناس عن امرأة خلقت  
 زوجها ولم تترك ولدا ولدا ابن فلان يقولون نصيبه  
 النصف فيقول لم يطلي شريح نصفا ولا ثلثا فبلغ ذلك  
 فطلبه وقال للرسول قل له قد بقي لك عندنا شيء فلما  
 اتاه عززه وقال تشيع علي القاضي وتنب التنا بالمت  
 الي الظلم وقد سفتني بهذه الحكم انام عامدال وبيع بريد به

قيادة اخذ المخرج عليه واخرا هذه المخرج مساهلها او  
 يسمي منها فلا عمل ولتأيل ان يقول بان الاربعة  
 لا تقول الي الخمسة فيمضي ترك اخت لابي وام اولاد ونزو  
 وزوجة بان كانت الميت خنتي ويمكن ان يقال ان اعتر  
 القاب فان هذا فادر وتلد ثمة من المخرج السبعة قد  
 تقول بالاختلاط كاند ادا لاني تقي العول في الست  
 الدفي مسئلة الاختلاط وهو ما اذا اختلط النصف مع  
 الثلث او مع السدس فانها تصح من ستة فاذا زادت  
 الاضباع علي السهام تقول ولما الاثنا عشر والاربعة عشر  
 فلا يكون الامع الاختلاط حصتي وانما بقدر ان  
 العول ليس لانها كما سيجي حال اختلاط النصف  
 والرابع والثلث بالسدس والثلث والثلثي وكلها في  
 باب المخرج فستة تقول اربع عولات الي عشرة وتراو  
 شغفا اي يقول الي كل عدد زايد عليها الي العشرة حال  
 كونه وتراو حال كونه شغفا تقول الستة بسدسها  
 لسبعة في اربع صور الاولى نصف وثلاث كزوج واخنتي  
 شقيقتي اي لابي وام والثانية نصفان وسدس كزوج  
 واخنتي لابيوين اولاد واخوين لام والثالثة ثلثان  
 وثلاث وسدس كاخنتين لابيوين وام واخوين لام والرابعة  
 نصف وثلاث وسدسان كاخت لابيوين واخت لابي  
 وام واخوين لام وتقول الستة بثلاثها الثانية في ثلاث  
 صور الاولى نصف وثلاث وسدس كهم اي كزوج وشقيقتي  
 واخ لام واخ لام وفي اكثر النسج بدل قوله واخ لام وامر

ولم يرخ لأم وأخت آخر أيضا لأم والثانية ربع ونصف  
 وثلاث وسدس كزوجة وأخت لابوين وأخوين لأم والثالث  
 في الخنثي ربع ونصف وسدس كزوجة وزوج وأخت لابوين  
 وأم وأخت علي هامش أيت الكمال علي السراجية تعلية  
 معزوة اليد حيث قال ثم إن هذا علي عدم اعتبار حال  
 الخنثي المشكل والافتقار للاثنا عشر إلى تسعة عشر في  
 ثلاثين وعشرين في صورتين والتفصيل المذكور في بعض  
 الشروح انتهى وأما أربعة وعشرون فنقول الي سبعة  
 وعشرين فقط يعني عول واحد يعني عند عدم اعتبار  
 حال الخنثي المشكل اذ عند اعتباره فنقول أربعة وعشرون  
 الي تسعة وعشرين بل الي ثلاثة وثلاثين عند الجرح والي  
 سبعة وثلاثين عند أيت مسمود رضي الله عنه فلما الأولي  
 فاذا ما تمت عني زوج وزوجت وبنتين وأب بل ابوين وأما  
 الثاني فاذا ما تمت عني زوج وزوجة وأختين لابوين  
 وأختين لأم وأم وأخت محروم وأخت في إن وجود الخنثي  
 المشكل فادرو علي تقدير وجوده كونه ذات زوج وزوجة  
 غاية القدرة فاعتبر وجوده وبينوا الحكم ولم يعتبروا  
 حالته المذكورة لادنها نادرة في نادرة كذا قاله ابن الكمال  
 كما مرلة وبنتين وابوين فاجتمع فيها الثمن والثلاثين  
 والسدس وبنتين المنبرية لانه قيل عنها علي رضي الله  
 تعالى عنه علي من الكوفة فاجاب عنها جديته فقال التاليل  
 متعنت البس للزوجة الثمن فقال صا وتزنها تسعا يعني  
 في خطبته وكذا في ثلاث خطبته رضي الله عنه الحجة الذي

عمر رضي الله عنه فقال الرجل هذا الذي بقي لي وان شئت  
 وحق اسدان الظلم لومره وما زال المبني هو الظلم  
 الي ديات بهم الدين غضي له فعند الله تجتمع الخصوم  
 فبلغ شريحا فقال اسأت القول وكنت العول والثمانية  
 نصفان وثلاث وسدس كزوج وأخت لابوين وأخت  
 لاب وأختين لأم وأم وأختا عشر فنقول ثلاثا اي ثلاث  
 عولاة الي تسعة عشر وثلاثا لاشغاف فنقول اثني عشر  
 بنصف سدسها الثلاثة عشر في ثلاث صور الأولي ربع  
 وثلاث وسدس كزوجة وشقيقتين وأمو كزوج وبني  
 وأم والثاني ربع ونصف وسدس كزوج وبنت وابوين  
 أو زوجة وثلاث أخوات متفرقات والثالثة ربع ونصف  
 وثلاث كزوجة وأخت لابوين وأب وأختين لأم ونقول  
 الأولي عشر عشر في أربع صور الأولي ربع وثلاث  
 وسدس كهم اي كزوجة وشقيقتين وأم وأخت لأم و  
 الثانية ربع وثلاث وثلاث كزوجة وأختين لابوين وأب  
 وأختين لأم والثالثة ربع ونصف وسدس وثلاث كزوجة  
 وأخت لابوين وأخت لاب وأختين لأم وأب وأختين لأم  
 وثلاث اسداس كزوجة وثلاث أخوات متفرقات وأم و  
 هذا علي عدم اعتبار حال الخنثي المشكل والافا لصور خمس  
 خاسترها ربع ونصف كزوج وزوجة وأخت لابوين أو  
 أب ونقول الأولي عشر سبعة عشر في صورتين علي عدم  
 اعتبار حال الخنثي المشكل والافا لصور ثلاث الأولي  
 ربع وثلاث وسدس كهم اي كزوجة وشقيقتين  
 وأم





وتلا ثنتين فان قلت ما بال الخادج التلا ثنتين تقول بمضربها وترا  
 وشتمها ومضربها وترا فتقط قلت اما الستة فلا ان اجزاها تتر  
 وشتم وعند الاختلاط تقول وترا وشتمها وانني وبربها  
 تلاتة وتلا اصبحت الي سا بر اجزاها تجتمع وترا لا شتمها وتلا  
 اربعة وعشرون ثمة تلاتة وتيا في اجزاها اذا ضم معها تكون  
 وترا فان قلت قد اعتبرت اجزا الستة كلها ولم تعتبر اخر التي  
 عشر واربعة وعشرين كلها قلت لان الستة مخرج اصلي فاعتبرنا  
 جميع اجزاها بخلاف التي عشرواربعة وعشرين لانها مخرج فقلي  
 فاعتبرنا الجزء الذي هو سبب النقل اليه وهو اما الربع او الثلث  
 كذا في بعض شروح السراجية والورد في عرف الفريسي واد الباق  
 من الفريسي على اصحاب الفروض النسبية عن عدم المصيبة  
 ضده اي صد القول كما مر في اول باب القول وذلك لان  
 في القول تنفصل السهام على المخرج وينقص حت اصحاب  
 الفريسي وفي الرد بفضل المخرج على السهام وينفذ اد خا بعض  
 اصحاب الفروض وانما قال ضده ولم يبل يتنص لوجود الوا  
 بين المسئلة العاليه والمسئلة الردية وتلك المسئلة العاليه  
 وهي التي تتساوي بخارجها بلدا زيادة ولا نقصان وقد قد  
 ذلك وقد اختلفت الصحابة في الرد على تلاتة اجزاء فمنهم  
 من ابنت الرد حطلتا على ذوي الفروض وهو منقول عن  
 عثمان رضي الله عنه وان ضغفه بعضهم وهو منقول عن  
 ابراهيم التميمي بان قال لم يكن احد من اصحاب النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم يراد على الزوج والزوج تلات تبت هذا عن  
 التميمي فخير المبت اولي من خير الثاني وسياق زيادة علي

سمر في الاصل ولطفا النافذ

يملك بالحجر وتطعا ويجزي كل نفس بما تستحي واليه المآل والرجي  
 فساله المتقنت فاجاب بقوله صار ثمتها تسعا وكان علي رضي  
 الله عنه فارها في علم الحساب غاية الفرافة حكيا ان فطرا نيا  
 جاليه وقال انكم تتراوت في كتابكم تلاتة ثمانية وارزادوا تسعا  
 ونحن نجد في كتابنا تلاتة ثمانية وسنين ولا يستقيم هذا فخالف  
 كتابنا كتابكم فقال علي رضي الله عنه هذا مستقيم لان تلاتة ثمانية  
 سنين في كتابكم علي حساب اليوناني وفي كتابنا علي حساب العرب  
 فتجيب الفرائي من جوابه علي البديهة وامن ولهذا قيل ان  
 علي رضي الله عنه كان معجزة من معجزة النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم لان مع نبوه في العلوم وشجاعة في الحروب كانت  
 متقادا مطيعا لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومعترا  
 لشوئته صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا كما قيل ان ابا حنيفة  
 كان معجزة من معجزة صلى الله تعالى عليه وسلم كذا في شرح  
 خواهر زاده فمجتب الصحابة من شرعة جوابه ودقة فهمه  
 وكان فطنته رضي الله تعالى عنه ولا نقول اربعة وعشرون  
 الي اكثر من سبعة وعشرين في غير الحنفي المتشكل الا عند  
 ابن مسعود فان عنده نقول الي احد وثلاثين بناء على  
 ان المحروم عنده يحجب النقصان كما لو ترك امرأه  
 واما واختبني لادب وامر واختبني لام واينما محروما المسئلة  
 عند ثمان انني عشر ويقول الي سبعة عشر وعنده اصلها  
 من اربعة وعشرين ويقول الي احد وثلاثين لمرأة القن  
 تلاتة وللام السدس اربعة وللاختبني لادب وامر الكلمان  
 ست وعشر وللاختبني لام الثلث ثمانية فمالت الي احد  
 وتلا نبي



عنه قولهم الرد اما ان يكون باعتراف الفرضية او المصونة او الرجوع الى  
الزيادة على النص فهي بالنص على النص وايضا بالاجماع ينتقض  
حقولهم بالتعدد وكذا بالرد وقال ابن مسعود الرد بطريق المصونة  
يقدر ما اقرب فالاقرب كما في العصبية وبنت الصلب اقرب من  
بنت الابن والاخت لا بويين من الاخت لاب والام من اولادها  
وفرض الحد كان طمعة فلا يزداد عليه الا ان لا يكون هنا كذا ورث  
غيرها فتكون هي اولي بالنسبة الى الاجاب من المسلمين وبجان  
كما قال ابن مسعود رضي الله عنه ان ما ذكره من جبهة الرجحان  
غير معتبر في نظر ارباع الاقرب انه ادخل النقض على الجميع  
عند القول ولم يحجب البعض البعض عن الفرض ثم هذه الجهة  
من الرجحان قد اقر في تفصيل النصيب حال استحقاق الفرض  
دونت المراتم فكذلك يكون تأثيرها في حنف الاقرب على الفرض كذا  
في بعض شروح السراجية وسياتي الجواب عما قال عثمان رضي  
الله عنه وحيد ابي اذا كانت الرد صنده فانه منضمات زيادة يخرج  
الزبيضة على السهام ابي الفرض المتخمة فيها وبهذا الاعتبار  
صح التفرغ فان فضل عنسها ابي عن الفرض والحال انه  
لا عصبية تحت ابي في المسئلة يرد ذلك انما فضل عليهم  
ابي على ذوي الفروض وكذا الدولي النصريح به بفقد  
سها منهم اجماعا لنفسا دبيت المال قال السباج هذه  
الملة غير طاهرة بالنظر للقول بالرد عند فان الرد عندنا  
مقدم على بيت المال وان كانت منتظا وحمل هذا التفسير  
القول بالرد على الزوجي وبنات الممتة وراحامه فاذا اذا  
لم يكن ميراث المستحقين الدبيت المال فان هو لا يقدرون  
عليه

عليه لهذه الملة وان قال قوله لنسا دبيت المال علة لقولهم  
اجماعا لا يظهر ارباع لان القول بالرد قول بعض الشافعية  
والمشهور من مذهب المالكية انه لمبيت المال وان لم يكن  
منتظا وقال المحققون من الشافعية كما قال به الحنفية  
والباقون منهم يقولون لمن في يده المالا ان يصرفه في الصالح  
او يحفظه الى ان يولي سلطات عادله وروي عن الشافعي رحمه  
الله تعالى انه يفيض الى رايه الامام فلما ان يجعله في جيرانه  
واهل قرابته الا على الزوجي فلا يرد عليهم الا بعد اتمام الرحم  
فيها كما تقدم وقال عثمان رضي الله عنه يرد عليهم ابي علي  
الزوجي ايض يعني كما يرد على بقية ذوي الفروض لان  
المول ينقص قدر سها سها كسابر ذوي الفروض فليكن  
الرد عليهم جميعا اعتبارا لا للغنم بالفرم قاله المصنف في البيع وغيره  
كشرح السراجية فانهم اطلقوا على هذا النقل عن عثمان وكذا  
في شرح الكثر ايض قلت وجزم في الاختيار بان هذا ابي  
الرد على الزوجي وهم من الراوي عن عثمان رضي الله  
عنه فراجع وقد قد منعت ابراهيم النخعي الا نكاحا على هذه  
الرواية وقد منعت ان المشتب مقدم على الثاني قلت وعلى  
صحة الرواية عن عبيد بن علي عثمان رضي الله عنه بان ميراث  
الزوجي على خلاف القياس لان وصلتها بالنكاح وقد  
انقطعت بالموت وما ثبت على خلاف القياس نصا يقتصر  
على مورد النص ولا نص في الزيادة على فرضها واما ادخال  
النقص في نصيبها فانما ذكره مبالا للقياس الثاني لا اثرها  
ولم تقل بالرد عليها لعدم الدليل قلت وفي الاشياء هـ

يرد عليه أكثر من ثلاثي عشرة فما حكم فيه إن جعل أصل المسئلة  
 من عدد سهاهم أي من انصاء الذبج يرد عليهم الباقي  
 المأخوذة من أصل المسئلة فمن اثنين فجعل أصل المسئلة  
 لو كان في المسئلة سدس ثمانية وواحدة لأم فاصل المسئلة  
 ستة لكل سهاهم بالفرض ولا عصبحتي يستحق الباقي  
 فيرد الباقي عليهم فاجعل الأنبي أصل المسئلة وانقسم التركة  
 عليها نصيبين لكل واحد منها نصف المال وقد جعل المسئلة  
 من ثلثة لو كان في المسئلة ثلث وسدس كالأخوين لأم  
 وأم فاصل مسئلتهما ستة اعطينا منها سهاهمين للأخوين  
 وسهاهم للام ومجموع ذلك ثلثة فجعلناها أصل المسئلة فصار  
 المال اثنان ثلثا منهما الأول لأم وثلث للام وكانت  
 لو كان الأخوة لأم ثلثة وسهما لأم لا يستقيم على الثلثة  
 فنقرب الثلثة في أصل المسئلة وهي ثلثة باعتبار ما  
 اليه الرد كانت تسعة فصار ستة للأخوة لكل سهاهم  
 للام وعلي هذا فنقسم رد نظير الروس التي لا تستقيم  
 الا في أصل المسئلة الردية لأم أصل المسئلة قبل الرد ويجعل  
 المسئلة من أربعة نبيها لو كان في المسئلة نصف وسدس  
 كنت وبنات ابن أوكا خت لأبوين وأخت لأب وأكبن  
 وأم فاصل المسئلة في هذه الصورة اثنان ستة وستة وقد  
 كان أصاب البنت ثلثة بالفرض والام سهاهم بالفرض و  
 مجموعها أربعة فجعلنا المسئلة من أربعة وقسمنا التركة  
 ارباعا فثلاثة وأربعة للبنت وربع سهاهم للام وقسم على  
 هذا الصورتين الباقيتين ويجعل المسئلة من خمسة لو

أنه يرد عليها عند الحنفية في زماننا بيت المال وقد  
 في كتاب الولاء وكذلك قدمناه في كتاب الزايعي غير مرة وفي  
 السراج قال في المستصفى إن الزوجين لا يرثان بالرد في أصل  
 الرواية والفتوى اليوم بالرد عليها وهو قول المتأخرين لأن  
 ما يأخذ به غيرها لا يصدق مصرفه انتهى ثم سأل الرد على أربعة  
 أقسام يعني على قول العامة لأن الرد وعليه من ذرغب  
 الغرض أما نصف أو أكثر وهذا يخص في صنفين أو ثلاثة  
 لا أكثر دليل الاستقلال على كل من تقدير وحده صنف من  
 يرد عليه وتقدره أما أن يكون سهاهم من يرد عليه في  
 المسئلة من لا يرد عليه ولا يكون هذه أربعة أقسام فالأول  
 أن اتحد الجنس المردود وعليهم ولا يكون ثمة من لا يرد  
 عليه كبنتي أو اختي أو جدتي فنقسم المسئلة من عدد  
 سهاهم أي روس ذلك الجنس الواحد ونطلي لكل واحدة  
 منها نصف المال وهذا لأن أهل الرد لا نأمن جنس واحد  
 كما نأمننا وبين في الاستحسان وجميع المال عايد إليهم علب  
 السوية فتكون القسمة على عدد روسهم كما في العصات  
 لو ترك ابني أو أخوين يقسم المال على عدد روسها فذلك  
 هاهنا لأن فرضهم يقسم على عدد روسهم ثم يقسم الباقي على  
 عدد روسهم فيقول الأمر في قسمة الكل بينهم على عدد روسهم  
 فينقسم ابتدا قطعا للتطويل على روسهم فلو كانت خمسة بنات  
 أو خمس أخوات أو خمس جدات فاجعل أصل المسئلة من خمسة  
 والثاني أن كان المردود عليه جنسبين أو ثلاثة أجناس  
 لا أكثر من ذلك بسبب الاستقلال بمتنوع جزئيا من

كانوا جنسا واحدا كزوج وست بنات فان اقل فرض من لا يرد عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحد منها بقي ثلاثة وهي لا تستقيم على عدد روس البنات كمن يبيها ما وافقت بالثلث ضرب وقتها أي وقت عدد روس البنات الستة وهو الثلث فثلثها اثنا عشر ولذا قال وهو أي الوقت هنا اثنا عشر فثلثها ان يبينها ما دخلت للاثنا عشر فثلثها في الستة فثلث لاعمدة بالملحظة هنا فلي هي ترجع الى الموافقة بالثلث الذي يخرج اقل العددين في يخرج فرض من لا يرد عليه وهو هنا اربعة فثلث ثمانية بغير النبي في اربعة فزوج كان من الاربعة واحد اضر بته في النبي وقت روس البنات فيحصل اثنا عشر كانت للزوج وكان للبنات من الاربعة ثلاثة اضر بته في النبي كانت ستة وهي مستقيمة على روسهن والا يوان لم يوافق ما صاحب البنات بعد فرض من لا يرد عليه عدد روسهن بل ياتي ضرب كل عدد روسهم فيه أي في المخرج المذكور كزوج وخمس بنات فالمخرج هنا اربعة للزوج واحد بقي من الاربعة ثلاثة وهي لا تستقيم على عدد روس البنات بل كانت الثلاثة ثمانية فثلثها في الستة هي روس البنات فاضرب الاربعة التي هي اصل المسئلة من مخرج فرض الزوج في الخمس الروس فثلث عشرين كانت للزوج من الاربعة واحد اضر به في المضروب يكن خمسة فثلثه والباقي ثلثة اضر بها في المضروب الذي هو خمسة فثلثه بعد الضرب خمسة عشر فثلثه ثلثة وثلاثة فثلثه حابي كلام الش من ضرب الاربعة في الخمس الالعكس

كان في المسئلة كثلثين وسدس كسفتين وام فان اضل المسئلة ستة وامسا بالبنات اربعة والام سهم ومخرجها خمسة فحلنا المسئلة من خمسة وقسمنا التركة انا سادس فثلث لو كانت شقيقتان وام وكذا فحل المسئلة من خمسة ايضا فيما لو كان في المسئلة نصف وسدسات كسبت وبت ابن وام او ثلثا اخوات متفرقات وكذلك فحل من خمسة فيها لو كان في المسئلة نصف وثلث كاخذ لابوين اولاد واختين لام تقصير المسئلة قليل فحل المسئلة من سها م لانهم لو اعطوا سها م ثم يقسم الباقي على قدر سها م انكرت التركة من ثنتين فحل من سها م اثنا عشر ببالا للامروا القسم الثالث ان كان مع الاول أي مع الجنس الواحد من يرد عليه من لا يرد عليه وهو الزوجات الاولى احد الزوجين لعدم اجتماعها الا في الخنثى فاذا اعطى من لا يرد عليه وهو احد الزوجين فرضه من اقل مخارج وقسم الباقي على روس من يرد عليه كزوج وثلاث بنات وهي أي اصل المسئلة المذكورة من اربعة فثلث الباقي الربع الذي يستخذم الزوج مع البنات يعني لا فحل المسئلة من اثني عشر نظرا الى اختلاف الدرع بالثلثين وهذا هو معنى قوله فيما تقدم من اقل مخارج للزوج من الاربعة واحد وبقي ثلاثة وهي تستقيم عليهم أي على روس البنات الثلاثة فالحاجة الى الضرب وان لم يستقم الباقي بعد فرض من لا يرد عليه على عدد روس من يرد عليه فان وافقت الباقي منها السها م بعد فرض من لا يرد عليه روسهم أي روس من يرد عليهم و

كانوا



عليه فاعمل كما كان في الدنيا كما انتهت عليه سابقاتها فنقسم الباقي من مخرج فرض من لا يورد عليه أي بعد اعطاء ومن لا يورد ما يخص من مخرج علي مسئلة من يورد عليه أن استقام يعني ولا حاجة الي الضرب لأن الباقي حقت من يورد عليهم بقدر سهرها منهم فيقسم علي مسئلتهم فما اصاب سهرها واحدا فهو لاصحاب ذلك السهم وما اصاب سهرهم فهو لاصحابها فاذا استقام الباقي علي مسئلتهم لم يجز هاهنا اي عمل في ذلك واعلم ان لا يكون استقامة الباقي من المخرج علي مسئلة من لا يورد عليه الا في مسئلة واحدة وهي التي ذكرها السابق وهي ما اذا كان الربع لاحد الزوجين وطائفة من يورد تحت الثلث وطائفة تستحق السدس والمسئلة حسنة من ثلثة والباقي ثلثة وهي مستقيمة علي المسئلة في الصورة المذكورة وان لم يستقيم علي احاد الورثة وجداء غصبا الا في هذه الصورة ان الباقي من مخرج فرض من لا يورد عليه اما نصف بان كان الموجود احد الزوجين مع عدم الفرع الوارث الباقي واحد من اثنين ولا يستقيم الوارث الواحد الا علي واحد واذا كان كذلك كان الموجود مع الزوج جنسا واحدا عن يورد عليه وهذا هو القسم الثالث وقد فرغ منه لانا الكلام الان في الرابع وما ثلثة فالربع حقت احد الزوجين وحسب اما ان يكون مستحق الزوج مع الفرع الوارث كالبنيات فان كان واحد من ايض كانت من الثالث وان كان معهن غيرهن كما اخبرنا تمت عن زوج وبنت ولم فالمسئلة الزوجية من اني عشر يعني سهرها واحد يورد والمسئلة الوردية من اربع والباقي

الموافق للقاعدة لافادة ان الم ضرب فيد خمسة لاربعة وان فلو ضربنا الخمسة في الاربعة انجحت عشريين شر لوضرب الواحد الذي كان اصاب الزوج في الاربعة لاصابته الاربعة من المشرة ولو ضربت الكلثة التي كانت اصابته البنات في الاربعة لانجحت الثا عشر ومجموع الديني عشر والاربعة تكون ستة عشر لا عشريين فلذا عدل عن الضرب في الاربعة الي الضرب في الخمسة فنسبوا القسم الرابع من اقسام سابل الورد وكان من لا يورد عليه وسابق متنا مع القسم الثاني ما يكون في المسئلة من الجنسي من يورد عليه فقط اي لثلاثة اجناس وما زاد عليها ولذا قال لا اكثر هنا قيد بقوله هنا لانه اذا لم يكن هناك من لا يورد عليه فقد تجتمع ثلاثة اصناف من يورد عليه حكم الاستقامت اضافة المصدر الي فاعلم ان لا يورد مع اربع طوائف احدهم طائفة من لا يورد عليه اصلا بالاستقرار ولعل هذا اي عدم الودع الطوائف الاربعة ككتلة اقتضاه اي الماتت فيها مرتنا اي في القسم الثاني يعني انما اقتصر على الجنسي في القسم وان كانت يتاخر فيه ثلثة لاجل ان يظهر في الرابع فاذا لا يتاخر فيه غيرها وليس المراد منه الا اقتصار عليها فيما تقدم التنبيه على عدم تاخر الاكثر والا اي وان كانت الاقتصار غير هذه النكتة بل هو انما في وليس المراد خصوص الجنسي في الثاني فنقط قيراد بالثاني في كلام الماتت بعصه اي بعض صور الثاني المتقدم لأكمله لانه لا يتاخر فيه اجتماع الكلثة فتأمله وقوله من لا يورد



حصلنا عشرة ثم ضربناها في الاربعية التي هي مخرج فرض  
من لا يرد عليه فصار غايية واربعين فصار ثمة تسعة لثلاثة  
كان للزوج واحد ضربناه في المضروب الذي هو اثنا  
عشر فلم يتبين فاعطيناها الزوجة وكان الحد اثنا  
واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان اثني عشر فكل  
واحد ثلاثة فكان للاخوات للام اثنا فضربناها  
فيه فبلغ اربعة وعشرين فكل واحد واحد منهن اربعة  
لهم تسعة الباقي بعد فرض من لا يرد عليه على مسئلة  
من يرد عليه ضرب جميع مسئلة من يرد عليه في مخرج  
من لا يرد عليه فالمبلغ الى اصل بهذا الضرب مخرج فرض  
الفرقيتي اي فرقيت من يرد عليه وفرقيت من لا يرد عليه  
وانما الرقيق فالمبلغ فصح المسئلة لانه فرض الفرقيتي  
قد لا تقع من هذا المبلغ فيكون هذا المبلغ لاصل المسئلة  
لفرض الفرقيتي كما يجيء الان وقد نقص منه فيكون  
هذا المبلغ فصح فرض الفرقيتي وكان العالم ان يحل  
اذا ترك زوجا وبنتا او اما اترك زوجة واما وبعين بنت  
ففي الصورة الاولى المبلغ من ستة عشر ويقع الفرض  
منها ايضا بالكسوف في الثانية من اربعين ويقع الفرض  
منها ايضا بالكسوف فخرج فرض الفرقيتي ليشمل  
التسعين كما ربع زوجات وتسع بنات وست حدات  
اصل هذه المسئلة من اربعة وعشرين لا اختلاط الثمن  
بالثلاثي والسدس لكنها رتبة فردتها الى اقل فخرج  
فرض من لا يرد عليه مخرج من لا يرد عليه وهي الزوجات

ثلاثة ولا استقامة للثلاثة على الاربعة واما ان يكون  
مستخذ الزوج ويجعل باقي الاستقامة في هذه  
الصورة كصورة المصف واما سبعة كما اذ كانت المخرج  
غايية فنقططي المرأة عشرة وتتبع سبعة ولا استقامة  
ومسئلة من يرد عليه اما اثني او ثلاثة او اربعة او  
خسة فاذا نظرنا الى الباقي وهو واحد او ثلاثة او ستة  
وهي مسئلة من يرد عليه بصورها لم تجد استقامة الا  
فيما اذ كانت الباقي ثلاثة ثلاثة المسئلة ثلاثة كما في مسئلة  
المخرج وارجع جدات وست اخوات لاي مخرج  
من لا يرد عليه اربعة للزوجة واحد باقي ثلاثة ومسئلة  
من يرد عليه ثلاثة لوجود الثلث والسدس في المسئلة  
وهذا انما يجي ما تقدم فيها اذ كانت المرد وعليه جنسين  
فان مسئلتهم الرد بين تكون من سهرها سهر فاستقامت  
الثلاثة الى اربعة على مسئلة من يرد عليه وهذا معنى  
قولنا تستقيم على سهر الحدات وسهر باي اخوات لكنه  
مكسر على احاد كل فرقيت كما سيجي في المسئلة الا ثمة  
فنصيب الحدات الاربعة واحد لا ينقسم عليهم بل بينها  
مباينة فحفظنا عدد روسهم بأسره وكذا نصيب الاخوات  
الست اثنا فلو استقيمت عليهم كوني بين عدد سهر  
وسهر سهر موافقة بالنصف فردنا عدد روس الاخوات  
الي نصفها وهو ثلاثة ثم طلبنا التوافق بين اعداد الزوج  
والروس فلم نجدها فنضربنا وقت عدد روس الاخوات  
وهو الثلاثة فمضى كل عدد روس الحدات وهو اربعة

مباينة فزقناهما فالموقوفات معنا اربعة وستة وستة  
 وكلنا في هذا العمل تنظيرين السهام والروس الى ثلاث احوال  
 وبعد هذا ننظر بين الموقوف والموقوف الى اربعة احوال  
 الماتلة والمداخلة والموافقة والمباينة فاذا انظرنا بين  
 الموقوفات هنا وهي الاربعة والستة والنسمة وجدنا  
 الموافقة بين الاربعة والستة موافقة بالصف فنضرب  
 وفق الاربعة في الستة نتبلغ التي عشر ثم ننظر بين ما  
 بلغ وهو اثني عشر وبين الموقوف الثالث وهو التسعة  
 فوجدنا الموافقة بالثلث فنضرب ثلث التسعة وهو  
 ثلاثة فيما بلغ وهو اثني عشر نتبلغ ستة وثلاثين ونضرب  
 اضرب الستة والثلاثين في مخرج فرض الزبيني وهو  
 اربعون نتبلغ العا واربعمائة واربعمائة فعند ذلك تصح  
 المذكورة من الف واربعمائة واربعمائة فمرنا الان باللائحة  
 اسيا اصل المسئلة من اربعين والمضروب من ستة وثلاثين  
 والتصحيح من الف واربعمائة واربعمائة ونقي معنا خلاف  
 طريق معرفة كل نصيب كل فريق وطريق معرفة فرد  
 كل فريق فاعلم ان كان نصيب الزوجات من الاربعمائة  
 خمسة ضربناها في المضروب الذي هو ستة وثلاثون  
 فبلغ مائة وثلاثين فلكل واحد من الزوجات خمسة  
 واربعون وكان نصيب البنات منها ثمانية وعشرين  
 وقد ضربناها في كل ذلك المضروب اعني ستة وثلاثين  
 فصار العا وثمانية فلكل واحد منهن مائة واثنين  
 عشر وكان نصيب المداخلة منهن مائة واثنين

لمهن مع البنات الثلث ومخرجه ثمانية للزوجات الثلث  
 واحد بنين سبعة وهي لا تستقيم على مسئلة من يرد  
 وهي اي مسئلة من يرد عليه هنا خمسة لان الفرض  
 ثلثان وسدس وبين السبعة والخمسة ثمانية فاضرب  
 الخمسة وهي مسئلة من يرد عليه في الثمانية التي هي مخرج  
 فرض من يرد عليه وهي الزوجات تبلغ اربعين اي  
 اي الاربعمائة مخرج فرض الزبيني ثم اضرب سهام  
 لا يرد عليه وهو سهم واحد للزوجات في خمسة مسئلة  
 من يرد عليه يكت خمسة اي حقت الزوجات من  
 الاربعمائة واضرب سهام كل فريق من يرد عليه  
 وهي اي سهام من يرد عليه على مسئلة هم وهي خمسة  
 فكلنت منها اربع للبنات وسهم للجدات بنات بني  
 في السبعة الباقية من مخرج فرض من لا يرد عليه فنضرب  
 الاربعة التي اصاب البنات في السبعة كانت ثمانية و  
 عشرين فعند ذلك يكت للبنات ثمانية وعشرون وكان  
 للجدات من مسئلة من يرد عليه واحد اضربناه في السبعة  
 كان للجدات سبعة فاستقام فرض كل فريق لكنه منكسر  
 على احاد كل فريق نصحي بالاصول السبعة الاتية في  
 باب الخارج وطريقه ان تقول لنا نحل الي الاث عمل الرذ  
 فنحل بعد هذا عمل التصحيح فنقول سهام الزوجات  
 خمسة وروسهن اربعة وبينهما مباينة فزقناهما وسهام  
 البنات ثمانية وعشرون وروسهن تسعة وبينهما مباينة  
 فزقناهما وسهام الجدات سبعة وروسهن ستة وبينهما  
 مباينة

اسال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن ثلث اخرها  
عن توريث ذوي الارحام فاني لم اسمع من رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم ثم شيا وكنت ورثتهم بواين وبه قال ابو حنيفة  
وابو يوسف وتجدد شرح والشافعي والخفي وسروى وعنده  
ابن قيس والاسود وطاوس والكوفي وابن ابي ليلى ومجاهد  
وعبيدة السلماني والحسن وابن سيرين والحسن ابن صالح  
واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه ويحيى ابن ادم و  
ضرار بن سرور ونوح ابن دراج وغيرهم وقال صاحب الرحمة  
في شرحها كل من قال بالورد قال بتوريث ذوي الارحام وليس  
كذلك فان عثمان رضي الله عنه قال بالورد حتى قال بالورد  
علي جميع ذوي الغروض ولم يقل بتوريث ذوي الارحام  
وكنه يقال كل من قال بتوريث ذوي الارحام قال بالورد  
ضهرة وبره اقل ما في حكاية السمرقندي من اتفاق  
الحنفا الراشد بن علي توريثهم ربنا فيها قولهم وذهب  
ابو بكر الصديق وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت وعبد  
الله بن الزبير رضي الله عنهم الي انه لا ميراث لذوي الارحام  
فمن مات لم يخلفه وارثا ذافرض او عصبة قاله لبيت المال  
وبه اخذ مالك والشافعي والاذاعي ومكحول وسعيد بن  
المسيب واهل المدينة واهل الظاهر الا ان اصحاب الشافعي  
يبنون اليوم بتوريث ذوي الارحام علي قول اهل  
التيرويل لعناد بيت المال وعدم انتظام امره ولانا احد  
بن حنبل يقدم المال علي جميع ذوي الارحام فان لم يكن  
فيهم خال فتقوله كقول اهل التبريل والذي يظهر ان

الستة والثلاث بنى التي هي المضروب بلغ ما بيني والذين  
وخصين فلكل واحد من الحد اثنا واربعون  
وتضع المسئلة الاولى وهي زوجة واربع حدات وست  
اخوات لام وقد سقت متنا وذكرنا ارجعة كاسبجي  
من ثمانية واربعين ولو لا خثيت الاطالة لا وسعت  
الكلام هنا والله تعالى اعلم ما فـ توريث  
ذوي الارحام قال ابن الكلال لا حاجة الي ذكر التوز  
هنا كل تكف اليه حاجة في باب العصبات والرحم  
في الاصل منبت الولد وعماؤه في البطن نثر سميت  
القرابة والوصلة من جهة الولد ورجال في الغرب  
هو اي ذوالرحم كل قريب ليس بذوي سهم ولا عصبة  
فقد اندرج فيه تلك لتقسام من يرث قريب هو ذوال  
وقريب هو عصبة وقريب ليس بذوي سهم ولا عصبة فتد  
بالغيد بن لا خراج كل من التسعين الا ولين ولذا قال  
فهو قسم ثالث حيث وكان عاية الصبي بترضي اده  
تقالي عنهم يرث توريث ذوي الارحام وقد حكى القاضي  
الامام علاء الدين السمرقندي اتفاق الحنفا الراشد بن  
علي توريثهم وكذلك ابن مسعود وابن عباس في شهر  
الروايين عنه ومعاذ ابن جبل وابو الدرداء وابو عبيدة  
ابن الجراح وافي الحليفة المعتضد بردا موال ذوي الارحام  
من بيت المال محتجا باجاء الصابة علي ذلك غير زيد  
ابن ثابت فامر المعتضد بردها ونقل من اي بكر رضي  
الله عنه انه قال لا انا سلف علي سبي كتابني علي ان  
اسال

لا يبي بكر رضي الله عنه في توريث ذوي الارحام رواه يثيب  
 وكذلك لكونه وخوه وحجة من يثيب توريثهم ايات الموارث  
 فانها عينت اشخاصا لليراث فرضا وتقصييا ولم يذكر  
 لذوي الارحام شيئا ولو كانت الذكور فلو زودوا عليهم وارثا  
 كان ذلك نسخا للنص لا سيما على اصل ابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى واصحابه رحمهم الله ان الزيادة على النص  
 نسخ وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الحقوا الزايفين بها  
 فما بقيت فلا ولي عصبة ذكر وليس ذوو الارحام بعصبة  
 فلا يستحقون الباقي بعد فرض الزوجين وانتم تقولون  
 به ويؤيد ما ذكرنا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان  
 الله قد اعطى كل ذي حق حقه يعني في التراتب وقد  
 روي انه صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن ميراث  
 العمة والخال فقال لا حق في ياتي جبريل ثم قال اتايب  
 جبريل بان لا شيء لهما وفي رواية استخارني ميراثهما  
 فنزل عليه ان لا ميراث لهما ولان العمة وبنات الاخ لا  
 ترثان مع اخويهما فلا ترثان مع ذنبن كالاجنيات وذكر  
 لان انضمام الاخ بتغيرها بدليل ان بنات الابن والاخت  
 من الاب يصبرهن اخوهن فيما بقي بعد ميراث البنات و  
 الاخوات لا يورثن ولا يورثن متفرقات اذا تعددت البنات و  
 او النشقات فاذا لم ترث بنت الاخ والعمة مع اخويهما  
 فع عدم اولي وصحبة المتيثي لتوريثهم اكتاب السنة  
 والمنقول اما الكتاب فنقول الله بوسعكم الله في اولادكم  
 المذكور مثل حفظ الانثيين فانهم يقتضي التسمية ببع

اولاد

اولاد البنات المذكور مثل حفظ الانثيين وقوله تعالى للرجال  
 نصيب مما ترك الوالدات والازواج يقتضي التسمية ببع  
 الخ والخال والاولاد هما اذا لم يكن احد من ذوي الارحام  
 والعصبة وقوله تعالى واولو الارحام بعضهم اولي ببعض  
 في كتاب الله يقتضي التسمية ببني العمة والخال والخالدة  
 والاولاد هم وقيل ترثت هذه الانية في ميراث ذوي الارحام  
 ولهذا نسخت الموالات والهجرة التي كانت مشروعة  
 فترعت لهم التوارث من غير فصل بين ذوي الرحم لذوي  
 وتقصي اوليس له ذلك فتناول الكل واعتزف عليه  
 بان المراد من ذل فرض وتقصي بقوله في كتاب الله  
 لانه اذا اطلق كتاب الله يراد به التراتب عفا فيصرف  
 اليه ونما ذكر فيه من ذل فرض او تقصيص واجيب بان  
 المراد به حكم الله بدل عليه قوله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل الا ليس في  
 حكمه لان عيني ما ذكره صلى الله تعالى عليه وسلم من الاحكام  
 ليس بمذكور في التراتب بل بعضها فيه وبعضه في السنة  
 لان كتاب الله بقوله وما ينطق عن الهوي ان هو الا  
 رجي يوحى وقوله وما انا الا رسول فخذوه وقوله فاتبعوه  
 واما السنة فتقول صلى الله تعالى عليه وسلم الله وسوسله  
 سولي من لا سولي له والخال وارث من لا وارث له رواه  
 عمر وعائشة رضي الله عنهما وقوله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم الخال وارث رواه ابو هريرة وروي ان ثابته  
 ابن الدخيل مات فتال رسول الله صلى الله تعالى عليه

وسلم لعاصم ابن عدي همل تعلم له نسباً في العرب فقال لا يا رسول الله بل كان آية فتخرج عبيد المنذر يا ختة فولد له ابولبار فحمل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ميلاً ثم لا يبي له وهو ابن اخته وفي الباب اثنا عشر من ذكروا من الصحابة فان قلت قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الخال وارث من لا وارث له يجمل ان يكون من قبيل قولهم الجميع زاد من لا زاد له والصبر حيلة من لا حيلة له والجميع ليس بزيادة والصبر ليس بحيلة فكأنه قال من كان وارث الخال فلا وارث له قلنا لا يصح هذا الاحتمال لما اخرج احد في مسنده باسناده عن سهل ابن حنيف ان رجلاً من بني رجل بصرم قتلته ولم يترك الا خالاً فكتب فيه ابو عبيدة الي عمر رضي الله عنه فاجابه عمر رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول الخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه واخرجه ابوداود ابوعلي انه صلى الله تعالى عليه وسلم بمثل لبيات احكام الشريعة لا للتبليس فان ذكر الابطال وادارة النبي للبليس فهذا ليس الامت قبيل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم يا عا دمت لا عمل له باستد منه لاستد له يا ذخر من لا ذخر له وما المعقول فهو ان القارب شاركوا المسلمين بالقرابة الاسلاد صيرة ومنا ذاعهم بالقرابة النسبية فاجتمع في القارب سبباً وكافوا في الميراث كما لا يخفى لا يوجب مع الاخ لا بولان اختياراً ولا بنسباً صرف ما له ابي قرينه فوق اختياراً صرفه الي الاجانب فكان صرفه

صرفه الي موضع اختياره اولى تكون الكاسب اخف بكسبه ولا تلزم الزيادة على النصف الا لو رزقناهم فريضة الا ان الامة انما سبقت لبيات القرابض ولما اذا رزقوا بحجة اخرى فلا يدل عليه انتفاء الاجماع علي ان الامة اذا اجمع مع البنت اخذ السدس فريضة البات بعد فرض البنت نفيساً ولم يكن ذلك زيادة علي النص ولا نسخاً ولما قول علي الله تعالى عليه وسلم فكل ولي رجل ترك تركه حجة فيه الخصم لانه يبين ان الماتقي مصروف الي العصبه عنه وجوزد ونحن نقول به والكلام عند عدم العصبه ولم يتفرضا له الحديث ولما الحديث الاخر فهو غريب فلا يكره ما روي في ذلك من فمحل علي بقي الارث فرضاً وكان هناك من هو اولى منه ما توفيقياً بين الاخبار وتعد الاكثارات ولين سلطنا المارضة بين الاخبار قاروباً اولى لاد فيه انها قاروباً عارضة نقيباً والمثبت اولى ولان ما رويناه موافق للكتاب وما رواه الخالف مخالف لما رجح عليه ما قبل نزول ما تلقوا من الايات وحكم ذي الرحم انه لا يرث مع ذك سهر اي ذي فرض ولا عصبه سوى الزوجين لعدم الروع عليهم ما يبي فيعطي لاحد الزوجين فرضه ويعطي لذي الزوجين ما بقي ان لم يكن هناك ذوفرض اخر ولا عصبه فها فباخت المنفرد من اي صنف كانت جميع المال ب سبب القرابة شاربه الي ان ارشهم علي التمسبب يعتبر بغير الاقرب فالاقرب ولما قال في عجب اقتربهم الا بعد كترتيب العصبات يعني ان القرابة قارة بتقرب





عن  
 نبات القز والبراهيل  
 السراويل والقمم

الارحام علي الجدا اب الام جاري علي مذهبه في العصبية حيث  
 كان هناك الابن مقدم علي الجد اب الاب انتهى ولهم  
 يتعقبا ابن الكمال ولا فاد في العذب القايض ان من العلماء  
 من جعل ذوي الارحام احد عشر صنفاً احدها اولاد البنات  
 وبنات الابن وثانيها الاجداد الساقطون وثالثها الجد  
 الساقطات ورابعها اولاد الاخوات مطلقاً وخامسها  
 بنات الاخوة مطلقاً وسادسها ابن اخ لامرؤسها  
 الدعام لابي وثامنها بنات الميم مطلقاً وتسعها الهات  
 مطلقاً وعاشرها الاخوال والخالات والحادي عشر كل من  
 يبدي بصنف من العشرة المتقدمة وقال في شرح الجعبرية  
 وشهم من يزد علي احد عشر والمقصود لا يختلف اذا  
 علمت هذا فاعلم اولاد القايض بتوريت ذوي  
 الارحام ثلاث فرق فرقة يسمون اهل القرابة وهم ابو  
 حنيفه وصاحبه وزفر وعيسى ابن ايات فانهم سمو بذلك  
 لانهم بقدر قرب الاقرب فالاقرب والاقرب فالاقرب  
 وفرقة يسمون اهل التنزيل وهم الشعبي وسروى و  
 النخعي ويقيم بن جاد وابو يعيم وابن ابي ليلى ومحمد بن  
 سالم والمودكي وضر بن صرد ويحيى بن ادهم هؤلاء  
 علي وابن مسعود والحسن ابن زياد وابو عبيد القاسم  
 بن سالم وشريك سمو بذلك لانهم يتولون المدني منزلة  
 المدني به في الاستحقاق وفرقة يسمون اهل الرحم منهم  
 نوح بن دلاج وجيش ابن ميثر سمو بذلك لانهم سمو  
 بين القرع والقميد والذكور والانثى نور بنوا بالرحم

الارحام

اقرب من اي صنف لان فهو ولي حتي لو ترك بنت بنت بنت  
 وابا امر فالعيرات لاب الام وكذا لو ترك اب اب اب اب وعمت  
 وخالنت فالعيرات للعمة والخالنت غم ووجه قول ابي يوسف  
 ومحمد في تقديم بنات الاخوة واولاد الاخوات علي اب الام  
 ان توريت ذوي الارحام كنوريت العصبية فيقدم الاقرب  
 فالاقرب هنا كما في العصبية فنفس الاخوة والعوات يتا  
 سموت اب الاب للاستواء في الادل الي الميت بالاب وهذا  
 بنات الاخوة واولاد الاخوات يدلون الي الميت بالاب والجدا  
 الناس يدلي بالام فالجدا اب الام هو في درجة الجوا اب الاب  
 فلا يجوز ان يقدم علي اولاد الاخوات وبنات الاخوة بل هنا  
 اولاد الاخوات وبنات الاخوة اولي لان اتصالهم باصل  
 الميت باعتبار الخبز يتناول الجدا اب الام باعتبار اصلية  
 والجزئية ولي من الاصلية في المصوبة ووجه قول ابي  
 حنيفة ان الجدا اب الاب في العصبية لان مقدم علي الاخوة  
 والاخوات فكذلك فصار في هذه المسئلة بناء علي مسيلة  
 متسمة الجدا في الحقيقة كذا قرره بعض شرح السراجية  
 مع ان السيد الشريف ذكر ان قياس مذهبهما في الجدا اب الاب  
 ومما سمة الاخوة والاخوات ما دام القسم خيرا له من  
 ثلثه جميع المال يتقضي ان لا يقدم الصنف الثالث علي  
 الجدا اب الام واما ابو حنيفة رحمه الله تعالى فتدري في  
 ذوي الارحام علي قياس مذهبه في العصبية حيث قدم  
 الجدا اب الام الذي هو في درجة الجدا اب الاب علي اولاد  
 الميت فلا يرتفع مسكاً ان تتقدم اولاد الميت في ذوي



آقایان

حیدر

حرمان المدي لكاهن موته موجباً حرمانه ايضاً وقول عبد الله  
 بن مسعود رضي الله عنه في العدة والحالة مؤلف لنا لا دلت  
 للمنفقة قرابة الدعوة والخير قرابة الامومة وقول بن مسعود  
 في بنت البنت وبنت الاخت معارض بقول علي رضي الله  
 تعالى عنه ان المال كله لبنت البنت والمسيكة مختلفة بين  
 الصبي فلا يجتمع بقوله البعض على البعض وتقديم ولد  
 الوارث لقوة قرابته كونه مولى بالوارث لا بما قامته  
 مقام اصله وما احتج به اهل الرحم من عموم الابنية فهو محصور  
 دخله التخصيص في اصحاب الغرابين ايضاً فنخص عنه  
 المنافع فيه لانه في مسناه بيان شجرة الاختلاف فعقب  
 بنت بنت وبنت اخت فعد اهل القرابة المال كله لبنت  
 البنت وعند اهل التنزيل نصف لبنت الاخت ونصف  
 لبنت البنت باعتبار الاصول لانه ترك بنت واخت فعند  
 ترك بنت بنت وبنت ابن بنت وبنت بنت اخت فعند  
 اهل القرابة المال لولد البنات ولا شيء لولد الاخت ولو  
 اهل التنزيل ثلثا المال لولدي البنات والثلث لولد  
 الاخت باعتبار الاصول صار لانه ترك بنتين واختاً ولو  
 ترك بنت بنت وثلاثة بنات اخوات متفرقات فعند  
 اهل القرابة المال كله لبنت البنت وعند اهل التنزيل  
 النصف لبنت البنت والباقي لبنت الاخت لا بعين  
 دون بنت الاخت لاب وبنت الاخت لادم ولو ترك  
 بنت بنت بنت وثلاثة بنات اخوات متفرقات عند اهل  
 القرابة المال كله لبنت بنت البنت وعند اهل التنزيل

يتزوج من تزلة اولادهم ويتزوجون الى بطن بعد بطن حتى  
 ينتهوا الى وارث ثم اولادهم بالميراث يعرف بالنسل الى اصولهم  
 فكل اصل هو اولي بالميراث فولده اولي وقول اصل الوحم  
 فيما ذكرنا يعرف بالتامل في اصلهم المذكور في اي حيث  
 تقسم ذوي الارحام الى اربعة اصناف وان الصنف الاول  
 منها جزء الميت بقدر جزء الميت على الصنف الثاني في  
 الذين هم اصله وهم اي جزء الميت اولاد البنات واولاد  
 بنات الابن وان سفلوا ذكورا كانوا اولادنا ولا تذكر  
 في ذوي الارحام اصنافها الا اربعة مذ صاب اهل التنزيل  
 فان ابا خيفة وصاحبها لم يكونوا من اهل التنزيل بل كانوا  
 من اهل القرابة فتتبع فاولادهم بالميراث اقربهم اليه  
 الميت كبنت الميت اولي من بنت بنت الابن علي مذهب  
 اهل القرابة لان استحقاق ذوي الرحم باعتبار مصعب  
 المصوبة وفي المصوبة الحقيقية يقدم من كان اقوي  
 سببا لتقديم الفروع على الاصول ثم في الفروع مثلا يقدم  
 من كان اقرب وهو من كان اقرب سببا فكذلك بعينها  
 لان معنى المصوبة لان استولوا في الدرجة اي في القرب  
 فولد الوارث اولي سولا لان ولد عصبة او ولد صاحب  
 فرض كبنت بنت الابن اولي من ابن بنت الابن وابن  
 بنت ابن من ابن ابن بنت كما في الكافي لان الوارث  
 اقوي قرابة من غير الوارث. يؤول بتقديم عليه في استحقاق  
 الميراث فالملكي بالاقوي اقوي كما ان الاخ لا يوجب المال  
 اقوي قرابة من الاخ لا كما ان ابن الابن اقوي

المال بين بنات الاخوات علي خمسة علي قياس قول علي  
 رضي الله عنه باعتبار الاصول كما انه ترك ثلاثة اخوات  
 متفرقات ولا سبي لبنت بنت البنت لانها تقوم مقام اصلها  
 وهي من ذوي الارحام وعلي قياس قول ابن مسعود رضي  
 الله عنه سدس المال لبنت الابن لابن وابني بنت  
 الابن لابن وابني بنت الابن لابن علي اربعة لان  
 عنده لا يبرد علي الابن لابن مع الابن لابن وام وتضع من  
 اربعة وعشرين هذا في اولاد البنات واولاد الاخوات  
 واما بنات الاخوة فالحق هو منهن يتزوج من تزلة الاخوة  
 اي من تزلة ثلاثة اخوة متفرقين واما الخال والخاله فحجمهم  
 اقول لها منزلة الام وعمت مسروق حصا منه نقالي في الخال  
 وبنت الاخ انه قال للخال نصيب ام الميت ولبنت الاخ نصيب  
 الاخ واما الهات المتفرقات فعلي قول علي رضي الله عنه  
 تنزل كل واحدة منهن منزلة اخيهما وقال بعضهم قياس  
 قوله ان يتزوجن جميعا منزلة العم من الاب والام وام  
 اولاد الاخوات والخاله والهات فقد تنزلوه منزلة ابائهم  
 واصلها تنزلهم واما بنات الام لابن وابني اولاد فابن من تنزل  
 بهن لهن منزلة الابن تنزل بنت العم منزلة العم ومن تنزل لهن  
 منزلة العم تنزل بهن منزلة ابن العم وامها لان الابن  
 وعامتها واخواتها وكل خال وخالة الام يتزوج من تزلة  
 الجد ابني الام وكل عم وعمة لها بنت لادن منزلة الجد ابني الام  
 وكل خال وخالة لابن يتزوج من تزلة الجد ابني الام  
 الاجداد والجدات الذين ليس لهم فرض ولا نصيب فانهم  
 يتزوجون



من ابنه يكون ولد الوارث اولى احدا لو يبتين اختارها  
بعض مشايخنا واختار الدام الشهبه حسام الدين اذ ليس  
باولي وهو الصحيح كما في خزائن المتنبى وعليه الفتوى كما ذكره  
العتابي في فرايضه وان استوت درجاتهم في الغريب وليس  
فيهم ولد وارث بل كانت كلهم اولاد ذوي الارحام كما ذكرنا  
يدلوت بوارث في المال يقسم بينهم على السور ان كانوا  
ذكورا كلهم او ان كانوا لاننا نحتسبهم فلذلك مثل حظ الانثى  
وهذا ابلد خلافا ان اتفقت صفة الاصول ابي اليا والارها  
في الذكورة والانثى كما لو ترك ابن بنت وبنت بنت المال  
يبتسم ائلا كما لا تفارق صفة اصولهم وادلايهم بالوارث  
وكذا لو ترك ابن بنت ابن وبنت بنت ابن اخر وترك ابن  
بنت بنت بنت بنت بنت اخري فيقسم المال في جميع هذه  
الصور بين ابناء الفروع للذكور مثل حظ الانثى وان  
اختلفت صفة اصولهم في الذكورة والانثى بان يكون  
بعض البطون ذكورا والبعض الاخر انا اسوا فقد ذك البطون  
المختلفة ولم تتعدد وسوا فقد ذك الفروع وذو الجهات او  
تعدد الجهات وذو الفروع او تعدت الفروع والجهات فابعد  
يوسف رحمه الله تعالى يستبرأ بذات الفروع وذو مين بقرط  
من الالباء والامهات ولو تعددت فروع الواحد ويعتبر الجهات  
في ابداء الفروع ايضا فان انا ذكورا كلهم او انا انا قسم  
المال بينهم على السور وان اختلفوا فلذلك مثل حظ الانثى  
وعند محمد رحمه الله تعالى ان اختلفت صفة الاصول ولسم  
تعدد البطون المختلفة ولم يتعدد ذك من الفروع ولا الجهات

ن

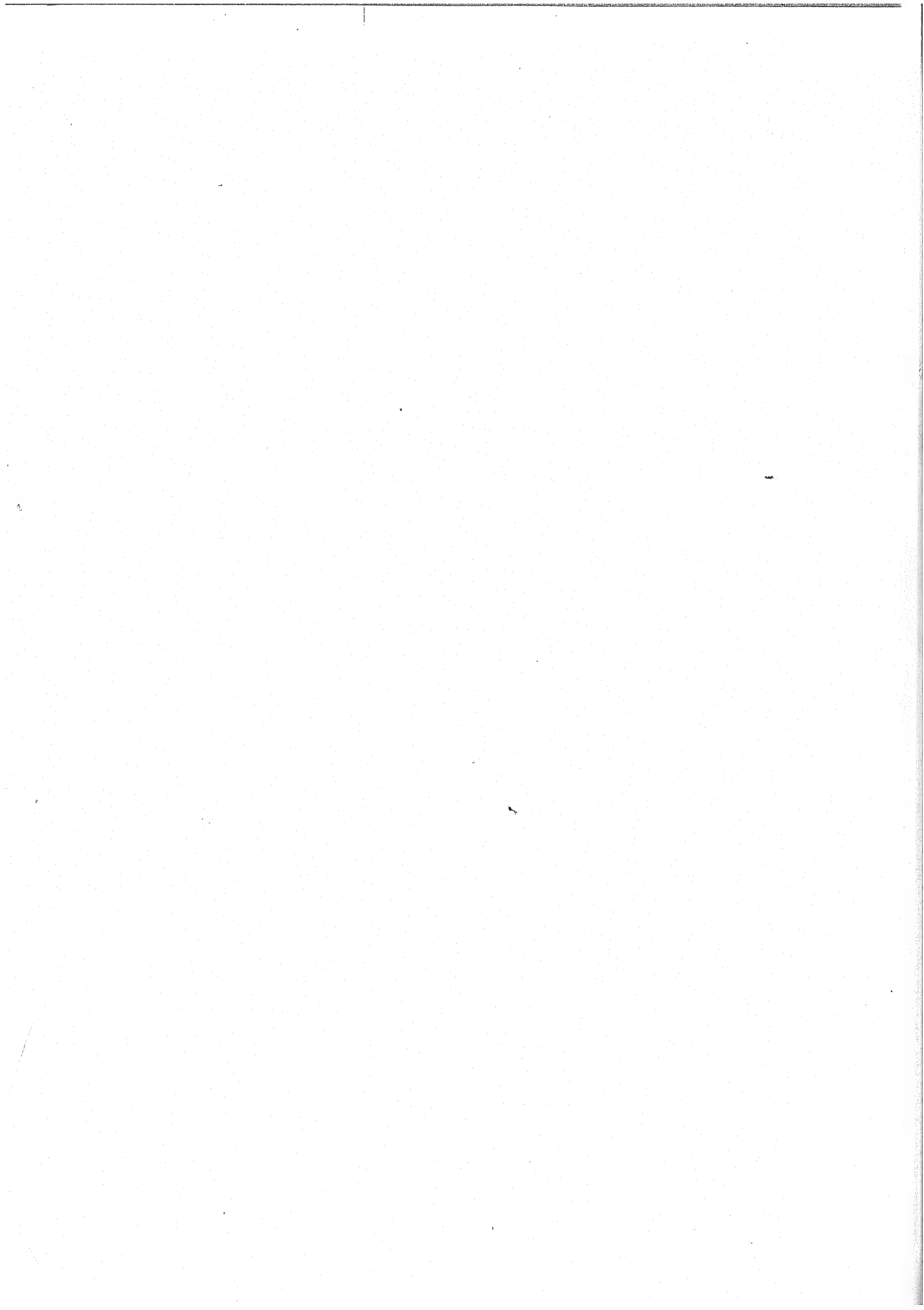
يبتسم المال على الاصول المختلفة باعتبار ذكورتهم وانثيتهم  
ويطلي الفروع بغيرهم كما لو ترك ابن بنت وبنت ابن  
بنت بنت ابي يوسف رحمه الله تعالى المال بين الفروع  
ان انا باعتبار الابدان ثلثا لادن بنت البنت وثلث  
لبنت ابن البنت وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم المال على  
من في البطن الثاني لاختلاف صفتهم قلنا لبنت البنت  
يوقع لادن ثلثا لادن البنت يدفع لبنته فيصير ثلث  
المال لابنت البنت وثلثا لبنت ابن البنت واوجبه  
مع محمد في شهر الروايتين عنه وهو قول ابي يوسف اولاد  
ووجه قول ابي يوسف ان الفروع قد استوت في سبب الاحتكا  
لانا الاستحقاق للمزني الاصل انما يكون لمعني فيه للمعني  
في غيره الاقرب ان الاستحقاق عندنا بالقرابة وتلك  
معني في ابدانهم وقد اخذت الجهة والدرجة فثبت المسألة  
بينهم في الاستحقاق على صفة الابدان من الذكورة والانثى  
ولا اعتبار باختلاف صفة الاصول كما اذا اعتبر الاختلاف  
صفتهم في الكفر والرق والقتل فاعتبرا لابدان في صفة الذكورة  
والانثى كما اعتبرنا عددهم ووجه قول محمد ان الصحابة اتفقوا  
في الجهة والاختلاف في الملء الكلي والخيال لثالث وذلك  
باعتبار الاصول فلو كانت المعتبر في القسمة الابدان لكان  
المال بينهما نصيبين ولانا اجماعنا على اولوية ولد العصبية  
وصاحب الرض من ولد ذوي الارحام وانما لانا ذلك بمعنى  
في المذلي به فاذ اعتبر في الحرمان فالولي ان يبت في النقصان  
لان النقصان اهور من الحرمان بخلاف الرق واخويه

ق

بنت بنت وابن بنت فيكون ثلث المال لابن البنت والثلث  
 لبنت البنت ثلثا أصاب ابن البنت يقسم بين ولديه  
 الثلثا ثلثا له لانه وثلثه لبنته وما أصاب بنت البنت  
 يقسم بين ولدَيْها الثلثا ثلثا له لانه وثلثه لبنتها  
 فتكون القسمة من تسعة ولوترك ابنتي ابن بنت وابن  
 بنت بنت عند أبي يوسف رحمه الله فلا هو عند محمد  
 رحمه الله يقسم المال بينهما أخا ساخسا خمس المال لابن بنت  
 بنت وأربعة أخا سة لبنتي ابن بنت لانه ما عن ابن  
 بنت وبنت بنت فما أصاب بنت البنت فلولها وما أصاب  
 الابن فلولديه ولوترك ابني بنت بنت وبنت  
 ابن بنت بنت لابنتي بنت ابن بنت عند أبي يوسف  
 رحمه الله المال بين الفروع أصابا باعتبار ابداهم  
 محمد رحمه الله يقسم المال على الخلاف أي في البطن الثاني  
 أصابا باعتبار عدد الفروع في الأصول أربعة أصابعه  
 لبنتي بنت ابن البنت نصيب جدوها وثلثا ثلث أصابعه  
 وهو نصيب البنتين تقسم علي ولدَيْهما في البطن الثالث  
 ابني فنصفها لبنت ابن بنت البنت نصيب أبيها والنصف  
 الآخر لابني بنت البنت نصيب أمهما وتضع من ثلثي  
 وعشر كذا في الإلهامية عن المال في ذلك لا محمد أجمع  
 بين صفة الأصول وعدد الفروع فيجعل الأصل متعدد البقود  
 فروع وبعد أن يجعل متعدد أيضا بصفة بصفة من ذكورية  
 ولانثة ولا تعتبر صفة الفروع ففي هذه المسئلة يجعل بنت  
 البنت التي في البطن الثاني كبنيتي لتعدد فروعها لانه

والعدد فان اعتبر فيه الابدان لان العلة كما ملته في حنف كل واحد  
 منهم وهي القرابة وهي تختمل التعدد كقتل جماعة وأحدا عدا  
 يجعل كل قاتلا على أكمل ١٠ وان كان المقتول واحدا جعل  
 متعدد احكاما كمثل العلة في حنف كل منهم بخلاف صفة  
 الذكورية والانوثة فالموجود من ذلك في الفرع لا يمكن  
 ان يجعل موجودا في الأصل مع تحقق ضده فيه لانه لا يخالف  
 لذلك فيعتبر ما في الأصول من الصفة لانه لا يستحق  
 للفرع بناء على ذلك وقد منا ان قول محمد أشهر الروايتين  
 عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في جميع ذوي الارحام عليه  
 الفتوى وقال الامام الاسيبغي في المبسوط قول أبي  
 يوسف رحمه الله الاصح لانه اسهل وقال صاحب المحيط  
 ومشاخ بخاري اخذوا بقول أبي يوسف في جنس هذه  
 المسألة كذا في المال في عمل آية خوارزم عليه على ما ذكره  
 صاحب الشروط في فرائضه على ما نقله ابن الكمال عنده  
 ولوترك بنت بنت بنت وبنت ابن بنت فعند أبي يوسف  
 المال بينهما نصفان اعتبارا لالابدانها وعند محمد رحمه الله  
 ثلثي المال بينهما اثلثا ثلثا له لبنت ابن البنت وثلثه  
 لبنت بنت البنت اعتبارا للأصول لانه ما عن ابن  
 بنت وبنت بنت بنت ثم أصاب ابن البنت فلولها وما  
 أصاب بنت البنت فلولها ولوترك ولدي بنت بنت  
 ولدي ابن بنت فعند أبي يوسف المال بينهما باعتبار  
 الابدان علي ستة لكل ذكر سهاة ولكل انثى سهاة  
 وعند محمد يقسم باعتبار الأصول فيجعل لانه ترك

بنت



ثمة ثمة فاعطيناها الثانية ولما كان لبنت ابن بنت البنت سميا  
ونصفنا ضربناها في مخرج النصف صارت ثلثة اعطيناها  
فذلك نصيب ابيها وكما ان لا بني بنت بنت البنت ولحداد  
ونصف وهو سبع ونصف كذلك فضرناها في مخرج النصف  
ابن ثلثة فاعطيناها الثلثة نصيب امرها لكن الثلثة  
لا تنقسم عليها فضرنا عدد روسها في الاربعه عشر صاد  
المبلغ ثمانية وعشرين ومنها قصه المسئلة فضرنا الثانية  
التي كانت نصيب بنتي بنت ابن البنت في الاثنين  
صارت ستة عشر فهي لهما وضربا الثلثة التي كانت  
لبنت ابن بنت البنت في الاثنين حصلت ستة فهي لهما  
وضربا الثلثة التي كانت لابني بنت بنت البنت فهي  
الاثنين صارت ستة كانت لابنين لكل واحد منهما الثلثة  
والاثنان المضروب فيهما عدد روسها المضروب سايتا  
في الاربعه عشر ثم ان عند محمد رحمه الله تعالى يسمى المال علي  
اول بطن اختلف فيه الاصول بالذكورة والذكورة للذكر  
مثل حظ الانثيين ثم يحمل الذكر طائفة والا فان طائفة  
اخرى بعد التسمية عليها ويجمع ما صاب كل طائفة وبسطيه  
فروعهم للذكر مثل حظ الانثيين ان لم يكن بينهم بيني ورواهم  
من الاصول اختلف في الذكورة والذكورة بان يكون جميع  
ما توسط بينهما ذكورا فقط او فانما فقط وان كان فيهما  
بينهما من الاصول اختلف في جمع ما صاب الذكر ويقتسم علي  
اعلي الخلد في الذي وقع في اولهم ويحمل هنالكا الذكر و  
الا فانما يقتسم علي قياس ما مر وتذا ما صاب الا فانما

فروعها الاخير اثبات ولا يعتبر وصف الفرج ويجعل الابن  
الذي في البطن الثاني كالبني لان فروع بنتان فياخذ  
العدد من الزرع والوصف من الاصل والبنت من الاخير  
وهو الثالث هي اثني لعدم التقود فيها فيقسم المال  
اسباعا علي اعلي بطن اختلف فاربعه اسباع لبنتي  
ابن البنت وسبعان للبنت المنزلة منزلة البنتي سبع  
لبنت الاخرى كذا اذا نزلت الي البنت الثالث فسنها  
الثلثة الاسباع ايضا فايينها وذلك لان البنت التي  
في الثالث اذا اعتبر فيها عدد فروعها صارت لبنتي تساتي  
الابن الذي في الثالث من الفريتي الثالث فيعطى كل  
واحد منها تسعا ونصفا وحينئذ يكون سبع ونصف  
لبنت ابن بنت البنت نصيب ابيها وهو الابن الذي  
كان في البطن الثالث والنصف الاخر لابني بنت بنت  
البنت نصيب امرها وانما صحت هذه المسئلة من ثمانية  
وعشرين لان اصل المسئلة في التقسيم علي اعلي الخلد  
الذي هو البطن الثاني من تسعة فانما نظرا الي البطن  
الثالث وجدنا فيه بارز البنتي الذي في الثاني ابنا  
وبنتا فلما اخذنا في البنت عدد فروعها صارت لبنتي  
ووجب ان يقسم عليها اي علي الابن والبنت نصيب  
البنتي في الثاني ايضا وليس للثلثة الاسباع نصف  
صحيح فضرنا مخرج النصف في اصل المسئلة صارا ربعه  
عشر وكا لبنتي بنت ابن الميت اربعة نصيب جدها  
ضربناها في المضروب الذي هو مخرج النصف كما ننت  
ثمانية

اصلها تبلغ اربعة وعشرين ثم اضرب الاربعة اليهم في  
البنات في الثلاثة فيحصل لنا عشر للابنين ثمانية  
وللبنتين اربعة ثم اجعل الابنين طائفة وللبنتين  
طائفة اخرى وانظر الي ما هو اصل منهما تجد بان الابن  
في البطن الرابع ابن وابنتا وابناء البنين في البطن الثالث  
ابنا وبنتا وروس كل منها ثلاثة والثمانية التي للابنين  
لا تنقسم علي الثلاثة وتباينها وكذا الاربعة التي للبنين  
تباين الثلاثة فاكنت باحد الثلاثة ثنتين واضربها في الاربعة  
والعشرين تبلغ اثنين وسبعين منها نصف فاذا اودت  
قسمتها فاضرب الثمانية التي للابنين في الثلاثة فيكون  
اربعة وعشرين اوفرها الي فرع الابنين في البطن الرابع  
يكن للابن ستة عشر وللبنت ثمانية واضرب لفرع البنين  
اربعة في ثلاثة باثني عشر يكن للبنات اربعة اوفرها لابنهما  
وللابن ثمانية هي لبنته وكذا الابنين اللذين في البطن  
الاول طائفة قد كان لهما من الثمانية التي هي اصل المسئلة  
اربعة اضربها اولاً في الثلاثة فيحصل اربعة عشر  
كن اثني عشر ثم اضرب الاني عشر ايضاً في الثلاثة فيالآخر  
التي هي جزء من التسعين الثاني تبلغ ستة وثلاثين ثم  
انظر الي ما هو اصل من الابنين فلم تجد في البطن الثاني  
خلافاً بل تجد في البطن الثالث ابناً وبنتاً فاقسم الستة  
والثلاثين عليهما يكن للابن اربعة وعشرون وللبنت  
وللبنت اثنا عشر هي لابنها واذا اجمعت هذه الانصبا  
كلها وجدتها اثنين وسبعين كما ذكرتم الانصبا الستة كلها

يغطي فروعهم ان لم تختلف الاصول التي بينهما وان  
اختلفت ينقسم ما اصابهم علي اعداء الخلافة الذي وقع فيه  
اولادهم ويجعل ايضاً المذكور الاثنا طائفتين علي قياس  
ما سبق وهكذا نعمل الي الانتهاء كما لو ترك شخص ابناً  
بنت ابن وبنت ابن بنت ابن وابنت ابن بنت وبنت  
بنت ابن بنت وابنت بنت بنت وبنت ابن بنت بنت

هذه المسئلة

ابن ابن بنت بنت بنت  
بنت بنت بنت بنت بنت  
ابن بنت بنت بنت بنت  
ابن بنت بنت بنت بنت

منها ذكر ورثلاث منها اثنا وكلم في درجة واحدة هي  
البطن الرابع وليس فيه ولد الوارث ابي عند ابي يوسف  
رحم الله تعالى اصلها من عدد وروسهم وهو تسعة يصح  
لكل ذكر سهمان ولكل انثى سهم اعتباراً بابدان الفرع  
وعند محمد رحمه الله تعالى اصلها ثمانية ونصف من اثنين  
وسبعين تصحها ثمانية ترجع بالاختصاص الي زوجها ثمانية  
عشر وذلك لانه ينقسم المال علي اعداء الخلافة وفيه اثنا  
واربع بنات فيكون اصلها ثمانية من عدد وروسهم خمسة  
والابنين منها اربعة وللبنات الاربعة منها اربعة فاجعل  
الابنين طائفة والاربعة البنات طائفة وانظر الي ما هو  
اصل من البنات تجد في البطن الثاني ابني وبنتين  
وهي ستة وروس والاربعة الاسهم لا تنقسم عليها وتوافقها  
بالنصف فاضرب نصف الروس وهو ثلاثة في الثمانية

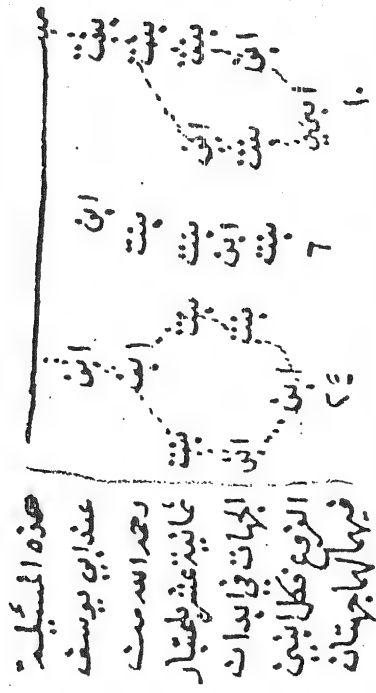
اصلها







فأضربه في أصلها تبلغ مائة وعشرين ومنها تقع فكل من له شئ من أصل المسئلة اخذه مضرباً في خمسة عشر فلو لديه بنت البنت اللذين في البطن الثالث من الأصل سهرمان أضربها في الخمسة عشر تبلغ ثلاثين للبنت منها عشرة اذ فورها لابني ابنها وللا بن عشرون اذ فورها الي ابني بنته فصا ونصيب كل ابن خمسة عشر خمسة من جهة ام ابيه وعشرة من جهة ابي امه وللا بن والبنت اللذين في البطن الثاني ستة اضربها في خمسة عشر تبلغ تسعين فالبنت خمسها ثمانية عشر اذ فورها الي ابني ابن بنتها الكل واحدة تسعة وللا بن اربعة اخا سها اثنا ويسعون لبنت بنته منها اربعة وعشرون اذ فورها لابنيها وللا بن بنته الاخرى ثمانية واربعون اذ فورها لابنيها فصا لكل واحد من الابني اعني ابني ولدي بنتي ابن الابن ستة وللا بن اثنا عشر من قبل امه واربعة وعشرون من قبل ابيه فاذا اجمعت هذه الانصبا كلها وجدتها مائة وعشرين كما ذكره وكل الانصبا متوافقة بالثلاث فرد المسئلة الي ثلثها اربعة ونصيب الي ثلاثة فيكونت لابني ولدي ولدي بنت البنت عشرة لكل واحد خمسة ولبنتي ابن بنت الابن ستة لكل واحدة ثلاثة ولدي ولدي بنتي ابن الابن اربعة وعشرون لكل واحد اثنا عشر كما رقت بازايرهم في البطن الخامس ثم يقدم المصنف الثاني من ذوقه الارحام على الصنف الثالث وهم اجد القاسد والحدوات القاسد وان واف علواً للحدوة القاسدة من يورخل في نسبته الي الميت



فكان الميت ترك ثمانية بنتي وبنتي فالمسئلة من عدد ردهم لكل ابن اربعة ولكل بنت سهم واحد وعند محمد رده الله يتسم المال اولاً على اعداء الخلاف وفيه بنت مثل اربع بنات واثبات اخذها كالبنتين والاخر كما اربعة بنتين معتبراً فيهم عدد الفروع والجهاات فالبنت عصف ابني فاصلها عنده من ثمانية عدد ردهم فالبنت سهرمان وللا بن الذي جبهة واحدة سهرمان وللا بن الاخر اعني ذوالجبهتي اربعة فاجعل الاثنى طائفة والذكر بن طائفة فاذا قسمت سهمي البنت علي الابن والبنت ولدي بنتها اللذين في البطن الثالث لا تنقسم وتباينها واذا قسمت الستة نصيب طائفة الذكور علي الابن والبنت اللذين في البطن الثاني باينتها سهرمان لان الابن عن اربعة بنتين اعتباراً بعد الفروع والجهاات فيه والبنت عن بنتين اعتباراً بعد الفروع فيها فاما عن خمسة بنتين ومعلوم ان الستة تباينها فاضرب الخمسة في الثلاثة عدد ردهم ولدي بنت البنت تبلغ خمسة عشر هي جز السهم فاضربه

جيد فاسد كام ابا امر الميت وام ارب امه ولا تذكر في هذا العلق  
 ولما قبله مذهب اهل التنزيل اصلد فاث ابا حنيفة وصاحبه  
 لم يكونا من اهل التنزيل اصلد كما قد قلنا النقل عنهم فتنبه  
 وحاصل ما في هذا الصنف ان اولادهم بالميراث اقربهم الى الميت  
 من اي جهة كانت سواء كان من جهة الاب او من جهة الام  
 وسواء كان مدنيا بالوارث او غيرهم مع كونه الاب بعد مدليا  
 بالوارث وسواء كان ذكرا او انثى فلو مات عن ابا امر الام  
 وعن ارب الام كانت المالكه لام ابا الام فالاقرب مطلقا  
 بحجب الاب بعد مطلقات وان استوفوا في الدرجة وكان البعض مدليا  
 بالوارث دون البعض فعند ابي سهل الفرض ان يبي من  
 الخفاف وعلي بن عيسى البصري رحمه الله تعالى يعطي من  
 يولي بالوارث جميع المال فعندهم يكون ابا ام الام والولي من  
 ابا اب الام وعند ابي سليمان الكوزجاني رحمه الله تعالى ولي  
 علي البستي ينقسم المال بينهما ولا يرجح المدني بالوارث  
 علي المدني بغيره بل ينقسم المال عندها علي اقرب الخلف الي  
 الميت للذكور مثل حظ الانثيين فتعي المثال المذكور ينقسم المال  
 عندها الثلثا ثلثاه لاه اب الام وثلثه لاه ام الام والوصي  
 المذكورة في المدني بالوارث من جهة الام واما صورة  
 المدني بالوارث من جهة الاب فهي كام ابا اب الام واه اب الام  
 فتقد ذكر تنقسم الابية السرخسي ان علي فباس قول محمد رحمه  
 الله تعالى ينقسم المال بينها الثلثا ثلثاه لاه اب الام وثلثه  
 لاه اب الام قال لان ابا اب الام يولي بالام واه اب الام  
 يولي بالاب وقال عيسى بن ابيات في المسئلة الاولى يولي المال

كله

كله لاه الام لانه عصبة الام واختلاف المشايخ علي قوله  
 في المسئلة الثانية فمنهم من يقول المال كله لاه اب الام  
 لانه عصبة الام وهي صاحبة فرض في حقه ولا يوجد ذلك  
 في حق الاخر وقال شمس الامية السرخسي الاصح ان عند  
 المال كله لاه اب الام اتصاله الي الميت بتراية الاب  
 وفي استحقاق العصبة لانه حجة بين قرابة الام وبين قرابة  
 الاب وانما تعتبر العصبة في الام عند اتحاد الجدة لانه ينفرد  
 اعتبار رسمي العصبة في النسبة الي الميت ثم اعلم بان قول  
 المرجحين للمدني بالوارث ان شبه بالاصول كما في الصنف الاول  
 فان بنت بنت الابن ولي من ابن بنت البنت لاولاد الاول  
 بالوارث وهي بنت الابن فان قلت القول بتريج المدني  
 بالوارث في هذا الصنف يودي الي جعل المتبوع تبعا لتبعه  
 والذخلاف في الشرع قلت لا نسلم ذلك الا نزي ان الجد يستقط  
 بالاب والميراث له دون الجد ولو لم يجز جعل المتبوع تبعا  
 لتبعه للمان يورث الجد دون الاب لانه فرع الجد في النسبة  
 الي الجد فيكون تابعا له وللمعبر للتعبع مع وجود الاصل كما ان  
 حال وجود المار عند القدرة علي استحقاقه لعلم ان الجد تبع  
 الاب في الورثة فسقط بوجوه وكذلك هاهنا كما لانت  
 امر الام واه اب الام في الوفاة ولا كام ابا اب الام فها  
 فينبه اياه في السقوط كما في بعض شروح السراجية  
 وقال ابن الكمال في تكميلهم تجمل المتبوع تبعا لتبعه قال وفيه  
 ان الواسطة وان كان تبعا وجودا لكنه اقرب من متبوعه  
 الا ترتيب ان المختار بيسقط بها واميرة بالمتبوع في حكم

يكون الكل من جانب الاب اومن جانب الام ولختلفت سنة  
من يدلون بهم في الذكورة والافوثة يتقسم المال علي اقرب  
الخلاف الي الميت لا تكثر مثل حظ الانثيين فانما ابوي يوسف  
وعمد رحهما الله تعالى هنا تم جعل الذكر طابقة والاقارب  
طابقة اخرى علي قياس ما تقر به الصنف الاول لكن لا يشر  
العدد في المدلي به في هذا الصنف كما نص عليه العلامة مدعي  
افندي رحمه الله تعالى فيقال ادلاء الكل بوارث لومات عت  
اب ارباب الاب واب ارباب الام بهذه الصورة  
ميت 

اب	يتقسم المال اولاً علي من في البطن
ابن	الانثى وهي الجد والجدة فللجد
ام	الملكات ويدفع الي اب امه وبناته
اب	الثلاث ويدفع الي اب امها والبنات
ابن	من ثلاثة لاب ارباب الاب اثبات

ولاب ارباب الام واحد ومثال الادلاء بغير وارث اب  
اب اب الام واب ارباب الام بهذه الصورة  
يتقسم المال علي اقرب الخلاف الي الميت  
وهو هنا في البطن الثاني وفيه ذكر وانثى  
فيكون اثلاً ثلثاه لاب الام ويدفعان  
لاب ابيه وثلثه لام الام يدفع لاب ابيها فحينئذ لاب اب اب  
الام الثلثان ولاب اب ارباب الام الثلث وان استوت  
ودجاتهم وليس فيهم من يدلي بانوارث والان الكل يدلي  
بالوارث واختلف حين قرايتهم بان لا فوارث الجانبين مسا  
سوا اختلفت صفتهم يدلون بهم ولم تختلف فالثلثان

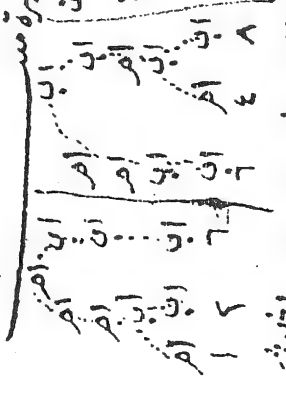
الشرع لا في الوجود انتهى وقال في العذب في الفايف الشهر من  
مذهب الامام ابي حنيفة ان الاداء بالوارث في هذا الصنف  
غير معتبر فلاب ان يي سليمان الجوزجاني والبستي اقوي عليها  
المال عند الحنفية ونقل عن الملا مدعي افندي انه ذكر في سالة  
بعد ذكر ابي سهل وابي فضل وعلي بن عيسى بيبي القليلين  
بترجيح المدلي قال الدين هم من اصل التنزيل انتهى هذا كله  
ان اتحدت قرابتهم وامالوا اختلفت قرابتهم واستوت درجاتهم  
فاجعل الثلثين لقرابة الاب والثلث لقرابة الام ثم اقسام  
اصاب كل فريق بينهم كالوا اتحدت قرابتهم فنوترك ارباب ام  
الاب واب ارباب الام وترك اب ارباب الام بهذه الصورة  
ميت 

اب	فيلي رواية ابي سليمان الجوزجاني
ابن	يتقسم المال اولاً اثلاً ثلثاه
ام	لقرابة الاب منها سهات
اب	ولقرابة الام سهم ثم انظر الي من
ابن	هو اهل من الاب فيجد ف

البطن الثالث ذكر وانثى وهما اب ام الاب وارباب الام ورربها  
ثلاثة والسهمان لا تنقسم عليها وتباينها فاعرب الثلاثة  
عدد ووسهما في اصل المسئلة يحصل تسعة تسعها فللام  
واحد في ثلاثة كانت ثلاثة اضعها لاب ارباب امها لقرابة  
الاب اثبات اضربها في ثلاثة كانت ستة لام اب ام الاب  
اربعة اسهم نصيب ابها لاب ارباب الام سهات نصيب  
بنته وان استوت درجاتهم ولا ان المال مداليا بالوارث  
اولم يكن فيهم من يدلي بالوارث واتحدت ايضاً قرابتهم بان  
يكون

وكذا اب الام وام الام والاشقاء قباين الثلاثة ثلاثة والواحد  
يباينها ايضا فاكثف باحد الثلاثة ثنتين واخرها في اصل  
المسيلة تبلغ تسعة فلهذا اب اثنا في ثلاثة بسة  
لامر الاب منها اثنا اوفره الاب اب اسها ولاي الاب  
اربعة اوفرها الي ابوي اب امه وروسها ثلثة والاشقاء  
قباين الثلاثة فاختطها وا قسم الثلاثة الاسم التيب  
لثلاثة الام علي ابيها واسها فلا بينها اثنا اوفرها الاب  
ارايه ولام الام واحد اقصا الي ابوي اب امها وروسها  
ثلثة والواحد يباينها وبين الثلاثة والثلثة المختلطة  
عائلة فاضرب احدي الثلاثة ثنتين في التسعة تبلغ سبعة  
وعشرين منها تصع اكلات لا بوي اب ارب الاب اربعة  
اضربها في الثلاثة ثلثة باثني عشر فلا ب اب ام اب الاب ثمانية  
ولام اب ام اب الاب اربعة وكلات لا ب اب ام ارب الاب  
اثنا اضربها في الثلاثة ثلثة تحصل له ستة وكلات لا ب ام  
اب اب الام اثنا اضربها في الثلاثة ثلثة تحصل ستة صحي  
له وكلات لا بوي اب ارب الاب واحد اضرب في الثلاثة ثلثة  
يحصل لهما ثلثة فلا ب اب ام الام اثنا ولام اب ام  
امر الام واحد فان قلت يحتاج ابويوسف رعه اسد الي  
الفرق بين الصنف الاول والثاني فانه لم يمتري في الاول  
اختلاف البطون قلته وجهه ما فكره الاكل ان الاختلاف  
بغير الجربة لا يجمع الشخص الواحد من جهة امر والاخر  
من جهة اب ولا شك ان الاثر فيها يختلف ولما اختلف  
في الصنف الاول فلا يميز الجصة لانه لا يخرج به الشخص

لثلاثة الاب والثلثة لثلاثة الام ثم ما احصا كل زيب يتيسر  
ببشرهم كما لو اخذ خير قرابتهم فبعد ما يتيسر الثالثان علي قرابة  
الاب والثلثة علي قرابة الام تجمل الذكر لثلاثة والاثنا  
طائفة اخري علي قياس ما عرف في اخذ القرابة فمثلا ادلاء  
الكل بواثرث لومات شخص عن اب ارب الاب واب ام امر  
الاب وعن اب امر الام بهذه الصورة مسه  
فاصل المسيلة من ثلثة لثلاثة  
الام منها واحد ولثلاثة الاب اثنا  
يتيسر علي اب الاب وام الاب  
ودروسها ثلثة والاثنا يباينها فاضرب الثلاثة  
عدد روسها في اصلها تبلغ تسعة منها تصع وكلات لثلاثة  
الامر واحد ضربته في الثلاثة ثلثة بثلثة ثلثة في الام ارب  
الامر وكلات لثلاثة الاب اثنا ضربتها في الثلاثة ثلثة لثلاثة  
بسة لثلاثة الاب اربعة اوفرها لثلاثة ولام الاب اثنا  
اوفرها لثلاثة امها وكلات ادلاء الكل بغير واثرث لومات  
شخص عن اب اب ارب الاب وام اب ارب الاب واب  
اب ام امر الاب وعن اب ارب اب الام واب اب ام الام  
وام اب ام امر الام بهذه الصورة مسه  
اصل المسيلة من ثلثة ثلثة ثلثة  
لثلاثة الاب واحد لثلاثة  
الام يتيسر نصيب كل منها  
علي اعداد الثلاثة وهو في هذا  
المثال في البطون الثاين قباين الاب وام الاب وروسها ثلثة  
وكذا



لا هـ في المال بينهما المذكور مثل حظ الانثيين عند أبي يوسف  
باعتبار الابواب فثلثة لبنت ابن الاخ وثلثاه  
لابن بنت الاخت لا موعند محمد المال بينهما انصافا  
باعتبار الاصول للزور التساوي بين اولاد الام وعدم  
ترجيح الذكر من غير اعتبار الاثني وان استورا في القرب والكانوا  
كلم اولاد عصبه كلبنت اخ شقيق وبنت اخ لاب او كلهم  
اولاد ذري فرض ثلثة بنات اخوات متفرقة قال القتيبي  
في فرايضه عند أبي حنيفة وأبي يوسف من كان لاب وامر  
اولي من كان لاب ومن كان لاب اولي من كان لامر لا  
ان اباب يوسف يعتبر الابواب وابو حنيفة يعتبر الاصول  
من غير ان يعتبر الابواب وعند محمد يعتبر الاصول  
مع اعتبار عدد الفرع علي ما مر في المصنف الاول وقال  
ابن الدولة ذكر شمس الامية ان قول أبي يوسف هو  
الظاهر من قول أبي حنيفة وعنه رواية مثل قول محمد  
في الخالف لا قدمناه ان قول محمد اشتهر روايتي عن أبي  
حنيفة في جميع ذويع الدرام ثم محمد رحمه الله تعالى يقيم  
الميراث في هذه المسئلة بين الاخوات اخا ثلثة اخا  
لبنت الاخت لابوين وخمس لبنت الاخت لاب وخمس  
انباقي لبنت الاخت لامر ثم ينزل نصيب كل واحدة الي  
ولدها وان كان البعض ولد العصبه والبعض الآخر ولد  
صاحب الفرض ثلثة بنات اخوة متفرقين وثلثة بنين  
وثلثة بنات اخوات متفرقات بهذه الصور

ويترك ذلك الى بنته وسهملات للاخت لام بين ولديها سهم  
لأبنائها وسهم لبنتها الاستوا الاصول وكان لبني الاعيان  
سهمان ضربانها في الموزون وهو ثلاثة نصير ستة نصفها  
ثلاثة للاخت يترك لبنته ونصفها ثلاثة بين ولدي الاخت  
لام وللمذكور مثل حظ الا نشيئين ولا نسبي لغرض غير الاصل  
لانهم يحجبون بغير فرع بني الاعيان ولورثك ثلاثة بنات  
بجبه اخوة متفرقين ميب

قال مال كله لبنت ابن	اح لاد وام	اخ لاد	اخ لام
الاخ لاد وام لانها	ابن	ابن	ابن
ولاد المصبة تنكوت	بنت	بنت	بنت

معدومة علي بنت ابن الاخ لام ولها ايضا ثروة القرابة  
فقدمت لذلك علي بنت ابن الاخ لاد ولها هذا ان ابن  
الاخ الشقيف يحجب ابن الاخ لاد بالاجماع ولورثك بنت  
ابن الاخ لام وابنت بنت اخت لام بهر هذه الصورة

ميب	فند ابني يوسف المال بينهما	اخت لام	اخ لام
	للمذكور مثل حظ الانثيين	بنت	ابن
	اعتبارا بالادب ان وعند محمد	ابن	بنت

يقتسم المال بينهما المضافا باعتبار  
الاصول ولورثك ابن بنت اخ لام وبنتي ابن اخت  
لاد هما ايضا بنتا بنت اخت لام وبني وترك ايضا بنت

ابن اخت لام بهر هذه الصورة ميب	اخت لام	اخ لام
	ابن	بنت
	ابن	بنت

ميب

اح لاد وام	اخت لام	اخ لاد	اخ لام
بنت	ابن بنت	بنت	ابن بنت

قال المتأني فعلي قول ابني حنيفة رحمة الله تعالى يقتسم المال  
بين الاخ لاد وام وبنت الاخت لاد وام ثلاثة ثلثا  
للاخت لاد وام وانتقل ذلك الي بنته وثلاثة للاخت لاد

وامر يقتسم ذلك بين ولديها الابن والبنت الثلاثة لان  
عنده من كان لاد وام ولي ويقتسم المال علي الاصول

وعند ابني يوسف يقتسم بين بنت الاخت لاد وام ولها  
وبين بنت الاخ لاد وام للمذكور مثل حظ الانثيين فاصل

المسئلة عنده من اربعة قسمها لثلاثة للاخت لاد وام  
وسهم لبنت الاخت لاد وام وسهم لبنت الاخ لاد وام

وعلي مذهبيهما جميعا لانسبي لغرض اولاد الام وللاولاد  
اولاد المللات وعند محمد رحمه الله يقتسم المال علي الاصول

فثلث المال للاخت والاخت لام انتقل ذلك الي ولديها وهما  
بنات وابني فيقسم بينهم ثلاثة ثلثا يستوي فيها الذكر والانثى

والباقي بين الاخ والاخت لاد ولم نصفان لان جعل الاخت  
اختي باعتبار عدد ولديها نصف ذلك للاخت انتقل الي

بنته والنصف للاخت بين ابنتها وثلاثة ثلثا فاصل المسئلة  
عنده من ثلاثة قسمهم لاولاد الام ولا يستقيم علي ثلاثة

لانه يجعل الاخت اختي بعدد الغرض فيلزم الثلث في  
اصل المسئلة يبلغ ثلثه فاذا ضربت سهم اولاد الام في

المضروب الذي هو ثلاثة نصير ثلاثة اسم للاخت سهم  
ويترك





الصف الرابع ان الاعتبار اول الاخوان والخالوات والعمات والام  
لام وهو الاء مستور في الدرجة لا تأتي فيهم اقربية واربعية  
والحكم فيهم ان المنفرد منهم يستقل بجميع المال لعدم اللزم  
سوا كان ذلك المنفرد عم الام وعممة لام وعممة لاب وام او  
عممة لاب او خالا لاب وام او خالا لاب او خالا لام او خالة  
كذلك وان تعدوا وكان حيز قرابتهم مستجابا كان الكل  
من جانب الاب كان كلهم عمات او كلهم خالات كما لو ترك  
عممة لاب وام وعممة لاب وعمة لام وعممة ابهم هذه الصورة

عممة لاب وعمة لام وعممة ابهم هذه الصورة

بالتأنيب ابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى فمن كان لاب وام  
فهو اولى من كان لاب ومن كان لاب اولى من كان لام  
وكذا كانا انا انا انا من كان لاب وام فلقوة السبب  
في حقه باجماع القراءتين وامام من كان لاب فلقوة السبب  
في حقه باختصاص بقرابة الاب نفى الصورة المذكورة المال  
للمنة من الابوين لقوة قرابتها كذا في الخال والخاله لاب

وام اولى بالميراث من خال او خالة لاب اوصه خال او خالة  
لام والخال والخاله لاب اولى من الخال والخاله لام فلو خلف  
شخص ثلاثة اخوال متفرقين كان المال كله للخال من الابوين  
ولو خلف ثلاثة خالات متفرقات فالمال كله للخال من الابوين  
لقوة القرابة وان تعدد الأقوي مع اتحاد القرابة فان كانوا  
ذكورا فقط او انا فقط فالمال بينهم بالسوية وان اختلفوا  
فالمذكور مثل حظ الانثيين كما لو ترك ثلاثة اخوال متفرقين

في خمسة عشر تبلغ ثلاثين منها تضع تصحيحا ثانيا فكل من له  
سبعة من الخمسة عشر اخذ مضره باقي النبي فلا ين ابن  
الاخوة الشقيقة اثنا في النبيين باربعة ولبنتي بنت  
الاخ الشقيق ثمانية في اثنيي ستة عشر ولهما من جبهة  
ام ابهما خمسة في النبي بمشرة فصار لهما من الجهتين ستة  
وعشرون لكل واحدة ثلثة عشر كذا في العزب الثانيين ولو  
ترك بنت اخت واب اخت فالمال بينهما للمذكور مثل حظ  
الانثيين كذا في الهندية ويقدم الجد عليهم اي علي ولاد  
الاخوات وبنات الاخوة فلموات رجل وترك جده اياه  
وبنت شقيقة وابنت شقيقة فالمال جميعا لجد اياه  
من الصف الثاني وهو مقدم علي الصف الثالث خلافا  
لها وتقدم لنا البيانات الشافعية قول الخارج في اول  
دوي الارحام ثم اربعة اصناف لوجهر الصف الرابع من ذوي  
الارحام جزجديا وجدية المراد بالجد بن اب الاب واب  
الام وبالجد بنين ام الاب وام الام وصم / الاخوال والخالوات  
وهم من قبل الام لانهم اخوة ام الميت واخوانها فان كانوا  
اشقا او من ابهم ثم منقوت الي جد الميت من قبل امه  
وان كانوا من امها ثم منقوت الي جد امه من قبل

امه والاعلام لام وهم اخوة اب الميت من امه وقيد الاعلام  
بكونهم لام لانهم من الابوين او من الاب من العصبان  
والعمات اي مطلقا وهن من طرفي الاب وهن اخوات  
لاب الميت فان كن له اخوات من الابوين او من الاب  
فهم منقوت الي جد الميت من قبل ابيه جها فصل ما نفي  
الصف



العصبة لاختصاصه بقوة زائدة اكتسبها من اصله كنبنت  
المم وولد الممته كلاهما لابويني وكلاهما لاب بها تين الصورة

عم لابوين ه عم لاب ه عم لاب ه

نبنت ه ولد ه بنت ه ولد ه

المال كله لبنت المم ككوت ابيها عصبة خاله فالبعض ناصحنا  
كاف في المراجعة وشرعها وان استولوا في القرب والعراية  
ولكان جبر قرابتهم مستحدا وكان الكل ولد العصبة كنبنت  
المم لابويني ونبنت عم لابويني فالمال بينهم نصفين  
وان لم يكن فيهم وولد العصبة وان تقصت صفة الاصول

ففي النكاح والنفقة سوا تصدقات النبط والنفقة والنفقة

فينقسم المال بينهم باعتبار ذكورتهم وانوثتهم فان كانوا  
ذكورا فخط او اناء فقط تساو ولبسهم في التسعة واث  
كانوا من ثلثين فلذلك مثل حظ الا ثلثين كما هي في النصف  
الاول كالبنت بنت عم لاب ونبنت ابنة عم لاب كالبنت بنت  
خال لام ونبنت بنت خال لام يتقسم المال اكلداعند ابويني  
ويوسف ومحمد في الصورتين باعتبار ادوات الفرع فمضي  
الصورة الاولى لابنت ابنت الممته ثلث المال ولبنت ابنت  
الممته الثلث وفي الصورة الثانية لابنت بنت المال الثلثان  
ولبنت بنت الخال الثلث ولو ترك ابن ابن عمه ونبنت  
بنت عمه كلاهما لابويني فباتفاق ابويني يوسف ومحمد يتقسم  
المال اكلداعند ابنت ابنت الممته وثلثه لبنت بنت الممته  
وكذا لو كانت الممته اب لاب وكذا الخ كما يبصر عند ابويني يوسف

الي الميته سوا كان من جهة الاب او من جهة الام ذكورا كان  
او انثى اقوي كان في القرابة او لا سوا فكلما كان لصاحبه  
في الجهة او لا فلو ترك بنت عمه وابن بنت عمه وابن ابن

عمه بهذه الصورة مس

فالكل كله لبنت عم لام ه

الممته لا لقربتها لبنت ابن

وسبقها الي الميته وكذا لو كانت الاقرب من جهة الام  
والابعد من جهة الاب كنبنت الخال ونبنت ابن العم  
فالكل لبنت الخال لتقربها وان استولوا في القرب يعني  
الدرجته وكان جبر قرابتهم مستحدا بان كان كلهم من جهة  
الاب او كلهم من جهة الام وكذا اختلفت قرابتهم في القوة

ففي كالات في القرابة فمراوي بالاجماع في الممته

فيعم ولد عصبة لانه اذا كان فيهم ولد عصبة فنبته اختلفت  
سببهم فلو ترك ثلث اولاد عمه مات متفرقات وثلاثة  
اولاد اخوال متفرقين او ثلثة اولاد خال متفرقات  
فالكل كله لمي كالبنت اصله من اب وامه ثم لو فقد من اصله  
لابويني يكون المال كله لمي كالبنت اصله لا يتم لو فقد ايضا  
من اصله لاب كالبنت كله لمي كالبنت اصله لام للمراوات  
ارثهم كاربث العصبات فيقدم الاقوي فالاقوي فعند  
اتحاد الدرجه يجعل الاقوي قرابة في معنى الاقرب واربث  
استولوا في الدرجه والقرابة وكان جبر قرابتهم مستحدا بان  
كان الكل من جهة اب الميته او من جهة امه كما تقدم  
وبعضهم ولد العصبة وبعضهم ولد ذي الرحم قدم ولد  
العصبة

شمس الائمة ان ظاهرا المذهب ترجيح ولد العصبة  
سوا اتخذت جهة القرابة واختلفت وان استوفاني  
القرب وكلت اختلاف جبرائيلهم بان كان بعضهم من  
جانب الاب وبعضهم من جانب الام فلا اعتبار لقوة  
القرابة ولا اعتبار ايضا لو ولد العصبة في ظاهرا الوفاية  
فلا يكون ولما لم ولد وام اولى من ولد الخال والخالدة  
لاب اولاد لعدم اعتبار قوة قرابة ولد الودة وكذا بنت  
العم لابويين ليست هي اولى حيث بنت الخال والخالدة  
لاب اولاد لعدم اعتبار كون بنت العم ولد عصبة قياسا  
مستهم على الامة الشقيقة فانها مع كونها ذات قرابتين  
وولد الوارث من الجهتين ليست هي اولى من الخالدة  
لاب اولاد فلا اعتبار فيها بقوة القرابة ولا بولد العصبة  
فكذا فيها حيث فيه بل الثالث لمن يبدي قرابة الاب  
لقيامهم مقامه ويعتبر فيها بين المدلي بقربة الاب  
مع التساوي في الدرجة قوة القرابة ثم ولد العصبة والثلث  
لمن يبدي قرابة الام لقيامهم مقامها ويعتبر فيهم قوة  
القرابة على قياس ما صرف في يد بالاب ولا تنصص  
عصبة في قرابة الام قال الامام السرخسي ليس استحقاق  
الثالثة والثالث ما يتغير بكثرة العدد في احد الجانبين  
وقلت في الاخر لان هذا الاستحقاق انها في المدلي  
به اعني الاب والام ولما اختلف فيها بالكلية والثلثة  
انتهى اذ علمت هذا فابويوسف رحمه الله تعالى يتسم  
ما اصاب كل فريق من فريق الاب والام على ايد ان فرهم

ومحمد في اولاد الاخوال والخالدة وان استوفت درجاتهم  
واخذ جبرائيلهم وكلت لم يتساوا في قوة القرابة ولم يكن  
البعض منهم ولد عصبة دون بعض سوا كان الكل ولد  
العصبة كتبت العم لابويين مع بنت العم لاب فان المال كله  
لبنت العم لابويين لقوة قرابتها ولم يكن فيهم ولد عصبة  
كتلاثة اولاد ثلاث عمات متفرقات فالمال كله لولد الامة  
من الابويين فان عدم فلولد الامة لاب فان عدم فلولد  
الامة لادم وكذا اولاد الاخوال والخالدة وان استوفوا في القرب  
واخذ جبرائيلهم وكان البعض ولد عصبة دون البعض  
كلت لم يتساوا في قوة القرابة بل كانت قرابة من كل يكن  
ولد العصبة اقوي من قرابة ولد العصبة كالبنت الامة لابويين  
وبنت العم لاب جميع المال في ظاهرا الوفاية عن ابي حنيفة  
لابني الامة لابويين ولا شئ في لبنت العم وان كانت ولد  
الوارث وهذا اقتباس على الخالدة من الاب فانها مع كونها  
ولد ذي الرحم اولى بالميراث لقوة القرابة من الخالدة لادم  
كونها ولد الوارث لان ترجيح سني علي اخرها هو في غيره  
فيه وهو قوة القرابة هنا اولى من الترجيح لمعني في غيره  
وهو الوفاية في المدلي به ونقل الملاحدة في انندي عن  
بعضهم بناء على الرواية الخالدة لظاهر الوفاية ان المال  
كله لبنت العم لاب لانها ولد عصبة كليلد الوفاية ثم ترجيح  
الاصل المرجح على فرع الاصل المرجح وقال ابن الكمال  
واختنا وعاد الدين في نصوله هذا المذهب متباينة  
لشمس الائمة السرخسي قال العلامة الفناوي وذكره  
شمس

والخالة فاذا اعتبرت فيها عدد فروعها صار كخاليين وخالتيين فروعها ستة فاذا انظرته بغيرها وبين الأبنين وقت قرابة الاب وجدتها منذ اخليين فالسنة ايضا هي جزسهرها فتصح هذه المسئلة من ثمانية عشر بالتفاق اي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لابني بنت الم منها ستة ولكل واحد من بني ابن المة ثلاثة ولكل واحد من ابني ابن الخال اثنان ولكل واحد من بني ابن الخال تسهرم واحد ومثال تعدد الفروع والجهات ما لومات عن ابني بنت عمه لاب وبني ابن عمه لاب هما ايض بنتا بنت عمر لاب وعن بنتي بنت خالة لامر ابني ابن خالة لامرهما ايض ابنا بنت خال لامرهم

الصورة من

عمه لام	عمه لاب	خاله لام	خاله لام
بنت	ابن	بنت	ابن
ابني	بنتي	ابني	بنتي

اصل هذه المسئلة ثلاثة ثلثاها لقرابة الاب وثلثها لقرابة الامر فعند ابني يوسف تقع مسيلتهم من ثلاثة فبنو لامه يعتبر عدد الجهات في الفروع فعنده عدد قرابة الاب اربعة لاث البنيني في هذه القرابة لارب بنات بنتا من جهة ابني المة وبنتا من جهة بنت الم كلنا تحت عدد الروس فنجعل هذه البنات الاربع كابني فلهم الكات عدد قرابة الاب اربعة والسهاات ثلثا اصل المسئلة لا يتقسمات عليهم بل هي متوافقات بالنصف فرد عدد الروس الى النصف اثنين ولقرابة الامر واحد ثلث الاصل وعدد هم اذا اعتبر

مع اعتبار عدد الجهات في الفروع ومحمد رحمه الله تعالى يتقسم ما اصاب كل قريب على اول بطن اختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول كما ضرب في الصنف الاول فلو مات شخص وترك ابن بنت عم لام وبنتي ابن عمه لام وترك ابني ابن خال لام وبنتي ابن خالة لاب بهذه الصور

عم لام	عمه لام	خال لام	حالة لاب
بنت	ابن	ابن	ابن
ابني	بنتي	ابني	بنتي

فاصل المسئلة ثلاثة وجزسهرها ستة بالتفاق اي يوسف ومحمد وذلك لان ابا يوسف يعتبر ابدان الفروع فعنده يسهم ثلثا الاصل وهو اثنان على قرابة الاب وهم ابن بنت الم وبنتا ابن المة وروسهم اربعة والاثناث يوافقانها بالنصف فرد هم الى نصفهم اثنين وانقسم الثلث وهو واحد على قرابة الام وهم اب ابن الخال وبنتا ابن الخال وروسهم ستة والواحد يابنها ثم انظر بين الاثنين وقت قرابة الاب وبين المسترروس قرابة الام تجد بينهما ثلثا فالسنة هي جزسهرها ومحمد رحمه الله تعالى يتقسم المال على اول بطن اختلف ويعتبر فيهم عدد الفروع فعنده يتقسم الثلثا على علي اعلد قرابة الاب وهم الم والممة فالم براسين والممة اذا اعتبر فيها عدد فروعها صار كاحتمى فروعها اربعة وثلثا اصل المسئلة اثنان يوافقانها بالنصف فرد هم الى نصفهم اثنين والثلث وهو واحد لقرابة الام وهم الخال والخالة



وقد قرابة الابن مدخله فاكنت بالاربعه واخرها في اصل  
المسيلة تبلغ اثني عشر فلو اريد الابن منها اثني عشر للمهر  
منها اربعة وهو طائفة على حد فخصه لبنتي بشة والبر  
الباقية من الثانية للعتني وهما طائفة ثم انظر الى من هو  
اسفل من العتني تجا ابنا كالبني وبنتا كبتني لا خذها  
العدد من فرعها فاختر الروس واجعل البنتي كالبني فاجمع  
كثلاثة بنيني والاربعه التي هي بضي العتني لا تستسم علي  
الثلاثة وتباينها فافتر الثلاثة على اهلها ويصير قرابة  
الام ثلث الاثني عشر اربعة الى ال من اثنان وهو طائفة  
براسه فنصيبه لابني بنته ودفع الاثني الاخيرين الى  
واجعلها طائفة ايضا ثم انظر الى اسفل الى التي تخد ابنا  
كالبني وبنتا كبتني وبعد الاختصار كما تقدم يكن المجموع  
كثلاثة بنيني والاربعه الثلاثة على الثلاثة ثم ان بين  
هذه الثلاثة والثلثة التي هي عدد فروع العتني ثمانية  
فاكتف باحدها واجعله جزء السهم واضربه في الاثني عشر  
يجعل ستة وثلاثون منها تضع بصحبي ثانيا وكل من له  
سبي من الاثني عشر اخذه مضر وباقي ثلثة فلبنتي بنت  
العم اربعة في ثلثة باثني عشر لكل واحدة ستة وللفروع  
المعتني اربعة في ثلثة باثني عشر لابني بنت العتني منها  
اربعة لكل واحد اثنان ولبنتي ابن العتني الاخرى ثمانية  
لكل واحدة اربعة فيحصل لكل واحد من هاتين البنتي  
عشرة اسهم ستة من جهة ابني امها واربعة من جهة اخر  
ابيهما ولقرابة الام من الاثني عشر اربعة اخرها في الثلاثة

الجهات في الفروع خمسة لان الاثني في هذا العريف عشرة اربعة  
بنين اثنان من قبل بنت الخال واثنان من قبل ابن الخال  
واحسب اختصاصا لبنتي بنت الخال ابنا واحدا فثلاثة تكون  
قرابة الام بمن خمسة بنين والواحد لا يستقيم على خمسة  
ثم انظر الى الاثني الذين هما وقف قرابة الاب والي هذه  
الخسة تجد انها متباينين فاضرب احدها في الاخر فيحصل عشرة  
هي جزء السهم اضربه في اصل المسيلة فيحصل ثلثة من  
تضع ثلثة هاتين هي لقرابة الاب عشرة منها لابني بنت  
العم لكل واحد خمسة وعشرة لبنتي ابن العتني ثمانية بنت  
بنت العم لكل واحد خمسة وثلثتها وهو عشرة لقرابة الام  
اثنان منها لبنتي بنت الخال لكل واحدة سهم وثمانية  
لابني ابن الخال الذين هما ابنا بنت الخال لكل واحد اربعة  
وعند محمد رحمه الله تضع هذه المسيلة ثمانية وثلاثون لانه  
يقيم المال على اول بطن وقع فيه الاختلاف ويعتبر فيه عدد  
الفروع والجهات فاذا اعتبرنا في العم عدد فروع صا رحمي واذا  
اعتبرنا في كل عتد فروعها صارت الواحدة كعتني فاختصر  
الروس وجعل الهات كعتني فحسب عدد قرابة الاب اربعة ثلثة  
اصل المسيلة لا ينقسم ان علي الاربعة ولكن بواقعها  
بالنصف فرد عدد سهمهم الي نصفه اثني واذا اعتبرنا  
في الخال عدد فروع صا رحمي واذا اعتبرنا في كل خال عدد  
فروعها صارت الواحدة كعتني وبها الاختصاص على ما مر  
تكون قرابة الام اربعة اضافة ثلثة المسيلة واحدة لا يستقيم  
عليها بل يباينها ويبين هذه الاربعة والاثني الذين لا يبين

فتتوقف الثلاثة كتر وخسة ولربعة علي بنيتي ابن العمة تستقيم  
عليها ثم تسهم للحال والحالة في المضروب تصير عشرة بينهما  
نصفين خمسة للخي بين بنيتي ابنه لا تستقيم عليهم ما تعرف  
الثان وخسة للخي لابني ولديها في البطن الثاني وفيه اثنان  
وبنات باعتماد عدد الفروع والخسة لا تستقيم علي الثلاثة  
فتتوقف والموقوف حكا اثنان وثلاثة بنين فاضرب احدي الثلاثة  
في الاثنين تبلغ ستة اضرب الستة في الثلاثة ثلثي المحفوظة  
تبلغ مائة وثمانيين فنحذفها ونضع وفيه وجه اخر فيص فيه من  
الاذانية تسعة اضعاف من كان له شيء من الثلاثة يعني في  
الستة المضروبة لا قسم الحاصل علي الفروع تستقيم الدرقام ثم  
اذا لم يوجد من اولاد اعمام الميت وعملاته واخوانه وخالاته  
احد صرف المال عمات الاء وعملات الاء مهات واخوانهم فاجب  
اخوان الاء ولاء مهات وخالاتهم واعمال الاء ولاء واعم  
الاء مهات كلهم اي اعمام الاء مهات لادب ولام اولاد فقط ولام  
فقط واولاد وهو لاء ولاف بعد وافي المذكور ووث من عملات  
الاء ولاء عطف عليهم بالملوكمة اب اب الاء وخال اب اب  
الام او بعد اولاد المذكورين بالسقوط لابين ابن بنت عمه  
الاب فان انزاد واحد منهم اخذ المال كله لعدم المراجع ويقيم  
الاقرب في كل صنف من صنوف ذوي الارحام السابقه وهذا  
الصنف الذي نحن فيه ايضا فحة الاب ترجح علي حالة ام الام  
لقرن الاولى وان اختلف حيز قرابتهم فاللغات لقرن الاولاد  
والثالث لقرن الاء فلو ماتت وفترت عمه ابيه وخاله وترك  
ايضا عم امه وخالتها بهذه الصفة مرقمة ه

يجعل لهم اثناعشر اضع لكل واحد من ابني بنت الخال خمسة ثلاثة  
من جهة ابي امه واثنان من جهة ام ابيه وبنيتي بنت الخال  
الاخري اثنان لكل واحد وسهم ولو ترك ابني عم لاب وبنيتي  
بنته وبها ايضا بنت ابن عم لاب وترك ابن خال لاد وبها ايضا  
بنت خالة لاد وترك ابني خالة لاد بهذه الصفة  

عم لاب	عم لاب	خال لاب	خال لاب
بنت	ابن	ابن	ابنت
ابني	بنيتي	بنيتي	ابن

فخذ ابي يوسف ثلثا المال لقرن الاء يقسم علي ابدان  
فروع العم والعمة نصفه للبنيتي لانهما لاربع بنات باعتماد  
الجهات والثلث لقرابة الام بين ابني ان فروع الخال والخاله  
نصفه لابني ونصفه للبنيتي لانهما في التقدير اربع بنات  
وتنقسم اثني عشر وعند محمد يقسم ثلثا المال بين العم والعمة  
اخاسا باعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول فيقدر العم  
اربعة اعمام بعد الفروع والعمة ثلثين بعد فروعها ويقدر  
الحال اثني والخاله اربعة بعد الفروع فيكون اثني تقدر  
وبين الحقيقيين والتقدير بين موافقة بالنصف فنصفرها  
اثنان فنلثها لا يستقيم علي خمسة والثلث لا يستقيم علي  
الاثنين فتضرب الاثنين في خمسة ثم المشرقة في الاصل وهو  
ثلاثة تبلغ ثلثي ثلثي فاختطه ثم اضرب سهمي العم في العشرة  
المضروبة تبلغ عشرين بينها اخاسا باعتبار اخاسه ستة عشر  
لعم اقرنها الي ابني بنته وبنيتي ابنه اثلثا لا يستقيم عليه  
فتوقف

بنی عبد  
بنی عبد  
بنی عبد  
بنی عبد  
بنی عبد  
بنی عبد

ايف ويضع نصيب كل واحد منهم لبنته فلبنت عمه اب الاب ثمانية  
 ولبنت خاله اب الاب اربعة ولبنت عم ام الاب اربعة ولبنت  
 خاله ام الاب اثناث ولبنت عم اب الدهر اربعة ولبنت خاله  
 اب الدهر اثناث ولبنت عمه ام الام اثناث ولبنت خاله ام  
 الام واحد واثناستون واي صنف من صنف ذوي الارحام  
 المسماة في درجة واتخذت الجهة كلبنت بنت الابن وابن  
 بنت البنت فذو ولد الوارث يعني فيعطى لبنت بنت  
 الابن لانها ولدا الوارث ولا سكي لابن بنت البنت وقد  
 اختلف في ترجيح ولد الوارث في الصنف الثاني وقد تقدم  
 ذلك واماني الصنف الثالث فيقدم ولد العاصب ان استوت  
 درجاتهم فهو المراد بالوارث ثم ولا يمتا في في الرابع نعمه  
 يمتير في اولادهم تقديم الاقرب ثم الاقوي ثم ولد العصبة  
 عند اتجا حيز الترابية فلو اختلفت قرايتهم واستوت درجاتهم  
 كما لو ترك ارباب ام الاب واب ام ام الاب وترك اب ام ام  
 الام وهذا في الصنف الثاني اومات وخلف عمه لا يورث  
 وخاله ام اومات وخلفه خاله لا يورثي وعمه ام وهذا في  
 الصنف الرابع ويبتا في مخوفك في اولاد الصنف الرابع ولا

عند خيال  
ابن  
عنه خالة  
التي ولع الدم اثبات خيالها  
لوعة الاب منها اربعة وخالفه

بنت عمه وبنت خالته بهذه الصورة مية

فالحكم في هذه المسئلة كما لا يخفى

بني بنيان و تقو محبت مند و

[illegible]

الاب هو لينته وما كان له الام فهو لينته وما كان له الن

لأنهم يؤمنون بها ثم ينتقل هذا إلى أعضاء أخرى عامة أبوي الأبوي

لميت وخوذة وهما معني قول انك وان بعد واترا الى اولادهم

هكذا الى الابد يتناهى كما في العصابات كما خلف عمه ان ابيه

خال ابایبیه و عیمراسه و خالتا اسه و خلف الغفر عراب

وخاله ابامد وعمة اماد وخال اماد بنده الصورة

---

3

79

خالد بن خالد، خالد بن خالد

هذه المسئلة من رسم وعشر من صفها إلى الألف والبلانها

شدة عطف لعمه أو الدم شديداً، فلهذا كان أبو الدرداء يلقب بالعم

اربعه وثلثه اولا، اثبات

المعشرين وهي تسعة تليها الام اربعة، ثم النيران الام

لأن ولعته أم الدم النافذ والخلل أم الدم واحد ولم يتكلم

البركة

يتأتى أصلا في الصنف الأول ولا في الثالث فتنبه فلقرآنه الأد  
الكلمات ولقرآن الأم الثالث وقد تقدم أيضا ذلك التقدير  
فيها هناك مبسوطا ويجوز الاستدراك استواء درجاتهم  
ولم يكن فيهم ولد الوارث وكانوا لهم بدلو برارث فأت  
اتتمت صفة الأصول في الذكورة والأنثوية كما لو مات  
وترك ابن بنت وابن بنت الابن وترك ابن بنت  
الابنة وبنت بنت الابن اعتبر إبدان الفروع اتفاقا ويشتم  
إلى اليمين للذكور مثل خط الأنثيين وإن كانوا ذكورا فقط  
أولانا فقط قسم بينهم بالسوية وهذه الأغايات في الصنف  
الأول فقط وما الصنف الثاني فتعتبر صفة من بدلي به  
فيعتبر فيه الاختلاف اتفاقا وأما إذا اختلفت الفروع  
والأصول كبنات ابن بنت وابن بنت بنت اعتبر محمد بن  
ذلك الأصول وقسم محمد بن أمه تعالى المال على أول  
بطن اختلف بالذكورة والأنثوية وهو أي أول بطن اختلف  
بالذكورة والأنثوية هنا أي في المسئلة التي ذكرها المات  
البطن الثاني وهو أي البطن الثاني ابن بنت وبنت بنت  
محمد رحمه الله تعالى اعتبر صفة الأصول في البطن الثاني  
في مسيلتنا قسم محمد بن أمه تعالى لذلك عليهم المال ثلاثة  
وأعطى كل من الفروع نصيب أصله فحينئذ يكون ثلثاه  
لبنت ابن البنت لأن ذلك نصيب أبيها قد انتقل وثلثه  
لابن بنت البنت لأنه نصيب أمه فانتقل إليه وتماثل في السرا  
ويشترطها وقد قد منحت كل صنف ما ينبغي عن طاعة السراجية  
ويشترطها أي أبو يوسف والحسن ابن زياد ولم يتقدم في كلام  
الشر

الشراح مرجع الضمير وهو في كلام سراج الدين راجع إلى من ذكرنا  
الأن أن ذكر الحسن في كلامه مقترض فان مذهبه مذهب أهل الشرا  
ويذهب أبو يوسف مذهب أهل القراية اعتبر الفروع فقط  
يعني بله نظر إلى أصولهم كقول محمد بن بشر الروايات عن  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى في جميع ذوى الأرحام وعليه القوي  
كذا في شرح السراجية لمصنفها وفي الملتقى ويقول محمد بن  
وقدمنا أن الأسبجاء في المبسوط قال قول أبي يوسف  
أصح لأنه أسهل وشايع بخاري أخذ ويقول أبي يوسف  
وعمل أئمة خوارجهم عليه مسيلت عن من ترك بنت شقيقة  
أي بنت أخ لبيبه وأمه وترك أيضا ابن شقيقة ولبن شقيقة  
أي أخذ الشقيقة كيف تقسم التركة فاجبت بناء على قول  
محمد بأنهم أي الفرضية قد شرطوا أعد الفروع في الأصول فحينئذ  
تصير الشقيقة كشقيقتين لتعد فرعها فيقسم المال  
بينهم نصفين لأن الاختلاف وقع في الشقيق والشقيقة  
وكنى المالان الشقيقة باعتبار فرع وعمرها منزلة من الشقيقتين  
ساوت الشقيقة ثم ينقسم نصف الشقيقة بين أولادها  
أولادنا فاصل مسيلتهم من اثنين واحد منها لبنت الشقيق  
واحد لأولاد الشقيقة وروى سراج ثلاثة ولا يستقيم الواحد  
عليهم ضربا الثلاثة في الاثنين لأن ستة فضرِب الواحد  
الذي كان لبنت الشقيقة في الثلاثة كانت ثلاثة ففناها  
إلى بنت الشقيق وضربا الواحد الذي كان لأولاد الشقيقة  
في الثلاثة حصلت ثلاثة ففناها لأن ابن الشقيقة واحدة  
لبنت الشقيقة وأما على قول أبي يوسف فلا يستقيم جواب

جعل عيسى السابى اعطى كل وارث باليتين ووقف الاشكر  
 قبة قال الشيخ الرهقى صورته اخوان اخوتها واغزنا  
 ان احدها تآخر موته بان شاهنا سبت احدها بالموت  
 ولكن لم نعلم عينه وخلف كل تسعين دينارا وكان لكل منهما  
 ام وبنت وزوجه اعطيت الام سدس خمسة عشر والبنت  
 نصفه وذلك خمسة واربعون وللزوجة الثمن احد عشر  
 وزوج والباقي نصيب الاخ يوقف حتى يتبين السابق على  
 القيمين لاننا لم نثبت تآخر موته حتى نعلمه ولا والا  
 حتى نحسبه الميراث ونعمل بالثاني كذلك ويبقى الموقوفون  
 ما له باحتي يبين او يصطلح اي يصطلح الورثة فيقسم  
 ما اصطالحوا عليه بتراضهم شرح جمع قلت واقره المضمين  
 المنع كفى نقل شيخنا عن ضؤ السراج مغز الجمد انه لو مات  
 احدها أي او لا قال الشيخ الرجعي كانها سقطت من اللاتب  
 وعبارة الرملي اقول في ضؤ السراج بعد ان ذكر سبيل الرجعي  
 والخرقي والمخلفي فيها قال اصح الله شانه وعلى هذا  
 الخلافا اذا علم ان احدها ماتا ولا ولم يدر بينهما هو  
 يجعل كما نهما تاما تحقق التعارض بينهما وذكر محمد  
 رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب على هذا الاختلاف  
 انظر قال الحد الرملي وهو مخالف لما هنا فالتا من عند النسوي  
 انتهى كلام الرملي وقول الخارج وهو مخالف للمصري من  
 توقيف المشكوك فيه فتدبروا الم يعلم ترتيبهم ينسبهم  
 حال كل واحد منهم على وريثته الاجبا ولا يورث بعض الامور  
 من بعض اذا توارث بالثبات في سبب الاستحقاق وهو

الخارج لانه يعتبر ايدان النوع ويجعل المذكور مثل حفظ الاشياء  
 لاستوائهم في الدرجة والقوة ونفع المسئلة عند من ائتمنه  
 سهرات الابن السقيمة والحل واحدة من البنات سرهم  
 والله تعالى اعلم فصل في الفرقي جمع غريب  
 فيل بمعنى مضموله كالقتلي فانه جمع قتل بمعنى يقتول  
 والمواد من الفرقي من استولى عليهم الفرقي في الماد فاحاله  
 واحدة والخرقي جمع حريق بمعنى محروق وغيرهم اي كالمهدي  
 وهي الطائفة التي انهدم عليهم الجدار ونكسوا تحتها فزان  
 واحد بلا تقدم احدهم عن الآخر وكذلك القتلي الذي  
 قتلوا في مركب لم يعلم السابق منهم وقال السيد اجد ومن  
 تستتراني بلا فائدة وكانوا متساويين في السن بحيث  
 يورث بعضهم من بعض لولا هذا التثنت فحكم القاضي  
 بموتهم ولا توارث بين الفرقي والخرقي ومن غاب عنهم  
 ذكرنا اذا علم اي يتيقن ببينة ترتيب الموتى على القيمين  
 ولم يلتمس الحال فبرث عند التيقن المتأخر من المتقدمين  
 موتا واعلم ان الفرقي وغيرهم لهم احوال خمسة الاول ان  
 يعلم السابق منهم على اليقين والامر حينئذ واضح اذا برث  
 الاصح من السابق على الترتيب والثاني ان يعلم السابق  
 على التيقن ولا يلتمس ثم يتوقف الارث الي ان يتيقن  
 او يصطلح الورثة لاد التذكري غير ما يورث منه والثالث  
 ان يعلم السابق لاد على التيقن والرابع موت الجميع مساو  
 الخامس ان لا يعلم السابق من المعينة ففي هذه الصور الثلاث  
 لا يورث بعضهم من بعض فلو علم موت احدا ولا قبل الاخر يكن

من صاحبه فانه لا يريته كيبلا بل من ان يورث كل واحد من مال  
 نفسه وبه اخذ ابن ابي ليبي والوجه في ذلك ان سبب استحقاق  
 كل واحد منهم ميراث صاحبه هو جبايته بموت صاحبه  
 وقد علمت جبايته بتقينا فوجب التمسك به وبسبب الحرمان  
 موته قبله او معه وذلك مشكوك فيه فلا يثبت الحرمان  
 بالشك الا في موضع الضرورة وهو ما ورثه كل واحد منهم  
 من صاحبه والثابت بالضرورة لا يبعد وموضع الضرورة  
 وقد تقدم دليل مذهب المختار فروع رجل وابنه غرقا  
 في البحر والكل واحد منهما ابن ومال كل واحد منهما مستائية  
 درهم بهذه الصورة رجل ٥ ابن ٥  
 فنفس العامة مال كل المستائية ٥ لرسمانية ٥  
 واحد منهما الورثة الا ابن ٥ ابن الابن ٥  
 حيا اعني مال الرجل الابن اربعماية ٥ ثمانية ٥  
 ومال ابيه الابن وعد علي وابن مسمود سدس مال  
 الابن لابييه والباقي وهو خمسمية درهم لابنه ونصف مال  
 الابن لابنه الذي مات معه فالسوس الذي اخذ الاب  
 من ابنه يعطى لابنه الحي فصار له اربعماية درهم ولابن  
 الابن ثمانية درهم وعلي هذا الوكان للرجل امرأة مع  
 ابنه الحي ولا ابنه امرأة مع ابنه ايض تقسم تركته الا ان يني  
 برفجته وابنه الحي للزوجة الثمن والباقي للابن وتركته  
 الابن كذلك ان لم تكن زوجة الاب او لابن وان كانت  
 اما لرفلها السدس ايض والا فالباقي للابن بعد الثمن  
 وعلي قولها تقسم تركته الاب للزوجة الثمن والباقي بين

كونه حيا لم يموت الاخر فانه غير معلوم يقينا ومال يثبت باليب  
 لم يثبت الاستحقاق الا لا تصور لثبوته بالثبوت وبما انه اب  
 السبب ما هنا ان السبب ~~ما هنا~~ يقاوم حيا لم يموت موريه  
 وهو لا يعلم يقينا وانما يعرف ذلك بطريق الظاهر والاستحباب  
 لان ما غرق ثبوته فالظاهر بقاء وهذا البتة عدم الدليل  
 المزيل لوجود الدليل المبقى فيعتبر به في بقاء ما كان لابي  
 اثبات ما يكن واستحقاقه كما في حياة المفقود فانه تجعل  
 ثابتة في حق ما له حتى لا يورث منه احد ولا تجعل ثابتة  
 في استحقاقه عن موريته لانه حينئذ يكون حجة ملزمة  
 وليس فليس ولا فانا لم ننتفيق سبقت احد الامرين علي  
 الاخر فجعلها لانهما تاما معا من حيث الحكم قياسا علي  
 فلاح الاختي وقفا ولم يدر الاول من المتقدم جعللا  
 كانها وقفا فيفسد الحكمان وقد روي خارجة بن  
 زيد بن ثابت عن ابيه انه قال امرني ابو بكر الصديق  
 رضي الله عنه بتوريث اهل البهامة فوريثت الاحياء من الامرا  
 ولم اورث الاموات بعضهم من بعض وامرني عمر رضي الله  
 عنه بتوريث اهل طاعون عواس وكان القليلة تمتوت  
 باصرها فوريثت الاجام من الاموات ولم اورث بعضهم من  
 بعض وهكذا انتقل عن علي رضي الله عنه في قتلي حرب الجمل  
 وصفيين وهو قول زيد بن ثابت وبه قال مالك في الموطن  
 وهو مذهب الثاقبي ونقل في السراجية عن علي وابن  
 مسمود رضي الله عنهما في احدي الروايتين عنهما ان يورث  
 بعض تلك الاموات من بعض الاما ورث كل واحد منهم



منها فيعطي لام كل واحد منها سدس ماله وهو خمسة عشر ولبنت كل منهما النصف وهو خمسة واربعون ولولاه ما بقي وهو ثلاثون وعلي احدى الروايتين عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما يعتبر بموت الاكبر والا فبموت فلان السدس ولبنت النصف وللاصغر ما بقي ثم يعتبر بموت الاصغر فيقسم ماله كذلك فتدني من مال كل منهما ثلاثون وهو ما ورثت كل منهما من صاحبه فلان من ذلك الباقي السدس ولبنت النصف والباقي للمولى لان كل واحد منهم لا يرث من صاحبه ما ورثت صاحبه منه فتدني الجميع للام عشر ولبنت كل منهما ستون والمولى عشرة بالعصبة والاكبر يرث من قريبه الكافر بالنسب فرضا وعصوبة ورثا وكذا لو كان الوارث ذارح منه مع فتدنيها للزوجة والعصبات ويرث الكافر ايضا من عصبة بالسب كالسليم اي يجري عليه احكام ميراث المسلمين اذا توافروا بينا ولو اجتمع له قرابتان كالوليك مجوسي أمه فجاءتها بنتان فان هذه البنت اخته من امه وبنته وهذه القرأتان لو تفرقتا في شخصين تحب احدهما الاخر لسقوط الاخت لادم وجود البنت فان ابي الكافر يرث بالحاجب وهي البنتية في المثال المذكور لا بالاختية وان لم يحجب احدهما اي احد القرأتين الاخر كالوليك مجوسي بنته فولدت منه فان هذه المرأة ام هذا المولود واخته من ابيه فانها ترث من المولود بالقرابة عندنا فلها من حيث انها امه الثلث ومن حيث انها اخته النصف كما تقدمناه

الدين الحبي والميت نصفان فاصاب الميت سبعة دنانير وتركه الابن تقسم للزوجة الثلث وللأب السدس وللزوجة الابن كانت اما الابن الميت السدس ايضا والباقي لابن الابن والابن وما اصاب الاب من تركه ابيه وهو دينار وثلاثا دينا تقسم بين ورثته سوي ابن الميت وما اصاب الميت من تركه ابيه يقسم بين ورثته سوي الاب الميت ومنها اخوان فرقا وخلف كل واحد منها المولى المقتق وخلف احدى الف درهم والاخر الف درهم متلافق قول الجور مال كل واحد منها لولاه وفي قولهما مال كل واحد منهما للمولى اخذ لانه يجعل كل اذ مات اولافصا ليراثه ثم من اخيه انتقل الي مولاه فان ترك كل واحد منها بنتا ومعتقا ففي قول الجور مال كل واحد منها بين بنته ومولاه نصفين وعند الجور مال كل صاحب الدرهم مات اولافنصف ماله لبنته ونصفه لاخته وذلك تخميا ثم تكون هذه الخمسة لالا حيا من ورثة اخيه نصفها لبنته وذلك ما يتان وخمسون درهم والباقي ما يتان وخمسون درهم ايضا لولاه ثم تقول ان صاحب الدنانير في مال نفسه مات قبل صاحب الدرهم فليبتغيه النصف والنصف الباقي لاخته صاحب الدرهم كالذي في هذه الخمسة مات بعد اخيه فلينته نصفها وهو ما يتان وخمسون واصل مولاه مثل ذلك ومنها اخوان اكبر واصغر فرقا وترث كل واحد منها اما بنتا ومولى وترث كل واحد منها تسعين دينا وانفقدنا يقسم مال كل منها

يورث من جهة انه اخ لام فيكون صاحب فرض وكذا الـ  
 يورث الام جهة الا فيكون ولثو لم الى امه وارثه  
 لامه فرضا وارثا لم توجد فلذوي الاحكامه من جهتها  
 وقد مر في العصبية ان ولد الزنا يورث من تولده ميراث  
 اخ لام وولد الملاءنة يورث من تولده ميراث اخ لابي  
 وتقدم الكلام ثم مستوفي ووقف للحمل عند ابي حنيفة  
 نصيب اربعة بنين واربع بنات ايها اكثر ويمضي بقيمة  
 الورثة اقل الانصبا وهي رواية ابن المبارك عن الامام  
 وبه قال مالك والشافعي لانه قوي عن شريك انه قال  
 رايت بالكتوفة لابي اسما عيل اربع بنين من بطن واحد  
 واتحاد البطن ان لا يكون بين الولدين ستة اشهر فصاعدا  
 ولم ينقل ان امراة ولدت اكثر من اربعة وفي رواية عن  
 ابي حنيفة انه يوقف للحمل نصيب ابني او ابنتين ايها  
 اكثر وهي احدي الروايتين عن ابي يوسف وراه هشام  
 ووجهه ان ولادة اربع بنين من بطن واحد انما يكون  
 ولا ينبغي الحكم علي النادر وانما ينبغي علي ما يكون في العادة  
 وهو ولادة اثنين من بطن واختار الماتن ان يوقف  
 للحمل خطا اب واحد او بنت واحدة ايها لان اكثر وضع  
 له فايها مبتدأ وجره محذوف ولا يجعل بدل من خطا لما  
 بل من عليه من جعل اسم الاستقراء حشوا وهذا قول  
 ابي يوسف وطاه النصارى عنه وقال بعض شراح السراجية  
 وهو الاصح وعليه الفتوي لانه الغالب يعني ان النادر  
 لا يعارض الظاهر والام الغالب ان المرأة لا تلد في بطن

قبيل المسئلة المشتركة المذكورة متنا وشرحت قبيل باب العلل  
 وقد منها في موانع الارث بالتفصيل التام وذكر ان فيها قد مر  
 ان عند الشافعي يورث باقوي المصته ولا يرثون بالكمه  
 مستحقة عندهم اي يستحلونها كزوج محوسبي امه او بنته  
 او اخته او ذات رحم محرمة لان النكاح النافذ لا يورث  
 التوارث بين المسلمين فلا يوجب بين المحوسب لدا في الجوز  
 تقدروا في النكاح ان كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح  
 بين اهل الكفر وكل نكاح حرم بين المسلمين لعقد شرطه  
 كعدم شهود يجوز في حشرهم اذا اعتقدوه عند الامام ويورث  
 عليه بعد الاسلام وكل نكاح حرم عند المسلمين لحنة الحمل  
 كما يربيع جازنا وقال شيخ العراق لا بل فاسد الاول  
 اصح وعليه فتجب النفقة وعقد قاذفه واجموا انهم لا  
 يتوارثون لان الارث منت باللفظ على خلاف القياس  
 في النكاح الصحيح مطلقا فيقتصر عليه انه قال ابي صاحب  
 الجوهرة وكل نكاح لو اسلما يترأ عليه كالنكاح الحاصل  
 بلا شهود او عدة لا فريتوارثان به وهذا لا ينافيه  
 ما تقدم في النكاح فان النكاح المانع من التوارث ما لا ينافيه  
 لعقد الاهلية والحلية لا كل فاسد نعم النكاح النافذ  
 في المسلمين يمنع التوارث وما لا يترأ عليه بعد اسلامها  
 فلا يتوارثان به اه وصح في الظاهر بتورث ولوا الزنا  
 وولد اللعان بجهة الام فقط لما تقدمنا في العصبية  
 انه اي كل واحد منها الاب لهي فلو كانت له اخ من امه  
 من النكاح او من الزنا يني باسمه لا يكون عصبة له واذا

يورث



العلامه بسط المارديني في شرح النصول بلقنا في ستة نيف  
وتلدين ولما غاب ان امرأه بارض الطباذ من القاهرة  
وصفت كيسي فيه سبعة عشر ولدا وما تن في يومهم وحكي  
الفاضي حنين رحمه الله تعالى ان واحدا من السلاطين ينفذ  
كانت له امرأة تلد الاناث فنجلت مرة فقال لها ان ولدت  
انثى لاقتلك ففرغت فتخرجت الي امه فقالي فولدت ابني  
ذكر الكل واحد منهم مثل الاصع فكبوا وركبوا فرسانا بحسب  
في سوق بعد اكد ان العذاب النابض ويكفون ابني يطالب  
الورثة باخذ الكفيل منهم احتيا لا على قول ابي يوسف وله  
الحصاف عنه فانها رجا ولدت اكثر من واحد فيستحق الرجوع  
علي الورثة ولم يذكر ان ارج هنا شروط استحقاق الحمل للارث  
اكتنا بما مر في باب قبوت النسب وصلة الجنازة وفي فتاوي  
اهل سمرقند ان الولادة ان كانت قريبة توقفت النسبة لان  
الحمل اذ لم يجلت رجا لفت لظهور الحمل علي خلاف ما قد ركن  
كانت بعيدة لم توقف اذ فيه اضرار بما في الورثة وقد اس  
البعد والقرب مفوض الي راي الحاكم وفي وفتات الناطقي  
انه تقسم التركة ولا يميز نصيب الحمل اذ لا يعلم ان في بطنها  
جلدا ولا فانات ولدت تنتسب القسمة وفي النوازل لوترك  
ابني وامرأة فادعت انها حامل قال ابو جعفر تعرض الملة  
علي ثقة او امرأتين حتي يمس جنينها فان لم يوقف علي  
شي من علاماته الحمل تسم ميراثه وان وقف علي شيء  
منها يوقف نصيب ابني اذ اعطيت هذا فاعلم بان سائر  
الورثة مع الحمل لا يجلو حالهم ما ان يكون الورثة معدومين

واحد اكثر من واحد والحكم يبي علي الغالب ما لم يعلم خلافه  
واذا عرفنا هذا فنقول لو ترك ابنا وام ولد حاملا فعلي ربه  
ابن الميراث انما يدفع الي الابن خمس المال فلان الحمل اربعة  
بني وعلي رواية الليث يدفع البدرج المال وعلي رواية  
هشام ثلثه المال وعلي رواية الحفاف نصفه كذا وجدته في  
بعض شرح السراجية وقد حكى عن الامام الشافعي رحمه  
الله تعالى انه قال رايت في بعض البوادي شيخا ذا هيبه  
فجئت لاستقيد منه فاذا بخمسة كرهولجا واقتبلوا راسه  
ودخلوا ابنا ثم خمسة شباب فموا كذلك ثم خمسة فخطب  
ثم خمسة احدثت فسالتهم فقال كلهم اولادي وكل خمسة  
منهم في بطني وامهم واحدة فيجيبون كل يوم ويسلمون علي  
وينزرونها وخمسة اخري في المهد ويقال ان امرأة ولدت  
واثني عشر في بطني واحد فرفع امرها للسلطان فظلمها واراد  
ثم رددها عليها الا واحد ولم تلم بمعني خرجت من القصر  
فعلت به فصاحت صيحة اخرج منها حيطان القصر فقبل لها  
اليس كك في هؤلاء الاحد عشر كفانية فتالت ما صحت وانما  
صاحت الاحتشاش التي فيها ربي وقال المارديني اخبرني  
رجل وروى علي من اليمن وكان من اهل الفضل والدين ان  
امراة باجعت وضعت جلدا لا كركس فظن ان الاولاد فيه  
فالتي في الطريق فلما طلعت عليه الخمس حي وتحرك فشق  
فخرج منه سبعة اولاد وكورعا فتولوا جميعا ولا نوا خلفا  
سويا الا انه كان في اعضا يرم قصر فصار علي رجل منهم  
فصرعي فكننت اعين باليمن فانه صرعتك سبع رجل وقا لـ

للبعض فيأخذ ذلك والباقي مقسوم بين الورثة فيعطى لكل واحد من الورثة ما كان موقوفاً من نصيبه كالزكوة ابوين وبنات وزوجة حبلى فان المسئلة من اربعة وعشرين ابوين فبها ثمانية وستين للابوين وذلك الجميع لان فيها ثمانية وستين للابوين وذلك الجميع احد عشر وبنيت ثلاثة عشر وهي للبنات مع الكل الذكر والذا قال ان فرض الكل ذكراً فان تورثت الكل بأربعة من البنين صاروا مع البنات الموجودة تسعة فتعديرا عصبه ويقول المسئلة المذكورة تسعة وعشرين ان فرضت الكل انثى لان البنات ثلثي يعني وهي ستة وعشرين اربعة وعشرين وللاب اربعة وللام مثلهما وللزوجة ثمن اربعة وعشرين ومجموع هذه السهام سبعة وعشرون وبعين عدي يصحح المسيلتين اعني اربعة وعشرين وسبعة وعشرين ثلث فقط بالثلاث لان الثلاث تقينها ما فاذا ضربنا وقف احدها في جميع الاخر صار الى اصل ما ثلثي وستة عشر وكان للمرأة ثلاثة في مسئلة الذكورة ضربتها في ثلث مسئلة الانثى ثلاثة في مسئلة الذكورة ضربتها في ثلث لها في مسئلة الانثى وهي تسعة تبلغ سبعة وعشرين وكان لها في مسئلة الانثى ثلاثة ضربتها في ثلث مسئلة الذكورة وهو ثمانية تبلغ اربعة وعشرين فاذا دفع الاربعة والعشرين الى الزوجة وزادت ثلاثة اسهم من سبعة وعشرين فتوقف وكان لكل واحد من الابوين اربعة من المسيلتين ضربت الاربعة مرة في التسعة تبلغ ستة وثلاثين ومرة في الثمانية تبلغ اثني وثلاثين فاذا دفع الى كل واحد منها اثني وثلاثين وثلاثين الفاضل بين صاحبها وذلك اربعة من اسهم الادب و

لا يتغير فرضه به او عن يتغير فرضه به ولا يخلوا اما ان يكون عن يسقط به في بعض الاحوال او عن لا يسقط فان كان عن لا يتغير فرضه به فانه يعطى فرضه حتي لو ترك امرأه املا وجمدة فلجمدة السدس وكذا لو ترك ابنا وامراة حالدا فانه يعطى لها الثمن لعدم تغير فرضها به وان كان عن يسقط به كالزكوة زوجة حالدا واملا وعما فانه لا يعطى للاخ والم شبي لاحتمال كون الكل ابنا ولا يعطى من يترك بالكل الا التقدر المتيقن لان التورث في موضع الشك لا يجوز ويجوز ان توقف القسمة وان كان عن يتغير فرضه به فالمتيقن له اقل النصيب فلا يعطى الا ذلك احتياطاً نظراً لاصل فيصح مسائل الحل ان تصح المسئلة على تقديرين علي تقدير ان الحل ذكوري وعلي تقدير ان انثى ثم انظر بين المسيلتين اعني تصح مسائل الذكورة وتصح مسئلة الانثى فان توافقا التصحيحان فاضرب وقف احدهما فتخرج الاخر وان تباينا فاضرب كل احدهما في جميع الاخر فالبلغ تصحح المسئلة ثم اضرب من كان له شبي من مسائل ذكورية فحب مسئلة انثى فانه وفي فقرها ومن مسئلة انثى في مسئلة ذكورية في المباينة او في فقرها في الموافقة ثم انظر بين الحاصلين من الضرب ايها اقل يعطى لذلك الورثة لان المتيقن له اقل النصيبين والفضل الذي بينهما موقوف من نصيب ذلك الورثة لانه اشتد ان المستحق للورثة الحمل فيوقوف الي ان يزول الاشتباه فاذا ظهر الحل فان كان مستحقا لجميع الموقوفين فيها ونعمت وان كان مستحقا للبعض

عشر التي أخذتها البنت حتى يبلغ ما به وسبعة عشر ويقسم  
 هذا المبلغ بين الاولاد للذكور مثل حظ الانثيين وهذا ان  
 صح عليهم والا فصح المسئلة بما عرفت غير مزرعة وان ولد  
 ولدا ذكرًا وانثى فالإل على قياس ما اذا ولدت ذكرا لالا  
 يجزي وان ولدت ولدا ميئا فيعطى للمرأة والابوين ما كان  
 موقوفاً من نصيبهم وللبنات يعطى الى تمام النصف خمسة  
 وتسعين سهماً لان حقها ما به وتمانية وقد أخذت ثلاثة  
 عشر فيبقى من حقها خمسة وتسعون سهماً فيكمل حقها الى  
 من المائة والاربعة فكميل النصف للاب وهو تسعة  
 فأن للاب مع البنت الغرض والعصوبة جميعاً قلت هذا  
 على كون الحمل من الميت المورث والا اي ان لم يكن الحمل  
 من الميت بل من غيره فتنكح كثيرة اي فلا يختص بهذا المثال  
 بل امثله كثيرة والمثل بضم الميم والمثلثة جمع مثال  
 وعبارته تفهم انه ان كان الحمل من الميت تختص بالثالث الذي  
 ذكره وليس كذلك كما لو ترك زوجاً وما حبلى المسئلة  
 من ستة الاجتماع النصف والثالث والاربع انها حبلى من  
 ابيه فيكون الحمل شقيقاً او شقيقة لها او كانت حبلى  
 من غير ابيه فيكون الحمل اخالاً لها او اخناً لها فلا ترجع  
 النصف وذلك ثلاثة وثلاثون الثلث بنا على ان حملها واحد لا  
 متعدد والافلو فرضناه متعدداً لانا اخوة او اخوات  
 متعددين ومعهم ليس للام السدس والحمل ان قدر ذكر  
 السدس لانه عصبة والعصبة لا يستحق الا ما بقي بعد فرض  
 ذوي الغرض وعلى تقدير كونه لا عول في المسئلة فيقدر

واربعة من سهم الام فرضا جميع الموقوف احد عشر سهماً  
 يعطى للبنت ثلاثة عشر لان الموقوف في حقها نصيب اربعة  
 بنين فخذ ابي حنيفة رحمه الله تعالى واذا كان البنون  
 اربعة فنصيبها سهم واربعة اسباع سهم لان الباقي لم  
 كان ثلاثة عشر فاذا قسمت على رؤسهم وهم تسعة باعتبار  
 بسط البنين فيخرج لها في القسمة سهم واربعة اسباع  
 سهم فاذا ضربت ذلك في ثلث مسئلة الانثوية وهي  
 نصيب ثلاث عشرة فهي لها والباقي وهو ما به وخمسة  
 عشر توقف لان الحمل لما حملت في نصيب البنات ست عشرة  
 تقرب في ثلث مسئلة الذكورة وهي ثمانية تبلغ ما به  
 وتمانية وعشرين وقد أخذت البنت منها ثلاثة عشر  
 فيبقي الباقي ما به وخمسة عشر فان ولدت بنتاً واحدة  
 او اكثر فجميع الموقوف للبنات لانه ظهران الموقوف حقها  
 فنضم سهم البنت الثلاثة عشر التي أخذتها الى الموقوف  
 فيقسم الجميع وهو الما به والثمانية والعشرون بينهن  
 على السوية وان ولدت ابناً واحداً او اكثر فيعطى المرأة  
 والابوين ما كان موقوفاً من نصيبهم يعطى للمرأة الثلاثة  
 التي وقفه من نصيبها من مسئلة الذكورة فتقبل لها حصة  
 اكثر النصيبين وهو سبعة وعشرون ويعطى كل واحد من  
 الابوين الاربعة الموصولة الموقوفة من نصيب كل واحد  
 منها من مسئلة الذكورة فيتم لكل منها اكثر النصيبين  
 وهو ستة وثلاثون وما بقي بعدما اخذه هؤلاء الثلاثة  
 وما أخذته البنت وهو ما به واربعة تقسم اليه الثلاثة  
 عشر

للمحل باعتباره كونها شقيقة وللام واحد ولا أخوين الثاني  
 فيوقف للمحل ثلاثة من تسعة احتمالات خصال مجيبه  
 انني فيستحق الموت خوف اذا كان ذكر او في الوهبانية شعرا  
 رجالة ان قات بآب فلم يرق ابنها لان المال منهي لام  
 وحلها شقيق ابنها الميتة المورثة والمحاق الثاني  
 المال من ضرورة الشر والفا لايص والحامل لا يجتاز  
 الى الحاق التا في اخيه لاختصاصها بالنساء بل المال من  
 التي هي تحمل علي راسها او ظهرها ثيابا والحامل من لان  
 في بطنها الحمل مع كونه شقيقا صار عصبة لا يستحق الا  
 الباقي بعد ذوي الفروض ولم يبق شيء كما في المسئلة التي  
 ذكرها الناجح ولدت الحامل بنتا واحدة لها الثلث  
 وهو نصف عايل فان الثلاثة نصف الهبة وثلث التسعة  
 بقدر هذه مسئلة الاكد ربيته على قول زيد بن ثابت ورجح  
 الوجحي رحمه الله تعالى افاد فان المسئلة التي لم يرها  
 الناجح غير ما في الوهبانية قال ولان يحق يقول انه قبل  
 الوضع هل يقدر انني او ذكرا انه لم يزدك ولم يقل انه لم  
 تر بعد وضو انني هل تترك او لا تترك كما توهم من اعتراض  
 عليه بانها قد ذكرت في بيت الوهبانية والظاهر انه يقدر  
 انني كما يقدر انني لو كانت ميراثا فوق ميراث الذكور  
 انه اعلم انه قلت وكلامه لا يجلو عن مناقشته  
وص في المال نسخة اخرى هاهنا ذوي  
 الارحام لتاتي المناسخة فيهم وهي لغة الازالة و  
 التخيير والنقل والتحويل يقال نسخت الشمس الظل

انني يدخل النقص على الزوج والام بالمولد ليعرض لراي المحل  
 النقص كما انها ترك زوجها واما واخنا وعند ذلك تقول  
 المسئلة لثانية لا اجتماع نصيبين وتلث كما لا يجني قلت  
 ولم ارم الوكان المحل علي احد التقديرين اي تقدير الذكور  
 وتقدير الانثى يترك وعلى التقدير الآخر لا يترك قال السيد  
 احمد وهي مسئلة الوهبانية معلوم انه يوقف نصيب  
 المحل مدة لونه جلد كهم اي كزوج وامر جلي بشقيق او  
 شقيقة واعاد الضيق جميعا باعتبار المحل وارثا واخوين  
 لام فان قدر المحل ذكر الا ان عصبة ولم يبق له شيء فان  
 المسئلة من سبعة للزوج منها ثلاثة وللأخوين لام اثني  
 لانها ثلث الستة واللام واحد وهو سدسها ولما استغرق  
 ذوا الفروض التركة سقط العاصب قلت وهذا بناء على  
 ان حمل الميتة من ابيها والا فتقديره ذكر وانني علي حد  
 سورة ويرث مع الاخوين لام الثلث لانه يكون مشترك كما  
 يبينهم جميعا ثم ان كان المحل واحدا ينكسر السهم للمدعي  
 الانثى على الثلثة فتترب الثلثة في اصل المسئلة وهي  
 الستة تنل ثمانية عشر ومنها نصيب المسئلة لان المحل  
 مستعد ابا ان كان الجميع من المولد والموجود اربعا فينب  
 الانثى والاربعة مائة فتتربا نصف فتترب الانثى في  
 الستة تنل اثني عشر ومنها نصيب مسئلة صهر فينب ان  
 تقدر حيث كانت ملامن اب الميتة انني لنصير اخنا  
 شقيقة وعند ذلك تقول المسئلة لتسعة لا اجتماع  
 النصيبين والثالث والسدس وثلاثة للزوج وثلاثة



بعد واحد بيت الا وروجة الميت الاول وابنان له فقط فان  
 سبيلتهم تقع بالاختصاص من ستة عشر ولوعملت لكل واحد  
 في المسئلة السابقة وهذه مسئلة مستقلة لصحت من عدد  
 كبير ولو كان البنون من زوجة في المسئلة المذكورة ثم انها  
 ماتت قبل اكثر بنينها او بعدهم الى ان يبيت الابناء فجعل  
 الزوجة مع بنينها الميتين كالعدم وكان الميت الاول مات عن  
 ابني فقط ويقع من ابني ايضا وكذا انقول في ابوين وزوجة  
 وابني وبنين فلم تقسم التركة حتى ماتت بنت ثم ماتت الزوجة  
 ثم مات ابن ثم مات الاب ثم ماتت الزوجة فبقي ابن وبنين فاجل  
 المسئلة من عدد ورسم ثلاثة وكانت الميت لم يمت الاعزها  
 فقط لانه وان كان خرج شيء عنها ابتسا او تناوت فقد عاد  
 اليها المذكور مثل حظ الانثيين فلان لم يخرج عنها فلها هذا  
 فرض من مات بعد الاول كالعدم ومن هذا القبيل ما لو خلف  
 ابوين وزوجة وستة بنين وبنيتي كلهم منها فتقبل العسمة  
 مات احد البنين ثم ماتت الزوجة ثم ماتت احدي البنيتين  
 ثم ماتت الام ثم مات الاب ثم مات احد البنين ايضا فالتقسيم  
 التركة بين الاربعة البنين والبنيت الباقية وتكون مسئلة  
 من تسعة عدد ورسم ويجعل من مات بعد الاول كالعدم  
 لان الزوجة الاولى تقع من ثلاثية وستة وثلاثة بنين لكل واحد  
 من الابوين ست وخمسون للزوجة اثنا واربعون ولكل  
 ابن ستة وعشرون ولكل بنت ثلاثة عشر فاذا مات احد البنين  
 كان ماله بين امه وجده واخويه واخوته على الخلف السابقت  
 في المقاسمة ثم على اي المذاهب قسمت لم تنال فاذا ماتت الزوجة

اي ازالته ونسخت الرباج رسوم الديار اذا ازلت الآثار  
 ونسخت الكتاب اذا نقلت منه الى غيره مثله وبغيره  
 اصطلاحا يانه نقل سهام بعض الورثة او كلهم الي من يخلون  
 بالاختصاص او عبارة عن انتقال التركة من وارث ميت  
 الي وارث ميت اخر من ورثة الميت الاول قبل القسمة  
 وسحيت من نسخة لما في الفريض من الانتقال والفقول  
 من وارث الي وارث اول انتقال المال من وارث الي  
 وارث اخر والتغير التغير في مسئلة الميت الاول بموت  
 احد الورثة قبل القسمة مات بعض الورثة قبل القسمة  
 للمتركة فلا يخلو ما ان يكون ورثة الميت الاول والثاني  
 متخذا والا وعلى كل حال ان تتغير القسمة بموت الثاني والا وعلى  
 الاخير فانقسم التركة قسمة واحدة كالومات شخص وخلعة غزيرة  
 اخوة وعشر اخوات كلهم اشتقا والاب لم تقسم التركة حتى مات  
 واحد بعد واحد ولم يبق منهم غير ذكر وانني منع فاجل للورث  
 بعد الاول كالعدم وكان الاول مات عن اخ واخنت فقط فالسئلة  
 من ثلاثة ثلاث اثنا ولاخت واحد ولو سلكت طريق النسخة  
 علي ما سيذكره الخارج لصحت من عدد كبير وارث الاخوة من كل  
 ميت تقدم انما هو بطريق الاخوة وكذا الوما ت رجل عن عشر  
 من البنين فان واحد بعد واحد الي ان يبق منهم اثنا فانحصر  
 ارث كل ميت في بقية اخوته فكان الاول مات عن ابني فقط  
 فالمسئلة من اثنين عدد ورسم لكل ابن واحد وكذا لو كان  
 في ورثة الاول من هو صاحب فرض لم يرث من غير الميت الاول  
 كما لو مات عن زوجة وعشر بنين من غيرها ثم مات واحد

الشفقة ثم ماتت عمت من بغني فالاولى عايلة التي تنسبه للشفقة  
منها ثلاثة تقسم بين ورثتها على نسبة ميراثهم من الاولى  
فأفرضها للعدم واقسم المال بين الزوج والدم ولديها فتصح  
من ستة للشفقة الشروط الثلاثة فيها لاد الميتة الثانية  
قد أخفروا بشرها في الدم ولديها والزوج وهم ورثة الاول ولم  
تختلف الفروض في المسيلين فان للزوج النصف والدم السدس  
ولوليها الثلث فيهما وايضا فان المسئلة الاولى عايلة التسعة  
ونصيب الشفقة فيها ثلاثة وهو الذي عالت به ومثال الصور  
الناثية لوماتت عن جدة ارب وسفقة واخت من اب  
وزوج فتصح الزوج الاخت من الاب ثم ماتت عنه وعن الباقيين  
والمسئلة الاولى عايلة التي ثمانية ونصيب الاخت من الاب منها  
واحد وهما هل من العول بل واحد فيقسم بين ورثتها على سبعة  
على نسبة اميرتهم من الاولى فأفرضها اعني الاولى ماتت عن جدة  
وزوج واخت وسفقة فتصح بالاختصار من سبعة للزوج ثلاثة  
والشفقة كذلك والحيدة واحدة لو كان خط الميت الثاني من  
الاولى اكثر مما عالت به لم يثبت هذا الاختصار وما لو كان اثنان  
كملت الباقي بالفرض والنصيب مما كثر اخوة امهم بنوا  
عم او بنوا اعم لا بدين اولد فانوالا اربعة فكل منهم يرث  
بالفرض والنصيب معا فان فرض الاول مات عنهم فقط فلم يترك  
فرضا والباقي عصوبة فاصلا ثلاثة ونصح من اثني عشر بهر هذا  
الاختصار لكل واحد منهم بالفرض وسرها ان النسب يا اختصار  
الاختصار يصح من اربعة لتوافق الانصاف بالثلث ثم هذا الذي  
ذكرنا جميعا احد الطرق الثلاثة في عمل الناسخة والثانية ما

عاد نصيبها الي اولادها ثم ماتت البنت وجع نصيبها الي جد  
وجدتها واخوتها واخوتها ثم ماتت الام ورثها زوجها واولاد  
ابنها ثم ماتت الاب ورثه اولاد ابنه ثم ماتت الابن الاخر  
ورثه اخوته واخوته الباقون ولم يخرج عنهم شي ولو سكت  
في هذه المسئلة الطريقة التي ذكرها الماتن والناج لصحت  
الجامعة من ثمانية وعشرين الف وسماية الف واربعين  
الف وستة وتسعين ورجعت بالاختصار على ما ذكرنا التسعة  
وكذا لومات عن اربعة بنين واربع بنات فمات احد البنين فانك  
تقلم ان الاولى من اثني عشر للابن منها سها ان اذ فرضها  
من الزينة تبقى منها عشرة ثم يكون هذان السها ان يبعث  
ورثة الابن على عشرة فلما استوت سهاهم من الاولى والثانية  
لم ينجح الي تصحيح واقسم جميع الباقي على عشرة ولو صحها الصحة  
من ستين وصار لكل ابن اثنا عشر سهاها ولكل بنت ستة اسهاهم  
ثم اتفقت سهاهم بالاسد اس فرضت المسئلة الي عشرة  
وهنا كله فيما لو كانت الباقيين من كل الاموات بالصورة  
فقط وما لو كانت الارث في الجميع بالفرض فلا يتصور الاختصار  
قبل العمل الا في ميتين فقط وله ثلاثة شروط احدها اختصار  
ورثة الميت الثاني في الباقيين من ورثة الاول وثانيها ان  
لا تختلف اسما الفروض في المسيلين وثالثها ان تكون مسئلة  
الاول منها عايلة تغذي نصيب الثاني ويكثر مسئلة الثاني  
غير عايلة في الصورة الاولى وعائلة في الثانية بقدر ما نقص  
نصيبه عن عول الاول فيقال الصورة الاولى لو ماتت عمت  
ام وزوج وشفقة وولدي ام وقبل النسخة تزوج الزوج الا  
الشفقة

عشر وكل بنت سبعة ثم ماتت الزوجة قبل القصة عن الثلاثة  
الابن والثلاث البنات الساتين ويضع مسئلتهم من تسعة  
الحال ابن اثنتان وللحل بنت واحد فوجدت التسعة التي هي

نصيب الميت الثاني وهي الزوجة من الميت الاول وهو مؤثر  
مستقيم علي ورثتها فنصيب التصحيح الاول هو عيني التصحيح

في المسئلة	٧٢	٩	٧٢
زوجة وحدها	٩	X	
واخت لاب واحد	١٤	ابن	
فل تقسم التركة	١٤	ابن	١٦
ماتت الام عن	١٤	ابن	١٦
زوج وابوين	١٤	ابن	١٦
قال ولي يضع من	٧	بنت	١
سبعة وعشرين	٧	بنت	١
وهي الكدورية	٧	بنت	١

لان للزوج النصف وللام الثلث وللمجد السدس ولاخت النصف

ثم يضع الجديضه الي نصيب الاخت فيقسمان مجموع النصيبين  
للكومل خطه الانثيين لان القاسمة خير الجدي فكان اصل مسئلتهم

من ستة وعالت الي تسعة ويضع من سبعة وعشرين لاد  
الثلاث ثلث الستة للزوج والاثنين للام والواحد الباقي للمجد

فل يقب للاخت شئ فو فانصف المسئلة عليهم للاخت فصارت  
تسعة ومجموع نصيب المجد والاخت اربعة وروسها ثلاثة

تقدير الادان المجد بمثلثة الاختين ولا تستقيم الاربعه علي  
الثلاثة ففرض بنا عدد الروس في اصل المسئلة وعولها اتجبت

انشاء الله الماتن بقوله محجت المسئلة الاولى اي مسئلة  
الميت الاول واعطيت سهام كل وارث ثم صح المسئلة الثانية  
اي مسئلة الميت الثاني ثم تنظر بين ما في يد الميت الثاني  
من نصيب الميت الاول وبين التصحيح الثاني فاما ان تجده  
بينهما المماثلة او الموافقة او المبالغة كما في التفصيل في ذلك  
الاذا اتخذوا اي اتخذت الورثة في المسئلة الاولى والثانية  
سوا اختلفت جهة توريثهم في المسئلتي كانت رطل عن  
عشرة بنبي ثم مات قبل التسعة احدى اي احدا الابناء الشرة  
عزم اي عن من بقي وهم تسعة فلما يبروت من الميت الاول  
بالبنوة وورثوا من الثاني بالاخوة واخذت جهة توريثهم  
كالمومات عن عشرة اخوة اثنان اولاد ثم مات احدى فان اثن  
الدولين والخرين انما هو بالاخوة وكلاهما السابقت يوضح  
هذا الاختلاف بدلا للمستفيد من تحققة فانه لا شرح لمباراة  
الناس فتنبه فمعد الاختاد ينقسم مجموع التركة بين الباقيين  
وان كان فيهم اثنان فلذلك مثل حظ الانثيين قسمة واحدة  
كما لان ينقسم بين الجميع وكان الميت الثاني لم يكن في البني  
فان استقام نصيب الميت الثاني من الميت الاول على ثلثة  
فيها ونجحت كالمومات رجعت زوجة وثلاثة ابنا وثلاثة  
بنات فاصل مسئلتهم من ثمانية واحدة منها للزوجة والسبعة  
الباقية لا تستقيم على الروس التسعة التقديرية لعدا كل  
ابن بينين وبين السبعة والتسعة ثمانية ففرضنا التسعة  
في الثمانية ملغ اثنان وسبعون فلان للزوجة واحدة منها  
في التسعة كانت تسعة دفناها للزوجة واصاب كل ابن اربعة  
عشر

عليه وهو اربعة انتج ستة عشر فنصيب الزوج وهو واحد  
ضربناه في اربعة التي هي مسئلة من يرد عليه انتج اربعة لوطيا  
اياهم وكما للام واحد من اربعة وهي مسئلة من يرد عليه  
ضربناه في الباقي من مخرج مخرج من يرد عليه وفي ذلك ثلاثة  
انتج ثلاثة اعطيناها للام وكما للابنت من مسئلة من يرد  
عليه ثلاثة ضربناها في الثلاثة الباقي من مخرج فرض من  
لا يرد عليه انتج تسعة كانت للابنت فتحصل من هذا التسعة  
للزوج اربعة وللأم ثلاثة وللبنات تسعة ثم رجعنا الى المسئلة  
الثانية فهي تصح من اربعة للزوج الربع وهو واحد وللأم  
ما بقي وهو واحد وللأب ما بقي وهو سهمان فاذا نظرنا الى  
ما في يد الزوج الميت من سهام الميت الاول وجدناها اربعة  
وهي مستقيمة علي ورثته فلا حاجة الى الضرب ونصيب المسئلة  
الاولى والثانية من المبلغ الاول وهو ستة عشر كما في هذا الباب

زوج	٤	١٦
ابنت	١	٩
ام	٣	٣

وان لم يستقيم ما في يد الميت  
على تركته اعني على ما صحت منه  
المسئلة الثالثة فان كان بين  
سهماء التي اصابها من تركته  
الميت الاول ومسئلة اي  
التي صحت منه مسئلة الميت

الثاني موافقة ضربت وقت التصحيح الثاني في كل التصحيح الاول  
كل لومات عن زوجه وثلاثة من الدين وثلاثة من الباقي  
وكما كانت الزوجة لهم اما بل كما نواف من غيرهم ثمانية ارب  
سهم قبل التسعة عن اخوته واخواته الاشتقاق المسئلة

سبعة وعشرين فللزوج منها تسعة وللأم ستة وللمجد ثلاثة  
وللاخت تسعة ثم لما جمعت نصيبها كانت اثني عشر فثمانية  
للمجد واربعة للاخت والمسئلة الثانية اصلها ستة للزوج  
ثلاثة وللأم واحد وهو تلك ما بقي وللأب اثنا ثمانية بالمعصية  
فسهام الام من الاولى ستة وهي مقسمة على مسئلتها  
فتصح المسئلة الاولى والثانية من التسعة والآخرين فاسرها  
بين الجميع فللزوج في الاولى تسعة وللمجد ثمانية وللأخت  
اربعة وللزوج في الثانية ثلاثة وللأب اثنا ثمانية وللأم  
كما في هذا الباب

زوج	٩	٣٧
ام	٦	٦
جد	٨	١
قد	٤	٤

والبنات بقدر سهمها فاذا اردنا المسئلة الي اقل خارج  
فرض من لا يرد عليه صاوات اربعة كانت للزوج منها واحد  
فبنيت ثلاثة وهي لا تستقيم على الرابعة التي هي مسئلة  
من يرد عليه بتقطع النظر عن الربع لاجتماع النصف والسدس  
بل كانت سهمها باينة ففرضت سهام مسئلة من يرد عليه  
وهي الرابعة التي هي عن الرؤوس في مخرج فرض من لا يرد  
عليه



انتج ستة فلات لكل ابن ستة وللبنت ثلاثة والحليلة  
الثاني وتلد ثلثه كل في هذا الاشراك ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦

زوجه	١	٢	٣	٤	٥	٦
بنت	٩	٩	٩	٩	٩	٩
ام	٣	٣	٣	٣	٣	٣
جد	١	١	١	١	١	١
ابن	٢	٢	٢	٢	٢	٢
ابن	٢	٢	٢	٢	٢	٢
بنت	١	١	١	١	١	١

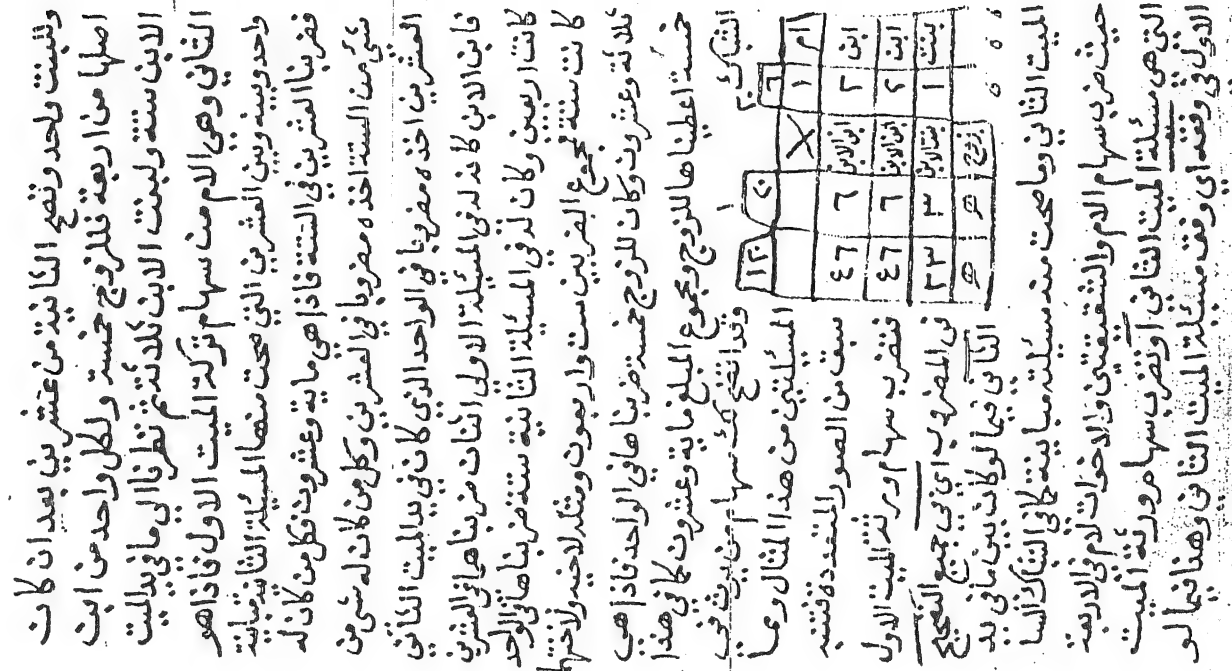
عصل مخرج المسالتي كاللوتوك زوجه وتلد ثامن البنتين  
وتلد ثمانية ثم ماتت احدى البنات عن امرها وهي زوجه  
الاول وتلد اخوة اشقا واختين لاب والمسلية الاولى  
تقم من الشين وسبعين كالمرغبر مرة فللزوجه تسعة  
ولكل ابن اربعة عشر ولكل بنت سبعة ثم رجعت الي المسلية  
الثانية فاصل المسلية ستة للام منها واحد والخمسة  
للأخوة الا شقا ولا سبي للاختين الاب ولكن الخمسة لا  
تستقيم على التلاثة فزينا التلاثة في اصل المسلية وهي  
سته كانت ثمانية عشر للام منها ثلاثة ولكل بنت سبعة  
خمس ثم نظرنا الي ما في بد البنت المبتنة من المسلية الاولى  
وهي سبعة وما صحت المسلية من التلاثة فزينا وهي ثمانية عشر  
فوجدنا بينهما ثمانية فزينا التلاثة في التصحح الاول  
وهو اثنا عشر وسبعون انتج الفا واثنين وستة وسبعين  
فكل من كان له سبي من الابن والسبعين اخذه مضروبا  
في ثمانية عشر وكل من كان له سبي في ثمانية عشر اخذه //

ثلاثة والي ما صحت منه مسلية وريته وهي سبعة وعشرين  
فوجدنا بينهما موافقة بالثالث فزينا تلك مسلية الميت  
الثاني وهي تسعة في الابن وهي ثمانية فوجدنا من الشين  
وسبعين كاللوتوك ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ وكالومات عن زوجه وبنت

زوجه	١	٢	٣	٤	٥	٦
ام	٣	٣	٣	٣	٣	٣
اخت	٣	٣	٣	٣	٣	٣
زوجه	٣	٣	٣	٣	٣	٣
ام	٤	٤	٤	٤	٤	٤
بنت	١	١	١	١	١	١
بنت	١	١	١	١	١	١

من ستة للحياة السدس ولكل ابن سهمان وللبنت سهم فنظرنا  
بين ما في يديها وهي تسعة وبين مسيلتها وهي ستة  
فوجدنا بينهما موافقة بالثالث ولكل المسلية الثانية  
اثنا عشر فزينا في التصحيح الاول وهو ستة عشر يصير  
الابن ولداً يبي فمن كان له سبي من ستة عشر اخذه مضروباً  
في الابن ومن كان له سبي من ستة عشر اخذه مضروباً في ثلاثة  
وفق ما في يديها فكان للزوج اربعة ضربها في الابن انتج  
ثمانية كانت له وكان له الميت الاول الذي هي جدة  
الميت الثاني في المسلية الاولى ثلاثة ضربها في الابن  
انتج ستة وكان لها ايضا في المسلية الثانية واحدة ضربها  
في التلاثة انتج ثلاثة فوجدنا التلاثة مع الستة كانت تسعة  
اعطيناها للحجة وكان لكل ابن اثنا عشر ضربها في ثلاثة  
انتج





١٢

١٢٠	٥	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١٢٠	٥	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠

الاصول بالهند  
وان تكتب نزلها  
الشاك من قولهم  
الفضل بالفتح  
صالح الخانية

[illegible]

بنی	۷	اقتلایه	م	۱۳۶
بنی	۷	اختلافیه	م	۱۳۶
بنی	۷	<del>اختلافیه</del>		
بنی	۱۴	بنی	م	۲۶۷
بنی	۱۴	بنی	م	۲۸۷
بنی	۱۴	بنی	م	۲۸۷
بنی	۹	امر	۲	۱۸۳
بنی	۷۳		۱۸	۱۲۹۶

السنه	ان	ام	نزوج	اختلام	م	ن	ام	زوج
١٦	١	١	١	١	٢	١	١	٢
١٧	٢	١	١	١	٢	١	١	٢
١٨	٣	١	١	١	٢	١	١	٢
١٩	٤	١	١	١	٢	١	١	٢
٢٠	٥	١	١	١	٢	١	١	٢
٢١	٦	١	١	١	٢	١	١	٢
٢٢	٧	١	١	١	٢	١	١	٢
٢٣	٨	١	١	١	٢	١	١	٢
٢٤	٩	١	١	١	٢	١	١	٢
٢٥	١٠	١	١	١	٢	١	١	٢
٢٦	١١	١	١	١	٢	١	١	٢
٢٧	١٢	١	١	١	٢	١	١	٢
٢٨	١٣	١	١	١	٢	١	١	٢
٢٩	١٤	١	١	١	٢	١	١	٢
٣٠	١٥	١	١	١	٢	١	١	٢
٣١	١٦	١	١	١	٢	١	١	٢
٣٢	١٧	١	١	١	٢	١	١	٢
٣٣	١٨	١	١	١	٢	١	١	٢
٣٤	١٩	١	١	١	٢	١	١	٢
٣٥	٢٠	١	١	١	٢	١	١	٢
٣٦	٢١	١	١	١	٢	١	١	٢
٣٧	٢٢	١	١	١	٢	١	١	٢
٣٨	٢٣	١	١	١	٢	١	١	٢
٣٩	٢٤	١	١	١	٢	١	١	٢
٤٠	٢٥	١	١	١	٢	١	١	٢
٤١	٢٦	١	١	١	٢	١	١	٢
٤٢	٢٧	١	١	١	٢	١	١	٢
٤٣	٢٨	١	١	١	٢	١	١	٢
٤٤	٢٩	١	١	١	٢	١	١	٢
٤٥	٣٠	١	١	١	٢	١	١	٢
٤٦	٣١	١	١	١	٢	١	١	٢
٤٧	٣٢	١	١	١	٢	١	١	٢
٤٨	٣٣	١	١	١	٢	١	١	٢
٤٩	٣٤	١	١	١	٢	١	١	٢
٥٠	٣٥	١	١	١	٢	١	١	٢
٥١	٣٦	١	١	١	٢	١	١	٢
٥٢	٣٧	١	١	١	٢	١	١	٢
٥٣	٣٨	١	١	١	٢	١	١	٢
٥٤	٣٩	١	١	١	٢	١	١	٢
٥٥	٤٠	١	١	١	٢	١	١	٢
٥٦	٤١	١	١	١	٢	١	١	٢
٥٧	٤٢	١	١	١	٢	١	١	٢
٥٨	٤٣	١	١	١	٢	١	١	٢
٥٩	٤٤	١	١	١	٢	١	١	٢
٦٠	٤٥	١	١	١	٢	١	١	٢
٦١	٤٦	١	١	١	٢	١	١	٢
٦٢	٤٧	١	١	١	٢	١	١	٢
٦٣	٤٨	١	١	١	٢	١	١	٢
٦٤	٤٩	١	١	١	٢	١	١	٢

والله اعلم





ذكر بعيد هذا من الاكتفاء يخرج الأقل عند اختلاف طبعه  
 واضعاً فيه فاجاً في المسئلة من هذه الفروض احاد اي فرض  
 واحد وتقل ابن الكمال عن الواحد في شرحه على دليل التبيين  
 انه لا يستعمل احاد في موضع الواحد غير مكره بخلافه في مثلي و  
 ثلاث فخرج كل فرض منفرد عن فرض آخر سمى كالربع من الوحدة  
 الا النصف كما مر واذا اجاز من هذه الفروض مثنى او ثلاث  
 اي الكنبين او ثلاثة ثلاثة وهي اي والحال انها من نوع واحد  
 يعني لم يختلط احدا النوعين بالآخر كما اذا اجاز نصف وربع  
 او نصف وثلث او ثلثان وثلث او ثلثان وسدس او  
 ثلث وسدس فكل عدد يكون مخرج الجزاء اي لفرض من ذلك  
 النوع فذلك العدد ايضاً يكون مخرج النصف واصلها فداي  
 يكون مخرج النصف ضعف ايضاً كالستة هي مخرج السدس  
 وهي مخرج لنصفه الذي هو الثلث ومخرج لنصف ضعفه  
 الذي هو الثلثان وكالتثانية فانها مخرج للثمن ونصفه  
 الذي هو الربع ونصف ضعفه الذي هو النصف وللضام اذا  
 مثل الستة مع كونها من النوع الثاني تكون اقل من الثانية  
 ووجه ذلك ما تترجم في علم الحساب من ان مخرج الكسور  
 اذا انداخت كتنفي مخرج اقلها لان مخرج الاكثر اقل من مخرج  
 الاقل ومنذا اقل فيه فيكتفي به لخروج الكل منه فاذا اجتمع  
 في المسئلة السدس والثلث كما اذا ترك احاداً واختين لأم  
 كما نت من ستة وكذا اذا اجتمع فيها السدس والثلثان كما  
 اذا ترك اوايينيين واذا اجتمع فيها الثلث والثلثان  
 كما اذا ترك اختين لارب واحد وخوين لأم كانت ثلاثة

من هذا من الاعتبارين امكن هناك عبارات فنقول مثلاً  
 الثمن ونصفه وهو الربع ونصف ضعفه وهو النصف او  
 ان شئت ان تقول النصف ونصفه وهو الربع ونصف نصفه  
 هذا في النوع الاول وتقول ثارة في النوع الثاني والثلاث  
 ونصفه ونصف نصفه وتقول ثارة السدس ونصفه ونصف  
 ضعفه وقيل السبب في جعل الفروض الستة نوعين انهم طلبوا  
 ما هو اقل من تلك الفروض مقدار الفوج والثلث الذي يخرج  
 الثمانية ووجدوا الربع والنصف خارجين منها بلا كسر  
 فعملوا هذه الثلاثة نوعاً واحداً ثم طلبوا اقل فرض بعد الثمن  
 فوجدوا السدس الذي يخرج الستة ووجدوا الثلث والثلثين  
 خارجين منها بلا كسر فعملوا هذه الثلاثة نوعاً آخر  
 آخر وبعض الفرضيين جعلوا الكل نوعاً واحداً فقالوا ان نسبة  
 الثمن الى السدس كنسبة الربع الى الثلث وكنسبة النصف الى  
 الثلثين لان الثمن ثلاثة ارباع السدس والربع ثلثه  
 ارباع الثلث والنصف ثلاثة ارباع الثلثين وانما سمى النوع  
 الاول بالاول لان اول اكسور منه قلت ولحقز الكل ان  
 تقبل الربع والثلث ونصف كل منهما فنصف الربع الثمن ونصف  
 الثلث السدس ونصفه فنصف الربع النصف ونصف  
 السدس الثلث قال السيد احمد وهذا يقتضي ان المراجع  
 الفروض من غير كلفة اخرى والذي ذكره شرح السراجية ان  
 الفروض من الاقتصاء على التنصيف والضعيف الاكتفاء  
 بخفض فرض من كل نوع اما الاعلى او الاوسط او الادنى  
 ويرى بذلك بقية الفروض قلت وايضاً فيه التوطئة لما

يذكر

مباينة فاضرب الاثنين في الثلاثة لتفسير ستة وايضا يخرج  
النصف وينبج مخرج السدس موافقة بالنصف فاذا ضربت وفي  
احدها في الاخر يصير ستة ايضا وتقول مخرج النصف اثنان  
ومخرج النوع الثاني ستة والاثنان داخل فيها فيطرح المقدار  
وتأخذ المقدار فيه والاول اولى لمومه لان النصف اذا اختلف  
بالثلث بالثلاثين لا يخرج الا بالاضرب واختلف الربيع الذي هو  
من النوع الاول بكل الثاني كاسبيا في كلام الناج او يصير  
كما اذا اختلف بالثلثين فقط كزوج وبنيتي او بالثلث فقط  
كزوجة وامر كليل وفيه نظرا مربي معرفة الغرض ان هذا  
الثلث ثلث لفظا والا فهو ربع حقيقة فلم يجتمع في الحقيقة  
الاربعات او يختلط الربيع بالسدس فقط كزوجة واخر امر  
او اختلف بالثلثين والسدس كزوجة وامر واخترى لاد ولهم  
او بالثلثين والثلث كزوجة واخترى لاد ولهم واخترى لاد  
او بالثلث والسدس كزوجة وامر واخترى لاد ولهم واخترى لاد  
اختلاط الربيع بكل النوع الثاني بقولنا اذا كان في المسئلة  
زوجة ولها الربيع عند عدم الولد ومن ذكر اي وبنيتي  
واخترى لاد ولهم المسئلة في جميع الصور السابقة في اختلاط  
الربيع من التي عشر لتكرها من ضرب الادوية في ثلاثة فلو افقة  
الستة بالنصف قال في المخرج وخلفك لان مخرج اقل جز من النوع  
الثاني هو الستة وقد دخل فيها مخرج الثلث والثلثين والثلث  
بها مخرج الكل ثم اخذنا مخرج الربيع وهو الادوية فوجدنا بينها  
ومن الستة موافقة بالنصف فنضربنا نصف احداهما في كل  
الاخر فصار اثني عشر وايضا مخرج الثلث والثلثين فلهذا

خل

واذا اجتمع في المسئلة الثمن مع النصف كما لو ترك زوجة و  
بنيتا لانت من ثمانية واذا اجتمع فيها الربع والنصف كما اذا  
ترك زوجا وبنيتا لانت من اربعة واذا اجتمع الثلثان  
والسدس كما لو ترك اما واخترى لاد ولهم واخترى لاد  
فمن ستة فاذا اختلف النصف الذي هو من النوع  
الاول بكل النوع الثاني اي الثلاثة الاخر اي الثلثين  
والثلث والسدس كما اذا تركت زوجا وامر واخترى لاد  
ولهم واخترى لاد او اختلف النصف ببعضها كما اذا اختلف  
النصف بالثلث فقط كما لو خلفت زوجا واخترى لاد ولهم واخترى لاد  
للثاني فقط كما لو خلفت زوجا واخترى لاد ولهم واخترى لاد  
وحده كما لو خلف امر وبنيتا او اختلف بالثلث والثلثين كما لو تركت  
زوجا واخترى لاد ولهم واخترى لاد او اختلف بالثلثين والسدس  
كما لو تركت زوجا واخترى لاد ولهم او اختلف بالثلثين  
كما لو تركت زوجا واخترى لاد ولهم او اختلف بالثلثين  
نصف وبنيتا وتلك وسدس كزوج وبنيتي واخترى لاد  
وامر لان الاولين تغدب على قول الماتن او بعضها كما لا يخفى  
وذكرتك ثم ثلثا لمسئلة في جميع هذه الصور المذكورة سابقا  
في كلامنا وكذلك في الصورة التي ذكرها الناج مع تقديمها ايها  
من ستة لتكرها من ضرب اثنين في ثلثين يعني الاصل فيه  
انك اذا اردت ان تعرف ذلك فانظر الى مخرج الذي المختلط والي  
مخرج النوع الثاني او مخرج بعضه فاذا توافقا فاضرب وفي  
احد المخرجين في الاخر طرأ ثمانية فاضرب احد المخرجين في الاخر  
ثم خرج النصف الثاني ومخرج الثلث والثلثين كالأربعة بينهما  
مباينة



اختلط الثمن بالثلثين والسدس فقط دون الثلث فربده  
 المسئلة عند ابن مسعود من اربعة وعشرين وتقول الي احد  
 وثلاثين وعند غيره من اثني عشر وتقول الي سبعة عشر  
 وفي الوصايا كما اذا وصي بثلث ثكنة وثلثينها وثلثها وسدسها  
 واجازت الورثة او عدت فخري على نظير ما قال ابن مسعود  
 فلينظف من اربعة وعشرين كزوجة وام بنتين فان الزوجة  
 لها الثمن وللام السدس والبنتين الثلثان فليست لهما  
 من الريع وعشرين لتركها من ضرب الثمانية في ثلاثة ثلثا فثمنها  
 من موافقة الستة بالنصف يعني ان يخرج اقل جزء من النوع  
 الثاني هو الستة التي دخل فيها يخرج الثلث والثلث من وجه  
 الاكتسابها لا يعرف بين الستة ويخرج الثمن اعني الثمانية  
 موافقة بالنصف فربنا نصف احداهما في كل الاخر فيحصل  
 اربعة وعشرون وايضا بين يخرج الثلث والثلثين ويخرج الثمن  
 مائة بيننا الكل في الكل فصار الحاصل ايضا اربعة وعشرين  
 منها يخرج بالترويض المختلطة بالثمن واعلم ان صور الاختلاط  
 في التسمية العقلية لا تزيد على سبعة وخمسين صورة وقد  
 لاث النوع الاول ثلاثة النصف والربع والثلث والاختلاط  
 منها اربعة النصف والربع او النصف والثلث او الربع  
 والثلث او النصف والربع والثلث فصار سبعة والنوع الثاني  
 ثلاثة ايضا الثلثان والثلث والسدس واختلاط اربعة  
 ايضا الثلثان والثلث او الثلثان والسدس او الثلث  
 والسدس او الثلثان والثلث والسدس فصار هذا ايضا  
 سبعة فاذا ضربت السبعة في السبعة تبلغ تسعة واربعين

ط

وهي مائة للاربعة فنضرب الكل في الكل فنحصل اثنا عشر وهو  
 مخرج هذه الفروض المختلطة ومنه يخرج مسابيلها المذكورة او  
 اختلط الثمن الذي هو من النوع الاول ببعض الثاني كما اذا  
 اختلط بالثلثين والسدس على وجه آخر مسعود الذي يساقي  
 كزوجة وبنتين وام او بالثلث والسدس على راي ابن مسعود  
 الذي يساقي ذكره كزوجة وام واختين لام وابن محرم وابن  
 والثلث على رايه ايضا كزوجة وابن محرم واختين لاب وام اختين  
 لام او بالثلثين فقط كزوجة وبنتين او بالسدس فقط كزوجة  
 وام وابن او بالثلث فقط كزوجة وابن محرم واختين لام على  
 رايه ايضا وظاهر عبارة الشارح يقتضي ان اختلط الثمن ببعض  
 الثاني يتناهي مطلقا على قول الجمهور وقد علمت انه لا يجتمع  
 مع الثلث واجتماعه معه انا هو على راي ابن مسعود سورا  
 كان منفردا ومع الثلثين ومع السدس واما اختلط الثمن  
 فكلاهما بكل النوع الثاني من الثلث والثلثين والسدس  
 فغير متصور الا على راي ابن مسعود لان المحرم كالا من  
 الرقيق او الحافر والقاتل يجب عنده حجب النصفان كما اذا  
 ترك ابنا كافر وزوجة واما واختين لاب وام واختين لام  
 فان الدين المحرم يجب عنده الزوجة من الربع الى الثمن واما  
 على راي الجمهور فهو غير متصور لاث الثمن اذ لان للمرأة  
 وجب ان يكون صاحب الثلثين بنتين وصاحب السدس  
 اما اوجة وصند لا يوجد صاحب الثلث لاث صاحب  
 اما الام او اولاد الام والامها هنا قد حجت من الثلث  
 الي السدس واولادها قد حجت من جميع الثلث فيكون  
 اختلط



رجل انه زوجته وادعت امرأة انه زوجها واقام كل بيته  
فانه يشبه لكل فرضه ويمكن ان يجاب بان الاول ترك فيها  
السدس والكلام في اربعة فروض لم يترك روايات الثانية  
نادرة وانادرة لاحكامها ولا يجتمع من اصحاب ابي ابي  
الفروض اكثر من خمس طوائف قد علمت ان مسئلة الخنثى  
اجتمع فيها ستة منهم كمنه نادرا ولا ينكر على اكثر من  
اربع فرق واذا انكسرها مرفوق عليهم يعني مع استثناء  
سها ما بقي الرق عليهم ان اشتملت المسئلة على فرق متدرة  
او ان لا يكون في المسئلة الا قريب واحد كما في المسئلة التي  
ذكرها التابع ضربت عدد اي عدد المنكسرة عليهم سها  
في اصل المسئلة ان لا تكن عابدة او تقرب عدد هم في عمومها  
ان كانت المسئلة عابدة كأمراة واخوين فان المسئلة  
من اربعة منها للمرأة الرابع وهو واحد يعني لها اي الاخوين  
والمرأة منها اي وامر اولاد فلا يتصور العضوية الا في  
بني الاعيان والعلاقات لا اولاد الام ثلاثة لا تستقيم الثلاثة  
على روس الاخوين ولا توافق بل بين سهاهم وروسهم  
مباينة فاضرب النبي وهو عدد روسها في اربعة التي هي  
اصل المسئلة فتنتج المسئلة بعد الضرب من ثمانية وكانت  
للمراة واحد ضربته في الاثنين كانت باثني فاعطيناها  
المراة وكانت للاخوين ثلاثة ضربتها في المضروب الذي  
هو اثنا لا كانت ستة فلظن واحد منها ثلاثة ولم يذكر  
اثنان مثال الماليلة وهي كرفق وخمس اخوات لاب وامر  
اصل المسئلة من ستة النصف وهو ثلاثة للزوج والثلاثان

تد

وكان اختلاف كل نوع بعينه ببعض اربعة فاذ التقطت ثمانية  
الي تسعة واربعين تفسير سبعة وخمسين هذا باعتبار القمة  
العقيلية والذي لا وجود له شرعا فلا توف صورة وتبقى  
سبعة وعشرون صورة والذي لا يتصور من تلك الصور  
ربع وثلاث الثمن للزوجة بالولد والربع لها عند عدمه  
او للزوج حال وجود الولد فلا يتصور اجتماعهما اللهم الا ان  
يفرض الميت خنثى مشكلا ولا يتصور اجتماع الثمن والثالث  
على قول الجمهور لما سبق ولا يتصور اجتماع النصف والربع  
والثلاثين ولا اجتماع النصف والثمن والثلاثين ولا وجود  
للثمن حال وجود الزوج لاختصاص الثمن بالزوجة فيستقل  
بسبب ذلك من اختلاف النوع الاول بعينه ببعض صور  
ومن اختلاف الثمن بكل الثاني او ببعضه اربع صور  
اختلاف النوع الاول بكل الثاني او ببعضه سبع صور  
ومن اختلاف النصف والربع بكل الثاني او ببعضه اربع  
صور ومن اختلاف النصف والثمن بكل الثاني او ببعضه  
الربع صور ومن اختلاف النصف والثمن بكل الثاني او ببعضه  
ست صور ومن اختلاف الربع بكل الثاني او ببعضه جميعا  
وهو سبع صور فكان مجموع الساقط ثلاثين صورة ولا يجتمع  
اكثر من اربعة فروض في مسئلة واحدة قال بعض شراح  
النساجية يعرف ذلك بالاشتغال قال السيد احمد وقد  
اعتراض بان قد يجتمع خمسة وستة اما الاول فكرزوج وامر  
واخت شقيقة واخت لاب واخت لأم واما الزنا فثمة فكان  
اذا كانت مع من ذكر زوجة بان كانت خنثى مشكلا او عي  
رجل

انفتح ستة كان لكل اخ سهم ومثال العالمية زوج وابوات  
 وست بنات فاصل المسيلة هنا اثنا عشر اجتماع الربع والسدس  
 والثلثي فللزوج وبها وهو ثلاثة وللأبوين سدسها  
 وبها اربعة وللبنات ثلثاها وبها ثمانية فقد عاك ال خمسة  
 عشر وانكسر سهم البنات اعني الثمانية على عدد روبرس  
 فقط كني بين عددي السهام والروبس توافق بالنصف لاث  
 العادتها اثنا عشر فدفع عدد روبرس الي نصفه وهو ثلاثة  
 ثم ضربناها في اصل المسيلة مع عولها وهو خمسة عشر فحصل  
 خمسة واربعون فاستقام منها المسيلة اذ كان للزوج سدس  
 اصل المسيلة ثلاثة وقد ضربناها في المضروب الذي هو ثلاثة  
 فصار تسعة وكانت للابوين اربعة وقد ضربناها في  
 ثلاثة صار اثني عشر ولكل واحد منها ستة وكان للبنات  
 ثمانية ضربناها في ثلاثة واثني اربعة وعشرين فللكل اربعة  
 منهن اربعة فاذا انكسر سهم فرقيقين من الاربعة واكثر  
 اي الي اربع لما مر لثا اربع انه لا ينكسر على اكثر من اربع ففرق  
 فنتبه ولكن بين عدد روبرس اي روبس من انكسر عليهم سهمهم  
 منها ثلثة اي نسبة الما ثلثة ضربت احد الاعداد الما ثلثة في  
 اصل المسيلة ان لم تكن عالمية او ضربت احد الاعداد الما ثلثة  
 في عولها ان كان عالمية فيحصل به ما تقص به المسيلة على  
 جميع النرق كختلف بنات وتلات اعوام فاصل المسيلة من  
 ثلاثة للبنات الثلثان وبها اثنا والباقي وهو واحد للام  
 فما استقام ال اثنا عشر على روبس البنات ولا الواحد على الاعام  
 وكفى بين عدد روبرس البنات والاعام مما ثلثة فتلقني باحد

النج

وهو اربعة للاخوات الخمسة فقد عالت المسيلة الي سبعة فيها  
 فسهم الزوج مستقيمة عليه وسهم الاخوات لا تستقيم عليهم  
 وبين عددي سهمهن وروبسهن مائة فربنا لكل عدد روبس  
 وهو خمسة في اصل المسيلة مع عولها وهو سبعة صار للحاصل  
 خمسة وثلاثين فربنا فتح المسيلة اذا كان للزوج ثلاثة قد  
 ضربناها في المضروب وهو خمسة فصار خمسة عشر وكان  
 للاخوات الخمس اربعة وقد ضربناها في خمسة فصار  
 عشرين ولكل واحدة منهن اربعة فاصل المسيلة وعولها  
 معا ارجعيا بنات اصل المسيلة في ان عدد الروبس يضرب بها  
 كما يضرب في اصلها ولذا اكتفي الما على اصل المسيلة ولم يذكر  
 عولها وانما وقف سهمها اي سهم الزوج انكسر عليهم  
 عدد اي عدد روبرس ضربت ايها الرضوي وقف عدد هم  
 اي عدد روبرسهم في اصل المسيلة ان لم تكن عالمية او ضربت  
 وقت عدد هم في عولها ان كانت عالمية كما مراة وستة اخوة  
 لادب وادرا لادب فاصل المسيلة ثمانية اربعة منهن للمرأة الربع  
 وهو واحد فلم اي للاخوة ما بقي وهو ثلاثة ولا تستقيم الثلاثة  
 على الستة لكن الثلاثة الاسهم الباقية تقسم اي تواف  
 عدد روبرسهم بالثلث فان الماد كلها ثلاثة فرد دنا عدد روبرسهم  
 الي اثني لانها ثلث الستة فاضرب اثني اللذين هما اربعة عدد  
 روبس المنكسر عليهم في اربعة التي هي اصل المسيلة فتصح  
 هن ثمانية ايضا اي كما صحت السابقة من ثمانية فكان للمرأة  
 واحد منهن في المضروب وهو اثنا عشر اثنى دفعتها للمرأة  
 وكان للاخوة ثلاثة ضربتها في المضروب الذي هو اثنا عشر

واحد ولا دعاء واحد ايضاً ضربها في الثلاثة واعطينا كل واحد  
سهم واحد ولو فرضنا في الصورة المذكورة عماداً واحداً بل الدعاء  
الثلاثة ثلاث الذكسار على طائفتين فقط وكانت وقت روس  
البنات عمالة لعدد روس الجنات اذ كل منها ثلاثة فتضرب  
الثلاثة في اصل المسئلة فتصير ثمانية عشر ونضع السهم على  
الكل كما سولم يذكرنا مثالها ليلتو وهي كزوج وست اخوات  
لاب وامرؤست اخوات لام فاصل سيلتزم من ستة للزوج  
النصف ثلاثة وللأخوات لاب وامرؤست الستة الثلاثان وهما  
اربعة وللأخوات الستة من ام الثلث وهما اثنتان فقط  
الي تسعة وسهام الأخوات لاب وامرؤست الاربعة غير مستقيمة  
على روسهن الستة وكذلك سهمي الأخوات لامرؤست غير  
مستقيمة على روسهن وكان بين روس من أنكر عليهما  
عمالة ففرضنا احد الأعداد وذلك ستة في عمول المسئلة  
وهي تسعة اخرج اربعة وخمسين فكان للزوج ثلاثة ضربتها في  
المضروب الذي هو ستة اخرج اربعة وعشرين فالحل شصينة  
اربعة وكانت للأخوات لام سهمان ضربها في الستة التي هي  
المضروب اخرج اثني عشر كان للحل اخت من الامر سهمان وذلك  
ان تقول في المسئلة المذكورة ان بين سهم الام اخوات لاب  
وامرؤست عدد روسهن موافقة بالنصف لان العاد لهما  
اثنتان فاخذت نصف عدد روسهن وهو ثلاثة وكذلك بين  
عدد روس الأخوات لام وبين سهمها سهمان موافقة بالنصف  
فاخذت ايضاً نصف عدد روسهن وذلك ثلاثة ايضاً فكانت  
بين العدد بين الاخوة بين عمالة فاضرب احد الثلاثة لتبين

التي تبين فاضرب ثلاثة التي هي عدد روس البنات والتي  
هي عدد روس الأعمام في اصل المسئلة التي هي ثلاثة تكون  
المسئلة مصححة بعد الضرب من تسعة منها تقع اذ كان للبنات  
البنات ضربها في المضروب الذي هو ثلاثة اخرج ستة ف  
صاحب كل بنت اثنتان وكان للدعاء واحد ضربها في الثلاثة  
اخرج ثلاثة كان للحل عم من ذلك واحد من هذا القبيل ما لو  
ترك ست بنات وثلاث جدات وثلاث اعمام اذ المراد  
باعداد الروس ما يتناول عن تلك الأعداد ووفرها ايضاً  
فانه اذ كان بين روس طائفة وسهامهم مثلاً موافقة بريد  
عدد روسهم الي وفخذ اولاً ثم تعتبر لما ثلاثة بينه وبين سائر  
الأعداد كما في هذه المسئلة التي ذكرناها فانها من ستة  
للبنات الست الثلاثة وهما اربعة ولا يستقيم عليهن كن  
بين الاربعة وعدد روسهن موافقة بالنصف واخذنا وقت  
عدد روسهن وهو ثلاثة والحديث الثلاث السدس وهو  
واحد ولا يستقيم عليهن ولدموافقة بين الواحد وعدد روس  
فاخذنا جميع عدد روسهن وهو ايضاً ثلاثة وللأعمام الثلاثة  
الباقى وهو واحد ايضاً وبينه وبين عدد روسهم مائة فخذنا  
جميع عدد روسهم ثم تسبنا هذه الأعداد لما اخوذة بفضها  
الي بعض فوجدناها متساوية فضربنا احداهما وهو ثلاثة  
في اصل المسئلة اعني الستة فصارت ثمانية عشر فيها تسقيم  
المسئلة فكانت للبنات اربعة ضربها في المضروب الذي هو  
ثلاثة فصارت اثني عشر فالحل واحد صفر من البنات ليدان  
واحد ضربها هاتين في ثلاثة فكانت ثلاثة فالحل واحد

بينها تباين فاختار عدد دروسهم وهو اثنا عشر ثم طلبنا النسبة  
بين اعداد الروس الماخوذة فوجدنا الثلاثة والاربعية متساوية  
في اثني عشر الذي هو اكثر اعداد الروس فعند ذلك ضربت  
اثنا عشر اعداد ذلك اثنا عشر لتدخلها في اصل المسئلة وهو  
اي اصل المسئلة اثنا عشر تكون ما ياتي واربعه واربعين بعد  
ضرب الاثني عشر في الاثني عشر منها اي من هذه الحلة  
الحاصلة بالضرب تقص المسئلة اذ كان للجدات من اصل المسئلة  
اثنا عشر فبقربناها في المضروب الذي هو اثنا عشر فصار اربعة  
وعشرين فللكل واحدة ثمانية ولا زواجات من اصلها ثلاثة  
ضربناها في المضروب المذكور صار ستة وثلاثة اثني فللكل واحدة  
عشرين تسعة وللادغام سبعة ضربناها في اثني عشر فيحصل  
اربعة وثلاثون فللكل واحد منهم سبعة ولوفرقتنا في هذه  
الصورة زوجة واحدة بدل الزوجات الاربعة كان الانكسار  
على طائفتين فقط اعني الجدات الثلاثة والاعام الاثني عشر  
وكان عدد دروس الجدات متساوية في روس الاعام فتقرب  
اكثر هذين العددتين المتساويتين اعني اثني عشر في اصل  
المسئلة فحصل ما يستقيم على الكل على قياس ما عرفتة وان  
وافق بعضها اي بعض اعداد الروس من انكسرت عليهم  
سهاهم ما زاد على فريتين بعضا من الروس التي لم يستقيم  
سهاهم على روسهم ايض لا ربع زوجات وخمسة عشر الاولى  
حس عشرة كما في بعض النسخ حدة وخمسة عشر بنتا وستة  
اعام اصل المسئلة تمت اربعة وعشرين للزوجات الاربعة  
الثمن وهو ثلاثة فلا يستقيم عليهم وبين عددي سهاهم

في اصل المسئلة وعولها وذلك تسعة النخ سباعا وعشرين وكان  
لزوج ثلاثة ضربتها في المضروب الذي هو ثلاثة النخ تسعة كانت  
له وكان للتسعين اربعة ضربتها في الثلاثة النخ اثني عشر  
كان لكل تسعة سهاهم وكان للدخولات لام سهاهم ضربتها  
في ثلاثة النخ ستة كانت لكل اخت سهاهم وان انكسرت على ثلاث  
فرق من الموزونة اربعة فرق منهم فالطلب المشاركة اي النسبة  
اولا بين السهاهم والاعداد اعداد الروس ثم اطلب النسبة  
بين الاعداد والاعداد اي بين اعداد الروس وبعضها مع  
وهذا الماهو في الامثلة الاثنية متساوية فكلها فعلت في الفريتين  
اذا انكسرت السهاهم عليها في الداخلة والمائة والموافقة  
والباينة كمن لم يذكر الا خارج في الفريتين الا المائة فقط واما  
صورة التوافق والتباين المتقدمان فوضووعها في الانكسار  
على فريتين واحد فاحصل بيسمى جزء السهم ويسمى المضروب  
ايض فافرضه في اصل المسئلة اشار الما في اليه اي الي هذا العمل  
يقول وان انكسرت سهاهم ما زاد على فريتين ولكن دخل بعض  
الاعداد اي بعض اعداد الروس من انكسرت عليهم السهاهم  
في عدد دروس بعض من انكسرت عليهم كما ربع زوجات وثلاث  
جدات واثنى عشر كما اصل المسئلة من اثني عشر للجدات  
الثلاث السدس وهو ثلثا فلا يستقيم عليهم وبين سهاهم  
وروسهم مياينة فاختار مجموع عدد دروسهم وهو ثلاثة  
وللزوجات الاربعة وهو ثلاثة ولا استقامة وبين عدد  
روسهم وسهاهم مياينة فاختار عدد الروس يتاوه وهو  
اربعة وللادغام الباقي وهو سبعة ولا يستقيم على اثني عشر بل  
بينها







ما يقع في مراتب العدد فيشمل إلى واحد والصحيح الأول وتدخل  
 العددين المختلفين بأحد مرتين على ما هنا يأتي بعد أقلها  
 الأكثر أي يفنيها فثانيه آياه أنه إذا طرح مقدار الأقل  
 من الأكثر مرتين أو مرات لم يبق من الأكثر شيء كالثلثة  
 والستة فأنك إذا القيت الثلثة من الستة مرتين فبقيت  
 الستة بالكلية وكذا الحال إذا القيتها من التسعة ثلثة فبقيت  
 اثنتان التسعة بالمرّة الثالثة ثم إذا العددين يسميان  
 بالمتداخلين اصطلاحاً فخلد في الثمانية فأنك إذا القيت منها  
 الثلثة مرتين بقي اثنتان فلد يكون افتراضاً بالثلثة لكن  
 إذا التي منها اثنتان أربع مرات فبقيت الثمانية فبها أيضاً  
 متداخلات فإن قلت ما الأبرام في العددين فسرّه  
 بالافنا قلت لأن من العددا هو غير مفعّل كعد الثلثة  
 العشرة إذا الثلثة عدت العشرة ولم يبق لها لا يبقى واحد  
 فبني بقولها بي يفنيها ي بعد الأربعة الأكثر لا بعضه فإن  
 قلت أفتد التداخل بالاختلاف دون الباقي قلت لأن  
 السائر لا يجيء في المختلفين والتوافق والتباين لا يجيبان  
 الذي المختلفين والتداخل قد يجيء في المنقطين وهو القائل  
 وقد يجيء في المختلفين إذا التداخل قتل عمل من الدخول فكل  
 يمكن دخوله عددي عدد أكثر منه فكذلك يمكن دخوله عددي  
 عدد مثله فإن الأربعة كما توجه في الخمسة فتوجد في الأربعة  
 مثلاً فخلد في الأربعة فإن الأربعة لا توجد في الثلاثة ولا في  
 التداخل نوعين مستقلاً ومختلفاً وقد ذكرنا المنقطين في التباين  
 فاحتاج إلى تعيين المختلفين لهذه المعنى كذا إذا فاه بعض شرح

وكان في قولك علاج الطبيب المريف فإن الموجود من المريف قبول  
 العلاج فهو موسم عليه الصلاة والسلام بقبول الرعد  
 مواعداً وعد المريف بقبول العلاج ساجداً واجب عنه أيضاً  
 بأن معني الدخول من جانب الأكثر افتنا التقليل آياه فأنه لما  
 فني بعده آياه فأنه دخل فيه قليلاً قليلاً حتى فني وبان  
 هذه التحمية اصطلاحية فلا يلزم تحقق المعنى اللغوي  
 فيها ففتنا مثل العددين كوث أحدهما مساً وبالآخر كثلثة  
 وثلاثة ويسمى العددين متماثلين ومثل الشيء هو ما يتجدد  
 في الذاتيات وقد يستعمل في المنشأ به وهو المتجدد في الوصف  
 والأول هنا مراد فان التلازمة مع التلازمة أو الأربعة مع  
 الأربعة ونحو ذلك متحدان في الذات ولكن لا بد هنا  
 من اعتبارهما في الحدين كالروس والسهم والأفطلة الثلاثة  
 مجردا عن الحمل لا تنقد فيها فلا يتيسر بالمساواة قطعا والعدد  
 عند م ما فوق الواحد وإن الواحد ليس بعدد على الأصرفان  
 العدد هو الكمية المتألفة من الوحدات والواحد ليس بواحد  
 وعرف العدد بأنه نصف مجموع حاشية لأن أحدي حاشيتي  
 الاثنين ثلثة والأخري واحد ومجموعهما أربعة والأثنان  
 نصف الأربعة وهاتان الحاشيتان قريبتان والبعيدتان  
 تظهران في غير الأثنين لا ثلثة فأن الحاشية السفلى  
 البعيدة وأحد العلوية البعيدة خمسة والمجموع ستة والثلاثة  
 نصفها علمياً الحاشية السفلى للثلثة القريبة الثمات  
 والحاشية العلوية القريبة للثلثة أربعة ومجموعها ستة  
 والثلثة نصفها وعرف بعضهم بأنه ما يقع في جواب كم أو

اي الثمانية والعشرون بالربيع وذلك لان العدد الماد لها  
مخرج جزاء الوقت بينهما فلما عدتها الاربعة وهي بمخرج الربيع  
كانا متوافقين به فان قلت مخرج النصف اعني الانبي  
يبدؤها ايض فملا جلستها من المتوافقين بالنصف قلت  
المعتبر في هذه الصانع تعدده الماده هو اكثر عدد  
يبدؤها ليكون جزاء الوقت اقل فيسر هل الحساب بالانكسار  
ان ربع الحكي اقل من نصفه فان حساب اسرهل ولا متافا  
في ان يكون يعني عدد بين توافق من وجوه متعددة لا ثمانية  
عشر فانها متوافقة بالانكسار والثلث والسدس الا ان  
العبرة في سرهولة الحساب بتوافرها في السدس الذي هو  
من احدى الثمانية ومن الاخرى ثمانية لا يجزئ عليك بان  
المواد بالعدد المعنى هو المعنى والكيفية المتوافقة من الوجودات  
كما قد مضى حتى لا يكون الواحد عددا وعليه هذا ايضا يصح  
تبريد التداخل وما لو فسر العدد بما يقع في مراتب العدد  
فيدخل فيه الواحد ايضا والواحد بعد جميع الاعداد مع انه  
ليس في الاصطلاح بينه وبين سني من سابو الاعداد  
تداخل بل تباين وليس ايضا بين العددين اللذين يبد  
الواحد فقط توافقت ومن هنا يحتاج ان يقال في قوله  
ولكن يبدؤها عددا ثالثا اي غير الواحد وهذا وان سمي  
في التوافق كنهه لا يتم في التداخل الا ان تعتبر ثمانية  
كل واحد من العددين المختلفين للواحد فتتبع وتباين  
العدد يعني ان لا يبدئي لا يعني العددين المختلفين  
معاددا ثالثا التوافق في قوله معا بدل من المتوافق

الراجية وقال السيد الشريف واختلف في العدد بين ضح  
فعتبرها بالقلعة والكثرة لا يتصور في التماثل بل في التداخل  
وما بعده الا انه صرح بذكر الاختلاف في التداخل وحده  
واشربه فيها بعده او يكون اكثر العددين متفقا علي  
الاقل فسمي صحيحة بلا كسر فتسمى المستقيمة على ثلاثة او  
قسمة المستقيمة على اثنين ايض بلا كسر فيصيب من المستقيمة  
واحد من الثلاثة اثنا عشر ومن الاثنين ثلاثة وتس على  
ذلك سائر المتداخلين والسبب فيه انه اذا عد عدد ما هو  
اكثر منه كان اكثر شلي الاقل او اقل له فيصيب بالانكسار  
كل واحد من احدى الاقل احدى صحيحة عدد امثال الاقل في  
الكثر وقد فسر في السراجية التداخل بنفسه بين اخذ  
ايضا احدها ان التداخل هو ما زيد على الاقل مثله او اقل  
فما وي اكثر فاذا زيد على الثلاثة مثله اربعة صارت  
ستة ولو مرتين صارت تسعة وثانيها ان التداخل هو  
ان يكون الاقل جزءا اكثر مثل خمسة وثلاثة يعني فان الخمسة  
سدس الثلاثة بين فالخمس جزء الثلاثة يعني بعدها ست  
مرات وتوافق العددين في جزو كالنصف والربع وتوافق  
ان لا يبدئي لا يعني اقلها اكثر تكن بعدها اي بينهما عدد  
ثالث وذلك لان الوقت بين العددين انما يتحقق بجزء  
يخرج من كل واحد منها ووجوده من كل واحد منها انما  
يتحقق يكون مخرج عاد لها وذلك كما قلنا مع العشرين  
فان الثمانية لا تعد العشرين لكن يبدؤها اربعة فانها  
تعد الثمانية مرتين وتعد العشرين بخمس مرات فبترافقا

بالنصف او يتوافقان في ثلاثة كما في التسعة والاثني عشر  
في الثلث هكذا في العشرة كما لو توافقا في الاربعة نحو الثانية  
والاثني عشر فهما متوافقان بالربع وفي الخمسة كالشركة مع  
عشر بالخمس يتوافقان وفي السبعة كالاربعة مع احد وعشرين  
فيتوافقان بالربع وفي الثانية كالستة عشر مع اربعة وعشرين  
فيتوافقان بالثمن وفي التسعة كالثانية عشر مع سبعة وعشرين  
فيتوافقان بالتسع وفي العشرة كالعشرين مع الثلاثين فيتوافقان  
في العشرة وتسمى هذه الكسور مع ما يتركب منها بالاضافة  
او التكرير كالكسور بالمنطقة بضم الميم وسكون النون وفي  
الطما المهمة وذلك لان الاعداد نفسها منطقت الكسور واحده  
فمنطقت الكسور هو الحاصل من ضرب احد عدد دين صحيح في  
الآخر كما تاتي عشرا فانه حاصل من ضرب مخرج النصف في مخرج  
او مخرج الثلث في مخرج الربع فيمكن ان ينطق بكسوره كنصفه  
وثلاثة ودرجه وسدسه ولا صم ما لا يكون لذلك كاحد عشر  
فانه ليس حاصله من ضرب احد عدد دين صحيح في الاخر فكسره  
يسمى اصحها لان لا يسمع النطق بكسره فكسور الاصم ما لا  
يكن التفسير عنه الا بالاضافة الي مخرج كجزء من احد عشر جزء  
والمنطق هو الذي يمكن التفسير عنه بغير ذلك كالكسور  
التسعة وما تركب منها بالاضافة والتكرير فافاد ايت  
الكال بالاكسور بالمنطقة فتسمى امهات الكسور ايضا او  
توافقا في احد عشر كالثني وعشرين مع ثلاثة وثلاثين فيخرج  
من احد عشر فان العدد الذي بعدهما احد عشر وهو مخرج جز  
من احد عشر هكذا في ثلاثة عشر اذ توافقا ستة وعشرين

تقات

اليد اي مع ان لا يعد اقلها الاكثر لا بعد هما عدد ثالث لاث  
التباين فتاقل من البين والبين لا يتحقق بينهما الا بعد  
جزء يتقنان فيه ومن ضرورة عدم الجزء عدم عدد ثالث بعد  
اصلها كالنسبة مع العشرة فانه لا يعد هما مساوي سوي  
الواحد الذي هو ليس بعدد عند الغرضين ولما كان الخفاء  
مستويا في معرفة التوافق والتباين بينهما قال ذلك  
الحناء مختصا في معرفة التوافق والتباين بينهما قال ذلك  
واذا اردت معرفة التوافق والتباين بين العددين المختصين  
استحسن ابن الكمال قوله بين المقدارين المختصين ليحصل  
الكلد ما اذا كان في احدهما البين واحد وفي الجانب الاخر عدد  
فان المقدار اعظم من العدد لانه يشمل العدد وغيره فهو واقف  
معنى اسقط الاقل من الاكثر من الجانبين المختصين مرارا  
حتى اذا اتقنا في درجة واحدة كسبعة مع الثني وثلاثين  
فانك لو نقصت سبعة اربع مرات من الاثنني وثلاثين  
تبقى لك اربعة فاذا اسقطتها من السبعة بقيت لك ثلاثة  
والثلاثة اذا اسقطتها من الاربعة بقي واحد وهذا معنى قوله  
فان توافقا في واحد تباينا ولا وقف بينهما لانه علم ان المقد  
لها واحد وهو ليس بعدد حتي يكون مخرج الجز ومن ضرورة  
عدم كونه مخرجا عدم جزء يتقنان فيه لان الجزء لا يتصور  
بدون المخرج وان توافقا بعد استقاط الاقل من الاكثر ولو  
مرا لا في الثني كما لو اسقطت من ثمانية عشر ثمانية مرتين  
يبقى منها اثنان واذا اسقطت الثنين من الثمانية ثلاث  
مرات بقي منها ايضا اثنان فبالنصف اي زها عدد اذ متوافقا  
بالنصف

اي في المضروب الذي ضربته في اصلها هذا اذا لم يكن بين السهام  
 وعدة الروس مماثلة والا فلا حاجة الي المضرب والقسمة اي  
 كمال يخرج بالضرب نصيبه اي نصيب ذلك الفريق وقد ذكر  
 عليك هذا العمل في الامثلة السابقة للاصول التي فيها  
 ضرب فلا حاجة الي ايراد مثال هنا ثم اذا اردت معرفة نصيب  
 كل واحد من احاد ذلك الفريق يعني معرفة نصيب كل فرد  
 من افراد كل فريق ضربت سهام كل وارث ما اصابه من اصل  
 المسئلة وذلك بعد ان تقسم ما كان لكل فريق من اصل  
 المسئلة على عدد روسهم ثم تقرب هذا الخارج من هذه المسئلة  
 في جزر السهم الذي هو المضروب الذي ضربته في اصل المسئلة  
 لاجل التصحيح يخرج من ضرب الخارج في المضروب نصيبه اي  
 نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق مثلاً في المسئلة المذكورة  
 في تبايف اعداد روس المسئلة كان للزوجين من اصل  
 المسئلة ثلاثة اقسمها عليها واضرب الخارج وهو سهم  
 في المضروب وهو مائتان وعشرة ثلاثة ثمانية وخمسة عشر  
 اي لكل واحد منها وكان للبنات من اصلها ستة عشر اقسمها  
 عليهن وهن عشر خرج لكل واحد واحد وثلاثة اجناس فاذا  
 ضربت هذا الخارج في ذلك المضروب يحصل ثلاثة وستة  
 وثلاثون اي نصيب كل بيت وكان للحيات الستة من اصلها  
 اربعة فاذا اقسمتها خرج لكل واحدة ثلثي سهم فاذا ضربته في  
 المضروب المذكور حصل ما يترجموه اي نصيب كل جده  
 وكان للامام السبعة من اصلها واحد فاذا اقسمتها اصل كل  
 واحد سبع السهم فاذا ضربته في المضروب الذي هو مائتان

وتسعة وثلاثين فان العاد لهما ثلاثة عشر وفي اربعة عشر  
 كتماناً وعشرين مع اثني واربعين فان العاد لهما اربعة  
 عشر وفي خمسة عشر يتوافتان بجزء من خمسة عشر كلاً بين  
 مع خمسة واربعين فان خمسة عشر بعد ما هما يتوافتان  
 بجزء منها وفي ستة عشر يتوافتان بجزء من ستة عشر كلاً بين  
 وثلاثين مع ثمانية واربعين فان العاد لهما ستة عشر وفي  
 سبعة عشر يتوافتان بجزء من سبعة عشر كلاً بين  
 واحد وخمسين فان العاد لهما سبعة عشر وفي ثمانية عشر  
 يتوافتان بجزء من ثمانية عشر كلاً بين وثلاثة عشر وفي  
 فان العاد لهما ثمانية عشر وفي تسعة عشر يتوافتان بجزء  
 من تسعة عشر كلاً بين وثلاثة عشر مع سبع وخمسين فان العاد  
 لهما تسعة عشر ويسمى على هذا التقدير جميع ما ورد في المسئلة  
 بالقسر الاصم ويمكن ان يعبر في اثني عشر بنصف السدس  
 وفي الاربعة عشر بنصف السبع وفي الستة عشر بنصف الثمن وفي  
 الثمانية عشر بنصف التسع وفي العشرين بنصف العشر والاثني  
 عشر ذلك في الاحادي عشر والثلاثة عشر والسبعة عشر والتسعة  
 عشر الا ان يقال بجزء من ثلاثة عشر وخمسة عشر كلاً بين  
 ذلك القسر الاصم ويقال في الخمسة عشر انها متوافتان بثلاث  
 الخمس الذي يخرج خمسة عشر واذا اردت معرفة نصيب كل  
 فريق كالبنات والجدات والاعمام وغيرهم كالاخوات السبعة  
 والبنين والاخوة والاخوات لام من المخرج اي العدد  
 الذي استقام على الكل فاضرب ما كان لداي لكل فريق من اصل  
 المسئلة فيما اي في جزر السهم الذي ضربته في اصل المسئلة  
 اي

الرتب خرج لكل واحد ما به وضعت فاذا ضربت هذا الخارج في  
 من اصل المسئلة وهو ثلث لتحصل ثلثا مائة وخمسة عشر اي  
 لكل واحد منها فاذا قسمته على البنات العشر خرج واحد وثلث  
 فاذا ضربت ما خرج في نصيبهن من اصل المسئلة وهو ستة عشر  
 حصل ثلثا مائة وستة وثلاثون هي لكل بنت واذا قسمته ايضاً  
 على الجوات الست خرج خمسة وثلاثون فاذا ضربتها في نصيبها  
 من اصلها وهو اربعة حصل ما به واربعون هي نصيب كل جوة  
 واذا قسمت المضروب ايضاً على الاعام السبعة خرج ثلثون  
 فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبهم من اصلها وهو واحد كان  
 الحاصل ثلثين هي لكل غم والطريق الذي ذكرها الماتن يسمى  
 قسمة النصيب من اصل المسئلة على الزريق وهذه التي ذكرنا  
 تسمى قسمة المضروب في اصلها عليهم ثم انما نخرج من مجموع  
 المسائل ونعطين النصيب منه لكل فريق من الورثة ولكل واحد  
 من الزريق شرع في بيان قسمة التركات بين الورثة والعزما  
 تعيين الانصاف من التركة فقال واذا اردت قسمة التركة  
 فقل من التركة بمعنى المتروك كالطلبية بمعنى المطلوب يعني  
 الورثة والعزما يعني كلا وحده فالو والعزما يعني الورثة اذا  
 كانت وافية بجميع الديوث وبقي للورثة شيء لا يحتاج الي القسمة  
 بين العزما وتكون القسمة بين الورثة وان لم تكن وافية لم يبق  
 للورثة شيء فلا قسمة بينهم كذا قرره اكل الدين وانشا الربيعي  
 الكمال وفي حاشية عم زاده المراد من قسمة التركة بين الطالبين  
 قسمة بين افراد كل من الطالبين بالاختصاص لا بين الطال  
 بالاشتراك اهـ ولذا قال انتم لا معا اي لادان تقسم التركة  
 بينتي

ها

وعشرة حصل ثلثون هي نصيب كل غم والدو ضعي في بيان ما لكل  
 واحد من كل فريق طريق النسبة انما كانت اوضح لانه لا يحتاج  
 فيها الي قسمة ولا الي ضرب بخلاف غيرهما لكن يقال ربما كان النسبة  
 اعسر من الضرب فيكون العمل بالضرب ابسر وهو اي طريق النسبة  
 ان تنسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الي عدد دروسهم وحدهم  
 اي بلا نظر الي عدد دروس غيرهم ثم تقضي ايها الغرضي بتلك  
 النسبة من المضروب لكل واحد من احاد ذلك الفريق فغني المسئلة  
 المذكورة للبناء بين انسب سهام الزوجتين وذلك لثلاثة اليها فلا  
 النسبة مثلا ونضفنا فاعطى لكل واحد منها مثل المضروب ومثل  
 نصفه وذلك ثلثا مائة وخمسة وعشرون انسب سهام البنات وهي  
 ستة عشر الي عدد دروسهن وذلك عشرة لانه النسبة مثلا ولثلاثة  
 اجناس مثل واذا اعطيت لكل بنت مثل المضروب ومثل ثلثها  
 كان لها ثلثا مائة وستة وثلاثون واذا نسبت سهام الجوات وهي  
 اربعة الي عدد دروسهن وهو ستة كانت النسبة ثلثي واحد واذا  
 اعطيت لكل جوة ثلثي المضروب كان لها مائة واربعون واذا نسبت  
 سهام الاعام وهو واحد الي عدد دروسهم وهو سبعة كانت النسبة  
 سبع واحد واذا اعطيت لكل واحد منهم سبع المضروب حصل الثلثون  
 وذكر في السراجية طريقا ثالثا للقرنة نصيب كل واحد من كل فريق  
 وهو ان يتقسم المضروب اي العدد الذي مزينة في اصل المسئلة  
 للتصحيح على اي فريق ليت من فرق الورثة ثم ضرب الخارج من  
 هذه القسمة في نصيب الفريق الذي قسمته عليهم المضروب فالحاصل  
 من هذا الضرب نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق فغني المسئلة  
 المذكورة للبناء بين اذ قسمت المضروب وهو مائة وثلاثة على  
 الراتب

ايضا نصيب الام من التصحيح وهو واحد في جميع التركة فيكون  
الحاصل خمسة وعشرين فاذا قسمتها على الثمانية خرجت  
ثلاثة دينا وثلث دينا ربعي نصيب الام من التركة واخر  
نصيب كل اخت من التصحيح وهو ثلثان في كل التركة يحصل  
خمسون واذا قسمت هذا الحاصل على الثمانية خرجت ستة  
دنانير وربع دينا ربعي نصيب كل اخت من التركة ولو كانت  
التركة في المسئلة المذكورة خمسين دينا را فيكون ما بين  
المسئلة وعولها وهي الثمانية وربع التركة التي هي خمسون  
دينا را موافقة بالنصف فا ضرب سهام الزوج الثلاثة في  
وقف التركة وهي خمسة وعشرون دينا را يحصل خمسة  
وسبعون اقسمها على وقف المسئلة وذلك نصف الثمانية  
فاذا قسمت الخمسة والسبعين على الاربعة اصاب يخرج ثمانية  
عشر دينا وثلثة ارباع دينا وكان للام واحد وربع  
وقف التركة وهي خمسة وعشرون حصل خمسة وعشرون  
قسمتها على الاربعة التي هي وقف المسئلة خرج ستة دنانير  
وربع دينا وكان لكل اخت سهرا من ضربتها في خمسة وعشرين  
التي هي وقف التركة حصل خمسون فقسمتها على الاربعة  
التي هي وقف المسئلة اصاب كل واحد اثني عشر دينا واربعة  
ومجموع مال الاختين خمس وعشرون دينا ولو كانت التركة  
اربعة وعشرين دينا را في المسئلة المذكورة لكان بين السيد  
وعولها التي هي ثمانية وربع التركة مائة اقسام التركة  
على السهام ففي الصورة المذكورة جميع السهام ثمانية فاذا  
قسمت عليها الاربعة والعشرين اصاب كل سهم ثلاثة

بين الورثة والعرا على سبيل الجمع لنقسم العرا على خمسة  
المواريث كما في شرح السراجية كذا فان كانت بين التركة  
والتصحيح ما قلنا اي تكون التركة مستقيمة على التصحيح  
او المسئلة فتسمة صحيحة على سبيل الما لثلاثة ارباع فالمر  
بين كما اذا ترك اما ارباع بنات والتركة ستة دنانير  
فهي ما لثلاثة ارباع مسئلة الورثة وكان بين التركة والتصح  
موافقة ضربت سهام كل وارث من التصحيح في جميع التركة  
كذا نسخ المتن والشرح يعني نسخ من الغار والموافق للترحية  
وغيرها في صورة الموافقة نظير سهام كل وارث في وقف التركة  
وانما ضرب في جميع التركة عند المأينة ولعنا السراجية فاخر  
سهام كل وارث من التصحيح في جميع التركة ثم اقسام المبلغ على  
التصحيح اذا كان بين التصحيح والتركة مائة فان كان  
بينهما موافقة فا ضرب سهام كل وارث من التصحيح في وقف  
التركة ثم اقسام المبلغ على وقف التصحيح فالخارج نصيب تلك  
المواريث في الوجهين اهر مثلا اذا خلفت زوجا واما واختين  
لا ب واخر كانت المسئلة من ستة وقول الى ثمانية فالزوج  
منها ثلثة وللام واحد ولكل من الاختين سهرا فان فرقا  
اذ جمع التركة خمسة وعشرون دينا را كان بينهما وبين التصحيح  
الذي هو ثمانية مائة فاذا اردت ان تعرف نصيب كل  
وارث من هذه التركة فا ضرب نصيب الزوج من التصحيح  
وهو ثلاثة في كل التركة تحصل خمسة وسبعون ثم اقسام هذا  
المبلغ على التصحيح اعني ثمانية يخرج سبعة دنانير وثلاثة  
اثنان دينار وهذا نصيب الزوج من تلك التركة وا ضرب



موافقة وان كان بينهما مياينة فاضرب ما كان الكل فريقتين  
في كل التركة ثم اقسام الحاصل على جميع تصحيح المسئلة فالخارج  
نصيب ذلك الفريقتين في الزوجين اي الموافقة والمياينة  
مثال الموافقة زوج وامربع اخوات لاد وامر واختات  
لام فاصل المسئلة ستة وتقول الي تسعة فلو فرضنا التركة  
ثلثا يمين كان بين التركة والتصحيح توافق بالثلاث فاذا  
ضربنا نصيب الزوج من اصل المسئلة وهو ثلثة في وضعف  
التركة وهو عشرة حصل ثلثا ثلث فاذا قسمنا هذا الى اصل  
على ثلث المسئلة وهو ثلثة ايطم خرج عشرة نهى نصيب  
الزوج واذا ضربنا نصيب الاخوات لاد وامر من اصل المسئلة  
وهو اربعة في ثلث التركة صار اربعة عشر فاذا قسمنا هذا على  
ثلث المسئلة كان الخارج هو ثلثة عشر وثلث نصيب  
هؤلاء الاخوات واذا ضربنا نصيب الاختين لام وهو اثنان  
في ثلث التركة حصل عشرون فاذا قسمناه على ثلث المسئلة  
كان الخارج ستة وثلثا نصيب هاتين الاختين ومثال  
المياينة ان تفرض التركة في المسئلة المذكورة اثنتي عشرة  
فيكون بينهما وبين التصحيح وهو تسعة مياينة فاذا ضربنا  
نصيب الزوج وهو ثلثة في كل التركة حصل ستة وتسعون  
فاذا قسمنا هذا المبلغ على جميع المسئلة وهي تسعة كان  
الخارج وهو عشرة وثلثا نصيب الزوج من ثلث التركة واذا  
ضربنا نصيب الاخوات لاد وامر وهو اربعة في كل التركة  
حصل مائة وثماني عشرة فاذا قسمنا هذا الى اصل  
على التسعة كان الخارج وهو اربعة عشر وتسعة نصيب

يكن

فلزوج تسعة لانه كانت له في الاصل ثلثة وللام ثلثة  
وكان لها في الاصل واحد ولكل واحدة من الاختين ستة  
وقد كان لكل واحدة من المسئلة سهمان فجميع ما للذي  
من التركة في صورة المداخلة اثنا عشر دينارا واعلم ان اذا  
لم يكن في التركة كسرة فالتعاقدة مائة قرزاه واما اذا كان فيها  
كسرة فاحتج الى بسط التركة لتصير من جنس واحد وطريق  
البسط ان يضرب التصحيح من التركة في مخرج الكسرة تريد  
على الحاصل ذلك الكسرة ثم تقرب العدد الذي صحته منه المسئلة  
في مخرج كسر التركة ايطم ثم يعزل بالاصلي ما مرون الضرب  
والقسمة فيكون الخارج نصيب الورثة الواحد فان فرضنا  
في المسئلة المذكورة ان التركة خمسة وعشرون دينارا ولكل  
دينار ضربا الخمسة والعشرين في مخرج الثلث اعني ثلثة  
فيحصل خمسة وسبعون وينزل عليه الثلث فيصير المخرج  
سنة وسبعين ثم ضربنا الثمانية التي هي التصحيح في ثلثة  
ايض فحصل اربعة وعشرون وحيد فاذا ضربنا نصيب كل  
وارث من الثمانية في السنة والسبعين وقسمنا المبلغ على  
اربعة وعشرين كان الخارج نصيب ذلك الوارث كان التركة  
كانت سنة وسبعين عددا صحيحا وكان اصل المسئلة من  
اربعة وعشرين وهذا الذي ذكرناه جميعا انا هو لعقبة  
نصيب كل فرد من الورثة وتقول كذلك في معرفة نصيب  
كل فريقي منهم فتضرب ما كان لكل فريقي من اصل المسئلة  
في وفق التركة ثم اقسام المبلغ الى اصل من هذا الضرب على  
وفق تصحيح المسئلة ان كان بين التركة وتصحيح المسئلة  
موافقة

الاخوات من الاربين من التركة المذكورة فاذا اضرنا نصيب  
 الاثنين لام في جميع التركة بلغ اربعة وستين فاذا اقسما  
 هذا المبلغ على التسعة كان الخارج وهو السبعة وتسع  
 نصيبها من التركة المروضة ومن البين ان الوضع الطبيعي  
 يقتضي تقديم مرفقة نصيب كل قريب على معرفة نصيب كل  
 واحد منهم كما روي ذلك فيما تقدم واما قضا الديون فان  
 وفقى الباقي من التركة بعد التجهيز والتكفين بالديون  
 كلها قبلها ونوت لان كل غريم ياخذ دينه كاملا وان لم يبق الباقي  
 بعد التجهيز والتكفين ينظر فان كان صاحب الديون واحدا  
 يدفع اليه ما بقي منها بعد التجهيز قل او كثيرا فان شدد الغرماء  
 ينظر ان لم يكن بعضهم اولى من بعض يتقسم الباقي بينهم  
 على مقدار حقوقهم والطريق في معرفة مقدار نصيب كل  
 كما تصحح المسئلة ونزل كل دين غريم كسرام وارث وتعمل  
 كما مرفق في تعيين نصيب كل وارث فلو مات شخص وترك  
 تسعة دنانير وكان عليه شخص عشرة دنانير والاخر خمسة  
 دنانير وجعلنا الدينين صا والمجموع خمسة عشر وهي بمنزلة  
 التصحيح وبقي التسعة والخمسة عشر مرفقة بالثلاثة فاذا  
 ضربنا دين من له عشرة دنانير على الميت في ذلك التسعة  
 حصل ثلاثون فاذا اقسما هذا الى اصل على وقت التصحيح  
 وهو خمسة كان الخارج هو ستة نصيب من كانت له عشرة  
 واذا اضرنا دين من له خمسة دنانير في وقت التركة لعني  
 ثلاث حصلت خمسة عشر فاذا اقسما هذا المبلغ على ثلث

التصحيح

التصحيح كان الخارج وهو ثلاثة لان نصيب من كان له خمسة  
 ولو فرضنا ان التركة في الصورة المذكورة ثلاثة عشر كان  
 بين التصحيح والركة مائة وخمسة فتنظر دين صاحب  
 العشرة في كل التركة فيصير مائة وثلاثة عشر فاذا اقسما  
 هذا المبلغ على كل التصحيح وهو خمسة عشر كان الخارج  
 ثمانية وثلثين فهذا نصيب من كانت له عشرة وتنظر  
 ايضا دين صاحب الخمسة في جميع التركة فبلغ خمسة  
 وستين فاذا اقسما هذا المبلغ على خمسة عشر خرج اربعة  
 وثلاث فهذا نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا في تلك  
 الصورة ان التركة خمسة دنانير كان بين التركة والتصحيح  
 مرفقة بالخمس مع كونها متداخلين فاضرب دين صاحب  
 العشرة في خمس التركة وهو واحد واقسم الما اصل وهو  
 عشرة على خمس التصحيح وهو ثلاثة فيكون الخارج وهو  
 ثلاثة وثلث وهذا نصيب من كان له عشرة واضرب ايضا  
 دين من كان له خمسة في وقت التركة واقسم الما اصل على  
 وقت التصحيح وهو ثلاثة فيكون الخارج وهو واحد وثلثان  
 وهذا نصيب من كان له خمسة ولو مات شخص ولزيد  
 عليه الما عشرة دنانير او لم يورث عشرة ولكن عشرون والركة  
 سبعة عشر وبينها وبين مجموع الديون التي هي جعلتها ثمانية  
 واربعين مائة واثني عشر دنانير في جميع المال واقسم  
 الما اصل وهو مائة واثني عشر على مجموع الديون وهو ثمانية  
 واربعين يخرج اربعة دنانير وربع دينار او ربع دينار  
 دين عمر وهو ستة عشر في جميع المال وهو سبعة عشر



تقسم بين الباقيتين على السواء ان كان ما اعطوه من مالهم غير  
الميراث اي وكانا متساويين فيه وان كان ما ورثوه فليقدر  
ميراثهم وفي القسمة لوصالح وصبي الميت بين زوجته وبنته  
واخذت الزوجت بدل الصلح من التركة ثم ظهر وارث اخر  
فالباقى بين الكل على فرايض الله تعالى ولو قالت الزوجت  
انما خلت مع البنتي دون غيرها دليقت اليها اهرطرح اي  
طرح سهم من التصحيح قال السيد الشريف اي صح المسئلة مع  
وجود المصالح بين الورثة ثم اخرج سها من التصحيح فحل  
اي فرض لانه اي المصالح المخرج استوفى نصيبه من التركة  
تقسم الباقي من التصحيح او الباقي من الديون في صورة ما لو  
عزم عن دينه على سها من بقى سهم اي من الورثة بعد خروج  
المصالح من بينهم فتصح المسئلة منه كزوج وورثه والمسئلة مع  
وجود الزوج من سنة وهو مستقيم على الورثة للزوج منها ثلاثة  
ولام سها من الميراث الباقي وهو سهم واحد فصالح الزوج على نصيبه  
الذي هو النصف على ما في ذمتك لزوجته من الميراث خرج الزوج  
بسبب الصلح من بين الورثة فالخرج سها من المال التي من اصل  
المسئلة من التصحيح وهي اي سها من اصل المسئلة كانت  
ثلاثة واقسم باقي التركة وهواي الباقي ما عدا الميراث بين الام  
والام كذلك بقدر سها من التصحيح قبل التنازع وحسب  
يكون سها من الباقي للام وسها واحد للميراث يخرج الباقي  
الزوج بعد المصالح واخذ الميراث كان الباقي من الورثة الثلاثة  
فرض الام من ثلث اصل المال وهو اثنا عشر الف ستة ابي قلت  
الباقي لانه حصة اي جيني جعل الزوج لكان الباقي يكون للام

فانقسم الميراث وهو ايتان واثنان ويسمى على مجموع الديون  
وهو ثمانية واربعون يخرج خمسة دنانير وثلاثة دنانير لربي لمرو  
وضربت دين بكر وهو عشرين في جميع المال وهو سبعة فاقسم الميراث  
وهو ثمانية واربعون على مجموع الديون وهو ثمانية واربعون  
يجوز سبعة دنانير ونصف سدس دينار وعلى هذا اقتصر الميراث  
في الصورة المذكورة ثم شرع الماتق في مسئلة التنازع وهو  
من المخرج والمراة به هنا اصطلاح الورثة على اخراج بعضهم  
عن الميراث بشئ معني من المال دون كمال حصته وهو جائز  
عند التراضي كما نقله محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح عن  
ابن عباس رضي الله عنهما وذكر عن عمر بن دينار ان عبد الرحمن  
ابن عوف طلق امراته تمازرا الكلية في مرض موته ثم ماتت  
وهي في العدة فورثها عثمان رضي الله عنه مع ثلاث نسوة  
اخرى فصالحوها عن ربع عمرها على ثلاثة وعشرين الف تقبل  
هي دنانير وقيل هي دراهم وكان عبد الرحمن ابن عوف قد  
قاسم الله في ماله اربع موات في حياته بالنصف تصدق في كل  
مئة بالنصف وامسك النصف وفيه دليل على ان ماله باس جمع  
المال من حل وقد تقدم فتنا وشرحا في كتاب الصلح فصل  
في التنازع فتنبه فقال ومن صالح من الورثة والغرا وحكم  
الغرا حكم الورثة في القسمة والتنازع هكذا استيفاء منه ولم يذكر  
في السراجية وشرأها الغرا ولم يلد ان المال لا يختلف على  
نبي سلم منها اي من التركة قيد بالمعلوم فاذا لا يصح  
الصلح عليه والتقيد بقوله منها بناء على سقوط الكلام  
فيه والا فتعد ذكر بعضهم انه اذا اخرج الورثة وحدها حصته  
تقسم

مجمع البحرين وغيرهما على ما عذدي من النسخ فانها تسمى الباقي  
 بعد المهر الذي صولح عليه الزوج للام سهم وللم سهمان  
 وقد علمت من تقرير السيد الشريف وغيره انه جعل السهم الزوج  
 للام خلاف الاجماع وقال العلامة قطب الدين محمد بن سلطان  
 في شرحه على اكثر وقوله اي صاحب الكفر فاجله لان لم يكن فيه  
 نطق قال السيد احمد بن توحيد بن توحيد بان المراد انه اخذ سهمه  
 خراج وكان الحق للباقي على اعتبار سهمها في اصل المسئلة  
 مع بناء به او قلت ومقتضود الكراج بان من قال اجملة كان  
 لم يكن لا يخلو كلامه عن من انشئت وفي هذا التوجيه تسليم  
 للناقشة اذا الكلام لم يجل على ظاهره واختيج في استقامته  
 التي تاويل كان مما ينبغي تجنبه فتنبه ذكر ابي العلامة قطب  
 الدين في شرح اكثر نحو ما تحرير من قوله فاطرح سهمها من  
 الضميمة وهي لئلا تفتقر بر قال السيد الشريف ولو فرض انه  
 صالح الم على شئ من التركة وخرج من البين فالمسئلة ايض  
 الستة فاذا اخرج نصيب الم منها بقي خمسة لئلا تخرج لزوج لان  
 للام يجمع الباقي اخا سابين الزوج والام فلا تخرج لئلا تخرج  
 وللم خمس فان صالحة الام على سبي وخرجت كانت المسئلة  
 ايض من الستة فاذا طرح منها سهمان للام بقي اربعة فيجعل  
 الباقي من التركة ارباعا لئلا تخرج للزوج وواحد للم ان شئ  
 تغريغ فان قيل تركت بنتا فاقول لئلا دينارا وتترك اختا لاجل  
 ولم واخوين لام وابن عم فاقول لا تخرج بنتا لئلا نصيبها من  
 التركة البستان لم كان قيمة البستان قيل له كانت قيمته  
 ثلثي دينار والا اصل في معرفة هذا الجنس من المسائل ان

سهم وهو في الحقيقة ثلث الباقي وللم سهمان وهو خلاف  
 الاجماع قال السيد الشريف المرحوم في وغيره لكل الدين وابن كمال  
 باننا قلنا ونقط السيد الشريف فان قلنا هلا جعلت الزوج  
 للمصالحه واخذه المهر وخرجه من البين بتركة الم وما ياتي به  
 في جملته داخل في جميع المسئلة مع انه لا يأخذ شيئا وما وراء المهر  
 قلت فأيده انما لو جعلناه كان لم يكن وجعلنا التركة ما وراء المهر  
 لا تعليب فرض الام من ثلث اصل المال اي ثلث ما ينبغي اخذ  
 ينقسم الباقي بينهما لئلا يكون للام سهم وللم سهمان وهو  
 خلاف الاجماع او حقتها ثلث الاصل واذا ادخلنا الزوج في المسئلة  
 كان للام سهمان من الستة وللم سهم واحد فينقسم الباقي بينهما  
 على هذه الطريقة فكذلك مستوفية حقتها من الميراث وقال بعض  
 شراح السراجية ولعله حيد ولو جعل لأم لم يكن لا تعليب فرض  
 الام ثلث ما يبقى واذا خلاف الاجماع ولان الزوج لما استوفى  
 نصيبه مع انه ليس من اهل الرد والام اقرب منه ثلثان نصيب  
 الام مستوفية لجميع حقتها كما ان اولى واسيغا حقتها كما لا فيما قلنا  
 ولان لو لم يجعل لأم ثلث لأم مثلا نصيب الام وكان نصيبها  
 مع الزوج مثلي نصيب الم والم اولى بالنقص منها لقوله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم الحق للزاريين باهلها الحديث اه ثم هذا في حق  
 من يختلف المال فيه واذا خاله وبزوجه عدا وما من لا يختلف  
 المال فيه كذلك كما اذا كان بدل الم ابا فلدا يتغير حال الام في  
 الصور يتبين لاني للام سهمان وللاد سهمين على حلال التقديرين  
 كذا فاده ابن الكمال قلنا وهذا هو الصواب يعني في صورة  
 الم ولقد غلط في تسمية هذه المسئلة صاحب المختار وصاحب  
 مجمع

أخذت الأخت البستان وردت عشريين ديناراً كما كان قيمة  
البستان قبل طريقه ان تقسم العشرين المرددة الى بقية التركة  
ثم قد مر المرسوم الا انك اذا عرفت قيمة البستان زد عليه قيمة  
المردود قبل قيمة البستان هذا بيان في مسيلتنا هذه فان  
التركة الباقية ثلاثة وثلاثون ديناراً فلما ردت الأخت عشريين ديناراً  
نقص عشريين الى ثلاثة بني صار خسين ثم اقسام الخمسين على سبعمائة  
بقية الورثة وذلك ثلاثة اصاب كل سهم ستة عشر ديناراً  
وثلاثي دينار واداً ضربت سهام الأخت وذلك ثلاثة في الستة  
عشر والثلثي تبلغ خمسين فعملت ان قيمة البستان سبعون  
ديناراً لانه يبقى مع الأخت من قيمة البستان خمسون ديناراً  
وقد ردت العشرين فتكون قيمة البستان سبعين ديناراً فان  
قبل أخذت الأخت البستان ولأخذت ستة وثلاثين ديناراً  
كانت قيمة البستان قبل ان تقسم باقي التركة على سبعمائة  
بقية الورثة فاخرج من القسمة فاخرج سبعمائة ديناراً  
الخارج في ذلك فابلى هو قيمة البستان مزيداً عليه ستة وستة  
بنا في مسيلتنا هذه فان الأخت لا أخذت البستان وستة  
دنانير ايضاً يبقى من التركة اربعون عشرون ديناراً فاقسم الأربعة  
والعشرين على سبعمائة بقية الورثة وذلك ثلاثة في ثمانية  
القسمة ثمانية ثم اضرب سهم الأخت وذلك ثلاثة في ثمانية  
تبلغ اربعة وعشرين فتكون قيمة البستان ثمانية وعشرين  
عليه ستة وثلاثون فيكون اربعون عشريين وذلك قيمة البستان  
فان قبل لو اخذ احد الورثة البستان واخذ ايضاً ستة وثلاثين  
واخرج منهم دواوير وعشرة دنانير كما كان قيمة البستان

تقسم بقية التركة على سبعمائة بقية الورثة ثم انظر الى سهام الخارج  
من البني كما كانت فاعلم بان كل سهم من سهام الخارج اصاب  
مثلاً ما اصاب كل سهم من سهام الورثة الباقية فان كان سهم  
الخارج ثلاثة فانه نظر الى ثلاثة اسهم من السهام الباقية كسرها  
اصابها فان اصابها عشرة دنانير فاعلم ان قيمة البستان عشرون  
دنانير وان اصابها اكثر من ذلك او اقل فبحسب ذلك وان شئت  
ضربت سهام الخارج في التركة الباقية فابلى فاقسمه على سبعمائة  
باقي الورثة فاحصل هو مثل قيمة البستان وان شئت قسمت  
باقي التركة على سبعمائة باقي الورثة فافخرج من القسمة ضربت  
في سهام الخارج فاحصل هو قيمة البستان بيان في مسيلتنا  
هذه اصل المسئلة لان من ستة نصفها للأخت وثلاثة للاخوان  
لام والباقي لابن العم والتركه بستان وثلاثة وثلاثون ديناراً فاداً  
أخذت الأخت البستان بمطابق نصيبها فافخرج سبعمائة منها من  
الستة تبقى ثلاثة ثم اقسام بقية التركة وذلك ثلاثة وثلاثون ديناراً  
على سبعمائة بقية الورثة وذلك ثلاثة اصاب كل سهم عشرة  
دنانير وللأخت كانت ثلاثة اسهم فيكون لها ثلاثة وثلاثون ديناراً  
وهو قيمة البستان وان شئت ضربت سهام الأخت وذلك ثلاثة  
في بقية التركة وذلك ثلاثة وثلاثون تبلغ تسعين ثم اقسام التسعين  
على سبعمائة بقية الورثة وذلك ثلاثة في ثمانية من القسمة ثلاثة وثلاثون  
وهو قيمة البستان وان شئت قسمت بقية التركة وذلك  
ثلاثة على سبعمائة بقية الورثة وذلك ثلاثة في ثمانية من القسمة  
عشرة ثم اضرب العشرة في سبعمائة والأخت وذلك ثلاثة في ثمانية  
ثلاثة وثلاثون وهو قيمة البستان وقس على هذا انظر ايها فان قبل  
أخذت



أحد الورثة عشرتين دينارا من التركة لم كان جميعها قبل الرقبة.  
 ان ينسب ذلك المأخوذ الى أصل المسئلة والتجميع فأكبر  
 من الستة فتلك بيان في نزوج واخت لأبوين وأخوين لأمر  
 أصل المسئلة من ستة وتقول الثمانية فإذا أخذ الأخوان  
 عشريين دينارا قل جميع التركة ثمانون لأن نصيبهما من الثمانية  
 كان سهرين وذلك ربع الثمانية كالعشرين فانه ربع الثمانين  
 فانهم اني بعض شرح السراجية واسم فقال اعلم قال مولانا  
 وهو من التاليف وهو اتباع الالفة بين شيبين وانثيا هو  
 اخص من التركيب لان ما تله لا تقيد اتباع الالفة ثم اشهر  
 فبين ان كتابا في اي علم كان لتناسب ما ألف فيه وفي ترتيب  
 العلوم لابن كمال بانها الترتيب لفة جعل كل شيء في مرتبة  
 واصطلاحا جعل الالها المتقدمه بحيث يطلق عليها اسم  
 الواحد ويكون لبعض اجزا نسبة الى بعض بالتقدم والآخر  
 ثم التركيب كذلك كني ليس لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم  
 والآخر ثم قال التاليف هو جعل الالها اكثر بكثير بحيث يطلق  
 عليها اسم الواحد سول كان لبعض اجزا نسبة الى بعض بالتقدم  
 والآخر ثم قال هذا يكون التاليف اعم من الترتيب الترتيب  
 وسمعت من شيخنا المرحوم تالي الفرق بين المص والمؤلف  
 ان المصنف هو الذي يجمع ما في حفظ بعض آلات مخترعة من عنده  
 والمؤلف هو الذي يجمع عبارات من تقدمه من العالمات سية  
 في تقديم ما يستحق تقديمه فاختار ما يستحق تأخير المؤلف  
 قال في التاموس المبدأ لاشارة لكان اوراقنا والمؤلف  
 كالعبداه والتركيب التفسير والعبد توافعا للمؤلف ولذا قال

والا رقبيل طريقه ان يعطى الستات الى ذلك الوارث ستة  
 دنانير وقطبي الدار الى الوارث الاخر ثلثا خذ من عشرة  
 دنانير ثم تضم العشرة الى باقي التركة ثم قدم ما قدمناه من  
 الاصول فوضعه في نزوج واخت لأبوين وأخوين لأمر  
 أصل المسئلة من ستة وتقول الى تسعة للزوج النصف  
 ثلثة وكذا اللخت وللأخوين الثلث سهران وللحقة  
 السدس سهرم وتضمن التركة أربعين دينارا وبستانا ودارا  
 فاخذ الزوج البستان وستة دنانير والحقة الدار وربع  
 عشرة دنانير فيضم العشرة الى بقية التركة وذلك اربعة  
 ثلثة كون لذلك أعطيت من النقد الى الزوج ستة دنانير وذلك  
 بقي اربعة وثلاثون فإذا ضمن العشرة المأخوذة من الحقة  
 الى ذلك صار منها من التركة اربعة وأربعين ثم طرح سهران  
 الزوج من المسئلة وذلك ثلثة وأطرح سهران الحقة ايضا  
 واحد فبقي سهران الأخرين والاخت خمسة فاقسم الاربعين  
 الاربعين على الخمسة فخرج من التركة ثمانية وأربعة عشر  
 ثم اضراف سهران الزوج في ثمانية وأربعة أخماس يحصل ستة وعشرون  
 وخمسا دينار وهذا القيمة الستات من يد اعلية ستة دنانير فإذا  
 طرح من هذا المبلغ ستة دنانير بقي عشرون دينارا وخمسا  
 دينار وهو قيمة البستان على الحقيقة ثم اضراف سهران الحقة ثمانية  
 وأربعة أخماس يحصل ثمانية وأربعة أخماس وذلك قيمة الدار  
 منقوصة عند العشرة المأخوذة فإذا ازلت عشرة على ثمانية  
 وأربعة أخماس تبلغ ثمانية عشر دينارا وأربعة أخماس دينار  
 وذلك قيمة الدار وعلى هذا يخرج تطايرها فان قبل لو أخذ



الرابع ويبدأها عن خط المغرب ستوف درجة وبعد ها عن  
خط الاستواء ثلثة وثلاثون درجة وهي مدينة قديمة  
ليس في ارض الاسلام ولا ارض الروم مثلها وعليها سور  
من حجارة ووردها اثني عشر ميل افترقاها ابو عبيدة بن  
الجراح صلي وعندها كباية الصلي وبراها قبر عيسى كريا  
عليها السلام في كنيسة يقال لها العيشا وبراها نهر عظيم  
يقال له برداء وبراها عيون كثيرة تأتي من الجبال فتدخل  
الي منازل المدينة وتضرب الي كل جهة واصلاها من العجم  
وبها قوم من العرب كذا ذكره اسحاق بن الحسن السموكي  
وكان الكاهن رحمه الله تعالى عالا محمدا فغيرها نحويا كبحر  
الحفظ والرويات طلعت الناس فصيح العبادرة جيد  
والنخري صاحب التصانيف النائية في الفقه وغيره  
منها هذا الكرح وشرح ملتقى الدرج وشرح المنا في الاصول  
وشرح السراجية وشرح التطرف في النحو ومختصر الفتاوى  
المصون في الجمع بين فتاوى ابن حنبل جمع الترمذي  
وجمع ابن صاحبها وله تعليقات على صحيح البخاري تبلغ  
نحو ثلاثين كراسا وعلى تفسير البيضاوي من سورة  
البقرة وسورة الاسراء وسورة النحل وغيره في ذلك  
من الرسائل والتحريرات وقد اقره بالنصر والتحقق  
متاخره واهل عصره حتى قال شيخنا العلامة الراملي  
في اجازته له وقد بدأنا بلطائف اسبغت وقفت بها  
على كمال روئيه وسعة ملكية فاجبت غير موسع عليه فكر  
عليها هو علي فرد قراة جواد رها في غاية

من قال لا فتعني الاربعة ها فانه من اشرف اسماء القدر  
اي الفتنة الي فضل مولاه في اخراة وابنه ويسمي  
فقير الان الفقرا اذا استذا ستولي بسببه الجوع ويسمى  
التقوي ويستولي الوجع في فقرات ظهوره عند قيامه وحررت  
العاجزاي الضعيف الحنفي المختار من الحق الذي لا يتحد  
اسم وعلا الدين لقبه اي سلمي الدين ورافقه من حيث  
الحش علي وامره ونواهيته فعلا وتركه او سلمي اهل دينه الام  
يمني فامرهم ونهيهم الحف لهم واخا كان سلبا لهم لانهم حيث  
علموا بانهم ونهيه علوا دنيا واخري ابن الشيخ علي بن محمد بن  
علي ابن عبد الرحمن بن محمد بن جمال الدين بن حنبل بن زيد  
العاينين للحصني قال في التاموس حصن ككرم من زهر حصين و  
احصنه وحصنه والحصن كل موضع حصين لا يوصل الي جونه و  
حصون واحصنه وحصنه والهلاك والسلاح واحد وعشرون  
موصفا فلفل المؤلف منسوب الي واحد منها الحنف الذي المرف  
بالحصن في العباسي اي المنسوب الي عباس بن عبد المطلب  
الذي صلى الله تعالى عليه وسلم رضي الله تعالى عنه الامام جامع  
بين امية حدهم الاعلي من ذرية ابوسفيان وابنه معاوية  
الضمايات قيل من نزل جدهم ستمائة الف وهذا الجامع شهر  
بناء عمر بن العاص رضي الله تعالى عنه بامر بني امية فدخل  
الشمس كل يوم من طاقته بعد ايام الدنيا ثلثمائة وستة  
وستون طاقته ثم ان اللفظ الامام يختلف انوصف الكايع او  
انه ووصف اليه والمراد به الذي يقتدي به في الصلوات  
التي تسمى المني بدستف المحمية وهي مدينة في الاقليم

المصنف ما وقع فيها من السهو وبأجل هذه متعلقات محذوفون  
تتدبره أقول قولاً مجلداً والمقصود أنني وإن لم أخصه و/  
حرته فلا أسلم من السهو والسيئات مثل ما وقع للمصنف  
وغيره فالسلامة من هذا الخطر بالنسبة إليك ألا شرف علي  
السلامة يقال خالط بنفسه اشتهاها على خطر هلك  
أونيل ملك يعني أن السلامة من السهو في هذا الأمر  
الشرعي أمر عسير يكسر العين المراهنة ويفتحها أي يقبل وينذر  
هذا إذا كان بمعنى القلة وإن كان بمعنى الضيق أي  
يضيق على التبر وهو اسم جنس والبشر فظاهر البشارة  
وهو ما ظهر من الجسد وإنما يفر على البشر لأن سيد  
الناس صلي الله تعالى عليه وسلم قال إنما أنا بشر مثلكم  
اسمي كما تتسوف فإذا كان صلي الله تعالى عليه وسلم  
مع كمال التأيد الرباني لم لم يسلم منه فب يسلم غيره  
فستمر الله أي إذا علمت أن السلامة من السهو محذوف  
السيئات بهذه المنزلة ولا يمكن بشران يتخلص منه بطريق  
البشر عليه فالملطوب المستوي يستمر الله علي من ستر  
لأن الخزام جنس العمل وغمر لي غمر قال السيد أحد أنه  
عطف مرادف وذلك لأن الغمر يستر لستر والتقطعية  
وإن تجد إليها المطالع المختف النصف عيباً ففسد الخلال أي  
أخذه واستره فالخلل هو العيب وأظهره لفرضه الشرع  
والعيب ففسد الخلال الكاين من العيب بتجريبه على من يتبر  
والعنه لطلد حبل أي عظم وتعالى من لاديه أي من  
لتركيبي فيه عيب مطلق كبير لكان أو صغير وعلا وهذا

المكنته والسقف فبعدت له الفاتية فاتاها مستترها لا يجتنت  
ومستترا لا يطرق فلما تبين لي أنه الرجل الذي حدثت  
عنده وصلت به إلى حالته يأخذ مني وأخذ منه ثم مدحه  
بقصيدة غرا وقال شيخه العلامة محمد افندي المحي السني  
في أجازة نسله أيضاً وأنه من نشأ والغضايل تقلد تهرله  
والرغبة في العلم تقرب له ما يجاوده من ذلك وتسهر له  
حتى نال من قداح الكمال التدرج العلمي وفاز بما وتبع به  
صدراً نباهته وحلي وكان لي على العزوف على غرر الغوايد  
اعظم معين فافاد واستفاد زهرهم وأجاد انتهي ونفوي  
عائش شوال سنة ثمان وثمانين والف عن ثلاثين وثمانين  
سنة ودفن بمقبرة باب الصغير وزياره جماعة بقصايد  
ودحه الله تعالى قد غرغت من قائلته أي هذا الترحيل الآخر  
شهر محرر الحرام سنة احدى وسبعين والف هو سنة نسبة  
إلى هجرته صلي الله تعالى عليه وسلم على صاحبها أواب  
الذي لا أنت بسببه هجرة المسلمين وهو خاتم النبي أفضل  
الصلوة وأخري الخيرة والسلام وقد بالغت في تلخيص  
أي اختصار الناظر المشتغل على الفوائد الكثيرة فالتلخيص  
تقليل اللفظ مع توسيع المعنى وتخفيفه أي في تلخيصه عن  
الروايد وما لا نفع فيه ويتقصر أي في تزيينه بإيراد كل جملة  
في المحل المناسب لها وتبع المص يعني الماتن ورحم الله  
تعالى في تغييره لمواضع كثيرة من متنه وتصحيحه وهو  
مستوفى على تغييره وظهرت عليها أي على تلك المواضع  
المغيرة غالباً ونشرت أيضاً على مواضع سرها خرام فيغير  
المصنف

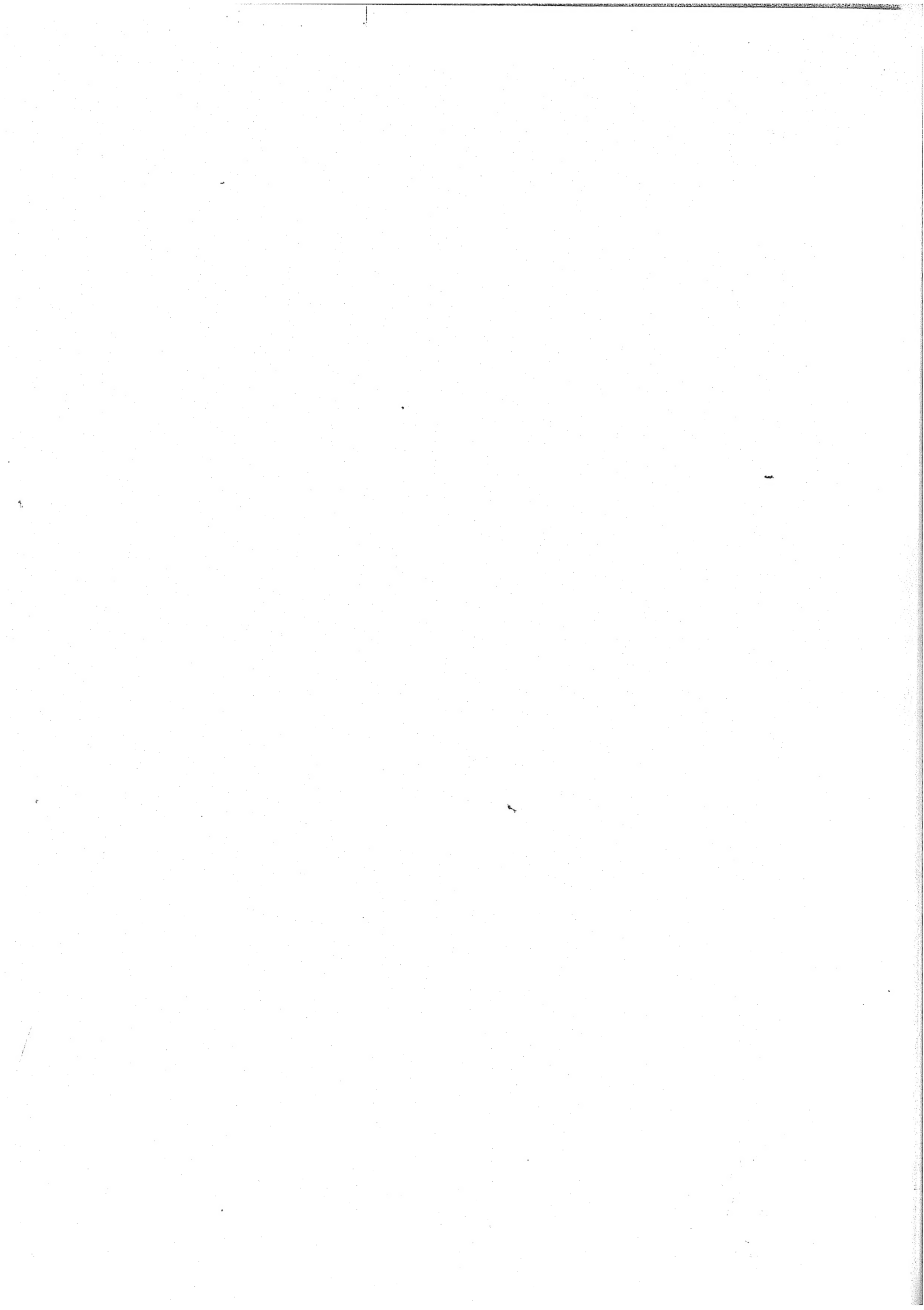


في علوم سني منها حاشية علي الكتاب والكشاف ومنها شرح النول  
علي تلخيص الفتاح ثم اختصرة وسماه بهروس الافراج و  
حاشية علي شرح الصمد وشرح الترهيب في المنطق وغير  
ذلك من مصنفات الفايقة ومولنا ته الراقية حيث عتد  
في الشرح المختصر علي تلخيص الفتاح وما كان اعتدنا خارج  
مما نلذ الاعتدال السعد رحمه الله تعالى وارقت نفسه  
لوجود ما نقله في هذا الاعتدال من عبي الا لا برحمتك  
للدعاء له والاستشهاد بها بمقتل ان السعد رحمه الله تعالى  
لاطلب منه اختصار وشرحه المطول قال انتصب لشرح  
الكتاب مع جود الترجمة نصب البليات وخود العظيمة  
بصره التليات وترا من البلدان بي والاقطار وبسوا  
الوطان عني والاطار حتي طغفت اجوب كل غير قائم  
الارواح حر كل سطر منه في شطرنج النير والجاد فيها  
استشهد به يوما بحرفي ابي انه صار له في هذه الار  
بجامع الانتقال من موضع الي آخر كالغابل يوما بحرفي  
بضم الحاء المهمة وسكون الزاي المحي كقصوي كافي القاموس  
اي الكوف فيها وهو اسم موضع ويوما بالفتيق وهو ولد  
بظاهر المدينة وكان بالعديب يوما اخر وهو مدينة خير  
كذا قيل كفي في التاموس والعديب والعدينية مصنفان  
وكون يوما بالكلية موضع بالدهنا والمعلم صنف لفرزة  
الشو والافتد ذكره في التاموس خلاصا كبيرا وهذا بيت  
في الاصل من قصيدة طويلة مدح بها بعض الشرايف  
الملوك ومن جملتها في غزلها اولاه ك ك ك

الكلام مرتبط بكلام محذوف دل عليه السياق اي نسد  
الخل ولا تقير به ولا تنضح فان كل فرد من المخلوقات  
لا يخلو عن وصم عيب ولا تنزه عن العيوب بتمازها  
الا انه جل جلاله كيف لا وهذا استفهام بقرين يعني  
بل لا يسلم تا ليني من سره ورسيا ف والحال اني قد بينه  
اي هذا الترح من مسودته وفي قلبي من نار البعاد شبه  
البعاد له نار شديدة فاثباتها له تخيل ثم ان المراد بالنا  
ما يكاد به من الاخران والا فكل واحد من الاولاد والاولاد  
والاخوان والاحناد اي اولاد الاولاد ما يفتت الاكباد اي  
يجعلها قطعا قطعا والمولد كيد واحد وانما جمع للقافية او  
لتخلها ما التي عليها لانها اكباد والناسب للنارات  
متنول ما يذيب الاكباد وفي هذا الكلام ما دفع عنه اللام  
فهم الله الولي الاول ويكون استنفا التفتا زاني بفتح  
الغوتين والزاي وسكون الفانسية الي تفتا زاني بلد  
بخراسان وقد ولد فيها في صفر سنة اثني وسبعين  
وسميا يذوق في يوم الاثنين الثاني والثلاثين من  
حرم سنة اثني وتسعين وسما يذوق بفتح قد وتقل  
الي سرخس فدفع بها واسمه مسعود ولقبه سعد الله  
والديني وكان حنفيا ذكوه صاحب الجري وباجة علي  
شرحه المنا وانهت البيروية سنة الحنفية في زمانه  
حي ولي قضا الحنفية وله تكملة شرح الهداية للشرحي  
وفي فتاوى الحنفية وشرح تلخيص الجامع والتلويح  
حاشية علي موضع صدر الشريعة وله مصنفات فائقات  
في

للتقسيم من اي اتم واصطنع عنده صفة بائدا تبينه  
 اي تبين هذا المخرج العظيم تجاه اي متالبة وحده صاحب  
 الرسالة الكاملة وصاحبها هو الموصوف بها وصفا دايا  
 لا ينقطع صلي الله تعالى عليه وسلم والتقدراي المرتبة العلمية  
 يقال فلا له قد لا ي مرتبة وتنظيم المنيع اي الزايد  
 والنيف كليس الزيادة وكل ما زاد على العقد نيف الي  
 ان يبلغ العقد الثاني ويطلق النيف علي الفضل والا  
 ويقال نافي ونافي علي الشيء اشرف كما في القاموس ولقد  
 من الله تعالى عظمه اي بنام هذا المخرج تجاه اي نبي  
 قبح صاحب هذا المقنن الشريف وهذا القدر بغيره هاشم  
 قلعله اي ما ذكر من الابتداء والختم المذكورين علامة  
 القول منهم القول من الرسول صلي الله تعالى عليه  
 وسلم ثم من مصنف المتن تابع للقبول من العلي الاعلى  
 جلاله والشراف اي ولعله علامة تخصيل الشرف للوف  
 بالفتح والكسري للشارح وشرح ثم الشريف والقول من  
 الله تعالى ورسوله صلي الله تعالى عليه وسلم ثم الى تن  
 عبارة عن الرضا بالشيء وترك الاعتراض عليه فيما شر  
 احضر هذا وتلك لحصول مقتضيك كذا قال السيد احد  
 قلت اول معل مناه في اعظم شرفي ان كنت يا رب قبلته  
 اي هذا التاليف وان وصليته كما ان كل الناس المراد المجموع  
 لا الجميع لان الرد عن حب لا يكون من الجميع اذ لا شك  
 ان في الاممة خلاعة رده عن حبه اي بسبب  
 الحسد منهم المولفة ويجعل ان تكون عن يميني من وتكون

هذا افرادك نهبي بين احياء ذاك راك شوري بين اراء  
 هو اك بين الميرون النخل تشتم وا لمر ك ما بلاه من داه  
 ه ه ه وفيها ه ه ه  
 يوما جزوي ويوما بالقيقه ويوما بالعذيب ويوما بالالها  
 وقارة تنزري بخدا وروية ه شعب المحزون واخري قفرتنا  
 ه ه ه وفيها من المدح ه ه ه  
 تجب لا بوالعطاء كما ه تجب ابن عطاء التقة الراء ه  
 وهي تريد علي عشرين بيتا ذكرها صاحب الاسعاف  
 في شرح شواهد الكشاف ولم يكن حال خير بهذا المحل  
 موجود اعندي وقد ذكرتم اسم ناظرها والممدوح بها  
 كنت دفع بالاسند راك ما يتوهم من وقوع الضح والخط  
 لله تعالى الحمد ولا واخر اي اول الكتاب واخره او اول كل  
 امر واخره او المراد التهم وقد افاد بعض العلماء ان الدح  
 يكون بعد الاحسان وقد يكون قبله وقد يكون من غير  
 احسان ولا يتصور حمد من الله تعالى الا بعد احسان لان  
 كل حمد يحتاج الي توفيق وهو احسان من الله تعالى يجب  
 علينا شكره اي الثناء عليه بمعنى ان اذا وقع ثناء عليه  
 ثواب الواجب كما قال القائل ه ان لله علينا نعمه يعجز العبد  
 عن العد بها فله الحمد علي نعمه بيله وله الشكر علي الحمد لها  
 وظاهرا بالثناء بالسان والاعضاء وبالطنا بتوجيه  
 الحنان واعترافه بالنعمة المتوازية عليه وانها من محض  
 فضل الله تعالى ومعناه اني لا اجد ظاهرا الا باطن طيب  
 مشغول بالشكر فلقد الثناء للتقليل واللامد موطئة  
 للتقسيم

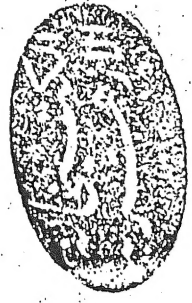




نونه للاضافة وفصل بين المضامين بالظرف وهو قوله لنا  
 وقوله الخير هو المضاف اليه وايضا صفة لمصدر محذوف اي  
 اسدا اديا ومولده بالخبر يميم الدعاء له فان الدعاء الشخصي  
 خصوصا اذا كان في غيبة من الخير العظيم قال السيد احمد  
 ولوحذف قوله وايضا وابدا بقوله قرينة او نحوه لكانا ولي  
 وقوله والادنا جئت على المصطفى اي وتحش نافع والادنا  
 ويجري هذا الاختال في قوله واخواننا ويدل على هذا  
 الاختال عدم نصب داخ وورودات الدنيا تثبت بالدال في  
 رتب الخطاب وان لم يعلموا بعلمهم كالسكر ويجعل ان والادنا  
 مبتدأ وداع لنا خبر وطالب الرتبة خبر بعد خبر اي واذا  
 كان كذلك فيرجي لو الادنا حصون ما امله من القول والخبر  
 مع المصطفى صلى الله عليه وسلم قلت والتوجيه الاول  
 اولي طالب الرشداي الاستقامة على الحق مع تضليل فيبد  
 وفي بعض نسخ الدر المختار وحسب الله وليم الوكيل والاحول  
 ولا قوة الا به ثم المولي ونعم النصير كذا يستفاد من حاشية  
 السيد احمد رحمه الله تعالى ووجدت في نسخة وهذا اخر ما  
 علمت المصدر رحمه الله تعالى ورحم اصوله وفرعه ومنابعه  
 وتلا مذمة وجميع المسلمين والاخذ عنهم والاخذ في عند  
 بمنزلة امين اللهم صلى وسلم وبارك على خاتم الانبياء  
 وسيد الاصفيا ومعدن الاسرار ومنع الدنار ورجال الصالحين  
 الكونين وجد الحسين وشريف الدارين سيدنا محمد وعلى  
 واله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وايضا ايدي اليوم الذين الحمد  
 لله رب العالمين فلو فني صبري وضائق مذاهي

ابتدائية اي ان هذا الردي ناسي من الحسد الذي قام بهم لا  
 لبيب في التاليف تقبلي يارب اي اجلي مقبول لا في  
 حضر تقبلي ثلاث حطني بيمين الرضي والرافة والاغصان  
 سوارف الذنوب والعقبة عنها حتى يكون من عبائك  
 المخلصين بفتح اللام مع ما تشرحي وهو صاحب التوير  
 واسا تجميع اساذ بضم الهرة وسكون السين ومناه  
 الما صراي وقدمنا في كتاب الصلاة ان معلم العلوم  
 يسمى اساذ اذ الالعة ومعلم الصابغ بالال الالهة  
 ولا تجميع السين والال في كلمة عربية كما في القاموس ولا  
 في كلمة انجنية كرهنا اللفظ افا ده السيد احمد وتحش  
 جميعا اي حال كوننا مجتمعين مع نبينا المصطفى صلى  
 الله تعالى عليه وسلم وقد ورد ان النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم جئت وامته في محضر صفرو عن محضر كل الخلايف فحشد  
 فالعينة لا تقتصر على من ذكر وقديجاب بان المراد بالخبر  
 الجمع في الجنة والمنية فيها لا تقتصر تشاوي الدرجة فتد  
 يكون المراد بها القرى من صلى الله تعالى عليه وسلم وقوله و  
 اخواننا عطف على نافي تحشرا ويجعل ان يكون مصطفا  
 على اساذ اسدي من اسدي بمعنى اعطي واولي وجب  
 الحديث من اسدي الي قوم نعمة فلم يشكرها فدعا عليهم  
 استجيب لمروراه الشيرازي عن ابن عباس كما ذكره السيوطي  
 في الجامع الصغير وقد اخرج الطبراني عن الحكم ابن عمير روي  
 من ابي اليكم مرفوعا فلا يقوه فان لم تجدوا فادعوا له وفرح  
 ابو داود ايتم في سننه والمسيدي مصنف الي الخبر حذفت  
 نونه

وفروع مستزادة على ما فيه الشرح فالحمد لله الذي بنعمته جلالة  
نعم الصالحات وارسل الله تعالى ان يجعل مغنولا في حضرة  
وفي خلقه ينتفع به الخاص والعام في كافة الاقطار ويعمله  
مكفرا للاوذات فيفضله وكرمه الله مرجع كريم وهما وكان  
اختصاره في يوم الثلاثاء ٢٨ جماد الاول سنة ١٢٥١ هـ  
والحمد لله رب العالمين وصلي الله على سيدنا محمد وعلى  
وصحبه وسلم وكان الفراغ من نقل هذا  
المسجل في ١٤ شهر رجب ١٢٩٨ هـ  
علي يد كاتبه انظر الباء واخترها  
الي بولاه الغدير علي بن علي  
حن الشافعي الحلواني  
الشافعي غفر الله له  
لوالديه والجميع  
والسلامة والرحمة  
والوصفات  
الاجابة  
والادب  
والعلم  
والخير  
والبر



جملت رجائي بخير ما لك سلاما تامل في ربي فليقرنته  
بمغفرتك ربي كان مغفوكا عظيما انتهى فلما ادري هل هو  
من كلام الخارج ذلك كله امرت الحاقات بمض النسخين  
اقول ولانا المنقر الي رحمة ربه العزيز الغفار محمد عابد  
بن الشيخ احمد علي ابن محمد مراد بن بيغوب بن محمود  
الانصاري الخرجي الايوب بنسب السدي مولد الدين  
تولنا قد تفضل الله تعالى باتمام هذا الشرح على الدر  
المختار في بلدة صنع الانوار وسيد الاخيار ومدينة  
المختار في بلدة علي تعالى عليه وسلم وقد كنت انتوات  
ايضا فيها الا اني اول ما شرعت في تحرير كتاب الزكاة  
وكتاب الصوم وكتاب النكاح والطلاق والعقاق والايان  
وكتاب البيوع والكفالة والحملات وبعض من كتاب  
القضا واقتصر في ذلك التحرير على القول الموضح بال  
تطويل ما عدا في الشرح ثم قد راعى في الارشاد الى الجهات  
البيعية فاقف فيها سنين وكنت في كتاب الشهادات  
والوكالات كتابا مختصرا جدا ثم انتاع في المقادير  
الربانية علي تحرير ما زاد على ذلك حتى تفضل الله تعالى  
علي بالرجوع الي المدينة الشريفة والبلدة المنيفة في سنة  
١٢٥٠ وما بينين وثلاثة واربعين وطلب بعض افاضلك  
الوقت القراءة فيه فلم يسعني الا ان اشرع في تكميل شرحي  
هذا من اوله حتى انتهيت الكتاب الي آخر كتاب الصلاة  
ثم شرعت في تكميله من كتاب الحج الى كتاب النكاح ثم شرعت  
في تجميعه من آخر كتاب الايمان الى آخر الشرح بايراد ابحاث  
ودفع